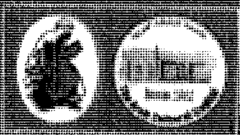
دراسات تاريخ

سليمان موسى

الوجه الآخر

كتاب ومؤرخون في كل واد يهيمون



الوجه الآخر : كتاب ومؤرخون في كل واد يهيمون

الوجه الآخر : كتّاب ومؤرّخون في كلّ وادٍ يهيمون / تاريخ
سليمان موسى / مؤلّف من الأردن
الطبعة الأولى ، ٢٠٠٢
حقوق الطبع محفوظة



المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
المركز الرئيسي :
بيروت ، الصنايع ، بناية عيد بن سالم ،
ص.ب : ٥٤٦٠-١١ ، العنوان البرقي : موكيّالي ،
هاتفاكس : ٧٥١٤٣٨ / ٧٥٢٣٠٨
التوزيع في الأردن :
دار الفارس للنشر والتوزيع
عمّان ، ص.ب : ٩١٥٧ ، هاتف ٥٦٠٥٤٣٢ ، هاتفاكس : ٥٦٨٥٥٠١
E-mail : mkayyali@nets.com.jo
تصميم الغلاف والإشراف الفنّي :
الصفّ الضوئي :
مطبعة الجامعة الأردنيّة / عمّان

All rights reserved . No part of this book may be reproduced , stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher .

جميع الحقوق محفوظة . لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أيّ جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأيّ شكل من الأشكال دون إذن خطّي مسبق من الناشر .

نشر بدعم من :
وزارة الثقافة ، عمّان عاصمة للثقافة العربيّة ٢٠٠٢

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الجهة الداعمة .

دراسات تاريخية

سليمان موسى

الوجه الآخر

كتّاب ومؤرّخون في كلّ وادٍ يهيمون



نشر بدعم من وزارة الثقافة

الجاهل يؤكد . العالِـم يشـكّ . العاقـل يتروّى .

أرسطو

لا ينبغي لعاقلٍ أن يكتبَ شيئاً لا يعرفه ولا يعيه .

الملك عبد اللّه الأول

المحتويات

مقدمة

في أثناء الصحبة الطويلة للقلم والكتاب ، وقفت على أشتات من المفارقات ، وأنماط من الاجتهادات ، يكاد شعر الرأس يقف لبعضها عجباً واستغراباً . ولكن جميع المفارقات والاجتهادات ، تهون في نظر الإنسان ، إذا كان منبعها حسن النية وسلامة الطوية . كل شيء يهون بالقياس إلى ما يصدر عن سوء قصد وإلى التحويرات التي يقترفها أصحابها عامدين .

ومع مضي الزمن اجتمعت لدي جملة دراسات ــ بعضها طويل وبعضها قصير ــ تعطي في مجموعها صورة عما يتداخل في الحياة الفكرية والأدبية عندنا ، من ضروب التوجهات الذهنية ، ومن مواقف يتفق بعضها مع المنطق ، ويندرج بعضها في سلك الغرائب والعجائب . وقد بدا لي أن الخلل يكمن ــ إضافة إلى سوء القصد عند البعض ــ في أن كثيرين يتطفلون على ما ليس لهم به علم كاف ، ويخوضون في أمور لا اختصاص لهم فيها ، ويهرفون بما لا يعرفون .

يطل الكثير من نبذ هذا الكتاب على التاريخ ويتصل به أحياناً من قريب وأحياناً أخرى من بعيد . والتاريخ فنٌ يقوم على أسس وقواعد ، من أهمها أن يكون كاتبه ، حيادياً ، نزيهاً ، ذا ضمير حي ، بعيداً عن الغايات والأهواء . وهل ننسى أن ابن خلدون اعتبر التاريخ فناً عظيماً ، على أساس أنه في باطنه «نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق ، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عريق . فهو لذلك أصيل في الحكمة ، وجدير أن يُعدّ في علومها . وأن فحول المؤرخين في الإسلام قد استوعبوا أخبار الأيام وجمعوها . . . وخلطها المتطفلون بدسائس من الباطل وَهموا فيها وابتدعوها ، وزخارف من الروايات المضعفة لفقّوها ووضعوها . . فالتحقيق قليل وطرف التنقيح في الغالب كليل . والغلط في الوهم نسيب للأخبار خليل ، والتطفل على الفنون عريض طويل ، ومرعى الجهل بين الأنام وخيم وبيل . . .» .

من هذا نتبين أن ابن خلدون لم تفته معرفة المتطفلين على كتابة التاريخ ، وما يقومون به من تضليل وخلط للوقائع «بدسائس من الباطل» . وما كتابي هذا إلا محاولة لكشف النقاب عما اقترف هذا وذاك من أدعياء الكتابة التاريخية ، من جنايات في مضمار الخلط ، إمّا من معين الجهل المطبق أو من معين المقاصد الخبيثة .

أعرف كما يعرف غيري ، أن الحقائق لا بدّ أن تظهر يوماً ما . ولكن كتابات

المحرّفين والمزورين ، تترك أثرها في نفوس المعاصرين ، وتحدث في القلوب جراحات لا يخفف من أوجاعها الراهنة ، أمل الكشف عن زيفها في المستقبل البعيد .

والكتابة في التاريخ المعاصر محفوفة بالمحاذير والمخاطر . وعلى الرغم من ذلك فهي من الأهمية والضرورة بمكان . على الأقل تكون شهادةً معاصرة ، يتم النظر إليها في الحقب القادمة مع شهادات أخرى مماثلة . المهم ، المهم ، هو الأصالة ، وأن يأتي الكاتب بشيء جديد مفيد . وقد عانيت ممن لا يرفّ للواحد منهم رمش ، وهم يستحلّون تعبك ويحلّلون لأنفسهم انتحاله . بعضهم يشير إلى المصدر وبعضهم لا يسأل . وهناك أدعياء يوغلون في النهب ، حتى إن أحدهم ــ ويحمل لقب دكتور ــ حاول هذا العام أن ينشر باسمه كتابي المترجم (آثار الأردن) ، ولكن شاء حظه أن تُكتشف لعبته الغبية في منتصف الطريق .

على أن مجالات الرضى عديدة . ليس مجرّد رضى الإنسان عن نفسه واغتراره بخيوط من قوس قزح . فهناك دائماً الآخرون . وإذا لم يكن هناك آخرون ، فعلى الكتابة السلام . وعندما يزورك شخص محترم من طراز عزت عوف زاهدة ، يسأل عن كتاب ما ، ثم يقول لك أنه أوصل كتبك إلى خمس من قارّات العالم الست ــ فلا ريب أن تشعر بالرضى ، وبأن التعب لم يذهب مع الريح .

عمان ١١ حزيران ٢٠٠١ — سليمان موسى

محمد حسنين هيكل

بدأ محمد حسنين هيكل حياته العملية صحفياً ، ابتداءً من حرب ١٩٤٨ . وفي عالم الصحافة ، تتلمذ هيكل على أيدي صحافيين متمرسين أحرزوا شهرةً واسعة في تطويع صور الأحداث وتلوينها ، بحيث تتوافق مع وجهة النظر المصرية ، سواء في عهد فاروق أو في عهد جمال عبد الناصر . أذكر من هؤلاء محمد التابعي والأخوين علي ومصطفى أمين . ثم جاءت الفرصة العظمى لهيكل عندما التقى بعبد الناصر ، فوجد فيه الكاتب اللبيب الذي يفهم من الإشارة ــ وهكذا أتيح المجال لقدرات هيكل في عالم الكتابة الصحفية ، أن تزدهر وتترعرع وتبلغ الذروة السامقة . وكان أول إنجازاته في ظل عبد الناصر ، أنه وضع له كتاب (فلسفة الثورة) ، الذي ابتدع فيه فكرة الطموحات المصرية نحو إيجاد «مجال حيوي» في البلاد العربية من جهة وفي إفريقيا من جهة ثانية . وكانت الخطوة التالية أن هيكل تسنّم رئاسة تحرير جريدة (الأهرام) ، وسرعان ما خلق لها مكانة خاصة ، عن طريق مقالاته الأسبوعية «بصراحة» ، حتى ساد الاعتقاد أن تلك المقالات إنما تعبر عن اتجاهات ذهن عبد الناصر .

كان من المفترض أن يسقط هيكل بعد حرب ١٩٦٧ ، مع سقوط أعمدة الدعاية والإعلام في مصر من أمثال أحمد سعيد . أقول هذا من منطلق الاعتقاد أن هيكل كان حجر زاوية كبير في آلة الإعلام المصرية في عهد الرئيس عبد الناصر . ولكن العلاقة الشخصية التي استطاع أن يبنيها مع عبد الناصر ، جنّبته السقوط في وهدة الضياع .

ثم كانت إزاحة هيكل ، في عهد السادات ، عن عرش الأهرام ، فلم يلبث أن حوّل قدراته الذهنية إلى وضع سلسلة مؤلفات ضخمة ، تدور ــ بصورة رئيسية ــ حول مصر ودورها وسياساتها . في تلك المؤلفات ، بدا واضحاً أن هيكل يحاول ارتداء جلباب المؤرخ بدلاً من طيلسان الصحفي . ولكنه في جميع كتاباته كان حريصاً على عدم المساس بهالة المجد المحيطة باسم عبد الناصر . ومن أجل خاطر عبد الناصر ، تحولت «الهزيمة» في قاموس حرب ١٩٦٧ إلى «نكسة» . والنكسة تعني حدثاً عابراً وطارئاً ، لن يلبث أن يتم تجاوزه والتغلّب عليه

من الغريب أن هيكل ظل مصراً على الأفكار التي كوّنها في بداية عمله الصحفي سنة ١٩٤٨ . تلك الأفكار تكوّنت ليس بصورة شخصية منفردة ، بل في

الإطار العام للخط الدعائي الذي ساد في مصر آنذاك ، وهو إلقاء الملامة في الهزيمة على أطراف أخرى . واستمر ذلك الخط الدعائي في تفسير الأحداث التي تعاقبت ، إلى ما بعد حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ ، وجميع الأحداث الضخمة التي ألّمت بمصر والأقطار العربية ، حتى نهاية القرن العشرين . كان المفترض أن يعيد هيكل النظر في مقولاته السابقة ، تحت وطأة الأحداث المتعاقبة ، ونتيجة ظهور وجهات نظر أخرى تستند على وقائع ملموسة . ولكن هيكل ظل ثابتاً على مقولاته الأولى ، وكل ما دق الكوز بالجرّة ، عادت حليمة إلى عادتها القديمة . بقي مصرّاً ــ على سبيل المثال ــ أن الملك عبداللّه تولّى قيادة الجيوش العربية في حرب ١٩٤٨ (أي أن وزر الهزيمة ينبغي أن يُلقى عليه ويلتصق به) . وبقي مصرّاً أن الشريف حسين وافق على سياسة وعد بلفور ، وبأن فيصل بن الحسين عقد مع وايزمن اتفاقاً فرّط فيه بالحقوق العربية . وعلى الرغم من عناية الحسين بن طلال به وتكريمه له ، إلا أنه عمل على تحريف حقائق تتعلق به .

هل يطمح هيكل إلى تعديل مسار تاريخ العرب الحديث ، أم يعمل على تشويهه؟ وبدل أن يعمل على تصحيح الافتراءات التي يختلقها الأعداء ، نرى هيكل يعمل على توكيد الكثير منها . هناك استثناء واحد بالنسبة له : وهو عدم المساس بهالة الرئيس عبد الناصر .

من الواضح أن هيكل يتجاهل الدور السابق الذي قام به في رفع الشعارات الخادعة المضللة . ألم يرفع الشعار القائل بأن «تحرير فلسطين يبدأ في جبال اليمن»؟ ألم يكتب في (الأهرام) قبل نشوب حرب ١٩٦٧ بثلاثة أيام «أن اسرائيل مقبلة على عملية انكسار تكاد تكون محققة . . .» .؟ ألا يجدر بنا أن نأخذ بعين الاعتبار ، وصف عبد الرحمن الشرقاوي ، رئيس تحرير مجلة (روز اليوسف) لكتابات هيكل بأنها «مضللة وخادعة»؟ (عدد ١٩٧٢/١/٣١)؟ لنذكر أن مؤتمر طلبة الجامعة المصرية ، اتخذ في ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٢ عدة قرارات كان من بينها :

«رفع الرقابة عن الصحافة ومحاكمة المسؤولين في الإعلام ، ممن شوهوا الحقائق ، وعلى رأسهم محمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام وموسى صبري رئيس تحرير الأخبار» .

وأتساءل : هل تطرق هيكل في كتاباته عن حرب ١٩٦٧ إلى المذكرة التي قدمها عدد من رجال مصر البارزين (بينهم عبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين) في

٤ نيسان ١٩٧٢ ، إلى الرئيس أنور السادات ، وجاء فيها :

« . . . ولدت هزيمة يونيو في حضن استبداد الفرد بالسلطة ، وصورية التنظيم الشعبي ، والمؤسسات الدستورية ، وغيبة القانون ، وغلبة التشريعات الاستثنائية ، وامتهان الكلمة الحرة ، وشيوع الخوف فالنفاق ، فالهوى ، فالهوان» .

(نص المذكرة في جريدة ـ النهار ـ بيروت ، ١٣ تموز ١٩٧٢) .

هل بعد هذا الكلام من كلام؟ وهل يغنينا عن مضمونها ، تقويل عبد المنعم رياض عبارات مختلفة عن أداء الجيش الأردني في تلك الحرب؟

ومثالاً على ابتداعات هيكل العشوائية ، أشير إلى رد أمين الحافظ ، رئيس سوريا الأسبق ، على ما أورد هيكل في كتابه (الانفجار ، صفحة ٢٨٦) من أن المخابرات المصرية لعبت دوراً رئيسياً في كشف الجاسوس إيلي كوهين :

«مخابرات مصر لم تكشف لنا شيئاً ، ولا كان لها أي دور في القبض على كوهين . وجاءتني رسالة من مصر بأن المخابرات المصرية لا تعرف عنه شيئاً . . كان من الأجدر بالأستاذ هيكل . . . أن يتحرى الحقائق قبل أن يذكرها وينشرها في الكتب» .

(جريدة ـ الرأي ـ عمان ، ١٩٩٤/١٠/٢٤)

وهل ينسى أحد أن هيكل كان ركناً نشيطاً من أركان الحملة الدعائية التي قامت في الخمسينات والستينات من القرن العشرين ، بقصد هدم تاريخ الحركات التحررية التي قام العرب بها في العصر الحديث (ابتداءً من محمد علي الكبير ، ومروراً بثورة مصر سنة ١٩١٩ ، وقيام الدولة السعودية الأولى والثانية ، والثورة العربية التي تولى قيادتها الهاشميون)؟ ـ ألم يكن هيكل واحداً من الأعمدة الدعائية لذلك التوجه؟ ونجحت آلة الدعاية الضخمة في إلقاء الظلال على تاريخ السعوديين ، ولكن تاريخ الهاشميين تعرض لحملة أشد شراسة وضراوة ، لأن الهاشميين تصدّوا لقيادة حركة النهضة القومية الحديثة وتحملوا مسؤوليات تلك القيادة عسكرياً وسياسياً ، وبذلك تحملوا جميع سلبيات العرب وتناقضاتهم وضعف بنيتهم . وضحّى الهاشميون بالملك (الحجاز) من أجل العرب ومن أجل فلسطين بالذات ، ولكن كل ذلك لم يشفع لهم ،

تجاه الشهوة الجامحة للبروز على أشلاء الآخرين .

كان من جملة مساهمات هيكل في تلك الحملة البعيدة عن الأخلاق ، أنه نشر ملحقاً لجريدة (الأهرام) تحت عنوان (وثائق هاشمية) بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٧ . تلك الحملة كانت من جملة الأسباب التي دفعت أجهزة الاعلام في الأردن والسعودية (التي طالتها الاتهامات الباطلة) إلى الرد عليها بالقول : انه لا يجمل بمصر أن توجّه الاتهامات بالخيانة إلى الآخرين ، بينما هي تختبيء وراء قوات الطواريء الدولية . هذه في اعتقادي ، نقطة مهمة جداً في بابها . **فاتهام الأردن والسعودية لحكومة مصر ، لم يكن إلا رد فعل مقابل لاتهامات أجهزة الإعلام المصرية .**

كنت أتمنى ، وما أزال ، أن يكون هيكل أكثر عدلاً واعتدالاً ، في تناول القضايا التي عاصرها ، والتي شغلت ذهنه ، وأن لا يقتصر في كتاباته على جوانب معينة ويغضّ النظر عن جوانب أخرى . ألا يجدر به أن يلتفت إلى أفكار دارت في ذهن نجيب محفوظ ، الحائز على جايزة نوبل :

«إننا أمة مدينة بأكثر من ثمانية آلاف مليون جنيه ، وأننا نعاني مرارة الحرمان على كل المستويات وفي حالة تشبه الافلاس .

ـ كيف انتهى الأمر بالثورة إلى هذا الوضع؟

ـ الاستبداد والطموح الأعمى . . . إن ما أنفقناه في اليمن كان يكفي لكي ننفق منه مليون جنيه على كل قرية في مصر . . . . لقد كرر عبد الناصر مأساة محمد علي «بداية عظيمة يعقبها طموح أعمى يهدم كل شيء» .

(حديث مع نجيب محفوظ ، جريدة ــ الرأي ــ عمان ، ١٩٧٥/٦/٨ ، صفحة ١٠)

يبدو أن هيكل لا يلقي بالاً لمن ينتقدونه ، ولمن يأتون ببراهين على شطحاته الخادعة . لقد خلق لنفسه ، عبر النصف الثاني من القرن العشرين ، هالةً واسعة من المعجبين والقراء ، بحيث لا أستبعد أنه يضع نفسه في وضع المتنبي ، عند قوله :

أنامُ ملءَ جفوني عن شواردها

ويسهرُ الخلق جرّاها ويختصمُ

فإذا صحّت هذه الفرضية ، قلت : ولكن شتان بين نظرة العرب للشاعر ونظرتهم لمن يرتدي مسوح المؤرخين . العرب يغفرون للشعراء جميع أخطائهم ، لأن العذوبة في

الشعر عندهم أهم من المصداقية . أليس في أقوالهم السائرة «أعذب الشعر أكذبه»؟ الشعر عند العرب سمفونية الطرب العظمى ، التي تجعلهم يتمايلون إعجاباً . ألم يبلغ افتتان بني تغلب بقصيدة عمرو بن كلثوم ـ رغم المبالغات الجنونية فيها ـ أنها ألهتهم عن كل المكارم ، على ذمة الشاعر الذي هجاهم قائلاً :

ألهى بنو تغلبٍ عن كل مكرمـــــة

قصيدةٌ قالها عمرٌو بن كلثوم؟

وهناك واقعة معينة ، تطل على مثل من أمثال العرب التي يُستشهد بها : كيف يجرؤ من كان بيته من زجاج ، أن يقذف الحجارة على بيوت الآخرين؟ فقد نشرت مجلة (الحوادث) اللبنانية (عدد ١٩٧٤/١١/١٥) مقالة جاء فيها أن مايلز كوبلاند ، روى في كتابه (دون عباءة أو خنجر Without Cloak or Dagger) أن بعض أعنف مقالات هيكل ضد أمريكا ، كانت مرتكزة على معلومات أُعطيت له من السفير الأميركي في القاهرة ، مقابل أن يعطي هيكل للسفير المعلومات التي في حوزته بالتفصيل مع ذكر المصادر . . . وقال كوبلاند أيضاً : إن السفير الأميركي بافل قال للسفير الذي خَلَفه ، عند وصوله إلى القاهرة «في كل مراحل تعاملي مع هيكل ، كان منصفاً دائماً ، ولم يخلّ باتفاقنا مرةً واحدة» .

فإذا صحّ هذا ، وإذا كان هيكل فعل ما فعل اجتهاداً منه بأنه يخدم قضية وطنية يؤمن بها ، كانت المصيبة به واحدة . أما إذا لم يكن الأمر كذلك ، فإن مصيبة العرب به تصبح مصيبتين .

* * *

أخيراً ، أخيراً . ليأذن لي القارئ في أن أضع أمامه الواقعة التالية :

في مقاله الأسبوعي في (الأهرام) يوم الجمعة ١٤ نيسان ١٩٧٢ ، زعم هيكل أن الملك حسين ، حصل على طائرات وأسلحة جديدة من أمريكا لكي يهاجم سوريا ويحتل دمشق .

كان تعليق صحيفة (لوريان لوجور) التي تصدر بالفرنسية في بيروت (بعد يومين) أنها أطلقت على هيكل لقب جوبلز (وزير الدعاية النازي في أيام هتلر) ، وقالت :

. . . أما أن يدعي جوبلز بوجود مخطط لغزو مزعوم لسورية من جانب القوات الأردنية ، فإن هذه الخدعة لم تعد تبعث حتى على الضحك ،

ذلك أنها تصل إلى حد الإهانة الحقيقية للرأي العام العربي ، الذي قُطعت له الوعود بعدم العودة مطلقاً إلى الطنطنة الجوفاء التي كانت تبثها إذاعة صوت العرب .

(جريدة ــ الرأي ــ يوم ١٩٧٢/٤/١٧)

هل كان هيكل يجهل ــ وهو يطلق هذه الاتهامات ــ أن الأردن اشترك في حرب ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٧ ، وعرض أن يشترك في حرب ١٩٥٦ ، على الرغم من أن أسلحته خلال تلك الأعوام ، كانت أمريكية وبريطانية؟

في هذا الوضع أتمثل بقول المعرّي :

هـذا كـــــلامٌ لـه خـــــبيءٌ
مـــعناهُ ليـــست لنا عـــقـــولُ

* * *

لم أقصد مناقشة هيكل في جميع مقولاته المتعلقة بالأردن . هذا يحتاج إلى جهد شخص يعدّ رسالة دكتوراه . ولكن حدث أنني ناقشت طروحات معينة له ، خلال الخمس عشرة سنة المنصرمة . وبينما كنت أعمل على تأليف هذا الكتاب ، بدا لي أن المقالات المتفرقة التي نُشرت خلال تلك السنوات ، جديرة أن تحتل حيزاً منه . ثم بدا لي أن أضع هذه التوطئة ، لتلك المقالات ، من أجل إعطاء الموضوع بعده الضروري ، ومن أجل الإيضاح ومن أجل الحق والحقيقة .

ثم يبقى للقارئ المعاصر ، وللباحث الذي سيخرج من رحم الزمن ، أن يكوّن رأيه في مدى المسافة بين هيكل المؤرخ وهيكل الدعائي .

شخصية الملك حسين

اتخذ محمد حسنين هيكل من جنازة الملك حسين يوم الاثنين ٨ شباط ١٩٩٩ ، مدخلاً لمقالة طويلة تحت هذا العنوان . دار في خلده أن الجنازة تعطي دليلاً مادياً لكشف أحوال العالم العربي في أواخر القرن العشرين . واستعان هيكل بمخزون أوراقه وذاكرته ، عبر سنوات طوال ، لرسم الصورة بالأسلوب والاتجاهات الهيكلية المعروفة . كما استعان بكتاب صحفي بريطاني ، صدر قبل ذلك بأشهر قليلة ، عن سيرة حياة الحسين ، من أجل تثبيت مسار الحوادث والأحداث ، مع التسلسل الزمني(١) .

والشخصية ، كما يرسمها هيكل ، ليست دراسة متصلة الحلقات ، وليست للمواقف الفاعلة في حياة الملك ، التي تدل على عناصر الشخصية ، بل هي عبارة عن نتف ذكريات شخصية من ناحية ولمحات من أطراف حوادث متفرقة ، يتصل بعضها بالحسين من قريب ، ويتصل أكثرها به من بعيد . بل إن بعضها جرى الصاقه باسمه زوراً وبهتاناً . ويتابع هيكل ـ لغاية عهدناها في نفس يعقوب ـ ربط هذا الحادث بتلك الواقعة ، من أجل رسم الصورة التي تمثلها في ذهنه ، وهي قطعاً ليست الصورة الصحيحة المتكاملة والأمينة . وهكذا نراه يداور ويناور ، يحوّر ويزوّر ، ويضع الألوان من معين خياله ، يبسّطها أحياناً ويركّبها أحياناً أخرى ، بحيث تأتي الصورة مطابقة للهدف الذي وضعه نصب عينيه من بداية البداية .

غاية هيكل أن يحرف صورة الجنازة المهيبة الجليلة ، التي اشترك فيها ملوك ورؤساء دول وشخصيات ذات وزن عالمي ، مما لم يحدث مثله في السابق ، بالنسبة لأي زعيم عربي آخر ، وربما لعدد قليل من الزعماء على مستوى العالم ـ الغاية أن يخرج بتلك الصورة عن محورها الطبيعي الإنساني ، ويعطيها تفسيرات عرجاء ، ما أنزل اللّه بأكثرها من سلطان .

في واقع الأمر كان ذلك الحشد الكبير من الزعماء والرؤساء ، تجسيداً لعلاقات إنسانية استطاع الحسين ، بمناقبه وسجاياه ، بصدقه وتواضعه وجاذبيته ، وسمو مناقبه ، وحكمته وثاقب رؤيته ـ أن يصل بها إلى قلوب جميع هؤلاء ، وأن يترك في

---

(١) مقالة هيكل في مجلة (وجهات نظر) المصرية ، العدد الثالث ، نيسان ١٩٩٩ . أما كتاب (حياة على الحافة : King Hussein فمن تأليف رونالد دالاس ، Ronald Dallas A Life on the Edge,

نفوسهم التأثير العميق ، فجاؤوا مدفوعين بمشاعر إنسانية حقيقية ، مشاعر شخصية داخلية ، لا صلة لها بالسياسة أو بموازين القوة .

هذه الحقيقة الإنسانية المجرّدة ، وهذا التقدير العظيم لزعيم عربي ، لبلد صغير ، لم يعجب هيكل ، فأخذ يوجه المطاعن ، ويبث الشكوك ، مباشرةً وغير مباشرة ، للرجل الراحل والجميع الذين اشتركوا في حفل وداعه الأخير . بل شاءت له اجتهاداته الغائية أن يحرم هؤلاء الذين جاءوا من أقطار قريبة وبعيدة ، من شرف العاطفة الإنسانية ، بقوله : لقد جئتم خدمةً لغاية تتعلق بالمصلحة والهوى ، وليس اندفاعاً بمشاعر نبيلة صادقة . وفي الأخير توصل إلى القول أن الجنازة «لها بالقطع هدف سياسي إضافي ومستجد . . .» .

بعد هذا تحول هيكل إلى ربط نفسه بالحدث ، قائلاً إن معرفته بالحسين كانت وثيقة . وكان ، بعد نشر كتابه (الانفجار) الذي صدر في شباط ١٩٩٠ يخشى أن يكون الحسين أخذ منه موقفاً ، نتيجة لما أورد فيه من أقاويل واتهامات . ثم قرر أن يضع كتاباً عن حرب الخليج الثانية التي بدأت باحتلال العراق للكويت . وبدا له أن من المهم إجراء حديث مع الحسين ، ليعرف منه حقائق ما وقع ، على أساس أنه ــ الحسين ــ كان الزعيم العربي الوحيد الذي رافق نشوء الخلاف بين العراق والكويت ، وبقي على اتصال بجميع الأطراف في بلاد العرب . من هنا بعث هيكل رسالة عن طريق السفير الأردني في القاهرة ، فجاء الجواب بالترحيب . واستقبله الحسين في عمان ، بعفوية وسماحة ، وطال اللقاء تسع ساعات متصلة ، أوضح له خلالها حقيقة ما حدث ، ودعاه لطعام الغداء وطعام العشاء معه ، وأجاب على جميع أسئلته .

كانت تلك الواقعة ، خليقة أن يعرف منها هيكل كبرياء نفس الملك وترفعه . ولكن ، على الرغم من اعترافه بفضل صاحب الفضل ، فإن الطبع فيه غلب احتمالات التطبع . والمثال واضح في مقالته هذه .

أخذ هيكل بعد ذلك يلتقي الحسين ، عدة مرات كل سنة ــ على قوله . ويعود إلى شخصيته فيتراءى له إنه «يصعب فهمها» ، ويستحيل في بعض الأحيان «تبريرها» . الفهم ضروري ومهم . ولكن أية مواقف تحتاج إلى تبرير؟ يلجأ هيكل هنا إلى التاريخ ، بغية الوصول إلى الأحداث المؤثرة في شخصية الحسين .

هنا يكتفي بالعودة إلى بداية قيام الدولة الأردنية عام ١٩٢١ . ويبادر باعطاء القرار أن الأردن دولة أُصطنعت بقرار من ونستون تشرشل . هكذا بجرة قلم وبكل

بساطة ، كأنما تشرشل كان واحداً من شيوخ وأمراء البادية في أيام الجاهلية ، يوزع الهبات يميناً ويساراً ، على طريقة : يا غلام ، أعطه ألف درهم . وبكل عفوية وبساطة ينسى هيكل أحداث الحرب العالمية الأولى ، وثورة العرب التحررية ، وعهود بريطانيا ، ومطامع الاستعمار ، وينسى أن عبداللّه بن بن الحسين خاض معارك الحرب في الحجاز طوال ثلاثة أعوام ، بل ينسى أنه جاء إلى معان ، وبعدها عمان ، تلبيةً لاستغاثات السوريين ونداءات الأردنيين . وينسى هيكل أن قيام الإمارة ، جاء نتيجة اجتماعات ثلاثة ، عُقدت في القدس بين عبداللّه وتشرشل ، نوعاً من الحل الوسط بين مطامح العرب ومطامع بريطانيا . بل ينسى أن الزعيم العربي اقترح ثلاث مرات قيام دولة واحدة من فلسطين وشرقي الأردن ، حتى تكون هناك دولة عربية قوية وواسعة تكبح أكثريتها العربية جماح الهجرة اليهودية وتحتوي أخطارها . ينسى هيكل كل ذلك أو يتناساه ، منطلقاً إلى كلمة «تعيين» ، ومتجنياً على الحقيقة والذمة والضمير .

على أن هيكل لا يلبث أن يتوغل في أعماق الزمن والتاريخ ، ويبلغ الذروة في غدواته وروحاته ، عندما يقرر أن تاريخ الهاشميين مشكلة وحكاياتهم مأساة . ثم يختصر ما كان من نهضة القومية العربية في مطلع القرن العشرين ، وما كان من معارك التحرير التي خاضها العرب من مكة جنوباً إلى حلب شمالاً ، واعتراف الحلفاء بهم «أمة محاربة Belligerent Nation» . ويتجاوز معركة ميسلون ، ليقرر أن اثنين من أبناء الشريف حسين ، عثر كل منهما لنفسه على عرش . ثم يضع اللمسة الأخيرة على مقولته ، عندما يقرّر بجرة قلم ، أن قبول فيصل بحق اليهود في فلسطين ، كان جواز مروره إلى مملكة في المشرق «وقد قبل» .

يا للتحوير والتزوير ، الذي لم يصل حتى أعداء العرب ، إلى كل ما فيه من بهتان!

لقد أوضحتُ مرات عديدة حقيقة ما حدث في هذه المسألة ، ابتداءً من كتابي (الحركة العربية) وصاعداً . ولا أستبعد أن يكون هيكل اطلع من مصادر مختلفة ، عربية وغير عربية ، على حقيقة ما حدث . ومع ذلك ما يزال مصراً على مقولته القديمة ومتمسكاً بها .

ولا يقف التحوير عند ذلك ، بل ينتقل إلى العرض الذي تقدم به عبداللّه بن الحسين ، بأن يكون لليهود حكم ذاتي في المناطق التي هم أكثرية فيها ، داخل نطاق

الدولة العربية المؤلفة من فلسطين وشرقي الأردن . أي خطأ في معالجة الأمر الواقع من خلال هذا الاقتراح؟

ومن آيات البهتان قول هيكل أن الملك عبداللّه ، في عام ١٩٤٨ ، راح يعمل «على خروج جميع العرب الآخرين من فلسطين . . .» . كيف ذلك يا أستاذ؟ كل إنسان يعرف أن سوريا غادرت أرض فلسطين من الأسبوع الأول بعد ابتداء الحرب . ولبنان بقي ضمن حدوده ، بل استولى اليهود على خمس عشرة قرية من قراه . والمصريون تراجعوا نتيجة معارك حرب معروفة . والعراقيون قرروا إعادة قواتهم ، كي لا يعقدوا هدنة مع إسرائيل ، على أساس أن لا حدود جغرافية بينها وبينهم .

هنا يستند هيكل إلى ما تؤكده «الوثائق» . أين تلك الوثائق؟

بعد هذه الاستدارة الواسعة ، يعود هيكل إلى الملك حسين ، مبتدئاً بخمس نصائح وجهّها الملك عبداللّه إليه . في هذه النصائح تتجلى لوذعية هيكل في الاستنباط .

وتبدأ سلسلة الأحداث بالحديث عن حلف بغداد وعن طرد الفريق كلوب . وتبدأ القصة من «تعاهد» وقع بين الحسين وبين مجموعة من ضباط الجيش على طرد القائد البريطاني . ولكن الملك عمل على تأمين ظهره (بازاء ما يمكن أن تقوم به بريطانيا) عندما أخطر الكولونيل سويني ، الملحق العسكري الأمريكي في عمان . هذه الحكاية وردت في مذكرات اللواء علي أبو نوار ، ولا يوجد أي دليل على صحتها . ولو قصد الملك أن يخطر أحداً ، فالسفير كان أولى . بطبيعة الحال كان قصد هيكل التشكيك في الدافع القومي للملك . ومن هنا قوله أن المجازفة كانت «محسوبة» ، على أساس أن السفارة الأمريكية في عمان قالت في تحليل لها ، أن طرد كلوب سيجعل الملك قادراً على دخول حلف بغداد .

في يقيني أن هذا غير صحيح . لأن الثابت ، وبحسب الوثائق الفعلية ، أن أمريكا كانت تعارض دخول الأردن حلف بغداد ، من أجل خاطر اسرائيل . ذلك أن اسرائيل كانت ترى أن دخول الأردن في الحلف ، سوف يؤدي إلى تعضيده وزيادة قوته العسكرية والسياسية ، بعكس ما كانت تطرحه إذاعة صوت العرب ، وكل أجهزة الإعلام المصري ، من أن حلف بغداد يعزّز وضع إسرائيل . ألم يصرّح جلال بايار عندما زار القدس في عام ١٩٥٥ ، أنه لا يستبعد أن يقف الجنود الأتراك إلى جانب جنود الجيش الأردني؟

وعند الحديث عن حرب ١٩٥٦ يزعم هيكل أن الضغط الشعبي ، أخذ يدفع الملك حسين لدخول الحرب إلى جانب مصر «ولم ينقذه إلا جمال عبد الناصر» . القصد هنا واضح مرة أخرى وهو إنكار الحافز القومي للملك حسين .

يتحول هيكل بعد هذا للحديث عن مبدأ إيزنهاور ، وكيف كان هناك ضغط شعبي من العناصر الوطنية على الملك ، من أجل رفض ذلك المبدأ . وقد أدّت التفاعلات إلى أن الملك «قاد انقلاباً ضد قوى شعبية كثيرة في بلده وقوى وطنية معروفة في جيشه» . بل يزعم أن وكالة المخابرات الأمريكية كانت طرفاً في ذلك الانقلاب ، وأن مسؤول تلك المخابرات هو الذي خطَّط للانقلاب . يزعم أن هناك وثائق ، ونسأله : أين تلك الوثائق؟ إذ لو كانت هناك وثائق حقاً لبادر إلى نشرها .

في واقع الأمر يعمل هيكل هنا على تحريف الوقائع وما حدث في عام ١٩٥٧ . فهو ينسى (وكثيراً ما ينسى كل ما لا يوافق هواه) أن مصر وسوريا لم تفيا بالعهد الذي قطعتاه على نفسيهما بتقديم معونة مالية بديلة للمعونة البريطانية . الدولة الوحيدة التي وفت بالعهد كانت السعودية . ولو أنه رجع لمذكرات اللواء علي أبو نوار ، لوجد أنه يطلق على شهر نيسان ١٩٥٧ وصف «شهر الإفلاس» في الأردن .

هذا الوضع الخطر الذي ألقت مصر وسوريا ، الأردن فيه ، لا يخطر على ذهن هيكل ولا يفطن إليه .

وتتصل المزاعم إلى القول أن الملك حسين كان له دور في انفصال سوريا عن مصر . العالم كله يعرف أن مجموعة ضباط أرغموا سوريا على الوحدة مع مصر ، ومجموعة أخرى عملت على فصمها . ولم يكن هناك دخل للملك حسين في الحالتين .

ثم نصل إلى حرب ١٩٦٧ . هنا التحوير السخيف في القول أن الملك حسين وصل إلى القاهرة يوم ٣٠ أيار «يطلب اجتماعاً» مع عبد الناصر . ويعزو للملك القول «إن الشعب الأردني لن يسمح له بأن يظل بعيداً عن المعركة» . ومثل هذا قوله إن موقف الملك في الذهاب إلى القاهرة كان استجابة «إلى ضغط الرأي العام» في الأردن . القصد مرة أخرى ، أن ينكر على الملك شعوره القومي . وبشأن تفاصيل ذلك ، نحن نعرف وهيكل يعرف أن الملك أجرى اتصالات عديدة من أجل ترتيب رحلته إلى مصر ، وأن عبد الناصر عبّر عن تقديره البالغ لخطوة الملك ، بالذهاب إلى المطار لاستقباله ومعه نوابه الأربعة . وفيما بعد أعرب أكثر من مرة عن تقديره من

خلال برقيات علنية أذيعت ونشرت في مصادر عديدة .

ويكرّر هيكل القول أن الملك ، في أثناء اجتماعه بعبد الناصر طلب تعيين قائد مصري ليتولى قيادة القوات الأردنية «بل واختار بنفسه عبد المنعم رياض» ، ثم «تطوع» بالسماح للجيش العراقي بدخول الأردن . وهذا في رأي هيكل ، مدعاة «للتساؤل» ، أي للشك في حقيقة نيات الملك حسين .

لا حاجة للقول أن هذه الادعاءات من هيكل غير صحيحة وغير أمينة ، وقد تم تفنيدها مرة بعد مرة .

ويمضي هيكل في تحميل عبد المنعم رياض مسؤولية أقوال لا صحة لها . فعلى ذمته أن رياض عرف بعد انتهاء الحرب ، أن خسائر الجيش في الضفة الغربية لم تزد على ١٦ شهيداً .

ونسأل هيكل : ألا يتناقض هذا مع قول رياض في تقريره عن مجريات الحرب في الجبهة الأردنية ، أن قوات الأردن قاتلت «قتالاً مريراً في ظروف غير مقبولة وأدّت واجبها بكل بسالة وشرف» . ثم لنقارن بين الرقم الذي اخترعه هيكل على لسان رياض ، والأرقام الثابتة لخسائر الجيش الأردني :

٦٩٦ الشهداء

٤٢١ الجرحى

٥٣٠ الأسرى

أما حديث هيكل عن الطائرات الأردنية فعجيب غريب . ألا يعلم أن رياض نفسه ، عندما تلقى الأمر من المشير عامر ببدء العمليات العسكرية ، أصدر أوامره للقوات الأردنية بالهجوم على جبل المكبّر ، وفي الوقت نفسه أصدر أمره للقوة الأردنية الجوية بالقيام بغارات على ثلاث مطارات اسرائيلية؟ وبالفعل قامت الطائرات الأردنية جميعها بغارة جوية وأسقطت قنابلها على أهداف عسكرية ، وبعد ذلك أغارت الطائرات الإسرائيلية عليها في مطاري المفرق وعمان وعملت على تدميرها . لقد حل بالطائرات الأردنية ما حلّ بالطائرات المصرية ، مع فارق مهم وهو أن طائرات الأردن قامت بعمل عسكري وأدّت واجبها القتالي ، بينما تمّ تدمير قوات مصر وهي جاثمة وقبل أن تقوم بأية حركة . بناء على هذا ، كيف يمكن أن يسأل رياض عن تلك الطائرات وهو الذي أصدر لها الأمر بالهجوم ، وهو الذي عرف ، قبل غيره ، بما وقع لها؟ ألم يكن الأولى به ، أن يسأل عن طائرات مصر التي كان من المفترض أن

تغطي أجواء الأردن وتوفر الحماية لقواته البرية؟ ولِمَ لا يذكر هيكل سلسلة الأوامر الخاطئة التي أصدرها عبد الحكيم عامر لرياض ، وأدت بالنتيجة إلى تحركات مربكة لوحدات الجيش الأردني .؟

أما طائرات F 104 الأميركية ، فلم تكن دخلت في الخدمة عند بدء الأزمة التي أدّت إلى نشوب الحرب . وقد تم إيضاح حقيقة أمرها في كتاب (حربنا مع اسرائيل) وفي مصادر موثوقة أخرى .

ويبقى الأمر المهم الذي ضرب هيكل صفحاً عنه ، ألا وهو أن الأردن كان على ثقة من أن سلاح الجو المصري سوف يتولى مناجزة سلاح الجو الاسرائيلي ، ويغطي أجواء الأردن . وفي اجتماع يوم ٣٠ أيار قال المشير للملك «سنطربق السماء فوق رؤوسهم» . هذا ما حدثني به سعد جمعة ، رئيس وزراء الأردن آنذاك والذي رافق الملك في رحلته إلى القاهرة . وفي كتابه عن حرب ١٩٦٧ يقول سعد جمعه :

«أخذ الرئيس المصري يناقش العسكريين المصريين والأردنيين الموجودين ، في قدرة العدو وقوة استعداداته . وقد خُيّل لي حينذاك ، بما قاله المشير عامر ، أن القوات المصرية ، تشدّ أزرها القوات الأردنية ، ستحقق أهدافها العسكرية ـ لو وقع الصدام ـ داخل اسرائيل ، في مدى أيام ، وأن المعركة لن تكون أكثر من نزهة سهلة لتلك القوات الجبارة الضاربة ، وينتهي كل شيء»[(١)] .

وهناك زعم اسرائيلي ، أثبته هيكل في مقالته . وقد طلع بالزعم أصلاً ، أيلي زائيرا ، رئيس مخابرات اسرائيل في عام ١٩٧٣ ، وخلاصته أن الملك حسين التقى يوم ٢٥ أيلول من ذلك العام بغولدا مائير ، رئيسة وزراء اسرائيل وحذّرها من أن مصر وسوريا تعدّان العدّة لشن حرب مفاجئة ضد اسرائيل في سيناء والجولان . وعلى قول زائيرا ، أن مائير لم تأخذ أقوال الملك على محمل الجد . ولكي يرسّخ هيكل ذلك القول في أذهان القرّاء قال إن الإذاعة البريطانية أدخلته في برنامج لها في أواخر ١٩٩٨ بمناسبة مرور خمسين سنة على ظهور دولة اسرائيل .

في يقيني أن هذا الزعم فرية سخيفة من افتراءات الاسرائيليين ، والتي بدأها وايزمن ، كبيرهم الذي علمهم السحر ، منذ عام ١٩١٨ . نحن نعرف أن الملك حسين

---

(١) المؤامرة ومعركة المصير ، دار الكاتب العربي ، بيروت ، ١٩٦٨ ، صفحة ١٧٢ .

والأردن فوجئا بنشوب حرب ١٩٧٣ كما فوجئت اسرائيل . ثم من يصدق أن الاسرائيليين سمعوا هذا الكلام ولم يتخذوا أية احتياطات؟ قيل قديماً «مجنون يحكي ، عاقل يفهم» . والذي يعرف صفات مائير ، لا يمكن أن يصدق مقولة زائيرا . وما دام أنه عرف بذلك الحديث ــ على زعمه ــ فلا بدّ أن يكون آخرون عرفوا به . ولو صحّ أن مائير أهملت ما بلغها ، لقامت القيامة عليها في اسرائيل ، بعد نشوب الحرب .

أما أن برنامج الإذاعة البريطانية ، نقل حديث تلك الفرية ، فلا يُعدّ دليلاً . والذين شاهدوا البرنامج ، أجمعوا أنه تبنّى ما ألقى الاسرائيليون في مسامع صانعيه .

ثم إن هيكل لا بدّ يعرف أن الاسرائيليين يكذبون ويحرّفون الكلام عن مواضعه ، مثلما يفعل جنابه . إلا أنه ــ لغاية مضمرة ــ يصر على نهجه الذي سار عليه منذ البداية ، فيأخذ عنهم ما يوافق غايته ، ويطرح جانباً ما يناقض هواه . والتحليل المعقول في هذه النقطة أن زائيرا اخترع هذه الأكذوبة ، لكي يبرّر تقصيره وإهماله في أن أجهزته لم تستطع اختراق السر الكامن وراء استعدادات مصر وسوريا لشن تلك الحرب ، ولم يقم ــ تبعاً لذلك ــ بتحذير حكومته .

أخيراً ، أخيراً ، يصل هيكل إلى نهاية مقالته ، فيعود إلى ما بدأ به ، إلى جنازة الملك حسين . من الواضح بين السطور أن هيكل كان منزعجاً لمجيء هذا الحشد الكبير من شخصيات ذات وزن عالمي ، جاءوا من أقطار مختلفة ومتباعدة ، للاشتراك في وداع الراحل الكبير . من الواضح أن هؤلاء جاؤا يشيّعون رجلاً عرفوه وقدّروه واحترموه وأحبوه وأعجبوا به ، إنساناً ذا وجه واحد ، لم يؤذ أحداً ، لا بالقول ولا بالفعل ، لم يعتد ولم يخدع ولم يتلوّن . رجل جذاب ، رجل سلم ومصالحة وتفهم ، ولكنه رجل حرب وإقدام إذا ما جدّ الجد . كان انزعاج هيكل واضحاً في أنه أخذ يفسّر مجيء أولئك الزعماء بالمنطق الخاص به ، منطق التشكيك وتغليب المصلحة . ولا يملك المرء إلا أن يأسف لأن إنساناً ذا قدرات ذهنية فائقة ، لا يرتفع بنفسه إلى مستوى كبرياء الذات ، إلى مستوى ذوي النيات الطيبة والضمائر الحية .

لقد حدث بمحض الصدفة أنني كنت أكتب هذه الصفحات يوم ٢٨ آذار ٢٠٠١ . وفي أثناء ذلك شاهدت على شاشة التلفزيون ، الرئيس الجزائري ، عبد العزيز بو تفليقه ، يلقي كلمته الختامية في اليوم الثاني لمؤتمر القمة الذي عقد في عمان . تأثرت حقاً ، عندما رأيت الرجل يخرج عن سياق المناسبة الراهنة ، ليذكر الملك

الحسين ، ويشيد بمناقبه :

> من الطبيعي ، ونحن هنا في عمان أن نستحضر شخصية فقيدنا الكبير ، جلالة الملك الحسين ، وتتسارع إلى أذهاننا ذكريات عديدة من خصاله ومزاياه نعتزّ بها اعتزازاً ، من قوة الإيمان والوفاء بالعهد ، ومن الشجاعة في الموقف إلى البسالة في الشدائد ، ومن الأناقة في الحديث والبلاغة في اللسان .

وأسأل الأستاذ هيكل : هل كان بوتفليقه صاحب غاية ، عندما كتب عباراته هذه وألقاها أمام كبراء العرب؟ ألم تكن عباراته نابعة من وجدان نقي ، من معين عاطفة صادقة ، عن ذكريات ربطت بينه وبين إنسان كبير ، متميز ، الحسين بن طلال؟

وكثيراً ما ينقل هيكل مزاعم الاسرائيليين ويسوّقها للقراء ، على أنها حقائق لا يأتيها الباطل . أقدم له نموذجاً على تلك المزاعم مما نشرته صحف الأردن يوم ٣١ آذار ٢٠٠١ :

> نفى الرئيس المصري حسني مبارك ، المزاعم الاسرائيلية القائلة بأن مصر على علم مسبق بالتصعيد الاسرائيلي الأخير ضد الانتفاضة الفلسطينية . . . .

بازاء هذا : ألا يحق للقرّاء الذين يثقون بهيكل ، أن يعيدوا النظر في موقفهم مما يقول؟

ونضرب لك مثلاً

لدينا واقعة معينة نستطيع من خلالها أن نمسك . بتلابيب هيكل ، عندما نقارن بين روايته وبين الأصل الذي نقل عنه تلك الرواية . فقد جاء في مقالتهِ هذه (شخصية الملك حسين : العمودان ١ و ٢ من صفحة ١٣) قوله إن رئيس وزراء اسرائيل اشكول ، بعث في صباح يوم ٥ حزيران ١٩٦٧ ، رسالة عن طريق الجنرال أود بول ، طلب فيها إلى الملك حسين «**أن يبقى بعيداً ، وإذا أراد تغطية موقفه ، فلا بدّ أن يفعل ذلك بحذر . وبالفعل فقد سُمح للجيش الأردني بحرية إطلاق نيران محدودة وبدون ردّ عليها**» . وطلب القائد الاسرائيلي في الجبهة المقابلة للأردن ، في الساعة ١١,٣٠ إذناً كي يبدأ الهجوم على الأردن ، إلا أن طلبه رُفض . وعاد يكرر الطلب في الساعة ١٢,١٠

ورُفض طلبه مرة ثانية . ثم رُفض طلبه الثالث في الساعة ١٢,٣٠ . وفي الساعة الثانية والنصف بعد الظهر ، تلقى ذلك القائد أمراً بالهجوم الشامل . . . «وإذا أراد الملك أن يناور مرة ، فإن إسرائيل لها نفس الحق في مناورة العمر» .

هذا ما كتبه هيكل حرفياً ، وأسنده إلى كتاب رولاند دالاس ، الصفحتين ١١٨ و١١٩ ،ولزيادة التغرير بالقارئ وصف الكتاب بأنه سيرة حياة «معتمدة» . وهذا اختلاق من عنده ، إذ تعني كلمة «معتمدة» أن محتويات الكتاب حضيت بموافقة صاحب السيرة . ولم يقل المؤلف في كتابه أنه كانت هناك موافقة .

لنقارن الآن بين قول هيكل الذي أورده في مجلة (وجهات نظر) وبين ما ورد في الصفحتين إياهما من كتاب دالاس :

يمهد المؤلف لحديثه عن الهزيمة التي لحقت بمصر أولاً ، والأردن ثانياً ، وسوريا ثالثاً ، بالقول إن سلسلة الأخطاء الفادحة التي ارتكبها القادة المصريون في الحرب ، كانت من الضخامة بحيث يصعب تصديقها . ومن الغريب أنه تم تبديل رموز الشيفرة السرية في صباح يوم ٥ حزيران . وعندما أرسل الفريق عبد المنعم رياض برقية من عمان يبلغ القاهرة أن طائرات اسرائيل في طريقها إلى مصر ــ لم يتم الأخذ بها ، إذ احتاج فك رموزها وقتاً طويلاً ، ولأنه لم يكن هناك أحد في القيادة ليأخذ قراراً بموجبها .

[مصدر المؤلف هنا هو محمود رياض] .

أحرز هجوم الطيران الاسرائيلي نجاحاً كاملاً ، ثم استدارت الطائرات لقصف وحدات الجيش المصري في سيناء وإرغامه على الفرار .

تعاملت مصر مع الأردن تعاملاً مقيتاً . ففي الساعة ٩ ــ ١٠ من صباح ذلك اليوم ، عمد المشير عبد الحكيم عامر إلى إبلاغ عمان أن ٧٥٪ من طائرات العدو تم إسقاطها ، وأن قوات جيش مصر البرية تتقدم نحو اسرائيل . وتضمنت برقية عامر أمراً للفريق رياض كي يبدأ العمليات الهجومية على الفور . هكذا ، أصدر الفريق رياض الأمر للمدفعية الأردنية بقصف اسرائيل . وكرّر عبد الناصر أكاذيب عامر ، وحثّ حسين أن يستولي على أكبر مساحة ممكنة من أرض اسرائيل ، قبل أن يصدر مجلس الأمن قراراً بايقاف القتال مساء ذلك اليوم ، كما كان يتوقع .

هل كان عبد الناصر يعرف أن الهزيمة التامة كانت لحقت بمصر في صباح ٥ حزيران؟ وهل كان قصده من الضغط على حسين ، أن يقدم ــ الحسين ــ على استثارة

اسرائيل ، من أجل أن تلحق الهزيمة بالأردن ، وتقع الضفة الغربية في يد اسرائيل؟

لنذكر أن أنور السادات قال إن عبد الناصر عرف بحجم الكارثة في صباح ٥ حزيران ، لأنه شاهده في مبنى القيادة العامة ، مع عبد الحكيم عامر ، الذي كان في حالة يأس وانهيار .

وصدّق الحسين ما قيل له عن نجاح قوات مصر الجوية .

بدأت الحرب على الجبهة الأردنية في حوالي الساعة ٩ صباحاً ، عندما أصدر الفريق رياض أوامر لقادة الميدان الأردنيين بالبدء بالهجوم . بل تضمنت الأوامر أن تترك بعض الوحدات مواقعها الحصينة ، بقصد تنسيق التحركات الأردنية مع التحركات المصرية المفترضة . وارتاع القادة الأردنيون في قيادة الجيش لهذه الأوامر . لقد كانت خططهم منذ سنوات تقوم على أن الجيش الأردني الصغير ، لا يستطيع أن يواجه جيش اسرائيل في معارك مفتوحة ، ولا يوجد مجال له إلا في أن يتخذ موقف الدفاع ــ باستثناء موقع جبل المكبّر .

هكذا كانت خطة (طارق) تقضي بالاستيلاء على جبل المكبر (الذي كان يقوم عليه المبنى الخاص بهيئة الرقابة الدولية) ، على أساس أن يكون ذلك نقطة انطلاق إلى الجانب الغربي من مدينة القدس ، وعزلها عن أرض اسرائيل . حتى لو أخفقت تلك العملية ، فستكون أمام قوات الأردن إمكانات الصمود في مواقعها الدفاعية ، مع الافتراض أن مصر ستقدم الغطاء الجوي الذي وعدت به .

كانت خطة (طارق) تقضي أيضاً بحشد قوات عسكرية كبيرة قرب القدس ، من أجل الدفاع عنها . ولكن أوامر الفريق رياض أفسدت الخطة .

واحتدمت المناقشات في مركز القيادة ، بل كانت هناك شتائم متبادلة . ولكن الفريق رياض كان على ثقة أن معرفته أفضل من معرفة القادة الأردنيين . وهكذا تغلّب رأيه على آراء معازيبه الأردنيين . وبدا أن رياض يؤثر تلقي الأوامر من القاهرة ، والمشورة من ضباط الأركان المصريين الخمسة الذين جاءوا معه . وأخذ رياض يتبادل الاتصالات مع القاهرة ، بينما كان الاسرائيليون يتنصتون .

في الساعة ١١,٣٠ طلب القائد الاسرائيلي المواجه للجبهة الأردنية ، إذناً بشنّ الهجوم على الأردن . ثم طلب مرةً ثانية وثالثة ، فقوبلت طلباته بالرفض . ولكن في المرة الرابعة وافق المسؤولون المدنيون على هجوم جوي في الساعة ١٢,٣٠ . كانت ١٦ طائرة هوكر هنتر أردنية ، قامت في الساعة ١١,٥٠ بغارة على ثلاث مطارات عسكرية

في اسرائيل . ألقت قنابلها ولكن لم تكن هناك طائرات اسرائيلية (إذ كانت تغير على مطارات مصر وتقصفها) . كان الأردن يملك ٢٢ طائرة من هذا الطراز ، ولكن لم يكن هناك سوى ١٦ طياراً . كان هناك طيارون آخرون يتلقون التدريب في الخارج . وهذا عذر بائس ، إذا أخذنا بعين الاعتبار اتساع الوقت الذي توافر قبل نشوب الحرب .

في ذات الوقت تقريباً ، وبينما كان جيش اسرائيل وقواتها الجوية تهاجم الجيش المصري في سيناء ، قام اشكول بتسليم الجنرال أود بول ، كبير المراقبين الدوليين ، رسالة منه إلى الملك حسين ، تقول «أننا سوف لن نبدأ أية عمليات عسكرية ضد الأردن . ولكن إذا ما بدأ الأردن عمليات عدائية ، فسوف نرد على ذلك بكل ما لدينا من قوة . وعلى الملك حسين أن يتحمل النتائج» . وحينما أُبلغ الملك بهذه الرسالة ، كان جوابه : لقد بدأوا المعركة ، وها هم الآن يتلقون جوابنا ، عن طريق الجو» .

في الحقيقة كانت قوة حسين الجوية تأخرت في القيام بمهمة قصف مطارات اسرائيل . ويعود السبب إلى تأخر طائرات سوريا والعراق في المجيء في الوقت المتفق عليه ، للقيام بغارات جماعية . ولو وقع ذلك لتمكنت القوات الجوية الثلاث من شن غارة وقصف طائرات اسرائيل وهي على الأرض . هكذا قامت الطائرات الأردنية بمهمتها الفاشلة ، وعادت إلى مطار المفرق كي تتزود بالوقود . وحدث أن طائرات اسرائيل كانت في ذلك الوقت فرغت من تدمير قوة الجو المصرية ، وتفرغت الآن للقضاء على القوة الأردنية . وأتم الاسرائيليون المهمة في الساعة ٢,٣٠ بعد الظهر ، بل استطاعوا تدمير طائرات العراق وسوريا في قاعدة H3 . وفي أثناء العودة استدارت طائرتان وقصفتا قصر الملك حسين .

هكذا تبادل الأردن واسرائيل القصف بالطائرات . ولكن قوة اسرائيل أحرزت النصر . ولم يكن قائد الجبهة الاسرائيلي قد تلقى أمراً بالهجوم حتى الساعة ٢,٣٠ بعد الظهر . وبدا هناك احتمال بتفادي الكارثة كاملة .

في الساعة ١,٣٠ بعد الظهر استولى جنود الأردن على جبل المكبر ، بناء على أوامر الفريق رياض . ولكن سرعان ما قامت قوة اسرائيلية متفوقة بارغام الأردنيين على الانسحاب وتكبيدهم خسائر فادحة .

بدا الوضع عندئذ وكأنه رد فعل [Casus belli ترجمها هيكل بشيء من الخبث على أنها مناورة ، بينما المعنى الحقيقي هو : من كان البادئ؟ . ذلك أن الأردن اعتبر هجوم اسرائيل على مصر هو البداية ، بينما اعتبرت اسرائيل أن الاستيلاء على جبل

المكبر هو البداية] . عند هذا الوقت اعتبر الاسرائيليون أنهم صبروا بما فيه الكفاية على الملك . وهكذا فوضوا قائد الجبهة المقابلة للأردن ببدء الهجوم العام . وأحرز الجيش الاسرائيلي النصر ، بفضل السيطرة الجوية ولأنه كان أفضل سلاحاً وتدريباً وأكبر حجماً .

أين كان الملك حسين في أثناء القتال؟ قام بزيارات متقطعة لمركز قيادة العمليات . لم يكن هو الذي يتولى القيادة . كان أعطى زمام القيادة إلى قائد مصري قليل الخبرة . وهناك قول بأنه قام بعدة زيارات للقوات في ميدان القتال ، ولم يذق للنوم طعماً خلال ذلك . ولكن ألم يكن المفروض أن يداوم طوال الوقت في مركز القيادة؟ وألم يكن خليقاً به أن ينقض أوامر رياض الكارثية؟

(هنا تنتهي صفحة ١١٩)

إن من ينعم النظر في حقيقة ما جاء في صفحتي الكتاب اللتين استشهد بهما هيكل ، (كما ورد أعلاه) وفي التلخيص المبتسر والمحرّف الذي أورده هيكل في مقالته ــ سيدرك بكل وضوح ما ارتكب هيكل من تزوير وتحوير ، واختراع كلمات مسمومة من عنده . ومقابل رواية الكاتب البريطاني المستقيمة ، يقدم هيكل رواية ، توحي بأنه كان هناك تواطؤ وتنسيق بين اسرائيل والأردن . لاحظ ــ مثلاً ــ العبارة التي أدخلها من عنده على رسالة اشكول للملك بقوله : «طلب فيها إلى الملك أن يبقى بعيداً . وإذا أراد تغطية موقفه ، فلا بد أن يفعل ذلك بحذر» . أضف إلى ذلك أنه حوّر صيغة رسالة اشكول من قالب التهديد وجعلها كأنما هي عملية تآمر مشتركة .

لقد أطلت إلى حدّ ما في عرض حقيقة موقف واحد من مواقف التاريخ التي خرج فيها هيكل عن جادة الصواب والحقيقة . وقد فعل مثل هذا في معظم المواقف الأخرى التي عرض لها . ولو كانت هناك محكمة عدل عربية تشمل جميع بلاد العرب ، لاقترحت على الأستاذ زهير الكرمي ، رئيس جمعية المترجمين في الأردن ، أن يقيم دعوى قضائية على هيكل ، تطلب معاقبته على ما اقترف بحق التاريخ ، وبحق شخصيات غادروا دنيانا وقوّلهم ما لم يقولوا . وعلى ما عبأ به أذهان قراء كثيرين من إفك وبهتان[1] .

(١) ذكر هيكل في مقالته هذه الرئيس الأميركي جونسون ، والجنرال أود بول . يمكن الرجوع إلى ترجمتي (غير المحرّفة) لما كتبا عن حرب ١٩٦٧ ، وذلك في كتابي (نوافذ غربية) الصادر سنة ١٩٨٤ ، الصفحات ٩٩ ــ ١٥٨ .

بين الحقائق والاجتهادات
مناقشة كتاب (الانفجار)

هيكل المؤرخ أم الكاتب السياسي؟

أين يمكن أن نصنّف الاستاذ محمد حسنين هيكل بين كتّاب القرن العشرين؟ هل نضعه في صف الكتّاب السياسيين ، أم في صف المؤرخين المحترفين؟

لقد برز هيكل على صفحات جريدة الأهرام ، عندما تولى رئاسة تحريرها في عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، واشتهر بمقالاته الأسبوعية ، ذات الطنين والرنين ، والتي كان المحللون يرون أنها تعبّر عن وجهة نظر الرئيس عبد الناصر واتجاهات ذهنه . ومن خلال ذلك أصبح هيكل جزءاً من الآلة الإعلامية الضخمة التي نشأت في مصر أولاً في عهد الملك فاروق ، ثم ازدادت قوةً وألقاً واتساعاً في عهد عبد الناصر . وكان على رأس أولويات تلك الآلة أن «تلمّع» إجراءات الدولة وتفسّر خطواتها وترفع شعاراتها (وهذا في واقع الأمر ما يجري في معظم الأقطار العربية) . وقد أدّى هيكل دوره بتميز وإتقان ، إذ ارتفع بمستوى مقالاته إلى مصاف طبقة الفهماء المثقفين (ألانتلجنسيا) . وبرزت موهبته في التحليل والاستنباط ، والقدرة على الغوص في أبعاد أية نقطة والتطوّح بها تارةً إلى اليمين وأخرى إلى اليسار . واستطاع هيكل أن يكسب ثقة عبد الناصر ، وأن يكون موضع سرّه في مواقف عديدة . وبرع هيكل بصورة خاصة في قدرته على بلورة أفكار عبد الناصر ، والتوسع في طرح أبعادها ومضامينها . كما برع في تدبيج الكثير من مراسلاته ، من منطلق فهمه وقدرته على استنباط ما يدور في ذهن عبد الناصر . وقدّر الرئيس عبد الناصر لهيكل خدماته الجليلة ، فأصبحت الأهرام في عهده أشبه ما تكون بمملكة صغيرة يتربع سعيداً على عرشها ، لا ينقصه إلا التاج والصولجان . ومن خلال تلك العلاقة الحميمة بين الرجلين ، ارتفعت مكانة هيكل في نفوس أصحاب المكانة في مصر ، وأصبح نوعاً من «المفتاح» للاتصال بالرئيس والوصول إليه . ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل اتسعت اتصالاته إلى عالم الدبلوماسية الرفيعة . وإلى أهل الثقافة والفكر ، باعتباره الرجل القريب من عقل عبد الناصر وعاطفته ، والمطلع على الكثير من أسراره .

(*) نشرت هذه الدراسة في جريدة (الرأي) يومي ١٢ و ١٣ شباط ١٩٩٤ . والنص المنشور هنا يتضمن تعديلات وإضافات أدخلت في آذار ٢٠٠١ .

هيكل والرئيس عبد الناصر

أسوق هذه المقدمة لكي أقول انه ، لا غرابة ولا عجب في أن يكرّس هيكل مواهبه ، بعد رحيل عبد الناصر ، إلى كتابة التاريخ السياسي لمصر في عهد الرجل الذي أعطاه فرصة العمر لإبراز تلك المواهب ، وفتح أمامه مجالات البروز على الصعيد العربي وعلى الصعيد العالمي . وليس من هذا المنطلق فحسب ، بل لأن هيكل أصبح بكتاباته جزءاً من الفكرة الناصرية وما تمّ في ظلها من إنجازات ، وما رُفع في عهدها من شعارات ، وما نتج عن سياساتها من انتصارات وانكسارات . فهو إذ يعرض الجانب اللامع الوردي منها ، وهو إذ يعمل على الاستدارة حول أخطائها ، إنما يعمل في الوقت نفسه على وضع سجّله في دنيا الكتابة ضمن إطار منطقي ومقبول .

على أن هيكل في كتابته لذلك التاريخ ، بقي تحت تأثير السنوات الطوال التي أمضاها في العمل الصحفي والكتابة الصحفية الموجهة .

إن القارئ يستطيع أن يفهم ويقدّر الدافع الذي يكمن في أعماق هيكل عندما يكتب عن جمال عبد الناصر ، على أساس أنه الرئيس والزعيم الكبير والرجل الفذ العظيم . ولكنه لا يستطيع أن يفهم ، كيف يركب هيكل أحياناً متن الشطط ، من أجل التأكيد على نقطة ما . هنا ، هنا ، تبرز المفارقة بين هيكل المؤرخ وهيكل الصحفي . وهنا تبرز قضايا يساور القارئ الشك في مدى صحتها ومصداقيتها .

لقد خطر لي كل هذا بعد أن أعدت قراءة كتاب هيكل (الانفجار) الذي يؤرخ لحرب ١٩٦٧ . والواقع أنني كنت تابعت سلسلة حلقات هذا الكتاب على صفحات جريدة (الرأي) خلال أشهر أيار ـ تموز ١٩٩٠ . إلا أنني وجدت نفسي في الفترة الأخيرة مضطراً لقراءة الكتاب نفسه (لغاية في نفس يعقوب) ، فاكتشفت مفارقات وتناقضات ، وساورني الشك في مواقف هنا وهناك ، وبدا لي أن من الضروري وضع بعض ذلك ، أمام أنظار القراء ، ليس بقصد معارضة وجهة النظر التي يحملها هيكل ، بل من أجل الاقتراب أكثر وأكثر من الحقيقة التاريخية ، ومن أجل إيضاح وجهة النظر الأردنية .

بين المصادر والمراجع

هناك وثيقة ذات أهمية بالغة فات هيكل الاطلاع عليها . وهذه الوثيقة ليست إلا التقرير الذي كتبه الفريق عبد المنعم رياض بتاريخ ١٩ حزيران ١٩٦٧ ، تحت عنوان

(مناقشة موضوعية لسير العمليات في الجبهة الأردنية ، والاستنتاجات والدروس المستفادة منها) . ومن المعروف أن عبد المنعم رياض ، تولى مسؤولية إدارة العمليات الحربية للقوات الأردنية المسلحة ، خلال أيام الحرب الثلاثة على الجبهة الأردنية . وكان الفريق رياض أُنتدب للقيام بهذه المسؤولية ، بناء على اتفاق بين الملك حسين والرئيس عبد الناصر ، عندما اجتمعا في القاهرة يوم ٣٠ أيار ١٩٦٧ ، وجاء بصفته قائد مركز القيادة المتقدم ، في الأردن . وكان من مقتضيات ميثاق الدفاع المشترك ، الذي تم عقده أولاً بين مصر وسوريا ، وثانياً بين مصر والأردن ـ أن يتولى رئيس أركان القوات المصرية المسلحة (الفريق محمد فوزي) قيادة العمليات العسكرية للدول الثلاث ، في حالة نشوب الحرب . وفيما يتعلق بالجبهة الأردنية ، فان هذا الترتيب تمّ تطبيقه بحذافيره ، لأن الفريق رياض ظل طوال أيام الحرب الثلاثة ، يتلقى تعليماته من المشير عامر ومن الفريق محمد فوزي في مركز قيادة العمليات للجيوش الثلاثة في القاهرة ، ويقوم هو باتخاذ القرارات التي يراها ملائمة .

إنني أركز على هذه الوثيقة بالذات ، لأن كتاب هيكل تضمن معلومات وبيانات ، تتناقض إلى حدّ كبير مع ما جاء في ذلك التقرير . ورياض الذي كتب تقريره في عمان ، بعد انتهاء الحرب بعشرة أيام ، وقبل أن يعود إلى مصر ليتولى منصبه الجديد الذي اختاره له الرئيس عبد الناصر (رئيس أركان القوات المسلحة المصرية) ــ من المفترض ، بل من المؤكد أن يكون قدّم نسخاً منه إلى الجهات المعنية في القاهرة ، و المفروض أن يكون هذا التقرير من جملة الوثائق التي اطلع هيكل عليها واستعان بها .

دور الجيش الأردني في الحرب

نُشر تقرير الفريق رياض في عمان ، بعد الحرب مباشرة ، مع تقارير ومراسلات وبرقيات أخرى ، بين دفتي كتاب من القطع الكبير (٤٢ صفحة) عنوانه (البرقيات والرسائل المتبادلة بين الملك الحسين واخوانه القادة العرب) . ونُشر أيضاً في كتاب سعد جمعه ، رئيس الوزراء الأردني في أثناء الحرب (المؤامرة ومعركة المصير) والذي ظهرت طبعته الأولى في بيروت عام ١٩٦٨ ، كما نُشر أيضاً في كتاب الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٧ ، الصادر عن وزارة الاعلام سنة ١٩٧٣ . إنني أذكر كل هذا ، بقصد التدليل على أن تقرير الفريق رياض نُشر على نطاق واسع ، بحيث أصبح

الاطلاع عليه متيسراً لمن يريد . ومن البديهي أن رياض كتب تقريره وقدمه إلى مرجعه في القاهرة (المشير عبد الحكيم عامر أو الفريق محمد فوزي) ، تم قدم نسخة منه لرئاسة الأركان الأردنية .

في ذلك التقرير ، يقول الفريق رياض إن حرب ١٩٦٧ كانت «معركة جوية أولا وأخيراً» إذ أن حصول العدو على السيطرة الجوية منذ الساعات الأولى ، أتاح له مجال الانتصار في الحرب على الجبهات الثلاث . وعلى الرغم من ذلك يقول رياض إن الوحدات الأردنية قاتلت «قتالاً مريراً في ظروف غير مقبولة ، وأدّت واجبها بكل بسالة وشرف» . ويمضي إلى القول في موضع آخر إن القوات الأردنية والعراقية خاضت المعركة «ببسالة منقطعة النظير» . كلمات قليلة ، ولكنها تعطي الكثير الكثيرمن المعاني . ونحن نستدل على إعجاب الرئيس عبد الناصر بأداء الفريق رياض في إدارة دفة الحرب على الجبهة الأردنية ، من أنه بادر ــ بعد عودته عن استقالته ــ إلى تعيينه رئيسا لأركان القوات المسلحة المصرية .

هنا تأتي المفارقة التي أتى هيكل بها في كتابه الصادر سنة ١٩٩٠ . ففي الصفحات ٨٩٩ ــ ٩٠٢ من ذلك الكتاب (الانفجار) ، يقول ان الرئيس الجزائري هواري بومدين ، سأل الرئيس عبد الناصر يوم ١٠ تموز ١٩٦٧ عن الجبهة الأردنية والقتال الذي دار فيها ، فلم يكن من الرئيس عبد الناصر إلا أنه استدعى الفريق رياض وسأله عما حدث على مسرح العمليات في الأردن . وكان جواب رياض : إنه لم يتمكن بعد من كتابة تقريره ، وأنه «يظن أن في استطاعته الفراغ من تقريره في ظرف يومين على الأكثر» . ومما جاء في الأقوال المنسوبة لرياض ، قوله :

> إن الأردن لم يرتّب نفسه في أي وقت من الأوقات على احتمال الدخول في حرب مع اسرائيل . . . الأردن حاول أن يستفيد من اشتراكه في العمل العربي العام لمصالح تعود عليه هو بالذات مثل تحسين الطرق والمطارات . . . لقد فوجيء بطريقة توزيع القوات الأردنية . . . كانت القوات الأردنية موزعة على الخطوط على شكل سرايا مبعثرة دون أن تتجمع لتكون منها قوة ضاربة حقيقية . . . راوده إحساس أن المعركة لم تكن طبيعية . كانت أوامره تصدر وكانت الإجابات تأتي عليها بسرعة خارقة . . . ولم تكن لديه الفرصة لرؤية شيء عل الطبيعة حتى صدر قرار الانسحاب ، وبعد صدوره بـ ٢٤

ساعة طلب إليه اللواء عامر خماش أن يوقع على ورقة تتضمن أمر الانسحاب من الضفة الغربية . تردد قبل توقيع الأمر . وهو يعترف بأنه أصدر بالفعل أمراً بالانسحاب بناء على طلب أردني استند على ما كان أمامه من إشارات . . . وفي النهاية لم يجد أمامه غير أن يوقع . . .» .

إن هيكل يسند هذه الأقوال المنسوبة للفريق رياض ، إلى شريط تم عليه تسجيل الحديث الذي أدلى به للرئيس عبد الناصر ، مع أشرطة سُجّلت عليها مقابلات أخرى عن حرب ١٩٦٧ ، وأن هذه التسجيلات موجودة ضمن أرشيف منشية البكري .

سؤال يطرح نفسه

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا بصورة مباشرة وبديهية : هل كان الفريق رياض من طراز الرجل الذي يقول في ١٩ حزيران شيئاً (في تقرير رسمي كتبه أصلاً إلى مرجعه في القاهرة المشير عبد الحكيم عامر وقدم نسخة منه لرئاسة الأركان الأردنية) ، وبعد ثلاثة أسابيع فقط يقول للرئيس عبد الناصر شيئاً آخر مختلفاً كل الاختلاف؟ وهل هو من طراز الرجل الذي كتب تقريراً في عمان ثم يقول في القاهرة لرئيس دولته أنه لم يكتب شيئاً ، وأنه سيكتب تقريره وسيفرغ منه بعد يومين؟

وإذا لم يكن الفريق رياض ، وهو القائد المحترف الذي سقط شهيداً في حرب الاستنزاف في عام ١٩٦٩ ، من طراز الرجل الذي يقول في عمان شيئاً ثم يقول في القاهرة شيئاً مختلفاً ، فإن المطلوب من الاستاذ هيكل أن يوضح لنا هذه المفارقة ، التي كشف كتابه النقاب عنها . وإن من حق القراء ومن مقتضيات الحق والحقيقة ، أن نعرف هل أن رياض ناقض نفسه بنفسه ، أم أن التناقض وقع على يد هيكل ، بعد أن ذهب الرجل إلى لقاء ربه؟

الاستاذ هيكل كاتب كبير وله باع طويل في الحصول على الوثائق الموجودة في القاهرة . فهل له أن يبحث عن التقرير الآخر الذي وعد رياض الرئيس عبد الناصر بأنه سيكتبه وبأنه سيفرغ من كتابته «في ظرف يومين على الأكثر»؟

وأسأل الهيكل : هل قام رياض بكتابة التقرير الموعود؟ وإذا كان كتبه فعلاً ، فأين هو؟

وهناك سؤال آخر يطرح نفسه أيضاً في هذا الصدد : هل يمكن لرجل من طراز

الرئيس جمال عبد الناصر ، أن يعجز عن الإجابة على تساؤلات هواري بومدين ، يوم ١٠ تموز ، وهو الذي كان طوال أيام الحرب على اتصال مستمر بالملك حسين؟ في الواقع أنا لا أعتقد أنه نسي ما ورد في برقيته بتاريخ ٨ حزيران حول تقديره لدور «الشعب الأردني وجيشه البطل في المعركة ، فلقد كان هذا الدور إسهاماً عظيماً ومجيداً في معركة مصير تخوضها الأمة العربية» . ولا أعتقد أن يكون نسي ما ورد في برقيته الأخرى بتاريخ ١٢ حزيران من أنه وشعب بلاده «نقدّر الموقف البطولي الذي وقفه جيشكم الباسل» .

على أنا نملك مصدراً آخر يعطي رواية مختلفة ، عن الرواية التي قدمها هيكل . ففي عام ١٩٧٤ حدّثني الشريف عبد الحميد شرف عن حرب ١٩٦٧ ، حديثاً له علاقة بهواري بومدين :

> يوم ٥ حزيران ١٩٦٧ ، دخلنا الحرب حوالي الساعة الحادية عشرة . كان سلاح الجو المصري قد دُمّر حينذاك . وصدر الأمر من عبد الحكيم عامر لعبد المنعم رياض ، ببدء الهجوم في الجبهة الأردنية . فهل كان عبد الناصر يعرف أن الهزيمة حلت بمصر ولم يشأ تجنيب الأردن كارثة مماثلة؟ وقد حدث أن الملك حسين سافر بعد الحرب إلى نيويورك ، وكنت معه ، ومررنا بالجزائر ، حيث التقى بالرئيس بومدين . في ذلك اللقاء قال بومدين للملك أن عبد الناصر اتصل به في الساعة التاسعة من صباح يوم ٥ حزيران وقال له : لقد دُمّر سلاح الجو المصري ، ونريد منكم إنجادنا بطائراتكم .

كان من أسس الاتفاق بين مصر والأردن أن يقوم سلاح الجو المصري بتغطية أجواء الأردن ، إذا ما نشبت الحرب . فهل إن عبد الناصر لم يشأ تجنيب الأردن كارثة مماثلة ، أم أنه لم يكن يستطيع التدخل في قرارات عبد الحكيم عامر العسكرية؟

وهناك مصدر آخر يؤيد حديث عبد الحميد شرف . ففي ذات يوم من عام ٢٠٠٠ قابلت الأمير زيد بن شاكر ، وسألته عن هذا الموضوع بالذات فكان جوابه كما يلي :

لم أرافق الملك حسين عندما مرّ بالجزائر وهو في طريقه إلى نيويورك ، ولكنني عرفت فيما بعد ، أن لقاءه بالرئيس بو مدين كان في المطار ، وأن الملك سأل بو مدين ــ بعد أن حدثه عن اتصال عبد الناصر به ــ عن الوقت الذي اتصل فيه عبد الناصر ، فكان جوابه : الساعة التاسعة صباحاً . ومضى الأمير زيد يقول :

بعد انتهاء الحرب بأيام ، رافقت الملك حسين في زيارته للقاهرة . وفي أثناء الحديث الذي دار بينه وبين عبد الناصر ، أبدى الرئيس عبد الناصر غضبه من بومدين ، قائلاً أنه اتصل به ــ بعد أن عرف بتدمير سلاح الجو المصري ــ وطلب منه إمداد مصر بما لديه من طائرات عسكرية ، على أن يتولى الطيارون المصريون قيادتها ، ولكن بو مدين لم يستجب للطلب .

أذكر حديث عبد الحميد شرف هنا ، وهو الرجل الثقة ، لأقول أن الرئيس بومدين كان يعرف ما وقع في الجبهة الأردنية ، ولم يكن بحاجة لسؤال عبد الناصر . وعلى فرض أنه وجه سؤاله فعلاً ، فإن عبد الناصر كان يعرف الحقائق معرفة كاملة ، ولم يكن بحاجة إلى استدعاء عبد المنعم رياض وسؤاله .

أما بشأن حديث بو مدين للملك حسين في مطار الجزائر ، فليس من المستبعد أن تظهر ذات يوم مذكرات له ، أو لأحد أعضائه ، تشير إلى الحديث وتقطع الشك باليقين .

تعيين رياض قائداً للجبهة الأردنية

هناك قضايا عديدة أخرى تستحق المناقشة في كتاب الأستاذ هيكل . هناك ــ مثلاً ــ قضية تعيين الفريق عبد المنعم رياض في ٣٠ أيار ١٩٦٧ ليتولى قيادة العمليات العسكرية للقوات الأردنية المسلحة عند نشوب الحرب مع اسرائيل . إننا حينما نطالع كتاب (حربنا مع اسرائيل) الذي هو عبارة عن أحاديث للملك حسين أخذها عنه الصحفيان الفرنسيان فيك فانس وبيار لوير (نُشر باللغة الفرنسية في عام ١٩٦٨ ، ونُشرت ترجمته إلى العربية في نفس العام عن دار النهار في بيروت) ــ نجد الحسين يقول بهذا الشأن ، وهو يروي ما حدث في أثناء زيارته للقاهرة والتي استغرقت ست ساعات ، بقوله :

> . . . لحق بنا إلى صالة المحاضرات اللواء عبد المنعم رياض ، مساعد رئيس هيئة أركان القيادة العربية الموحدة ، يرافقه عدد من الضباط . لقد كلفه عبد الناصر إدارة العمليات العسكرية انطلاقاً من الأردن . . (صفحة ٣٨) .

هذا بينما نجد أن الترجمة الانكليزية لذلك الكتاب ، أكثر صراحةً وتحديداً من

الترجمة العربية . فالنص الانكليزي يقول إن عبد الناصر عيّن الفريق رياض :
Nasser appointed him to direct the operation from Amman.

بينما يقول العميد عدروس أن الملك حسين وافق على تعيين القائد في الجيش المصري ، الفريق عبد المنعم رياض ، ذي الكفاءة العسكرية العالية ، كي يتولى قيادة القوات الأردنية المسلحة ، بالنيابة عن القيادة العربية المشتركة :

... King Hussein agreed to the appointment of a high-quality professional soldier of the Egyptian Army, to command the Jordanian Armed Forces...

(صفحة ٣٤٦ من النص الانكليزي ، الذي نشر سنة ١٩٨٠)

وقد أجريت اتصالاً بهذا الشأن مع الديوان الملكي ، فجاءني الجواب من الأمير زيد بن شاكر ، رئيس الديوان آنذاك ، على لسان الملك حسين ، بأنه ـ الملك ـ لم يقترح ولم يطلب تعيين رياض قائداً للقوات الأردنية .

(كتابي : تاريخ الأردن في القرن العشرين :
الجزء الثاني ، صفحة ٢٤٠ ، الحاشية ٥) .

ومن المفيد أن أشير إلى أن تعيين رياض كان بموجب المادة ٧ من اتفاقية الدفاع المشترك التي تم التوقيع عليها بين الأردن ومصر ، يوم ٣٠ أيار ١٩٦٧ ، ونصها :

في حالة بدء العمليات العسكرية يتولى رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة في الجمهورية العربية المتحدة ، قيادة العمليات في الدولتين .

في مواجهة هذه المصادر ، التي يبدو أن الأستاذ هيكل لم يطلع على أي منها ، نجد أمامنا رواية متناقضة إلى حدّ ما ، مع ما أورد الأستاذ هيكل في كتابه (الانفجار) . ولا أتجه هنا إلى مناقشة حقيقة تعيين الفريق رياض لقيادة العمليات الحربية في الأردن ، فهذا أمر لا خلاف عليه ولا شبهة فيه . ولكن المناقشة تنصب على السؤال التالي :

ـ هل إن الرئيس عبد الناصر عيّن الفريق رياض لتحمّل هذه المسؤولية ، أم إن الملك حسين اقترح تعيين قائد مصري ثم عرض اسم الفريق رياض على وجه التحديد؟

أعود إلى المفارقة في هذا الصدد ، لكي أوضح أن الأستاذ هيكل أورد قصة مختلفة لكيفية تعيين الفريق رياض . فعلى قوله انه في أثناء اجتماع الملك بالرئيس ، حدثت «المفاجأة الكبرى حين قال الملك إنه يريد قائداً عسكرياً مصرياً لقيادة العمليات على الجبهة الأردنية» ، ثم اقترح الفريق رياض بالذات ، فلم يسع عبد الناصر إلا الموافقة .

هنا لا بدّ من العودة إلى ذكر المحضر الكامل لاجتماعات الملك مع الرئيس عبد الناصر في ذلك اليوم ، وهو المحضر الذي اعتمد عليه هيكل في رواية الحديث الذي دار بين الزعيمين ، وبعدهما بين أعضاء الوفدين يوم ٣٠ أيار . والسؤال الذي يفرض نفسه هنا : كيف تمّت كتابة المحضر ، ومن الذي قام بكتابته؟ ولماذا لا ينير هيكل طريق التاريخ أمامنا وينشر النص كاملاً؟

في بداية الأمر عقد الملك والرئيس اجتماعاً خاصاً ، لم يحضره إلا المشير عامر (بل قيل إن الزعيمين عقدا اجتماعهما الأول منفردين ، ثم انضم إليهما عبد الحكيم عامر ــ على ما جاء في كتاب : حربنا مع اسرائيل) . فهل كان هناك شخص معيّن يكتب محضراً بما يدور من حديث؟ من المعروف أن كتابة محضر اجتماع يعقده طرفان ، تتم أولاً بالاتفاق بين الطرفين ، ثم يتم توزيع نسخ الصيغة التي اتفقا عليها ، فضلاً عن أن أحداً من المشاركين في الاجتماعات لم يذكر أنه كانت هناك كتابة محضر .

في ضوء ما تقدم ، يبدو لي أن ما يسميه هيكل «المحضر الكامل للجلسة» ، والذي أشار هو إلى صفحاته ، لم يكن إلا جهاز تسجيل وُضع خفية عن الوفد الأردني ، وتم تفريغه فيما بعد ، ووزّعت نسخ منه على الدوائر والجهات التي ذكرها هيكل (حاشية صفحة ٦٥٦ من كتابه) . ولا أراني في استنتاجي هذا متجنياً أو حاطب ليل ، إذ وقع في عام ١٩٦٣ حادث مماثل معروف ومشهور ، عندما عُقدت اجتماعات المحادثات الثلاثية في القاهرة ، بين مصر وسوريا والعراق ، وتم الاتفاق على إنشاء وحدة بين الدول الثلاث . ولم يكد يمضي شهر على ذلك ، حتى دبّ الخلاف بين مصر من جهة ودولتي البعث في سوريا والعراق من جهة ثانية . عندئذ عمدت مصر إلى إذاعة التسجيلات الصوتية للأحاديث التي دارت بين الطرفين ، وتبين فيما بعد أن أجهزة التسجيل وُضعت خفيةً عن الوفدين العراقي والسوري ، ثم رُفع الستار عنها وكُشف أمرها ، عندما دعت الحاجة لذلك (تجد خبر هذا في مذكرات صلاح

نصر مدير المخابرات العامة في مصر ، والذي وصف ذلك العمل بأنه غير أخلاقي) .

هنا أيضاً يمكن القول إن المقتطفات التي ذكرها هيكل ، لم تكن إلا تلك التي اختارها هو ، والتي رأى أنها تلائم المجرى العام لتوجهاته في تأليف كتابه .

هل كان لدينا ٤٠٠ دبابة؟

ومن الأمور الباعثة على الحيرة والشك في أمر المحضر ، ذلك القول الذي عُزي للفريق عامر خماش ، من أنه ذكر في الاجتماع «أن لديه أربعمائة دبابة صالحة للقتال» . ذلك لأن الأردن لم يكن يملك هذا العدد من الدبابات في تلك الأيام . ومن المستبعد جداً أن يقدم الفريق عامر خماش معلومات غير دقيقة في وضع بالغ الأهمية كالوضع السائد يوم ٣٠ أيار ١٩٦٧ .

قصة الطائرات المقاتلة

هناك أمثلة عديدة على قضايا أورد هيكل فيها نصف الحقيقة فقط . ومع أنه قد يكون فعل ذلك عامداً أو غير عامد ، إلا أن القارئ لا بدّ أن يرتبك وتساوره الريب والشكوك .

لأذكر هنا قصة الطائرات F 104 التي أوردها هيكل في كتابه ، بصورة تجعل القارئ يعتقد أن الأردن دخل في حرب ١٩٦٧ ، وهو غير عازم على وضع كل قدراته العسكرية ضد العدو .

يورد هيكل أولاً نص برقية جاء فيها أن اللواء خماش التقى بالسفير الأميركي يوم ١ حزيران ، وطلب منه سرعة نقل الطائرات المقاتلة من الأردن بصفة مؤقتة حتى تنتهي الأزمة الحالية بين الدول العربية واسرائيل (أورد هيكل البرقية دون أن يذكر تاريخها الذي هو ٦ حزيران ، ربما بقصد أن تنسجم مع قوله في الفقرة التي تليها) .

بعد هذا يمضي إلى القول إن شاغل الملك حسين في اليوم التالي لعودته من القاهرة إلى عمان كان «أن يبعد طائراته عن قواعدها في الأردن يوم أول يونيو ، وقبل أن تبدأ المعركة يوم ٥ يونيو» . (ثم لاح الصباح وسكت هيكل عن الكلام المباح) .

فهل يستطيع القارئ أن يفهم من هذا شيئاً ، إلا أن الملك حسين كانت لديه ٢٥ طائرة نفاثة مقاتلة ، فعمل على نقلها وإبعادها ، لكي لا تشترك في الحرب؟

القصة الكاملة لهذه الطائرات وردت في كتاب (حربنا مع اسرائيل) على لسان

الملك حسين ، على النحو التالي :

«في إطار تنظيم سلاحنا الجوي ، كان من المقرر أن نتلقى من الولايات المتحدة الأميركية ٣٦ طائرة من طراز ستار فايتر/ ف ١٠٤ . وقضى سوء الطالع بمقتل أحد طيارينا وهو يقود إحدى هذه الطائرات في أمريكا ، وبمقتل طيار أردني آخر ومعه معاونه في حادث مماثل وقع في الأردن لطائرة من الطراز عينه . وجدير بالذكر أن حوادث مماثلة وقعت في ألمانيا الاتحادية لطائرات من هذا الطراز .

وكانت ست من الطائرات الأميركية قد وصلت إلى عمان في مطلع حزيران مقلة عدداً من المدربين الأميركان ، وذلك تنفيذاً لاتفاق كنا عقدناه مع واشنطن . وقد أمنّا على هذه الطائرات لدى شركة لبنانية ـ سويسرية ، غير أن عقد التأمين لم يشمل الأخطار الناجمة عن الحرب . وقبل أيام من بدء الحرب أدركت أن طائرات التدريب الست التي أعارتنا إياها حكومة واشنطن ، قد تتعرّض لخطر التدمير وهي جاثمة على الأرض ، في حال نشوب نزاع مسلح ، فطلبت من المدربين سحبها من الأردن ، فحاول هؤلاء إقناعي بأن مخاوفي ليست في محلها . ولكن في النهاية تمكنت من حملهم على سحبها بقولي أن الطيارين الأردنيين غير مدربين على استعمال هذا النوع من الطائرات .

وبعد ظهر الأحد ٤ حزيران أقلعت الطائرات الست من عمان ، فنجت بذلك من إغارات الميراج الاسرائيلية .

(الصفحتان ٥٠ ـ ٥١)

فلينعم القارئ نظره ملياً في المعلومات المبتورة التي أوردها هيكل في كتابه ، وفي مدى تأثيرها السلبي ، وفي المعلومات الصحيحة والواقعية التي تعطينا فكرة عن أن نقل تلك الطائرات كان يماثل قيام شركة الطيران المصرية بنقل طائراتها المدنية إلى خارج مصر ، قبيل نشوب الحرب ، على سبيل التحوّط . ثم إن عدد الطائرات كان ستاً ولم يكن خمسة وعشرين .

ولو أن هيكل تقصّى الحقيقة ، ولو أنه أضاف إيضاحاً ما ، لهان الأمر . ولكنه رمى رميته ، وترك القارئ يعتقد أن الأردن دخل الحرب ، على سبيل رفع العتب لا أكثر .

ويبدو سوء النية واضحاً في أن هيكل لا يشير إلى أن سلاح الجو الأردني ، المؤلف من ٢٢ طائرة هوكر هنتر ، قام بغارة على ثلاث مطارات في اسرائيل ، نتيجة أمر أصدره الفريق رياض ، وبعد عودة الطائرات ، قام سلاح الجو الاسرائيلي ، في الساعة ١٢,٣٠ من ظهر يوم ٥ حزيران ، بالإغارة على مطاري المفرق وعمان ، حيث تم تدمير جميع تلك الطائرات .

قصة البيان

أساليب بعض الصحف في تلبيس الطواقي !

في اليوم الثاني من أيام حرب حزيران ، ظهرت الفكرة القائلة بأن الطيران الأميركي والبريطاني يشترك مع طائرات اسرائيل في قصف المواقع الأردنية ويعمل على تغطية الأجواء العربية . وكان ظهور هذه الفكرة نابعاً من أن شاشة الرادار الأردني في عجلون ، حملت في اليوم السابق ، صور موجات متعاقبة من الطائرات تروح وتغدو من مطارات اسرائيل وإليها . وساد في أذهان القادة العسكريين (ربما في ذهن المشير عبد الحكيم عامر وربما في ذهن الفريق عبد المنعم رياض) أن اسرائيل لا تملك كل هذا العدد من الطائرات ، وأن هذه الطائرات لا بدّ أن تكون طائرات أميركية وبريطانية ، تتخذ من حاملات الطائرات في البحر قاعدة لها تنطلق منها . وكان هذا الظن وهذا التحليل ، وراء المحادثة الشهيرة التي جرت في فجر ذلك اليوم ، عندما اتصل الرئيس عبد الناصر بالملك حسين ، وهي المحادثة التي التقطها الاسرائيليون وبادروا إلى بثّها على مختلف إذاعات العالم (بعد أن اقتطعوا أجزاء منها) . وتحمّل الفريق عبد المنعم رياض مسؤولية تأكيد ذلك الظن والتأويل ، فأصدر في صباح اليوم إياه (٦ حزيران) بياناً يقول انه «ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن هناك ثلاث حاملات للطائرات تقف إلى جانب الساحل وتخرج منها الطائرات لتقصف قواتنا» .

هذا البيان صدر في جريدة (الدستور) يوم ٧ حزيران ، بعنوان «بيان القيادة العربية الموحدة عن القتال في الجبهة الأردنية» .

بعد أن خمد غبار المعركة وصمتت المدافع ، تبين أن الظنون التي ساورت بعض القادة ، بشأن تدخل طائرات أجنبية في الحرب ضد العرب ــ لم تكن صحيحة ، وأنه لم تكن هناك أية حاملات طائرات في المنطقة . ولكن صدور البيان في جريدة (الدستور) الأردنية كان مفيداً من ناحية إعلامية (داخل مصر) من حيث إقناع عامة

الناس ، بأن الهزيمة لم تكن لتقع لولا التدخل الأميركي والبريطاني ، وأن المؤامرة الغربية الاستعمارية هي التي تسبّبت في إلحاق الهزيمة بالعرب . ومن هنا ، ومن منطلق هذه الفكرة الدعائية ، صدرت جريدة الأهرام صباح يوم ٩ حزيران ، وعناوين الصفحة الأولى منها تتحدث عن معارك رهيبة وعن مدد الطائرات الذي لا ينقطع عن العدو وعن بيان للملك حسين يقول فيه «إن العدو كان معززاً بقوات جوية تخرج عن نطاق إمكانياته» .

(الانفجار صفحة ٨٣٩) .

أين تكمن اللعبة الاعلامية هنا؟

إنها تكمن في تبديل ارتكبته الأهرام الغرّاء ومحرروها الجهابذة ، من خلال شطب اسم الجهة التي أصدرت البيان فعلاً وهي القيادة العربية الموحدة ، ووضع اسم الملك حسين بدلاً منها . تبديل بسيط وجرّة قلم واحدة ، ولكن المعنى الناتج عن التبديل ، المعنى الذي قُدم للقارئ البعيد عن مطابخ اللعب الإعلامي ، كان كبيراً ومؤثراً .

وهكذا تم زج اسم الملك حسين في لعبة إعلامية غير نظيفة وغير بريئة ، وهو بعيد عنها بريء منها . ويتضح الابتعاد عن الخلق الكريم في تلك اللعبة ، أن بيان رياض ما كان يمكن أن يصدر ، إلا بناء على تعليمات من مرجعه في القاهرة المشير عبد الحكيم عامر . وبطبيعة الحال ، كان المطلوب إلقاء وزر الهزيمة على كاهل جهة أخرى (كما جرت العادة بذلك مرات ومرات) .

هذا المثل يمكن أن يكون نموذجاً لممارسات إعلامية كثيرة ، كثيرة ، لا بدّ أن يكون القارئ والمستمع العربي وقعا ضحية لها ، نتيجة اجتهادات نفر من الدعائيين الذين لا أخلاق ولا ضمائر لهم ، والذين ارتدّت ألاعيبهم (في قلب الأسود إلى أبيض) في نهاية المطاف ، سهاماً حادّة أصابت قلب وطنهم وقلوب مواطنيهم .

تلبيس الطواقي مرة أخرى

عمد هيكل مرة أخرى إلى الزج باسم الملك حسين ، في موضوع الخلافات بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية . فقد حدث في أوائل شهر آذار ١٩٦٧ ، أن العلاقات بين الأردن والمنظمة ، بلغت أقصى حدٍّ من التردي . وبلغ من

حدة تهجّمات أحمد الشقيري ، رئيس المنظمة ، أن وزير الخارجية الأردنية ، بعث في ١١ آذار رسالة إلى أمين عام الجامعة العربية ، أبلغه فيها أن الوفد الأردني الذي سيشترك في اجتماعات الجامعة ، والتي كان من المقرر أن تعقد في القاهرة في ذلك الحين ، لديه تعليمات بالانسحاب من أية جلسة للجامعة يحضرها السيد الشقيري . وبينما ذكر هيكل في حاشية كتابه (صفحة ٢٤٩) أن الرسالة من وزير الخارجية الأردني ، فإنه في المتن ، أخذ مساراً اعتباطياً مناقضاً لما ورد في الحاشية ، بقوله «ووصل الأمر إلى حدّ أن الملك أبلغ الجامعة العربية رسمياً بأنه أعطى للوفد الأردني أمراً بالانسحاب من أية جلسة للجامعة العربية يحضرها السيد أحمد الشقيري» .

هل كان لدى الأردن خطة عسكرية؟

يرتكب الأستاذ هيكل أخطاء يُفترض أن يكون على معرفة بحقائق الأمور فيها ، وأن يبتعد عن مزالقها ، لأنه في نهاية النهاية لا يصح إلا الصحيح . من تلك الأخطاء قوله (صفحة ٦٥٤) أن خطة الأردن للدفاع عن الضفة الغربية (والحديث عن سنة ١٩٦٧) ، هي كما تركها جلوب باشا وذكرها الملك حسين نفسه في مذكراته «وهي تقضي بالانسحاب من الضفة الغربية في حالة هجوم اسرائيلي ، والاعتماد على الضغط الغربي في استعادتها مرة ثانية . . .» . ويستند الأستاذ هيكل في طرح هذه المقولة إلى كتاب أجنبي .

إن من الغريب أن يعمد هيكل إلى القيام بهذه الاستدارة الواسعة ، بينما كان الأجدر والأجدى أن يبحث عن مذكرات الملك وينعم النظر في أصل العبارات المزعومة . أود أن أؤكد للاستاذ هيكل أن هذه المقولة غير صحيحة ، والصحيح هو عكسها تماماً . ومع أن الموضوع يحتاج إلى شرح طويل ، إلا أن خلاصة الخلاصة فيه أن إحدى نقاط الخلاف بين الملك حسين والفريق جلوب في أوائل عام ١٩٥٦ كانت أن جلوب يرى أن الجيش الأردني لا يستطيع وضع جميع قواته في الضفة الغربية ، بل عليه أن يضع جزءاً كبيراً منها في الضفة الشرقية ، حى يتسنّى له القيام بهجوم معاكس . وبما أن خط الهدنة بين الأردن واسرائيل يزيد على ٦٠٠ كيلو متر ، فإن على الأردن ــ في حالة قيام اسرائيل بهجوم شامل ــ أن ينسحب من عدد من المواقع التي يصعب الدفاع عنها في الخطوط الأمامية ، كي يجمع قواته في مواقع منتخبة ، يتصدّى للعدو فيها . في ذلك الحين شجب الملك حسين هذه الخطة ، قائلاً أنه لا

يجوز التخلي عن شبرٍ واحد من أرض الضفة الغربية دون قتال . ولعلم الأستاذ هيكل ، فإن الأردن ــ عندما بدأت أزمة مضائق تيران في أيار ١٩٦٧ ــ عمد إلى حشد ألوية جيشه التسعة في الضفة الغربية ، ولم يبق في الضفة الشرقية إلا لوائين ، تم حشدهما بصورة تساعد على الدفاع عن الضفة الغربية ، فقد وضع أحدهما في الجنوب ، للوقوف في وجه أي هجوم قد يقوم به العدو من ناحية العقبة أو وادي عربة ، ووضع الآخر في أقصى الشمال ، لخدمة الهدف ذاته . وعندما جاء الفريق عبد المنعم رياض إلى الأردن ، واطلع على خطط القيادة الأردنية ، وعلى مواقع الحشد في الجبهة ، لم يجد أي مجال للتعديل ، فأبقى الخطة الأردنية على حالها .

عودة إلى حرب ١٩٤٨

خطأ آخر مماثل وقع فيه الأستاذ هيكل ، وكان من المفترض أن لا يقع فيه ، لأنه ــ فيما أعتقد ــ يعرف الحقيقة فيه معرفة وثيقة . ذلك الخطأ يتعلق بحرب ١٩٤٨ التي كان هيكل بدأ حياته الصحفية في أثنائها . هنا نراه يكرر مقولة ردّدها في كتابات ومؤلفات سابقة له . فهو يعود إلى عام ١٩٤٨ ، ليقول إن الجيش الأردني شارك في تلك الحرب تحت قيادة جلوب ثم يستطرد قائلاً :

> «فإذا أُخذ في الاعتبار أن الأردن كانت له القيادة العليا على جميع جيوش الدول العربية في حرب فلسطين ، أمكن ببساطة تصور أن الجيوش العربية كلها كانت في هذه الحرب على نحو أو آخر مكشوفة بالكامل أمام قائد الجيش الأردني ، وهو جنرال بريطاني . . .» (صفحة ٨١٠)

بهذه البساطة العجائبية حل هيكل كل الألغاز المتعلقة بحرب ١٩٤٨ ، ووضع مسؤولية الانكسارات على عاتق الأردن . وقطعت جهينة قول كل خطيب .

إنه لمن أعجب العجب أن يكرر كاتب ألمعي كالأستاذ هيكل هذه المقولة البعيدة عن الحقيقة ، وهي مقولة كانت اخترعتها أقلام الدعائيين في عهد فاروق لغايات التغطية ، وعملاً بشعار يتخذه الفاشلون لتبرير تقصيرهم ، شعار «الحق على الطليان» . فكل من له اطلاع على أحداث تلك الفترة يعرف أن الجيوش العربية ، أقدم كل منها على خوض الحرب ، منفرداً ودون أدنى حدّ من التعاون والتنسيق بين بعضها (باستثناء بعض التنسيق مع الجيش العراقي ، لوجود جيشي الأردن والعراق في

جبهة متلاصقة) ، ومن هنا فإن الجيش الأردني لم يكن يعرف أي شيء عن الجيش المصري أو الجيش السوري . وعلى افتراض أن الأستاذ الكبير ، يهتم بالبحث عن الحقائق ، فليتفضل ويعطينا مثالاً واحداً فقط ، عن أي أمر أصدرته «القيادة العليا» الأردنية المزعومة إلى الجيش المصري في تلك الحرب . إنني بكل إخلاص أرجوه أن يعطينا لمحةً عن أية واقعة (حقيقية) أجرت القيادة الأردنية فيها أية اتصالات مع قيادة الجيش المصري ، قبل أن تقوم قوات اسرائيل بشن هجومها الشامل في تشرين الأول ١٩٤٨ .

لقد سبق لي أن وجهت رسالة للأستاذ هيكل بهذا الشأن وعلى صفحات (الرأي) . ولكن يبدو أن الرسالة لم تصل إليه ، أو أن تكون العزّة أخذته ، فاستكبر أن يوليها أي اهتمام .

الاتصالات الأولى بين الحسين وعبد الناصر

هناك خطأ غير مقصود وقع فيه هيكل فيما يتعلق بالاتصالات الأولى التي أجراها الملك الحسين مع الرئيس عبد الناصر (صفحة ٦٥٥) . حقاً لقد أوفد الحسين الفريق عامر خماش للذهاب إلى القاهرة ، ولكن ذلك حدث يوم ٢١ أيار . أما اتصال يوم ٢٩ أيار فلم يكن عن طريق الفريق خماش (كما يقول الأستاذ) بل عن طريق السفير المصري في عمان .

إن مناقشة كتاب (الانفجار) تحتمل مزيداً من التوسع . ولكنني اقتصرت هنا على نقاط معيّنة ومحددة وتتعلق بالأردن فقط . إلا أن هناك نقطة صغيرة تتعلق بما ورد في الصفحة ٧٠٤ مترجماً عن الانكليزية :

«إن الرئيس جونسون يريدنا أن نعرف أنه إذا قامت اسرائيل بالخطوة الأولى ، فإنها تستطيع بعد ذلك الاعتماد علينا إلى النهاية» .

ففي ظني ــ الذي يكاد يصل إلى حدّ اليقين ــ أن هناك خطأ ما في ترجمة هذه العبارة ، إلا إذا كانت قيلت في مسار يختلف في معناه عن المسار الذي ورد في الكتاب . وأرجّح أن يكون قائلها أحد المسؤولين الاسرائيليين ، وأن كلمة (اسرائيل) حلّت ، بطريق الخطأ ، محل كلمة (مصر) .

أسئلة تطرح نفسها

أخيراً ، لا بدّ للمرء أن يطرح الأسئلة التالية :

ـ هل أن هيكل ، في كتابته للتاريخ ، ما يزال متأثراً بالنهج الصحفي الإعلامي الذي سار عليه سنوات وسنوات؟

ـ هل يلتزم هيكل بايراد الحقائق ، حتى لو تعارضت مع التوجه العام الذي وضعه نصب عينيه؟

ـ هل يعمد هيكل ـ أحياناً ـ إلى ملء الفراغ في المعلومات التي تتوافر له ، من معين اجتهاداته وتصوراته؟

ـ أخيراً ـ وليس آخراً ـ لقد كان الرئيس عبد الناصر ونوابه الأربعة ، ورئيس وزرائه ، والفريق علي علي عامر في استقبال الملك حسين عندما وصل إلى مطار الماظه صباح يوم ٣٠ أيار ١٩٦٧ ، فلماذا أغفل الأستاذ هيكل هذا؟ وهل فعل ذلك عامداً أم لنقص في المعلومات؟

هيكل صحفياً ... هيكل مؤرخاً

برز الأستاذ محمد حسنين هيكل كاتباً صحفياً لا يُشقّ له غبار . وتدرّج في عالم الصحافة ابتداءً من عام ١٩٤٨ (وربما قبل ذلك) إلى أن أصبح الملك المتوج لجريدة (الأهرام) في عهد الرئيس جمال عبد الناصر . وحظيت مقالاته الأسبوعية باهتمام واسع ، ليس على النطاق العربي فحسب ، بل على النطاق الدولي ، لأنها كانت تعبّر عن آراء عبد الناصر واتجاهات سياساته . ونستدل من كتابات هيكل ومن مصادر أخرى ، أن هيكل حظي بثقة عبد الناصر وتقديره منذ الأيام الأولى للثورة المصرية ، فهو الذي كتب له (فلسفة الثورة) وهو الذي كتب كتاب الاستقالة بعد كارثة حرب حزيران ١٩٦٧ ، وهو الوحيد الذي استطاع أن يستوعب تطورات ذهن عبد الناصر ، ويجيد التعبير عنها والتوسع في شرح أبعادها ومراميها .

وبعد رحيل عبد الناصر ، وبعد رفقة غير طويلة مع الرئيس السادات (الذي يبدو أنه وجد في أنيس منصور شخصاً يفهم عليه ويتفق معه ــ أكثر من هيكل) ــ بعد ذلك تحوّل هيكل إلى كتابة التاريخ ، فاستطاع أن يبرز في هذا الميدان كما برز في ميدان الصحافة . وقد نُشرت له كتب عديدة بالعربية والانكليزية ، ذاعت في آفاق العالم ، ووطدت من مكانته وشهرته الشخصية ، بمعزل عن ظل عبد الناصر . وفي هذا دليل ما بعده دليل على قدرات الرجل الذهنية .

اعتمد هيكل في مؤلفاته التاريخية على الوثائق الأميركية والبريطانية التي استطاع ــ أكثر من أي كاتب عربي آخر ــ أن يحشدها من مختلف المصادر القريبة والبعيدة . ولا بدّ أنه استعان في ذلك بمركز الدراسات في (الأهرام) ، ليقوم بما قام به من إنجازات تحتاج إلى جهد مؤسسي منظم وكفؤ وقدير . ومع أن الوثائق الأجنبية والمحفوظات المصرية بالذات ، التي عمل على الاحتفاظ بها في أثناء عمله الطويل في

(*) محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل ، الكتاب الأول ، الأسطورة والامبراطورية والدولة اليهودية ، دار الشرق ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

نُشرت هذه الدراسة في جريدة (الحياة) التي تصدر في لندن ، يومي ١٦ و ١٧ كانون الثاني ١٩٩٧ . ويعود السبب إلى أن الدراسة جاءت مناقشة لفصلٍ من كتاب هيكل هذا ، أهملت جريدة (الرأي) نشره (بسبب مضمونه) ، بينما عمدت إلى نشر الفصول الأخرى . وهو أمرٌ يندر وقوعه في بلد آخر .

الصحافة ، قريباً من عبد الناصر ومن مراكز صنع القرار في مصر ـ شكلت حيزاً كبيراً في مؤلفاته التاريخية ، إلا أنه استطاع بحيوية ذهنه وقوة حافظته واتساع معارفه وغزارة معلوماته ، أن يرخي ظلاله الشخصية عليها ، ويقدّمها ويمهّد لها ، ويعقّب عليها ، ويوجّهها في المسارات التي تتوافق مع اتجاهاته السياسية ، ومع الهدف الرئيسي الذي وضعه نصب عينيه ؛ لكل مؤلف من مؤلفاته .

ولكن هيكل المؤرخ ـ على الرغم من لوذعيته ـ لم يستطع أن ينفصل عن هيكل الصحفي . فممارسة العمل الصحفي طوال ربع قرن من الزمن ، ساعةً بعد ساعة ، ويوماً بعد يوم ، وأسبوعاً بعد أسبوع ـ لا بدّ أن تكون تركت آثاراً عميقة في نفس الرجل ، وطبعت طريقة تفكيره ومسارات ذهنه . ولا بدّ أن يكون العقل الباطن قد اختزن كل تلك العواطف والمشاعر والميول التي رافقته وعاشت معه ليلاً نهاراً في تلك السنوات .

من هنا ، وفي حدود الاجتهاد ، يبدو لي أن هيكل المؤرخ يشكّل امتداداً لهيكل الصحفي . ولا أقصد الأسلوب ، بل أقصد المنهج واتجاهات الفكر والهدف القريب والبعيد .

وفي حدود اجتهادي فان همّ هيكل الأول والأخير هو الوفاء لعبد الناصر والولاء لسياساته ، وتقديم تلك السياسات بالصورة الزاهية (فيما يتعلق بحرب السويس ـ مثلاً) ، وبالصورة التي يستطيع عامة القراء قبولها واستيعابها عاطفياً (فيما يتعلق بحرب ١٩٦٧) . وهل ننسى أن هيكل هو الذي ابتدع كلمة «نكسة» ليصف بها كارثة الهزيمة في تلك الحرب؟

أستطيع أن أفهم وأقدّر وفاء هيكل وولاءه لذكرى صاحب نعمته ، وللرجل الذي اكتشف مواهبه وقدراته الفذّة . أستطيع أن أفهم ذلك بالنسبة لهيكل في سنوات الممارسة الصحفية ، ذلك أن الكتابة الصحفية في أي بلد من بلدان العالم الثالث ، تسير جنباً إلى جنب وبخطوات متوافقة مع المسار السياسي لذلك البلد .

وأتساءل هنا : إذا كان الهدف ـ هدف المؤرخ ـ يكمن في إبراز الصفات العظيمة والمواقف البارزة ، في سيرة حياة هذا الزعيم أو ذاك ـ فهل هناك ضرورة لزرع الشكوك وإثارة الشبهات بالنسبة لزعماء آخرين؟ هل هناك ضرورة أن نضع إلى جانب الصورة الجميلة ، صورة أخرى غير جميلة؟

قال أرسطو قديماً «واجب المؤرخ أن يكون قاضياً ، لا أن يكون محامياً» .

فهل نضع الأستاذ الكبير محمد حسنين هيكل في صف المؤرخ القاضي ، أم في صف المؤرخ المحامي؟

القاضي ينظر إلى مفصل الحق والعدالة .

والمحامي ينظر إلى إبراز حقوق موكله .

المفاوضات السرية
بين العرب واسرائيل

لننظر في بعض ما جاء في الكتاب الأول من ثلاثية هيكل الأخيرة (المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل) ، من أجل أن نعرف إذا كان قد اختار الوقوف في صف القضاة أو في صفوف المحامين .

في الفصل السابع من كتابه هذا ، يتحدث هيكل عن وعد بلفور واتفاقية سايكس ــ بيكو ، ثم يحثّ الخطى مسرعاً إلى الرسالة التي حملها الدكتور هوجارث للملك حسين ، وهي رسالة تطمينات من الحكومة البريطانية تتعلق بتصريح بلفور . وبعد أن يجتزئ هيكل الحديث حول نصيحة هوجارث بأن من المفيد للعرب أن يتعاونوا مع اليهود ــ نراه يسرع إلى القول :

ــ كان ردّ الشريف حسين يفيد باستعداده لقبول صيغة «وعد بلفور» . (صفحة ١١٩)

من الغريب أن الأستاذ لم يوضح للقراء كيف فهم أن جواب الملك حسين كان «يفيد باستعداده لقبول صيغة وعد بلفور» .

الوقائع والحقائق ملك للجميع ، ولكل كاتب تاريخ اجتهاداته الخاصة به . لقد نُشرت رسالة هوجارث والحديث الذي تبادله مع الملك حسين ، بالانكليزية والعربية ، في كتب ومصادر عديدة ، أذكر منها كتاب (مؤتمر فلسطين العربي البريطاني) الذي يتضمن ما دار من مباحثات في مؤتمر لندن الذي عُقد في أوائل عام ١٩٣٩[1] .

---

(١) نُشر هذا الكتاب في القاهرة عام ١٩٤٠ على نفقة الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود (الملك فيصل) . وقد ترجمه ابراهيم عبد القادر المازني عن الانكليزية ، وأشرف خير الدين الزركلي على طباعته ، وكان الأمير فيصل رئيس الوفد السعودي في مؤتمر لندن هذا .

لنلاحظ أولاً نص العبارة إياها كما وردت في الأصل الرسمي :

«وكان الملك يبدو عليه الاستعداد لقبول الصيغة . ووافق بحماسة قائلاً : إنه يرحّب باليهود في كل البلاد العربية . فأوضحتُ له أن حكومة جلالته مصممة على صيانة مصالح الأهالي الأصليين» .

عبارة هوجارث هنا توضح انطباعاً تكوّن عنده . أما عند الأستاذ هيكل فقد تحول الانطباع إلى صيغة توكيد بقوله أن ردّ الملك (لم يقل هوجارث أنه كان هناك ردّ) «يفيد باستعداده لقبول صيغة وعد بلفور» .

وهنا نتساءل : لماذا أهمل الأستاذ هيكل بقية ما جاء في مذكرة هوجارث عن حديثه مع الملك حسين ، والفقرة التالية بالذات :

> «إقامة اليهود في فلسطين» ـ «والقضية المشتركة بين اليهود والعرب والأرمن في سورية» ـ أظن أن الحالة فيما يتعلق بهذه الشؤون مثلها فيما يتعلق بما سبق ، فالملك لا يقبل قيام دولة مستقلة يهودية في فلسطين ، ولم تصدر لي تعليمات بأن أذكر له أن هذا ما تفكر فيه وتنويه بريطانيا العظمى . ولعله لا يعرف إلا القليل عن الحالة الاقتصادية الواقعية أو الممكنة في فلسطين . وأما موافقته السريعة على إقامة اليهود في فلسطين فلا تعني شيئاً ، ولا قيمة لها ، ولكني أظنه يقدّر قيمة مزية التعاون العربي مع اليهود» .

(صفحة ٣٧٥)

ولماذا لم يشرْ الأستاذ هيكل إلى فقرة مهمة جداً وردت في التقرير المشترك النهائي للوفد البريطاني والوفود العربية في مؤتمر لندن بتاريخ ١٦ آذار ١٩٣٩ ، حول رسالة هوجارث ومذكرته :

> «ففيما يتعلق بـ «رسالة هوجارث» ، تود اللجنة أن تبين أن مندوبي العرب يعتمدون اعتماداً عظيماً على عبارة في رسالة أبلغها إلى الملك حسين الكومندر د . جـ . هوجارث من رجال المكتب العربي بالقاهرة في يناير سنة ١٩١٨ ، ومؤداها أن هجرة اليهود إلى فلسطين لن يُسمح بها إلا بقدر ما يتفق ذلك مع الحرية السياسية والاقتصادية للأهالي العرب . وهذه العبارة هي ترجمة مندوبي العرب للعبارة المقابلة لها في مذكرات الملك حسين باللغة العربية عن محادثته مع الكومندر

هوجارث» .

(صفحة ٣٣٣ ـ ٣٣٤)

وإذا افترضنا أن الأستاذ هيكل لم يطلع على كتاب (مؤتمر فلسطين) ، فإنني أحيله إلى كتاب جورج انطونيوس (يقظة العرب) الذي أشار إليه واستشهد به . ذلك أن انطونيوس كرّر القول أن الملك حسين كتب مذكرةً عن الحديث الذي دار بينه وبين هوجارث ، وأن تأكيدات هوجارث لم تقتصر على القول إن بريطانيا سوف تحافظ على حقوق الفلسطينيين المدنية والدينية ، بل تجاوزت ذلك إلى القول «إن الاستيطان اليهودي في فلسطين لن يكون مسموحاً به إلا بقدر ما يتفق ذلك مع حرية السكان العرب من الناحيتين الاقتصادية والسياسية» . وقد كرر انطونيوس الإشارة إلى هذا التعهد أكثر من مرة[٢] . فهل يجوز للمؤرخ أن يأخذ من أحد المصادر ما يريد ، ويتجاهل ما لا يريد؟ أم هل أن الأستاذ هيكل اكتفى من كتاب انطونيوس بنقل الوثيقة التي اعتقد أنها تؤكد نظرياته ـ دون أن يكلّف نفسه عناء قراءة الكتاب؟

ولكي لا يسرع أحد إلى التشكيك في صحة المذكرة التي كتبها الحسين وأطلع انطونيوس عليها ، فإن الوثائق الرسمية البريطانية تؤكد أن تلك المذكرة بُنيت على أساس من الحقيقة . إن تلك الوثائق التي كُشف النقاب عنها بعد أن نشر انطونيوس كتابه بثلاثين عاماً ، تتضمن برقية بعثت بها وزارة الخارجية البريطانية إلى المندوب السامي في مصر (ومنه إلى هوجارث قبل سفره إلى الحجاز) لكي يبلغها للملك حسين ، وتقول بالحرف الواحد :

«إن الحكومة البريطانية مصمّمة على أن لا توضع عقبة في سبيل عودة اليهود إلى فلسطين ، بقدر ما يتفق ذلك مع حرية الأهالي الموجودين من الناحيتين الاقتصادية والسياسية» .[٣]

His Majestey's Government are determined that in so far as is compatible

---

(٢) يقظة العرب ، ترجمة الدكتور ناصر الدين الأسد والدكتور إحسان عباس ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٦ . الصفحات ٣٧٦ ، ٤٥٢ ، ٥١٦ . وكان الكتاب نُشر بالانجليزية في عام ١٩٣٨ .

(٣) وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، برقية رقم ٢٤ بتاريخ ٤ كانون الثاني ١٩١٨ ، F.O.371/3054 . ومن المعروف أن اجتماعات هوجارث العشرة بالملك حسين ، تمت خلال أيام ٨ ـ ١٤ كانون الثاني ١٩١٨ ، في مدينة جُدّة .

with the freedom of the existing population both economic and political, no obstacle should be put in the way of the realisation of this ideal.

(النص الانكليزي طبق الأصل)

وقد نشرت الحكومة البريطانية هذا النص رسمياً عام ١٩٣٩ في أثناء مؤتمر لندن ، وظهرت الترجمة في كتاب (مؤتمر فلسطين) صفحة ٣٧٣ .

لنذكر في هذا الصدد أن تصريح بلفور ضَمِنَ الحقوق المدنية والدينية لعرب فلسطين ، وجاءت الرسالة الرسمية التي حملها هوجارث تضمن الحقوق الاقتصادية والسياسية — فأية ضمانات أقوى من هذه الضمانات؟ ولماذا التسرّع في إطلاق الاتهامات؟

وزيادة في الإيضاح أضع أمام أنظار الاستاذ هيكل ، ما جاء في رسالة خاصة كتبها هوجارث في جُدّه يوم ١٠ كانون الثاني (أي في اليوم التالي للاجتماع الذي قرأ فيه رسالة وزارة الخارجية البريطانية) ، من قوله :

« . . . لقد أُرسلت كي أحاول إقناع شيخ مكة أن يفعل أَشياء لا يرغب فيها ، على الأقل ليس بالطريقة التي أريدها . إنني أجد مهمتي مثل مهمة من يصعد جبلاً ، على الرغم من كل تلطّفه وتربيت يده وعبارات الإعزاز مثل ابني وصاحبي وما شابه . إنه أشدّ الديبلوماسيين على الأرض تصلّباً في الرأي ، وهو يعرف معرفةً جيدة من أين يمسك بك . . . إنه يعطيني فناجين قهوة معطّرة وكؤوس شراب حلو ، ويكرّر حبه لنا جميعاً ، ولكنه لا يستطيع أن يفعل ما نريد ولا يريد أن يفعل ما نريد» .

(عن أوراق هوجارث في كلية سانت انتوني في اكسفورد) .

أما قول الملك حسين إنه يرحّب باليهود في كل البلاد العربية ، فعلينا أن ننظر إليه في ضوء الأحوال والمفاهيم التي كانت سائدةً في البلاد العربية في عام ١٩١٨ . والأستاذ هيكل يعرف أن اليهود كانوا موجودين في معظم البلاد العربية من المغرب وتونس غرباً إلى مصر وسوريا والعراق وفلسطين واليمن شرقاً ، وكان جميع هؤلاء يعيشون مواطنين أصلاء في البلاد مثلهم مثل غيرهم ، لا فارق إلا فارق الدين . ولم يكن العرب يعتبرونهم غرباء عنهم ، فكان منهم وزراء وكان منهم أعيان ونواب . ألا يعلم الأستاذ أنه كانت هناك سرية من يهود العراق تخوض معارك الثورة العربية في جيش الثورة؟ من هنا نستطيع أن نفهم المعاني التي كانت تدور في ذهن الملك حسين عندما قال إنه يرحّب باليهود في جميع البلاد العربية ، على أساس أن هؤلاء

سيكونون مواطنين عرباً مثلهم مثل اليهود العرب الذين كانوا يقيمون في بلاد العرب كعرب منذ أقدم العصور . ولنلاحظ هنا قول الملك «اليهود» وليس «الصهيونيين» .
ولكي أزيد الأستاذ هيكل علماً بهذا الشأن ، فأنني أحيله إلى مقالة ظهرت في (القبلة) جريدة الملك حسين ، بعد زيارة هوجارث باسبوعين ، ودعت إلى التسامح مع اليهود والعمل على الإفادة من تقدمهم العلمي ، وهي مقالة لا بدّ أن يكون الملك حسين أوعز بكتابتها ووافق عليها . وهذا دليل على أن الرجل كان يعني ما يقول ، في ضوء المفهوم الذي كان سائداً آنذاك بين العرب .(٤)

إن كاتب التاريخ جدير أن ينظر إلى الأحداث من خلال إطار المفاهيم التي كانت سائدة عند وقوع تلك الأحداث . فهل كان العرب في عام ١٩١٨ قد كشفوا حُجُب الغيب وعرفوا ما صرنا نعرفه اليوم في عامنا هذا (١٩٩٦)؟

وفي الحقيقة لا يحتاج الملك حسين إلى شهادة أحد . لقد كتب شهادته بنفسه عندما أمضى سنواته الأخيرة منفياً في قبرص ، وعندما ظلّ قبل ذلك خمس سنوات (١٩٢٠ ــ ١٩٢٤) يرفض توقيع معاهدة الصداقة مع بريطانيا ، من أجل نقطة واحدة ، نقطة عظيمة الأهمية ، وهي أن لا يعترف بشرعية وعد بلفور(٥)

أدعو الأستاذ الكبير محمد حسنين هيكل أن يتأمل هذا بعين العدل والوجدان .

فيصل بن الحسين

بعد الحسين بن علي يتحوّل هيكل إلى نجله الثالث فيصل ، ويعرض لاجتماعه بوايزمن في (وهيدة) قرب العقبة ، ثم يعرض لاجتماعه الثاني به في لندن ، ثم يثبت نصّ الاتفاق الذي وقّعه الرجلان . وبعد هذا كله يسجّل آراءه واجتهاداته بصورة تبدو وكأنها محاولة للأخذ بالثأر .

هنا نجد المثال واضحاً على دعامتي التاريخ(١) حقيقة الحَدَث(٢) التفسير .

حقاً كان هناك اجتماع بين فيصل ووايزمن في (وهيده) . وحقاً كان هناك أكثر

---

(٤) جريدة القبلة ، العدد ١٨٣ بتاريخ ٢٣ آذار ١٩١٨ .

(٥) عالج الكاتب موضوع مفاوضات بين الحسين وبريطانيا خلال أعوام ١٩٢٠ ــ ١٩٢٤ من أجل عقد معاهدة صداقة ــ في كتاب له بعنوان (صفحات مطوية) ، يستند على الوثائق العربية والبريطانية . وقد صدر هذا الكتاب عن وزارة الثقافة ، عمان ، ١٩٧٧ .

من اجتماع بين فيصل ووايزمن في لندن ، وحقاً كانت هناك وثيقة كُتبت موادها بالانكليزية ، وأُضيفت إليها مادة جديدة بالعربية ، ووقعها الرجلان .

هذه وقائع وقعت ولا يجادل في صحتها أحد .

ولكن اجتهادات الأستاذ هيكل وتفسيراته ، هي الجديرة بأن تُوضع على محك البحث والتمحيص .

أبدى هيكل رأيه في الاتفاقية قائلاً «إن الكلام عن الدولة العربية يجعلها شيئاً وفلسطين شيئاً آخر ، وأن الاتفاقية تتضمن اعترافاً صريحاً بوعد بلفور ، وبحق اليهود في الهجرة . ثم تحوّل إلى موضوع المادة التي وضعها فيصل بخط يده ، فأعطى الفضل في وضعها إلى بعض مستشاري فيصل العرب ، بينما للحقيقة والتاريخ أقول إن أحداً من رفاق فيصل لم يكن له إطلاع عليها .

ثم خلص هيكل إلى القول بكلمات اعتبرها قاطعة مانعة أنه «لم تكن هناك جدوى عملية» للمادة التي أضافها فيصل ، لأن فيصل «اعترف في واقع الأمر بفلسطين دولة لليهود . وقَبِل كل ما من شأنه التمهيد لإقامة هذه الدولة» .

بإزاء هذا ، يترتّب عليّ أن أوضح للقارئ حقيقة ما وقع ، وكيف وقع . أود أولاً أن لا يغيب عن البال أن العرب قاموا بالثورة بعد أن عقدوا المواثيق مع بريطانيا واعتبروها حليفة لهم ، وأخذوا يتعاملون معها كما يتعامل الحلفاء في كل زمان ومكان . وقد حدث في ربيع عام ١٩١٨ أن وايزمن ذهب إلى فلسطين واجتمع في القدس بعدد من الزعماء الفلسطينيين ، وألقى فيهم خطاباً قال فيه إن اليهود «يطلبون فقط فرصة التطور القومي الحرّ في فلسطين . . دون إلحاق الضرر بسكان البلاد ، بل لمصلحتهم» . وردّ عليه كامل الحسيني ، مفتي القدس ، معرباً عن سروره لهذه الأقوال ، ثم تمثّل بالمبدأ الإسلامي الشهير «لهم ما لنا ، وعليهم ما علينا» . وأضاف يقول إن له الثقة التامة باخلاص الدكتور وايزمن ، وأنه يتطلع إلى تعاون ولائي مع الصهيونيين لتطوير فلسطين في المستقبل .(٦)

---

(٦) هذا ما جاء في مذكرة رونالد ستورس ، حاكم القدس ، بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩١٨ ، وفي تقرير الجنرال كلايتون إلى وزارة الخارجية بتاريخ ٧ أيار ١٩١٨ . (وثائق الخارجية البريطانية الملف F.O. 371/3395) ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى كتابي (الحركة العربية ، دار النهار ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، الصفحات ٤٢٧ ــ ٤٤٨) .

بعد ذلك ارتأى الانكليز أن يقوم وايزمن بزيارة الأمير فيصل ، قائد جيش الثورة الشمالي في جهات العقبة . وذهب وايزمن بحراً إلى العقبة ومنها إلى موقع (وهيدة) في المرتفعات الجبلية ، حيث كان معسكر فيصل . وكان وايزمن يحمل رسالة توصية من كلايتون يقول فيها : إن صديقه وايزمن يعمل على إيجاد التعاون الكامل بين العرب واليهود ، لأن مصالحهم مترابطة ، إلى حدّ أن التعاون والتعاطف بينهم سيحقق وحدة النجاح الدائم لهم .[٧]

تم الاجتماع يوم ٤ حزيران ولم يستغرق إلا ثلاثة أرباع الساعة ، وقام الكولونيل جويس (رئيس البعثة العسكرية البريطانية) بالترجمة بين الرجلين (لا نجد ذكراً للورنس في هذه الواقعة) . وفي الاجتماع قال وايزمن : إن الحكومة البريطانية أرسلته للبحث في ترويج المصالح اليهودية في فلسطين وللاتصال بالزعماء العرب ، بقصد التعاون معهم . وردّ فيصل قائلاً : إنه يدرك أهمية التعاون بين العرب واليهود ، ولكنه لا يستطيع أن يبدي رأياً في المسائل السياسية ، لأن هذا من شأن والده الملك حسين . وقال وايزمن : إن اليهود لا يرمون إلى تأسيس حكومة يهودية ، بل يريدون إعمار البلاد وتطويرها دون أن يعتدوا على أية مصالح مشروعة للآخرين . واعتذر فيصل مرة أخرى عن البحث في الموضوع . وأخيراً قال وايزمن إنه سوف يسافر قريباً إلى أمريكا ، وسوف يستعمل نفوذ اليهود مع الرئيس ولسون من أجل مصلحة الحركة العربية . وقد أبدى فيصل سروره لهذا القول[٨] .

أما الاجتماع الثاني فقد حدث في لندن ، عندما جاء فيصل إليها ليراجع الحكومة البريطانية بشأن الوفاء بعهودها للعرب . كان فيصل آنذاك في قلق عظيم من العداء الذي أخذت فرنسا تبديه تجاه الطموحات العربية ، ولإصرارها على تنفيذ اتفاقية سايكس ـ بيكو . نجد أصداء قلق فيصل في رسالة كتبها إلى أخيه الأصغر زيد (نائبه في دمشق) من خلال قوله : إن فرنسا أظهرت العداء لمطالب العرب وأن هناك حرباً سياسية بين العرب وبينها «ولكن من المحتمل أيضاً إعلان الحرب مع فرنسة . كونوا على أهبة . . .» .

في ذلك الوضع المفعم بالشكوك والمخاوف ، أخذ لورنس يقنع فيصل بأن أمريكا

---

(٧) رسالة كلايتون بتاريخ ٢٧ أيار ١٩١٨ ، الوثائق البريطانية ، الملف F.O. 371/3395 .

(٨) تقرير جويس عن الاجتماع في الملف F.O. 882/14 . وبعد ٣١ سنة زعم وايزمن في مذكراته (التجربة والخطأ) أن الاجتماع استغرق أكثر من ساعتين .

هي الدولة الوحيدة التي تستطيع مساعدة العرب ، لأن بريطانيا لا تستطيع أن تجاهر حليفتها فرنسا بالعداء فيما يتعلق باتفاقية عقدتها بالأمس معها . وركز لورنس على أن اليهود يستطيعون إقناع الرئيس الأميركي وودرو ولسون ، بإرغام فرنسا على الاستجابة لمطالب العرب وتمزيق اتفاقية سايكس ـ بيكو .

في ضوء هذه الخلفية كان الاجتماع بين فيصل ووايزمن يوم ١١ كانون الأول ١٩١٨ . وقد وصف فيصل ما دار في الاجتماع في رسالةٍ منه لأخيه زيد ، قائلاً إن وايزمن أكد له :

«إن اليهود ليس لهم قصد في الحكم في فلسطين ، وجلّ مقاصدهم أن يكون لهم ملجأ يلجأون إليه . وليس لهم أدنى طمع في تأسيس حكم ما . . . إن اتفاقية سايكس ـ بيكو ليست سوى وريقة لا أهمية لها وأننا أي العرب واليهود إذا مشينا جنباً لجنب ، لا تستطيع أية أمة كانت أن تهضم لنا أدنى حق . . .»

وكتب فيصل رسالة أخرى إلى أبيه الحسين بهذا الشأن (٢٥ كانون الأول ١٩١٨) وصف فيها ما كان يساوره من قلق عظيم تجاه إصرار فرنسا على تنفيذ اتفاقية سايكس ـ بيكو . وقال أنه ينتظر وصول الرئيس ولسون «الذي سيكون هو الحكم في مسألتنا»(٩) .

في ظل هذه الظروف تم التوقيع على الاتفاقية مع وايزمن . ويمكن الافتراض أن لورنس ترجم بنودها لفيصل وأقنعه بالتوقيع عليها من أجل دفع الخطر الفرنسي الماثل للعيان . ولكن فيصل ـ كما هو واضح ـ لم يكتف بالبنود التي عرضها وايزمن ، بل أضاف بخط يده البند التالي :

إذا نالت العرب استقلالها كما طلبناه بتقريرنا المؤرخ في ٤ كانون ثاني ١٩١٩ المقدم لنظارة خارجية حكومة بريطانيا العظمى ، فإني موافق على ما ذكر بباطن هذا من المواد ، وإن حصل أدنى تغيير أو تبديل فلا أكون ملزوماً ومربوطاً بأي كلمة كانت بل تُعدّ هذه المداولة كلا شيء ولا حكم لها ولا اعتبار ولا أُطالب بأي صورة كانت .

---

(٩) نص الرسالتين في كتابي (المراسلات التاريخية) الجزء الأول ، عمان ، ١٩٧٣ ، الصفحات ٢٥٠ ـ ٢٥٧ .

(صورة المادة بخط فيصل مرفقة ، نقلاً عن أوراق هربرت صموئيل المحفوظة في كلية سانت أنتوني في أوكسفورد)

من المهم أن نلاحظ هنا أن توقيع فيصل جاء مباشرة تحت هذا البند ، وجاء توقيع وايزمن تحت توقيع فيصل . وهذا يجعل شرط فيصل مادة أساسية من صلب الوثيقة ، وليس تحفظاً جانبياً .

ولكي لا يُتّهم لورنس ظلماً بأنه كان ضالعاً مع الصهيونية ، ينبغي الاطلاع على رسالة خاصة كتبها لصديقه الكولونيل داوني ، إذ نجد فيها حججاً وحيثيات من المرجّح أن يكون استعملها في إقناع فيصل : (٢٨ أيلول ١٩١٩) :

> . . . الإعانة المالية سوف تقسم مناصفة وسيكون الفرنسيون على أحسن ما يمكن من السلوك لمدة شهور ، وبعد ذلك سوف يحاولون الضغط عليه . وعندئذ سيقول لهم انه لا يريد أموالهم لأن الصهيونيين سيكونون حينذاك قد أنشأوا مركزاً لهم في القدس . ومقابل بعض الامتيازات سوف يموّلون فيصل (هذا كله مكتوب ومرتّب ، ولكن أسألك بحق اللّه والفرنسيين أن لا تنقل هذا للصحافة) . الصهيونيون ليسوا حكومة وليسوا بريطانيين ، وعملهم لا ينقض اتفاقية سايكس ــ بيكو . إنهم أيضاً ساميّون وفلسطينيون . والحكومة العربية ليست خائفة منهم (إنها تستطيع عندما تشاء أن تقطع رقابهم جميعاً أو أن تخلع جميع أسنانهم وهذا هو الأفضل) . إنهم سوف يموّلون الشرق كله ، وكما آمل سورية والعراق على السواء . اليهود الكبار لا يرغبون أن يضعوا الكثير من المال في فلسطين وحدها لأن تلك البلاد لا تمنحم شيئاً بالمقابل سوى عودة عاطفية . إنهم يريدون فائدة ٦٪» . [١٠]

وإذا ما أنعمنا النظر في المادة التي وضعهافيصل ، تبين لنا أنه اشترط حصول العرب على استقلالهم في المناطق التي عينتها مذكرته للحكومة البريطانية ــ ومن جملتها فلسطين . وعلى هذا يتضح أن شرط فيصل جعل الاتفاقية باطلة ، لأن العرب لم ينالوا استقلالهم . وهذا ليس رأيي الشخصي بل هو الرأي الذي توصل إليه

---

(١٠) عن كتاب نايتلي وسمبسون (الحياة السرية للورنس العرب) P. Knightly & C. Simpson: The Secret Lives of Lawrence of Arabia, Nelson, London, 1969, p. 119-120.

الدبلوماسي البريطاني السير ريدر بولارد ، في قوله بهذا الشأن :

«بما أن طلبات فيصل وشروطه لم يجر تنفيذها ، فإن اتفاقية فيصل ـ وايزمن ليس لها وجود قانوني أو شرعي ، على الإطلاق .»(١١)

ثم إن هذه الاتفاقية لم تبق لمدة طويلة سراً مكتوماً ، إذ لم يلبث الصهيونيون أن أذاعوا نصوصها . ووجّه أحد الناس سؤالاً لفيصل عن سبب توقيعه لها وتأييده للصهيونيين ، فكان جوابه :

«لقد اشترطنا لتأييدهم إنشاء مملكة عربية ، فإذا أُنشئت فلا يهمّنا شيء» .(١٢)

المعنى الكامن في هذه العبارة واضح ، ولا يحتاج إلى شرح أو تفسير .

وفي مقابلة صحفية نشرتها جريدة الجويش كرونيكل يوم ٣ تشرين الأول ١٩١٩ ، قال فيصل :

«إن فلسطين جزء لا يتجزأ من سورية ويجب أن تبقى كذلك . إن غاية العرب أن ينشئوا دولة عربية تضم العراق وسورية وفلسطين . نحن العرب لا نستطيع أن نتخلى عن أن تكون فلسطين جزءاً من مملكتنا . إن اليهود يستطيعون أن يتمتعوا في فلسطين بحقوق وامتيازات متساوية مع العرب . ولكن فلسطين أرض عربية ويجب أن تبقى في صلب الدولة العربية الجديدة» .

وبعد نشر هذا التصريح ذهب هربرت صموئيل إلى وزارة خارجية بريطانيا ليقول : إن تصريح فيصل يناقض تأكيدا ته ـ فيصل ـ الودية له ولوايزمن . وعندما أطلع اللورد كرزون على أقوال صموئيل كتب بخط يده :

إن حديث فيصل يمثّل آراءه ومطامحه الحقيقية . إنه لا يرغب في مخاصمة الصهيونيين في فلسطين لأنه يظن أنهم سيكونون مفيدين له في سورية وفي تحقيق حلمه بإنشاء دولة عربية كبيرة ، ولكنه لا يريد لهم أن يتصّوا فلسطين ويحوّلوها إلى نظام حكم يهودي . إنني بالتأكيد لا أنوي المشاركة في هذه اللعبة التي يتابع كل واحد فيها ـ تحت قناع

---

(١١) عن كتاب ريدر بولارد Sir Reader Bullard: Britain and the M.E., Hutchinson, London, 1951, p. 83.

(١٢) أمين سعيد : الثورة العربية الكبرى ، المجلد ٣ ، القاهرة ، ١٩٣٤ صفحة ٤٦ .

التظاهر بالود ـ هدفاً مستقلاً وأنانياً محضاً .»[١٣]

لم يقف الأمر عند هذا الحد . ففي ٢٤ نيسان ١٩٢٠ قررّت الدول الكبرى في مؤتمرها بسان ريمو ، توزيع انتداباتها على الأقطار العربية . وفي ٢٧ نيسان بعثت الحكومة البريطانية رسالة إلى فيصل (الذي كان بويع ملكاً على سورية) ، وردت فيها الفقرة التالية :

«أما بشأن فلسطين ، فإنك كنت تعرف دائماً أن حكومة جلالته ملتزمة بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، وقد وافقتم على هذا القصد . إن حكومة جلالته تعتبر نفسها ملزمةً بحماية مصالح السكان المحليين في البلاد بكل ما في الكلمة من معنى ، وهذا الالتزام سوف تؤكده بنود الانتداب .

وتضمن رد فيصل المؤرخ في ١٣ أيار ما يلي :

«إن فلسطين لا يمكن فصلها عن سورية بحال من الأحوال ، من النواحي الجغرافية والعرقية ومن نواحي التقاليد والاقتصاد واللغة والمطامح القومية» .

وبعد أن أوضح أن فلسطين داخلة في المناطق التي تعهدت بريطانيا بالاعتراف باستقلالها ، مضى إلى القول :

وفيما يتعلق بمسألة رضاي عن إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، فإنني أعتقد أن هناك شيئاً من سوء الفهم . إن كل ما وافقت عليه هو أن أحمي حقوق اليهود المقيمين في تلك البلاد بمستوى المحافظة على حقوق السكان العرب الوطنيين ، وأن أمنحهم الحقوق والامتيازات ذاتها» .[١٤]

هذا كله أضعه أمام أنظار الأستاذ هيكل ، لعله يعيد النظر في قوله (صفحة ١٢١ من كتابه) أن المادة التي أضافها فيصل بخط يده ، لم تكن لها «جدوى عملية» ، وأن فيصل «اعترف في واقع الأمر بفلسطين دولة لليهود ، وقَبِل كل ما من شأنه التمهيد لإقامة هذه الدولة» .

---

(١٣) الوثائق البريطانية ، مذكرة بخط اليد يوم ٩ تشرين الأول ، الملف F.O. 371/4183 .

(١٤) الرسالتان في الوثائق البريطانية ، المجلد ١٣ (الوثيقة رقم ٢٤٤ . والوثيقة رقم ٢٤٨) . وهذا المجلد يتضمن وثائق وزارة الخارجية البريطانية لعامي ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ ونشر في لندن عام ١٩٦٣ .

مؤتمر القاهرة
على طريق التسوية بين العرب وبريطانيا

يعلم الأستاذ هيكل جيداً أن الدول والأمم تعمل على تحقيق أهدافها القومية عن طريقين :

ـ طريق الحرب والمقاومة المسلحة ،

ـ طريق السياسة والتسويات السلمية ،

في الحقيقة سلك العرب المشارقة كلا الطريقين : فمن ناحية قاموا بثورتهم ضد الدولة العثمانية ، وهي الثورة التحريرية التي شهدت قواتهم المسلحة تخوض معاركها طوال ٢٩ شهراً (حزيران ١٩١٦ ــ تشرين الأول ١٩١٨) وتندفع من مكة والطائف جنوباً إلى حلب شمالاً . ومن ناحية أخرى تعاقدوا مع بريطانيا بموجب ميثاق تحالف عسكري وسياسي ، بهدف إنشاء دولتهم الحرة المستقلة في أقطارهم الآسيوية .

وكان من أول نتائج تلك الثورة أن بريطانيا وفرنسا اعترفتا في الشهر الأخير من الحرب العالمية ، بالعرب «أمة حليفة ومحاربة» . كان أصل ذلك الاعتراف برقيةً من بلفور إلى ونجت المندوب السامي في مصر (٢٨ أيلول ١٩١٨) يقول فيها أنه اقترح على فرنسا «الاعتراف بصفة المحارب لحلفائنا العرب الذين يقاتلون من أجل الاستقلال . . . هذه الصيغة تعترف بالحركة القومية العربية وتشمل جميع العرب في مضمونها ، ولا تعطي الانطباع بأننا نرغب في فرض الملك حسين على سورية» . وبعد أيام قام اللنبي بابلاغ فيصل ، عند التقائهما في دمشق «بأن الحكومتين الفرنسية والبريطانية وافقتا على الاعتراف بمركز المحارب للقوات العربية المقاتلة في فلسطين وسورية ، بصفتهم حلفاء ضد العدو المشترك» .[١٥]

وعلى هذا الأساس تمت دعوة العرب للاشتراك في مؤتمر السلام في باريس . وكان ذلك الاشتراك أول ظهور للعرب على المسرح الدولي في العصر الحديث .

ذهب فيصل بن الحسين إلى باريس وبعدها إلى لندن ، على رأس وفد عربي ، ليمثل قضية العرب ويطالب المجتمع الدولي بالاعتراف للعرب بالاستقلال وبحق تقرير المصير .

---

(١٥) برقية بلفور وبرقية اللنبي إلى وزارة الحرب بتاريخ ٦ تشرين الأول ١٩١٨ ، في ملفات رئاسة الوزراء البريطانية CAB. 27/34 .

ووقفت فرنسا موقف المعارضة من مطالب العرب .

أما بريطانيا فظلت تلعب على الحبلين ، إلى أن اتفقت مع فرنسا في أيلول ١٩١٩ على اقتسام الغنائم . وتجلى ذلك في موافقة بريطانيا على إطلاق يد فرنسا في سوريا الداخلية ، مقابل وضع و لاية الموصل تحت الانتداب البريطاني ، وما في ولاية الموصل من نفط بطبيعة الحال .

وهكذا لعب النفط دوره في التسويات التي تمت بعد الحرب .

وظهر عندئذ واضحاً إخفاق العرب في مساعيهم السياسية ، وتبين أنه لم يبق أمامهم إلا طريق الحرب . وبالفعل خاض العرب الحرب في معركة ميسلون في تموز ١٩٢٠ .

كانت معركة ميسلون غير المتكافئة وقفة دفاع عن شرف القومية العربية في وجه الاستعمار الأوروبي . وقبل ميسلون كانت ثورة العراق الكبرى التي كلفت بريطانيا الكثير في المال والرجال ، في ذلك الصيف الملتهب .

لست أدري إذا كانت معركة ميسلون حظيت باهتمام الأستاذ هيكل وتقديره ، مع أنها لا تقل أهمية في تاريخ العرب المشارقة عن معركة التل الكبير في تاريخ مصر الحديث .

المهم أن العرب لم يدخروا وسعاً في ميدان السياسة وفي ميدان الحرب ، وأنهم بذلوا كل ما كان في مقدورهم أن يبذلوا ، وقدموا آلاف الشهداء في مقاومة فرنسا وبريطانيا ، كما قدموا قبل ذلك آلاف الشهداء في الثورة ضد الدولة العثمانية .

وفي الوقت نفسه استمر الشريف حسين يلحّ على بريطانيا أن تفي بعهودها ، واستمر يعلن أن بريطانيا عقدت معه عهداً باسم العرب وأنه يتمسك بالعهد من أجل العرب .

وفي وجه مطالبات الشريف حسين ، والخسائر التي كانت بريطانيا ما تزال تتكبدها في فرض السيطرة على العراق ، ولتفادي الاتهام بأنها تنكرت لعهودها وخانت مواثيقها ــ اتجهت السياسة البريطانية إلى التفاهم مع العرب (في مناطق نفوذها وانتدابها) بقصد التوصل إلى حلول تحفظ لها مصالحها من جهة ، وتستجيب ــ إلى حدٍّ ما ــ لمطامح العرب القومية .

هكذا كانت التسوية التي توصل إليها ونستون تشرشل في مؤتمر القاهرة ، وبعد ذلك في القدس (آذار ١٩٢١) ، اتجاهاً جديداً للسياسة البريطانية ، هدفه التفاهم

والتعاون مع العرب عموماً من خلال زعمائهم الشرعيين والمعترف بهم من قبل أبناء بلادهم .

وتمثلت تلك التسوية في الخطوات التالية :

ـ الاعتراف بدولة عربية في العراق (تحت الانتداب) ، برئاسة فيصل بن الحسين .

ـ الاعتراف بدولة عربية في شرقي الأردن (تحت الانتداب) برئاسة الأمير عبدالله .

وفي تلك الفترة ذاتها اعترفت بريطانيا بالأمير عبد العزيز آل سعود ، رئيساً لدولة مترامية الأطراف في شبه الجزيرة العربية .

وأحرزت السياسية البريطانية الجديدة نجاحاً لا بأس به في العراق والأردن وشبه الجزيرة ، ولكن تلك السياسة واجهت الاخفاق في سعيها لاحتواء الملك حسين والحصول على موافقته .

هذه السياسة الجديدة تعاقدت بريطانيا عليها مع زعماء يمثلون شعوبهم أصدق تمثيل ، وليس كما اجتهد الأستاذ هيكل ، بأنها كانت سياسة تعويض مقابل التزامات شخصية للأمراء الهاشميين (صفحة ١٢٣ من كتابه) . والأستاذ هيكل يعرف جيداً أن الالتزامات الشخصية لا دور لها في سياسات الدول الكبرى . ولو كانت السياسة البريطانية تؤمن بشيء كهذا ، لما عارضت الملك عبدالله في توحيد سوريا مع شرقي الأردن ، عندما تهيأت كل الأسباب لذلك في عام ١٩٤١ .

كان من نتائج معركة ميسلون وسيطرة الفرنسيين على سوريا ، ووقوف بريطانيا عند حدّ الحصول على حصتها من الغنيمة ــ أن اختلفت اجتهادات القادة العرب . فالملك حسين ظلّ يصرّ على الوقوف مع المبدأ الذي رفع راية الثورة على أساسه ــ مبدأ الحرية والاستقلال الناجز . واستمر التزامه بذلك المبدأ ، على الرغم من الشدائد التي فرضتها السياسة البريطانية عليه ، إلى أن أوصله الاصرار والالتزام إلى منفاه الثاني في قبرص . أما بالنسبة لعبدالله بن الحسين وشقيقه فيصل ، فقد أقنعتهما الأحداث الفاجعة وذهاب القوة العسكرية ، أن من الأفضل إتّباع سياسة المراحل ، سياسة «فن الممكن» ، سياسة «خذ وطالب» ، سياسة التعامل مع الواقع مهما كان صعباً وقاسياً . لم يكن هناك بديل معقول لهذه السياسة ، والتي لقيت في حينها وفيما بعد ، تجاوباً وقبولاً من الأهلين .

وإذا أردنا أن نعرف شيئاً عن تاريخ الأردن الحديث ، فلا بدّ أن نعرف أن أهل الأردن والأحرار السوريين هم الذين طلبوا من الملك حسين (بعد ميسلون) أن يرسل أحد أبنائه ليتولى قيادتهم . وكان قدوم الأمير عبداللّه إلى الأردن استجابةً لتلك الدعوة القومية . والذي يطّلع على محضر اجتماعات الأمير عبداللّه مع تشرشل في الأيام الثلاثة الأخيرة من آذار ١٩٢١ (تجدها في الوثائق البريطانية) فلا بدّ أن يلاحظ أن الأمير عرض وجهة نظره السياسية ، في ضوء الواقع الراهن للعرب آنذاك ، واقترح أن تتألف من فلسطين وشرقي الأردن دولة واحدة ، تتم من خلالها الاستجابة لمتطلبات وعد بلفور . كان قصد الأمير أن يشتدّ ساعد الفلسطينيين باخوانهم الأردنيين ، في مواجهة الهجرة اليهودية ، التي كانت بريطانيا تصرّ على تنفيذها . ولكن تشرشل كرّر القول إن أمر فلسطين يخرج عن صلاحياته ، وأنه لا يستطيع أن يتباحث فيه مع الأمير . واستشار الأمير رفاقه من أحرار العرب في العرض الذي طرحه تشرشل بشأن إنشاء دولة عربية في شرقي الأردن ، فأجمعوا على قبول العرض ، إذ لم يكن لدى العرب في تلك الأيام بديل أفضل .

وإذا عرفنا شيئاً عن تاريخ العراق الحديث ، فلا بدّ أن نعرف أن العراقيين هم الذين طلبوا من الملك حسين أن يوفد أحد أنجاله ليتولّى قيادتهم . وفي عام ١٩٢٠ نظموا العرائض العديدة بهذا الشأن في وجه معارضة الحاكم العسكري (آرنولد ولسون) الذي كان يريد إنشاء إدارة في العراق على مثال إدارة بريطانيا للولايات الهندية . وهم الذن رحّبوا بفيصل وانتخبوه ملكاً .

ثم أتساءل : إذا كانت العبرة بالنتائج ، فماذا كانت النتيجة؟

ألم ينته الانتداب في العراق وشرقي الأردن ويتطور إلى استقلال؟ ألم يدخل العراق عضواً في عصبة الأمم قبل مصر؟ وما دام أن الدولة العربية الواحدة التي طمح العرب إلى إنشائها بعد الحرب العالمية الأولى ــ لم تتحقق ، نتيجة التجزئة التي فرضتها فرنسا وبريطانيا بقوة الحديد والنار ، وما دام أن التجزئة فُرضت فرضاً ولم يكن بمقدور العرب الغاؤها ــ فأي ضرر قومي وقع في قيام دولتي الأردن والعراق ابتداءً من عام ١٩٢١؟ هل كان من الأفضل أن تحكم بريطانيا هذين القطرين حكماً استعمارياً مباشراً ، كما فعلت فرنسا في سوريا ولبنان؟

واسمح لي أن أتساءل : هل تعرف واحداً من هؤلاء القادة أنزل ببلاده النوازل ، وبأبناء بلاده الكوارث والمحن؟ هل تعرف واحداً منهم ركب رأسه ، وأخذته العزّة

الشخصية ، فأوقع بلاده وأهل بلاده في التهلكة وسوء المصير؟

لا شك في أن الأستاذ هيكل يعرف أن طموح العرب للحرية قديم ، وأن محاولاتهم لتحقيق هويتهم القومية قديمة أيضاً . كان هناك الجهاد الذي خاضه المهدي في السودان ضد الانكليز ، وخاضه السنوسيون في برقة ضد الطليان ، وخاضه عبد القادر الجزائري وملوك المغرب ضد الفرنسيين ، وكذلك فعل الزيديون في اليمن والهاشميون في الحجاز ، والمصريون ابتداءً من أحمد عرابي . وهل ننسى الدولة الكبرى التي أنشأها آل سعود في شبه الجزيرة في مطلع القرن التاسع عشر ، والثورة التي حمل رايتها الشريف حسين شيخ الهاشميين؟ وهل ننسى شهداء ١٩١٥ و١٩١٦ في بيروت ودمشق ، أو شهداء جبل الدروز والكرك في عام ١٩١٠؟

أضع كل الحقائق التي عرضتها هنا أمام أنظار الاستاذ هيكل ، على أمل أن ينعم النظر فيها . فهو جدير ـ بذكائه واتساع ذهنه ـ أن يعيد النظر في اجتهاداته السابقة .

وكما قيل قديماً : لكل حادث حديث ، ولكل نبأ مستقر ، ولكل مجتهد نصيب .

ARTICLE IX.

Any matters of dispute which may arise between the contracting parties shall be referred to the British Government for arbitration.

under our hand at LONDON,
ND, the THIRD day of
RY, ONE THOUSAND NINE
ED AND NINETEEN.

Chaim Weizmann

صورة الشرط الذي كتبه فيصل بخط يده وتحته توقيعه ، وتوقيع وايزمن تحت توقيع فيصل

جيوش وعروش

اتخذ هيكل من التعريض بالأردن ديدناً له . فهو لا ينفك يلمز ويغمز . وكلما وقعت بين يديه مقولة ـ مهما كانت ضعيفة ـ نرى حاله كحال حليمة وهي تعود لعادتها القديمة . داء قديم أُصيب به هيكل منذ عام ١٩٤٨ ، ويبدو أنه سيرافقه طوال عمره . .

يعود الفضل في الكشف عن غمزة هيكل هذه ، إلى السفير الاستاذ فالح الطويل[1] ، ذلك أنه أفضل بالتنويه بكتابي (أيام لا تُنسى : الأردن في حرب ١٩٤٨) الذي صدر في عام ١٩٨٢ ، على أساس أنه كشف القناع عن غمزة لهيكل ظهرت في كتابه (جيوش وعروش) الصادر في عام ١٩٩٨ .

أقتطف فيما يلي الفقرات المتعلقة بهذه النقطة من مقالة الأستاذ الطويل :

. . . وجدت في ذلك الكتاب [أيام لا تُنسى] ، رداً وثائقياً على قصة وردت في ص ١١٨٠ من المجلد الأول من كتاب محمد حسنين هيكل «جيوش وعروش» لسنة ١٩٩٨ .

لقد وضعت القصة في صندوق خاص كتبت كلماته بخط عريض ملفت للنظر يخصصه هيكل ، في كتابه ، عادة ، لرواية الأحداث الهامة في سياق قياسه للفرضية التي يريد البرهنة عليها من مشروعه .

تقول القصة إن قوات شرق الأردن في غزة ، قد انسحبت من المنطقة يوم ٤ أيار ١٩٤٨ ، تاركة المنطقة خالية للقوات اليهودية تتحرك فيها دون رقابة ، على الرغم من علمها بأن القوات المصرية قادمة خلال عشرة أيام . ثم ينطلق هيكل في استخلاص النتائج من هذا الانسحاب ، موزعاً الاتهام ، راسماً ، كما يمكن للقارئ أن يتوقع ، خطوط المؤامرة التي لم يكن فيها أحد يتجاوز صفة البيدق على رقعة شطرنج . ولربما كان هيكل ، كما يقرأ المتابع على الصفحات اللاحقة ، يحاول أن يقتلع بعض المسؤولية من مكان ليرمي بها على مكان آخر إغراقاً في تصوير حجم المؤامرة والضلوع فيها .

حاولت استقصاء الحقيقة ، فوجدتها شهادة حية في «أيام لا تنسى» . كان رد سليمان موسى في سنة ١٩٨٢ على اتهام هيكل سنة ١٩٩٨ ، رداً مقنعاً . ربما لم

---

(١) مقالته في جريدة (الرأي) ٩ تموز ٢٠٠١ صفحة ٢١ .

يعرف هيكل كل التفاصيل ، أو ربما فاتته ، على الرغم من سطوة معرفته ، التي علينا جميعاً أن نعترف بأنها طوفانية .

الحقيقة أن القوات الأردنية في فلسطين كانت تابعة للقيادة البريطانية ، وأن هذه القيادة أصدرت الأوامر للقوات الأردنية العاملة في فلسطين بالانسحاب شرقي النهر قبل موعد نهاية الانتداب في ١٥ أيار ١٩٤٨ ؛ وأن هذه القوات انسحبت فعلاً قبل نهاية نيسان إلا بعض سرايا الحراسة ، ومنها السرية السادسة في صرفند العمار في غزة ، بقيادة الرئيس ضرغام الفالح : فقد صدرت الأوامر لهذه السرية بالانسحاب شرقي النهر في ١٢ أيار ١٩٤٨ .

عندما علم اهالي المنطقة بذلك اوفد اهالي الجدل وعراق سويدان وفدين لقائد السرية يطلبون فيها حمايتهم وتسليحهم ، فأفرز لهما مفرزتين قوة كل منهما ٢٠ جندياً ، احداهما ، بقيادة ضابط الصف محمود عبدالقادر ، اتجهت إلى الجدل ، والاخرى ، بقيادة ضابط الصف نواف عبيدات ، اتجهت إلى عراق سويدان . اما مفرزة عراق سويدان فقد اشتركت في ١٧ ايار ١٩٤٨ في معركة ضد القوات اليهودية وغنمت منها اسلحة ساهمت في تعزيز دفاعات البلدة والقرى المجاورة ، بالاضافة لأسلحة ومعدات كانت تردها تباعاً من القوات الأردنية في الخليل . لم تنسحب المفرزتان الا بعد تسليمهما المنطقة للقوات المصرية التي وصلت في ٢٧ ايار ١٩٤٨ . لم تستطع القوات اليهودية حتى ٢٧ ايار احتلال اية قرية عربية واحدة في تلك الواجهة . لقد كان الجنود الأردنيون بقدر المهمات التي وضعوها لأنفسهم واقوى ، حين كانت لديهم قدرة على الاختيار ، من سطوة القيادة البريطانية واوامرها .

كنا نتمنى ان يكون هيكل بكل عنفه العلمي اكثر هدوءاً حين يتناول قصصاً ليس لديه شاهد عليها سوى بعض وثائق يشهد هو في كتابه بأنها لم تصدر عن معرفة عسكرية دقيقة . وجزى الله عنا سليمان الموسى كل خير .

هذه المقتطفات برسم اطلاع الأستاذ هيكل ، وجمهرة قرائه ، عسى أن يخفف من غلواء حملته ، وعسى أن يراجع المعجبون به أنفسهم فيما له يقرأون وعنه يأخذون .

بعد هذا أسأل الأستاذ الكبير : ألا تعلم أن الدولة المنتدبة (بريطانيا) حذّرت الدول العربية من أنها لن تسمح باجتياز أي جندي من جنودها حدود فلسطين ، قبل يوم ١٥ أيار؟

ألا تعلم أن الطائرات البريطانية ظلت تحوّم في أجواء تلك الحدود حتى منتصف ليلة ١٥ أيار؟

ثم ، لماذا ـ مع توجيهك اللوم والتعنيف للقوات الأردنية ـ لم توجه شيئاً من ذلك للقوات المصرية وقوات الدول العربية الأخرى؟ ولماذا لم تدخل تلك القوات إلى فلسطين قبل ١٥ أيار؟

وأخيراً ، هل تعلم أن كلوب ، قائد القوات الأردنية ، أبقى أعداداً من الجنود في قطاع رام اللّه ، بلباس المناضلين ، من أجل تقوية معنويات الأهلين ، وتشجيعهم على الصمود ريثما ينتهي أجل الانتداب؟

لا أنتقص من قدرات الأستاذ الكبير ، ولكنني على يقين أن ميزان العدالة في يده ، يعاني من خلل كبير .

الصقّار يفنّد مقولات هيكل

بينما كانت جريدة (الرأي) تنشر كتاب هيكل (الاتصالات السرية بين العرب واسرائيل) في سلسلة حلقات ، كتب الدكتور سامي الصقّار مقالةً فنّد فيها بعض مقولات هيكل ، عندما اتهم الشريف حسين بن علي بأنه ـ في مراسلاته مع مكماهون ـ لم يتوقف كثيراً عند قضية الحدود «وهو قول يخالف الحقيقة ، لأن نصوص رسائل الحسين واضحة في تأكيدها على موضوع الحدود ، بل إن الحسين ما أضاع عرشه . . . إلا بسبب رفضه التوقيع على أية معاهدة مع بريطانيا ، لا تعترف للبلاد العربية بحدودها الشرعية ، والتي تضم فلسطين ، قبل أي شيء آخر» . وبعد أن عرض الصقّار لما ورد في وسائل الحسين من تأكيد على حدود البلاد العربية ، مضى إلى القول :

> «يتضح مما تقدم بأن ما قاله هيكل من أن الشريف كان في عجلة من أمره ، وأنه لم يتوقف كثيراً عند حديث الحدود والتخوم ، لا يستند إلى دليل ، بل على العكس من ذلك فإن رسائله تبرهن أنه توقف طويلاً عندها .» .

(جريدة ـ الرأي ـ ١٩٩٦/٤/١٠) .

الملك عبدالله وحرب ١٩٤٨

في الحلقة الرابعة من كتاب الأستاذ محمد حسنين هيكل (صراع امبراطوريات وكفاح ثورات) ، والتي نشرتها جريدة (الرأي) بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٣ (الصفحة ٧) ـ وردت الفقرة التالية :

كان المشهد في مصر وفي العالم العربي كله غريباً ، ولم يكن أقل ما فيه غرابة حقيقة أن القيادة الموحّدة العليا للقوات العربية في فلسطين كانت معقودة باتفاق بين الملوك والرؤساء العرب ـ للملك «عبداللّه» ملك الأردن ، وكانت القيادة الفعلية في الميدان لقائد جيشه السير جون باجوت جلوب «البريطاني» .

هذه الفقرة توحي بأن الملك عبداللّه تولى قيادة الجيوش العربية في حرب ١٩٤٨ أسمياً بينما تولى الفريق جلوب البريطاني القيادة الفعلية .

يبدو لي أن الأستاذ هيكل استمدّ هذه الفقرة من معين كتاباته الصحفية في عام ١٩٤٨ ، عندما أرادت مصر تغطية إخفاقها العسكري في ميدان الحرب بالقاء اللوم على غيرها .

في واقع الأمر كان في الزرقاء عدد من الضباط يمثّلون قيادات الجيوش العربية ، ولكن هؤلاء لم يكونوا سوى ضباط ارتباط ، ولم تكن هناك قيادة موحّدة بالمعنى الحقيقي والواقعي . وفي حدود ما نُشر من وثائق ومعلومات ثابتة فان الجيوش العربية لم تنسّق خططها مع بعضها البعض ، ولم تتبادل المعلومات ، ولم تتلق أمراً واحداً من الملك عبداللّه ، لسبب بسيط وهو أن الملك عبداللّه لم يكن يعرف شيئاً عن تحركاتها في حالتي الدفاع والهجوم . ويؤكد الملك عبداللّه في تكملة مذكراته أنه طلب أن يزور الجيش المصري ، أو أن يقوم الملك فاروق بزيارة الجيش الأردني ، ولكن لم تكن هناك أية استجابة .

إنني أرجو الاستاذ هيكل أن يعطينا مثالاً واحداً فقط ، عن أي أمر عسكري تلقاه الجيش المصري من الملك عبداللّه أو من الفريق جلوب . أقول هذا وأنا على ثقة أن الأستاذ هيكل لا يستطيع تقديم ذلك المثال .

(*) نُشر في جريدة (الرأي) عمان يوم ٢١ تشرين الأول ١٩٨٦ .

أما زجّ اسم جلوب في الموضوع فهو من بقايا الأسلوب الذي يعمد إليه البعض ، ألا وهو تعليق أسباب عجزنا على مشاجب الآخرين .

من هنا أرجو من الأستاذ الكبير أن يتلطف بتعديل عباراته بما يتفق والحقائق ، وأن يرتفع عن مستوى الدعايات الخادعة التي سادت الصحافة العربية في أعقاب حرب ١٩٤٨ .

هيكل وعبد الناصر

من المعروف أن هيكل مدين للرئيس جمال عبد الناصر ، بالكثير الكثير . لقد أعطاه قربه من عبد الناصر وزناً عربياً وعالمياً ، وأتاح له مجال الاطلاع على دخائل سياسية واسعة . وعلى مدار فترة تزيد على ربع قرن ، كان هيكل وثيق الصلة بصانع القرار . ودلل على التزامه ، بأنه كان طوال تلك الفترة في مقدمة الأعمدة التي تروّج لقرارات عبد الناصر وتظهر مزاياها وتعمل على قمع كل من يعارضها .

ولكن هيكل ــ في مقالة له تعود إلى صيف ٢٠٠٠ ــ خرج عن خطه التقليدي ، وأظهر نفسه كأنما هو الذي يصنع القرار لصاحب القرار[١] .

يقول هيكل إن عبد الحكيم عامر ، لم يخطر عبد الناصر سلفاً ، بقرار إصدار الأمر للقوات المصرية يوم ٥ حزيران ١٩٦٧ ، للانسحاب من سيناء . ظل يراوغ ثلاث ساعات ولا يصرّح بحجم خسائر الضربة . يدور هيكل ويلف كي يضع وزر الكارثة على كاهل عامر . حتى الإجراءات التي أدت إلى إشعال فتيل الحرب ، ترى هيكل لا يقترب من أخطرها : قرار إغلاق مضائق تيران . يبدو واضحاً أن عامر كان يتصرف على هواه بمقدرات القوات المصرية المسلحة ، إلى حد أنه لم يكن يرجع إلى رئيس الدولة : عبد الناصر .

هنا يحق لنا أن نطرح على هيكل السؤالين التاليين :

١ ــ على أي أساس اتصل عبد الناصر برئيس الجزائر ، هوّاري بو مدين ، في الساعة التاسعة من صباح يوم ٥ حزيران ، قائلاً : إن سلاح مصر الجوي انتهى وطالباً أن يبادر سلاح الجو الجزائري لنجدة مصر؟[٢]

---

(١) مجلة : وجهات نظر ، القاهرة ، العدد ١٩ آب ٢٠٠٠ ، (كتاب ولقاء وملاحظة) ، الصفحات ١١ ــ ١٧ .

(٢) حديث الشريف عبد الحميد شرف . كتابي : أوراق من دفتر الأيام ، عمان ، ٢٠٠١ ، الصفحات ١٨٩ ــ ١٩٢ .

٢ ـ إذا كان عبد الحكيم أصدر أمر الانسحاب (فيما بين الساعة السابعة والساعة التاسعة ـ تقديراً) ، فكيف أصدر الأمر لعبد المنعم رياض ، قائد القوات الأردنية ، في الساعة ١١ من صباح اليوم نفسه ، بأن يبدأ الهجوم برّاً وجواً ، على زعم أن قوات مصر تتقدم نحو قطاع الخليل؟

ثم نأتي إلى قرار عبد الناصر بالتنحي عن رئاسة الدولة ، بعد أن اتضح له حجم الكارثة . ففي مساء يوم ٨ حزيران اتصل عبد الناصر بهيكل ؛ يطلب إليه إعداد مشروع الخطاب الذي سيعلن فيه قراره ذاك ، قائلاً أنه اتفق مع عبد الحكيم عامر على أن يحل شمس بدران محله ، رئيساً . وهكذا ذهب هيكل في صباح يوم ٩ حزيران إلى منزل عبد الناصر ، وأمضى معه عشر ساعات . وعندما قرأ عبد الناصر مشروع الخطاب ، ولاحظ أن هيكل ترك مكان اسم الرئيس الجديد فارغاً ، سأل هيكل عن السبب ، فقال : لماذا شمس بدران؟ أي رصيد له عند الناس؟

ــ من تقترح؟

ــ زكريا محيي الدين .

وبالتدريج اقتنع عبد الناصر أن زكريا «اختيار معقول» . ثم سأل هيكل : متى نقول لعبد الحكيم ومتى نقول لزكريا؟ وكان الجواب : لا نقول لهما . دعهما يعرفان عندما يستمعان للخطاب .

لم تعجب عبد الناصر عبارة «إنني على استعداد لتحمل نصيبي من المسؤولية» . قال أنه يتحمل المسؤولية كلها . وبالمقابل أعجبته كلمة «نكسة» ، خصوصاً بعد أن أوضح له هيكل ، أنها تقع وسطاً بين كلمتي «هزيمة» و«صدمة» .

وكانت الذروة في تسليم عبد الناصر زمام الموقف لهيكل ، أنه أصدر أمراً بأن لا يذاع أي شيء على الناس ، إلا بأذن من هيكل (حتى من عبد الحكيم عامر) .

من يقرأ مقالة هيكل هذه ، يشعر أنه شوّه الهالة التي تكونت في الأذهان عن عبد الناصر : الرجل القوي ، صاحب القرار . الرجل الذي يعرف ما يريد وينفذ ما يريد :

إذا همّ ألقى بين عينيه عزمه
ونكّب عن ذكر العواقب جانباً

عند قراءتي الأولى لمقالة هيكل ، قلت في نفسي : هذا رجل لا يتورع عن التطاول حتى على ولي نعمته . وتراءت لي صورة قيصر وهو يصرخ : حتى أنت

يابروتس؟ ولكن عندما لاحظت أن هيكل لم يعط لنفسه فضلاً في عودة عبد الناصر عن قراره بالتنحي ، استجابة لنداء الشعب ـ خشيت مغبّة الشطط والتجنّي ، فتراجعت[٣] .

---

(٣) حتى الفريق نذير رشيد ، الذي كان من أشد المتحمسين لعبد الناصر والمعجبين به ، تأثر بمقولة هيكل ، وأبدى رأيه أن عبد الناصر أخطأ في أنه ترك الحبل على غاربه ، لعبد الحكيم عامر ، في قيادة القوات المسلحة المصرية . كيف يسمح رئيس الدولة ، لرجل آخر ، أن يتخذ قرارات مصيرية ، دون الرجوع إليه؟ هل كان ذلك من فرط الثقة ، أم تفادياً لإثارة المشاكل؟

الهاشميّون والثورة العربيّة الكبرى

لا يملك من يطالع هذا الكتاب[١] إلا أن يقدر الجهد الذي بذله مؤلفه في تتبع المصادر العديدة التي استعان بها . ومن الواضح أن المؤلف توافر على دراسة الموضوع من جوانبه المختلفة وأنفق وقتاً طويلاً في تنسيق فصوله وترتيبها . ولكن القارئ لا يستطيع إلا أن يلاحظ أن المؤلف اتخذ لنفسه خطة معينة في البحث وهدفاً مرسوماً حاول أن يبلغه ويصل إليه . وبكلمة أخرى فإن المؤلف أخضع المصادر المختلفة التي استند إليها ، لخدمة الهدف الذي وضعه نصب عينيه ألا وهو عرض الجوانب التي أرادها هو ، بدلاً من عرض الموضوع برمته على القارئ . ويبدو لي أننا عندما نحاول معالجة أية قضية نستطيع ـ إذا لم يكن الانصاف والتجرد رائدينا ـ أن نعرض الجانب الحسن منها بنفس القوة التي نستطيع أن نعرض الجانب السيء فيها .

لذلك أعتقد أن المأخذ الأهم على كتاب الدكتور صايغ هو أنه حرص في كتابه على عرض الجوانب التي أعتقد هو أن الهاشميين أساءوا التصرف فيها ، وأهمل الجوانب الأخرى التي لم يجد سبباً معقولاً لتبديل الحسن فيها إلى قبيح .

والمأخذ المهم الثاني على الدكتور صايغ أنه اعتمد على المصادر الأجنبية في كتابه أكثر بكثير مما اعتمد على المصادر العربية . قد يكون عذره أن المصادر الأجنبية متوافرة أكثر من المصادر العربية . وقد يكون عذره أن المصادر الأجنبية أكثر دقة من المصادر العربية . . ولكن هذه الأعذار يصعب قبولها والاقتناع بها خصوصاً إذا وضع المرء في ذهنه حقيقة لا سبيل إلى تجاهلها أو إهمالها ، إلا وهي أن الأجانب مغرضون في كثير من كتاباتهم ، ومنهم من يكتب عن هوى واضح ـ والحاج عبدالله فلبي مثل على طراز المؤلف الغربي الذي يميل إلى جانب معين ـ وهناك مؤلفون يهود وصهيونيون اعتمد المؤلف على أقوالهم ، كما اعتمد على أقوال كثيرين من مشايعي الصهيونية وأعداء العروبة . وأستطيع هنا أن أعطي مثلاً على تحريف الغربيين لبعض الوقائع ومدى الخطر الذي يمكن أن يقع فيه المؤلف العربي إذا اعتمد عليهم اعتماداً كلياً : ففي كتابه «في مفهوم الزعامة السياسية» قال الدكتور صايغ أن العرب أخذوا

---

(١) مجلة (دراسات عربية) ، بيروت ، العدد ١٢ تشرين الأول ١٩٦٦ ، الصفحات ٧٧ ـ ٨٢ . والكتاب من تأليف : أنيس صايغ .

تصميم العلم بعد الثورة عن أشخاص أجانب ، ومع أنه لم يشر إلى مصدر معلوماته إلا أنه من المعروف أن السير مارك سايكس زعم أنه اقترح أن يتألف العلم العربي من الألوان الأربعة المعروفة . ولكننا نملك مقابل هذا ما جاء في مذكرات الدكتور أحمد قدري أحد الزعماء البارزين في جمعية الفتاة العربية من أن جمعية الفتاة هي التي أشارت على الملك حسين بتصميم العلم العربي ، وبألوانه المعروفة . فكيف نأخذ قول الأجنبي عن علاته ، ونهمل قول رجل عربي صادق العروبة؟؟[1]

ولست أقصد بعد هذا أن أناقش المؤلف مناقشة تفصيلية ، فهذا يحتاج إلى دراسة طويلة لا يتسع لها مقال واحد . ولكنني لا أجد بدا من الإشارة إلى بعض النقاط التي أوردها :

١ ـ يقول المؤلف أن الشريف حسين وأبناءه قاوموا محاولات التحرر التي قام بها بعض أمراء جزيرة العرب خلال الفترة (١٩٠٩ ـ ١٩١٣) (الصفحة ٢٩) ثم يفصح قائلاً أنهم هاجموا الادريسي في عسير . والجواب هنا يكمن في أن الحسين كان يومذاك يؤمن بالرابطة العثمانية مثله مثل جميع العرب ، وفي طليعتهم رجال الأحزاب الوطنية . أما الإدريسي فقد ثار على الدولة بتشجيع من الايطاليين ، الذين استولوا قبل ذلك على طرابلس الغرب ، وحاولوا مد استعمارهم إلى جزيرة العرب .

٢ ـ يخلط المؤلف كثيراً في موضوع عزيز علي المصري فيقول إن الانجليز دافعوا عنه عندما حكم عليه الترك بالاعدام (صفحة ٦١) ، وأن الانجليز قبضوا الثمن بعد ذلك بوقوف القوميين العرب إلى جانبهم في الحرب ، ثم يقول أن عزيز علي أخذ يعارض الانجليز ، بينما وقف نوري السعيد إلى جانبهم . وبعدها يقول إن الوطنيين فرضوا عزيز المصري على الحسين والانجليز قائداً لجيش الثورة (صفحة ٩٨) . بينما تتوافر المصادر على أن الانجليز هم الذين رشحوا عزيز علي لهذا المنصب ، وأن الحسين قبل به بناء على توصيتهم ، وعلى ما يعلمه من وطنية الرجل . أما نوري السعيد فقد كان صديق المصري الحميم ، وقد غضب لتنحيته

(١) في آذار ١٩١٤ اتخذت جمعية (العربية الفتاة) قرار ألوان العلم العربي في مكتب جريدة (المفيد) في بيروت . تفاصيل ذلك في كتابي (الحركة العربية) ، ١٩٧٠ الصفحات ١٣٥ ـ ١٤٠ .

وتعيين محمود القيسوني محله ، وقدم استقالته من العمل في الجيش ، ثم حاول أن يعطيه وظيفة كبيرة في العراق بعد عام ١٩٢٢ . وقد أشاد به في محاضراته المطبوعة ، وقال أن الخطط التي وضعها لجيش الثورة كانت ممتازة ، وهي الخطط التي زعم لورنس فيما بعد أنه ابتكرها . أما سبب تنحية عزيز علي فتعود إلى أن ضابطاً آخر أبلغ الأمير علي أن عزيز علي يخابر الأتراك بشأن عقد صلح معهم . واضطر الأمير علي أن يصدر الأمر بايقاف هجوم الجيش على مواقع الأتراك في منتصف المعركة . أما الحديث عن أن نوري السعيد كان خصماً لعزيز علي ففيه مجافاة للحقائق وبعد عن الإنصاف . وكذلك القول أن نوري وجعفر العسكري كانا وراء مأساة المصري ، لأن جعفر العسكري لم ينضم لجيش الثورة إلا بعد عام كامل من رحيل المصري عن الحجاز ، وكان حنيذاك أسيراً في معتقلات الانجليز .

٣ ـ من أخطاء المؤلف قوله (الصفحة ٧٦) أن الحكومة البريطانية أرسلت حملة عسكرية إلى خليج الاسكندرونة وهذا غير صحيح . ومن أخطائه قوله (الصفحة ٩٣) أن فيصل وعلي جمعا قواتهما حول مكة ، والواقع أنهما كانا يقاتلان حول المدينة . أما أعداد جريدة القبلة فلم تضع كما يقول المؤلف (الصفحة ١١١) وما تزال أعدادها في بيروت حيث يقيم هو وحيث وضع كتابه . مثل ذلك إشارته أكثر من مرة إلى ترجمة (تكملة المذكرات) للملك عبدالله واعتماده عليها بينما كان في مقدوره أن يسألني شخصياً لأنني أملك نسختين وكان باستطاعتي أن أهدي له نسخة بكل سرور . ولكنه كان منصرفاً إلى تتبع ما صدر باللغة الانجليزية فقط كقوله (الصفحة ٢٣٩) أن ترجمة مذكرات الملك عبدالله تذكر أن فلبي حض الناس على بيعة الحسين بالخلافة ، بينما يغفل النص العربي ذلك ، والواقع أن النص العربي يذكر هذه العبارة بالذات . وفي الصفحة ١٣١ يشير إلى شعبية الأميرين الجزائريين سعيد وعبد القادر بينما يقول أحمد قدري في مذكراته أنهما لم يكونا من الوطنيين . فهل نصدق الدكتور صايغ أم نصدق أحمد قدري؟ ويقول (الصفحة ١٣٧) أن فائز الغصين سكرتير فيصل انسحب من باريس وعاد إلى سورية كي يفضح فيصل ، ويحذر الوطنيين منه ، وأنا أملك رسالة من فائز الغصين يكذب فيها هذا الزعم . وقد اجتمعت به عشرات المرات

فلم أسمع منه إلا الإشادة بوطنية فيصل .

٤ ـ قول المؤلف أن جرترود بل اختارت العلم العراقي فليس صحيحاً ، لأن الزعماء العراقيين الذين أعلنوا استقلال العراق في دمشق يوم ٨ آذار ١٩٢٠ هم الذين اختاروا العلم العراقي ، على طراز العلم العربي للثورة وتصميمه ، ووضعوا في وسطه نجمتين تمييزاً له عن العلم السوري ذي النجمة الواحدة .

٥ ـ يقول المؤلف (الصفحة ١٢٤) أن الإنجليز ضغطوا على الحسين وفيصل ومنعوهما من مواصلة المباحثات مع الأتراك في أواخر سنة ١٩١٨ . هذا قول يفتقر إلى البرهان لأن المفاوضات جرت في سرية تامة ، ولم يعلم بها الانجليز في حينها . لقد زعم لورنس أنه أطلع على تلك المفاوضات ، ولكن زعمه غير صحيح ، وكان جديراً بمؤلف عربي أن يمحص الحقائق بدلاً من التقاط الأكاذيب من هنا وهناك وتسجيلها .

٦ ـ لا أدري من أين جاء المؤلف بالمعلومات التي أوردها عن حصار المدينة (الصفحة ٢١٥) ومن أين اختلق ما اختلق على لسان رجل أصبح بين يدي ربه . إن الملك عبدالله في مذكراته يقول بوضوح أن السبب في صمود المدينة لحصار العرب يعود إلى أن الانجليز بخلوا على جيشه بالأسلحة الثقيلة ، وبالجنود المتطوعين ، ووضعوا ثقلهم لدعم الجيش الشمالي . وغير صحيح قوله أن الأمير عبدالله سار من معان إلى الكرك (الصفحة ٢٢١) لأن الأمير سافر بالقطار من معان إلى عمان . ولا بأس من أن ينقل عن كتاب كركبرايد ولكن أن يكون مجرد النقل مشوهاً ، فمما لا نقبله من كاتب عربي كالدكتور صايغ . وهو عندما يقول أن مظهر الرسلان متصرف السلط حاول منع الأميرعبدالله من دخول عمان ، يتناسى أن مظهر كان يتلقى التعليمات من الانجليز في فلسطين . أما القول بأن رؤساء بلديات عمان والطفيلة والكرك حذروا الأمير من التقدم إلى الشمال فقول غير صحيح ، بل هو عكس الصحيح لأن سعيد خير رئيس بلدية عمان كان في طليعة الدعاة لقدوم الأمير ، وبذل في سبيل ذلك جهوداً كبيرة . وفي الصفحات ٢٢٢ ـ ٢٢٦ أقوال عديدة مماثلة لا نصيب لها من الصحة .

ترى ما هو الهدف العام لكتاب الدكتور صايغ؟

إذا كان القصد خدمة العلم والحقيقة التاريخية ، فما هكذا تورد يا سعد الأبل ، لأن خدمة العلم والحقيقة يمكن أن تصدر عن قلم كاتب منصف متجرد نزيه لا هوى ولا غرض له . الكاتب الذي يعالج قضايا قومه جدير أن يكون قاضياً يحكم ضميره ويزن المعلومات المتوافرة لديه بميزان العدالة المطلقة .

والحقيقة أن المؤلف اتخذ الطعن بالهاشميين تغطية للطعن بجميع الذين عملوا في معركة النضال الوطني منذ مطلع هذا القرن حتى منتصفه (الصفحات ٢٠ ــ ٢١ و٢٨٠ و ٢٩٦ ــ ٢٩٨) . لقد اتهم رجال الطليعة العربية بأنهم كانوا جميعاً من أبناء العائلات العريقة المحافظة ، وبأنهم احترفوا السياسة دون فهم أصولها وأنهم حصلوا على الاستقلال وعجزوا عن المحافظة عليه ، وأنهم كانوا يمينيين غير اشتراكيين ، وأنهم انقلبوا إلى منتفعين أنانيين . وعلى العموم فإن المؤلف يعطي للقارئ أسوأ فكرة يمكن أن يعطيها كاتب عن قومه . يخرج قارئ هذا الكتاب بفكرة سوداء عن أولئك الذين فتحوا فجر النهضة القومية في بلاد العرب ، والذين هبوا يقارعون المستعمر التركي وبعده المستعمر الأوروبي ، دون أن يبالوا بالتضحيات الجسيمة من شنق وقتل وتشريد ومنفى .

بالإضافة إلى تحيز المؤلف ، أعتقد أنه لم يكن منصفاً في تقييم الفترة التي بحث تاريخها ، والرجال الذين تناولهم بالمطاعن والمثالب من حيث أنه وزن تلك الفترة وأولئك الرجال بميزان سنة ١٩٦٦ . وكان الأجدر به لو أراد الانصاف والحقيقة أن يضع نفسه موضع أولئك الناس في الأيام التي عاشوها ، وفي غمرة الجهاد الذي كانوا يخوضونه . وكيف يحكم القاضي في قضية دون أن يتدبر الظروف التي أحاطت بها؟

لقد أصاب أولئك الناس وأخطأوا شأنهم في ذلك شأن أبناء آدم منذ بدء الخليقة . لقد اجتهدوا وحاولوا ، ولكن محاولاتهم نجحت مرة وفشلت مرة . وعلى المرء أن لا يحكم على الزعيم دون النظر إلى الظروف وإلى أحوال الشعب الذي يتزعمه وإلى الوضع الدولي . وفي يقيني أن الدكتور صايغ كان ظالماً في أحكامه ظلماً لا نجد له عذراً فيه . ولا أدري ما هي الفائدة من تحطيم المثل النضالية لأسلافنا ، وزعزعة ثقة المواطن بأشخاص تولوا قيادة العرب فترة من الزمن عن رضى الأكثرية الساحقة من أبناء قومهم .

إنني لعلى يقين بأن المستقبل سينصف هؤلاء الناس أكثر مما أنصفهم معاصروهم ، وأكثر مما أنصفهم أبناء هذا الجيل الذين يعتقد بعضهم أن ذروة الوطنية تكمن في تحطيم نضال الذين سبقوا ـ على صفحات الكتب والمجلات .

(*) نشرت مجلة (دراسات عربية) في عدد حزيران ١٩٦٦ ، مقالة للدكتور صايغ بعنوان «شخصية الحسين» ، جاء فيها قوله أن الحسين «كان أقل واحد ـ من بين المفكرين والسياسيين والعسكريين الذين عملوا للثورة العربية ـ أيماناً بمبادئ الثورة العربية ومبادئ الحركة العربية بوجه عام . . .» .

بإزاء هذه المقولة ، أدرج فيما يلي عبارة واحدة وردت في مقالة للمجاهد الفلسطيني محمد علي الطاهر :

«سنة ١٩٢٤ وهب الحسين ما له لتعمير الحرم القدسي وصيانته ، بل إنه فقد عرشه بعد ذلك من أجل فلسطين» .

جريدة (الحياة) بيروت ، ٣٠ حزيران ١٩٦٣

من فيصل الأول إلى جمال عبد الناصر
في مفهوم الزعامة السياسية

بيني وبين الدكتور أنيس صايغ ، مؤلف هذا الكتاب ، معرفة يعود أصلها إلى الاهتمامات المشتركة في عالم التأريخ . ولكن ذلك لا يحول بيني وبين مناقشة كتابه ، خاصةً وأن الناشر يعلن أن الكتاب «حصيلة دراسة طويلة» ، وأن الدكتور «انكب على دراسة تاريخ العائلة الهاشمية دراسةً دقيقة وشاملة» ، عندما كان يعمل مدرّساً في جامعة كامبردج . وسبق للدكتور صائغ أنه نشر بعض آرائه في الزعامة السياسية العربية ، في أحد أعداد مجلة (حوار) ، ثم جاء كتابه هذا توسعاً في البحث ذاته ، وعلى قول الناشر جاء «دراسة موضوعية دقيقة» .

أحب أولاً أن أعطي للقارئ خلاصة موجزة للفكرة التي يقوم عليها الكتاب . إنه عرض ومقارنة بين الزعامة التقليدية ــ كما يرى المؤلف ــ متمثلةً في فيصل بن الحسين ومفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني ، من جهة ، وبين الزعامة الشعبية متمثلةً في الرئيس جمال عبد الناصر . وليس من همّي الآن أن أعرض لهذه المقارنة من جميع جوانبها ، لأنني أعتقد أننا لا نستطيع الحكم بصورة شاملة ومتجرّدة وموضوعية ، لإنسان معاصر (عبد الناصر) . إننا في ذلك لا يمكن أن نخلو من الهوى ، سلباً كان أو إيجاباً ، حباً أو كراهية . ثم إننا الآن لا نملك جميع المعلومات المتعلقة بالإنسان المعاصر ــ أقصد الزعيم . كما أننا لا ندري إذا كان المستقبل سيؤكد بأحداثه وردود فعله ، ما إذا كانت اجتهادات هذا الزعيم ، صائبة أم خائبة . لذلك فالحكم المتجرّد الموضوعي يجب أن يبقى للجيل الذي يعقب جيل الزعيم المقصود أو للجيل الذي يليه ، حتى يذهب الهوى وتذهب أسبابه ، وحتى نتمكن بواقع بعدنا عن الأحداث ، أن نلقي عليها نظرةً جامعة في صورة واحدة ، بدلاً من مجموعة من

(*) الكتاب : أنيس صايغ : من فيصل الأول إلى جمال عبد الناصر ، منشورات جريدة (المحرر) والمكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٦٥ .

أما هذا المقال فقد كُتب في آذار ١٩٦٦ ، إلا أنه لم ينشر في صحيفة أو مجلة . ويعود السبب بالدرجة الأولى ، إلى أن أصوات الفجّار في ذلك العام ، كانت أعلى بكثير من أصوات التجّار .

الصور التي قد تكون بينها فجوات لم يتح لأحد التقاط مناظرها في حينها . ولست بهذا أنفي الحاجة لقول ما نعتقده في زعيم معاصر ، ولكنني أقيّم القول في الزعيم المعاصر ، كما أقيّم مقالةً في صحيفة يومية أو تعليقاً في إذاعة موجّهة . أما أن نسمّي آراءنا في إنسانٍ معاصر «دراسة موضوعية دقيقة» ، فقول لا يدعمه منطق العلم ولا تجيزه المفاهيم المعقولة .

يعرض لنا المؤلف صورة الزعيم من خلال عبارة قالها جمال الدين الأفغاني «خير صفات الحاكم القوة والعدل» . وهو يتابع تطبيق هذه المقولة على الزعماء الذين يتناولهم في بحثه . على أنه لا يلبث أن يقرّر أن قيصر المانيا غليوم الثاني ، يشترك في رسم صورة الزعيم المرتجى . وكذلك الأمر بالنسبة لصلاح الدين الأيوبي . هذا هو أمل الدكتور صايغ الذي ينصرف نحو جمال عبد الناصر في توقعه وتقديره .

العصر الذي سبق عام ١٩٥٢ هو ، على حد قول صايغ «عصر الانحلال الخلقي والحرمان والتمييز الطائفي والطبقي والكبت والجهل والفقر والخضوع للأجانب وتحكم الخرافات» . والزعيم الذي ظهر في ذلك العصر ، إنما جاء بعقلية تسيطر عليها المفاهيم التي أوردها . فهل يعتقد صايغ حقاً أن الانحلال الخلقي والحرمان والتمييز ، إلى آخر الصفات التي أوردها ، قد زالت فعلاً من أقطار العالم العربي؟ في اعتقادي أن جيلنا ــ ليس أفضل من الجيل السابق . ولا يعجب الدكتور صايغ أن الزعيم في الحقبة السالفة ، تسنّم ذروة الزعامة بالوراثة والمركز العائلي والديني . ذلك كان الأمر الطبيعي في تلك الظروف ، إذ لم يكن هناك من يمكن أن يتصدّى لحمل مسؤوليات القيادة غير أبناء العائلات العريقة وذات المراكز الدينية . لم تكن المرحلة ــ من وجهة نظر اجتماعية ــ تتيح المجال لقيام زعيم من أبناء الطبقة الدنيا .

«أشراف وأسياد قاتلوا الأتراك في أنحاء متعددة من شبه الجزيرة العربية ، في أوقات مختلفة من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين . . . أشراف وأسياد قادوا الثورات في مصر . . . وضد الاحتلالات الأجنبية في افريقيا الشمالية» . هكذا يقول ، بلهجة الناقد المستنكر . ولا أدري من كان يمكن ، في تلك الظروف ، أن يحل محل الإمام يحيي والإدريسي والهاشميين والسعوديين وعبد القادر الجزائري وأحمد عرابي والخطابي وعمر المختار؟ هؤلاء وقفوا يناضلون ضد الاحتلال الأجنبي ، مما أدّى بكثيرين منهم إلى الموت أو المنفى .

يقول صايغ أن الشريف حسين أصرّ في مناشيره التي أصدرها لإعطاء أسباب

الثورة «على أنها ثورة ضد الكفر والانحراف الديني في اسطنبول ، وليس ثورة عربية ضد حكم تركي أجنبي» . هذا قول لا يدعمه الواقع ولا يمثل سوى جانب واحد من جوانب الحقيقة . ولو أنه أنعم النظر في منشور الثورة الأول ، لوجد أن الشريف قد عدّد أسباباً كثيرة للثورة ، معظمها دنيوي وقومي . لقد تحدث عن ظلم الأتراك للعرب ولغتهم ، إذ قتلوا الزعماء وصادروا أموال الناس . بل إن الشريف مضى في عصبيته القومية إلى القول «فالإسلام في حقيقته دين عربي» . وأورد الحديث الشريف «إذا ذلّت العرب ذلّ الإسلام» . ثم يجب أن لا يغرب عن البال أن المنشور كان وُضع في الأساس ، لشرح أسباب الثورة خارج الأقطار العربية وكان موجهاً بصورة خاصة للمسلمين غير العرب ، الذين كان يُخشى أن يسيئوا تفسير الدوافع التي حفزت العرب للقيام بالثورة ، وللرد على التهم التي حاول الاتحاديون إلصاقها بالثورة ، عندما أخذوا يزعمون أنها قامت لمصلحة الدول الأجنبية . أما بيانات الشريف التي يمكن أن نحتج بها عَربياً وقومياً فعلى رأسها المذكرة التي بدأ بها اتصالاته مع الانكليز ، إذ بيّن فيها طموح قومه العرب إلى تحقيق حريتهم ووحدتهم . ولا ننسى ما جاء في أحد تلك البيانات من قوله «إن هذه النهضة عربية ، تشمل كل عربي كائناً من كان ، على شرط أن يكون صادقاً لوطنه مخلصاً لقومه» .

ومن آراء المؤلف الجديرة بالتأمل والمناقشة ، قوله «إن عهود الاستقلال لم تلتفت للمواطن كقيمة نهائية للمجتمع وللكفاح وللاستقلال ، بل اعتبرته مجرد أداة ، حتى فقد ثقته بها وأخذ يعارضها معارضته لعهود الاحتلال الأجنبي من قبل ، مما مهّد للعهود الثورية الحاضرة في أكثر من قطر عربي» . والسؤال هنا : هل حقاً أن المواطن نفسه ـ أي عامة الشعب ـ هو الذي أخذ يعارض عهود الاستقلال ، أم هم حفنة من الضباط في كل بلد عربي؟ في اعتقادي أن الشعب بأكثريته كان بعيداً عن الانقلابات العسكرية في الأقطار العربية . بل كان أكثر التصاقاً بالعهود البرلمانية الاستقلالية ، بالرغم عما يمكن أن يقال في نقدها ، فالعهود الثورية التي يهلل المؤلف لها ، حرمت الشعب من أن يمثله أحد ، حتى لو كان من الزعماء التقليديين أو من ذوي المناصب الدينية . لأعط مثلاً من «الزعيم الأوحد» عبد الكريم قاسم وأذكر كيف احتفل الشعب بانقلابه ثم كيف احتفل بمصرعه .

في حديث صايغ عن الزعامة الهاشمية الكثير من التجنّي على الواقع وعلى المنطق . لا يتسع المجال هنا لتفنيد الأحكام المرتجلة المتسرعة التي جاء بها في كتابه .

فمن الخطأ الفاحش قوله أن لورنس اختار فيصل زعيماً للعرب . لقد تولى فيصل ، يا سيادة الدكتور قيادة المجاهدين العرب في ميدان القتال لمدة أربعة أشهر ، قبل أن يطأ لورنس أرض الجزيرة . أستطيع أن أقدم لك أمثلة عديدة ومن أقوال لورنس نفسه ، أن ما تقوله غير صحيح . الواقع أن الفصل الخاص بهذا الجانب (الصفحات ٤١ ــ ٦٠) حافل بالتخريجات الخاطئة والأحكام الاعتباطية . الحديث عن دور الانكليز والمبالغة في دور عزيز علي المصري (الذي اقترح الانكليز أنفسهم على الحسين أن يعينه) . والحديث عن القوميين الذين سخطوا على الحسين . من هم؟ أما تمنيات المؤلف حول الدور الذي كان يريد من فيصل أن يقوم به ، فليست من الواقعية في شيء . لقد فعل فيصل ما كان في وسعه أن يفعل .

أما تحليل صايغ لزعامة الحاج أمين الحسيني في فلسطين ، فيتجاهل الحقيقة المرّة من أن قيام الكيان الصهيوني في فلسطين ، فُرض على العرب فرضاً وبقوة السلاح . أليس معروفاً أن بريطانيا هي التي زرعت الوجود الصهيوني بقوة جنودها وبكل الأساليب فيما بين ١٩١٨ و١٩٤٨؟

ألم تتخذ هيئة الأمم مشروع تقسيم فلسطين وتقرّه ، نتيجة لضغط الولايات المتحدة ونفوذها؟ ثم ألم يعمد الاتحاد السوفياتي إلى الموافقة على قرار التقسيم ، وبعدها سمح لتشيكوسلوفاكيا بتزويد الاسرائيليين بالسلاح؟ ما هو مدى اللوم الذي يمكن توجيهه للمفتي الحسيني في وجه تلك القوى . لا أقصد الدفاع عن المفتي ، بقدر ما أطالب بالنظر للأمور بروح الواقعية وميزان العدالة ، والإحاطة بالقضايا من مختلف وجوهها وجوانبها .

وجدير بالتأمل أيضاً حديث المؤلف عن نفور الوطنيين من فيصل داخل العراق وخارجه (صفحة ٨١) . من هم الوطنيون في رأيه؟ وهل نستطيع أن نصل إلى تعيين مواصفات الوطنية والوطنيين في عالم العرب المعاصر؟ هل يمكن الاتفاق على تعريف معيّن؟ التقييم هنا غريب جداً وعجيب . ثم من هو الذي اختار الشريف حسين لقيادة الثورة العربية (صفحة ٨٧) . حقاً كانت هناك جمعيتا (العهد) و(الفتاة) اللتان دعا أعضاؤهما الشريف حسين لقيادة حركة العرب المطالبة بالحرية . وبالفعل التزم الحسين في مباحثاته مع بريطانيا ، بمقررات الجمعيتين . وتحمل الحسين مسؤولياته القومية خارج حدود الحجاز ، ورفض توقيع المعاهدة ، على الرغم من أن المباحثات بشأنها استمرت من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٢٤ . كان ذلك الموقف نابعاً من الشعور

بالمسؤولية الكبيرة تجاه العرب وبخاصة في فلسطين .[1]

أما مقارنة المؤلف بين سعد زغلول ونوري السعيد ، فأمر يقترب من العبث . لم يأخذ بعين الاعتبار أن نوري السعيد كان يتولى مسؤولية الحكم في بلد يخضع للانتداب أو لعلاقة تعاهدية مع بريطانيا ، بينما كان سعد زغلول خارج نطاق الحكم وفي موقف المعارضة . ثم ألا يجب أن نأخذ بالاعتبار اختلاف الظروف بين الحالتين . ترى لو كان سعد زغلول في موضع نوري في العراق ، ماذا كان يفعل؟ وما دام أن الدكتور صايغ يقرر (صفحة ١٦١) أن العرب «شعب عاطفي بالطبيعة» ، فمجال القول يبقى واسعاً ومجال الاجتهاد يبقى مفتوحاً ، في كل القضايا التي أثارها وتصدّى لها .

---

(١) قمت ببحث موضوع المفاوضات بين بريطانيا والشريف حسين ، في كتابي (صفحات مطوية) الذي صدر في عمان سنة ١٩٧٧ ، وهو من منشورات وزارة الثقافة الأردنية .

كتابات أنيس صايغ
(كتب سنة ١٩٧٤)

إذا فهمنا الأسباب التي تدفع الكتّاب الاستعماريين والصهيونيين إلى تشويه الحقائق بالنسبة للعرب، فكيف نستطيع أن نفهم الأسباب التي تدفع الكتّاب العرب إلى تشويه تاريخ قومهم وزعمائهم. أقول هذا وفي ذهني الكتب الثلاثة التي وضعها الدكتور أنيس صايغ، وملأ صفحاتها بالمطاعن والاختلاقات ضد الزعماء الذين تولوا قيادة الحركات القومية والنضالية في تاريخ العرب الحديث، حتى الإطاحة بالملك فاروق عام ١٩٥٢. إنه يصف العصر الذي سبق عام ١٩٥٢ بأنه «عصر الانحلال الخلقي والحرمان والتمييز الطائفي والطبقي والكبت والجهل والفقر والخضوع للأجانب وتحكّم الخرافات». ونفهم من هذا أن عام ١٩٥٢ كان حدّاً فاصلاً في تاريخ العرب الحديث، وأن العرب بعده تخلصوا من آفات الانحلال والحرمان والكبت الطائفي إلى آخره.

كتابه الأول (من فيصل الأول إلى جمال عبد الناصر) المطبوع سنة ١٩٦٥ يتضمن عرضاً للزعامة التقليدية ـ كما يرى ـ متمثلة في فيصل بن الحسين وأمين الحسيني من جهة، وبين الزعامة الشعبية متمثلة في جمال عبد الناصر من جهة أخرى. وعلى الرغم من أن المقارنة بين شخص متوفى وشخص كان ما يزال في أوج السلطة والهيمنة، ـ هو مبدأ غير علمي وغير عادل ـ فإن ناشر الكتاب يطلق عليه صفة «دراسة موضوعية دقيقة» .!!

وهو يستنكر الحقيقة المتمثلة في أن قادة الحركات الثورية في بلاد العرب

(*) كنت في عام ١٩٧٤ كتبت مقدمةً طويلة للجزء الثاني من كتابي (المراسلات التاريخية : ١٩١٩). وعرضت تلك المقدمة على أستاذ تاريخ له مكانته، فأشار بعدم نشر أجزاء منها، على أساس أن حقائق التاريخ لا بدّ أن تظهر يوماً ما. وأخذت برأي الأستاذ، وأتمنى الآن أنني لم أفعل. وها قد مرّ أكثر من ربع قرن، ويبدو لي الآن أن المجال مُتاح لنشر الصفحات القديمة، عسى أن تلقي أضواء إضافية على أدبيات تاريخ الحركة القومية العربية.

يتضمن هذا النص إضافات كتبت سنة ١٩٧٧.

الآسيوية والإفريقية كانوا من الأشراف والأسياد . إنه يعني بهذا يحيى حميد الدين والإدريسي والهاشميين وعبد القادر الجزائري وعرابي والخطابي وعمر المختار . ويكرّر هذا الرأي في كتابه الثاني (الهاشميون والثورة العربية الكبرى) المطبوع عام ١٩٦٦ ، إذ لا يعجبه أن يكون رجال الطليعة العربية من أبناء العائلات العريقة المحافظة اليمينية . وهو يتناسى هنا أن طبيعة المجتمع العربي آنذاك ، كانت تفرض قيام الزعامات الوطنية من بين أبناء الأسر العريقة ، بحكم نفوذها الاجتماعي من جهة وبحكم ثقافتهم من جهة أخرى . وهؤلاء الذين ينتقدهم هم الذين وقفوا يناضلون ضد السيطرة الأجنبية وقفات عنيدة بطولية ساقت كثيرين منهم إلى الموت أو النفي .

يزعم صايغ أن لورنس اختار فيصل زعيماً وقائداً . أتراه لا يعرف أن فيصل كان من القادة الذين خططوا لقيام الثورة العربية قبل أن تطأ قدما لورنس أرض الجزيرة العربية بسنتين؟؟ لقد كان فيصل زعيماً وطنياً وسياسياً عظيماً : جاهد في ميدان القتال ، وناضل في ميدان السياسة ، ثم انصرف إلى بناء العراق الحديث بتكريس وتفان تحفل بالحديث عنه صفحات كتب التاريخ .

أما كتاباه الآخران فيحفلان بالمطاعن والأباطيل التي أخذها عن المصادر الأجنبية ، وهي مصادر وضع أكثرها صهيونيون واستعماريون . ويطول المجال لو أردت أن أتتبع تحريفاته ، ولكن يكفي أن أذكر أنه أخذ بنظرية إيلي خضوري القائلة بأن سايكس وبيكو أطلعا الشريف حسين في أيار ١٩١٧ على اتفاقيتهما المعروفة . ويزعم ــ مثلاً ــ أن فائز الغصين عاد من باريس عام ١٩١٩ لكي «يفضح» فيصل ويحذّر الوطنيين منه!! وقد كذّب فائز الغصين هذا الزعم تكذيباً قاطعاً في رسالة كتبها لي ، بالإضافة إلى إشادته بفيصل في مذكراته المطبوعة .

وقد بقيت على اتصال معه نحو عشر سنوات ولم أسمع منه إلا الإشادة بوطنية فيصل سواء أثناء زياراتي له في منزله بشارع الكواكبي في دمشق أو أثناء زياراته هو لعمان . ومن الواضح أن صايغ لم يكلّف نفسه عناء الاطلاع على مذكرات فائز الغصين نفسه المطبوعة سنة ١٩٥٦ ، وإلا ما كان ساق هذه الفرية اعتباطاً . والواقع أن عدداً من رجال فيصل عادوا قبله من باريس ، أذكر منهم سعيد شقير وتوفيق الناطور ونوري السعيد وتحسين العسكري ومحمد اسماعيل . ومثل هذا زعمه أن أحمد قدري تخلّى عن فيصل ، ومذكراته المطبوعة تكذب هذا الزعم بصورة قاطعة . ومن

تخريجاته السخيفة قوله إن هوجارث اختار الحسين زعيماً ، وأن جرترود بل اختارت ألوان العلم العراقي وتصميمه .

أود هنا أن أعطي نموذجاً على أسلوب صايغ . فعند حديثه عن رفض الحسين للمعاهدة التي عرضها الانكليز عليه عام ١٩٢١ ، يقول (في كتابيه وبصيغة واحدة) :

« . . . بل إنه ـ حسب رواية الموظف في الحكومة الأردنية الهاشمية سليمان موسى في كتاب له عن الحسين ـ صعد إلى سطح قصره وأقسم برب الكعبة أن لا يوقّع على معاهدة لا تحقق الوعود القديمة ، فغضب لورنس وغادر الحجاز إلى عمان دون أن يودع الملك» .

ويبدو لي أن قصد صايغ أن يقول أن هذه الرواية عن موقف الحسين هذا ، حرية بالشك على أساس أن راويها موظف في الحكومة الأردنية الهاشمية . والغريب أنني كنت أتبادل الرسائل معه قبل أن يطبع كتابه ، ولو استوضحني عن مصدر روايتي ، لأوضحت له أنني اعتمدت في هذه النقطة بالذات على كتاب أمين سعيد (الثورة العربية الكبرى) الجزء الثالث صفحة ١٥٨ ، وهو كتاب طبع سنة ١٩٣٤ ، وأشار إليه صايغ في كتابه ، ولكن يظهر أنه لم يقرأه جيداً ولم يدقق فيما ورد فيه .

وأتساءل : أي هدف يرمي إليه أنيس صايغ من تشويه سيرة الزعماء الذين قادوا الحركات العربية الحديثة ـ وخاصة الهاشميين؟ هل أن الإشادة بزعيم برز بعد عام ١٩٥٢ تقتضي إلصاق التهم والأكاذيب بمن سبقه من الزعماء؟ لقد نشأ أبناء جيلي على الاعتقاد القائل بأن العرب في نهضتهم الحديثة رفعوا مشعل النضال الوطني ، وظلّوا يواصلون الكفاح في مختلف أقطارهم حتى حققوا ما استطاعوا من استقلال دولهم وكياناتهم . وكان الأجدر بأنيس صايغ أن يرى في عبد الناصر زعيماً يحاول أن يكمل ما بدأه الذين سبقوه في مصر بالذات ، وفي أقطار العالم العربي الأخرى . ولست أشك في خطل الفكرة الهوجاء التي عملت بعض أبواق الدعاية على نشرها في الخمسينات والستينات : الفكرة القائلة بشجب وتحطيم كل ما سبق عام ١٩٥٢ . وكنت أتمنى أن لا يكون بوقاً من تلك الأبواق التي عملت على تحطيم ثقة المواطنين العرب المعاصرين بنضال آبائهم وأجدادهم .

ولكنه كتب ما كتب ونشره بين الناس . ولعله يدرك رد الفعل على كتاباته ، بما جاء في ذكريات اللواء ابراهيم الراوي ، أحد الذين خاضوا معارك القتال وحملوا

السلاح من أجل حرية العرب[1] . من الواضح أن صايغ ، في كتبه الثلاثة تلك ، أسهم في عملية تصنيف العرب وفصلهم إلى عربين . ذلك التصنيف الذي جعل «للتمزق معنى» ، على حدُ قول الرئيس أنور السادات :

« . . . ليس علينا إلا أن ننظر إلى الخريطة العربية . . شرقاً وغرباً . ما الذي نجده طوال حكم عبد الناصر ـ ١٨ عاماً . كان هناك تمزق شديد وكانت للبلاد العربية على الخريطة ألوان غريبة فاتحة وقاتمة . . . لماذا؟ فقد كانت هناك تصنيفات جعلت للتمزق معنى . وهذا المعنى لا ضرورة له . فقد كان هناك تصنيف يقول : العرب إمّا تقدميون وإما رجعيون . . . ويجتهد هواة السياسة في إطلاق التسميات على الدول العربية . ويجيء إطلاق التسميات مثل إطلاق الرصاص : مدوياً داوياً ظالماً أيضاً . . . وبانتهاء مؤتمر الخرطوم عاد جمال عبد الناصر إلى القاهرة . وأشهد اللّه أن الرجل قد تأثر تأثّراً عميقاً بالغاً . . فقد ألجأته الهزيمة إلى أن يواجه كل الذين اتّهمهم بالرجعية والعمالة والخيانة . . . صحيح أن جمال عبد الناصر قد انهزم في ٥ يونيو ، ولكن مؤتمر الخرطوم كان هزيمة معنوية أخرى . . فقد سقطت أمامه في لحظة واحدة كل التصنيفات والاتهامات والصور الكاذبة التي ألصقتها أجهزة الإعلام المصرية بكل هؤلاء الأشقاء العرب . . .»[2] .

آراء ومناقشات

الكاتب الحق شاهد عصره ، والمؤرخ الحق شاهد ضميره . هذا مع الافتراض أن الكاتب رائد ، وأن الرائد لا يكذب أهله .

والتاريخ قصة الأحداث والناس الذين صنعوا الأحداث أو صنعتهم الأحداث : قصة الجهود التي تحققت أو التي كان من نصيبها الإخفاق ، قصة الآمال والمطامح ما

(١) ابراهيم الراوي : من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث ، مطبعة دار الكتب ، بيروت ، ١٩٦٩ ، صفحة ١١٦ .

(٢) من أوراق الرئيس السادات ، مجلة (اكتوبر) ، القاهرة العدد ٢٢ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٧ .

كان منها لخير الإنسان وما كان منها بذور شر وطغيان .

والمؤرخ الحق هو الذي يعيش مع الناس الذين يكتب عنهم ، يحاورهم وينظر إليهم من قريب أو من بعيد ، يحاول أن يفهمهم وأن يضعهم في إطار الظروف التي أحاطت بهم . . يحاول أن يضع نفسه حيث كانوا ويحاول أن يتعرّف على الحوافز التي ملأت قلوبهم وعقولهم . ومثلما يتفاعل المؤرخ مع أحداث القوة والمجد ، يجدر به أن يتفاعل مع عثرات الضعف والإخفاق . لا بدّ له أن يحب ويكره ، لأنه بشر . ولكنه كشاهد يجب أن يحب بمقدار ويكره بمقدار : أن ينظر إلى التلة من جوانبها الأربعة وليس من جانب واحد فقط .

يقال إن المؤرخ ينظر إلى الخلف ــ إلا أنه في الواقع يفعل ذلك من أجل أن ينير طريق المستقبل ، لمن يطمحون للمشاركة في صنع المستقبل . وكلما ابتعد الكاتب عن عصر ما ، كلما استطاع أن يتحلى بمزيد من التجرّد والابتعاد عن الهوى والعواطف .

وإذا كانت هناك من مأساة ، فهي مأساة الذين يقولون نصف الحقيقة ، والذين يستشهدون بنصف الآية الكريمة ﴿ولا تقربوا الصلاة . . .﴾ ويتناسون نصفها الثاني ﴿وأنتم سكارى﴾ .

والحقيقة أنني لم أجد حتى الآن سبباً معقولاً ومقنعاً ، يدل على أن دوافع الذين شنّعوا على الثورة العربية ، كانت نابعة عن تجرّد ونية حسنة . على أنني أستطيع فهم الدوافع النابعة من الغرض والهوى أو الاستهواء . فقد لعبت الخصومات بين الزعماء العرب دورها ، ولكن مما يشرّف زعماء الحقبة الأولى ، أن أحداً منهم لم يتهم الآخر بالعمالة والخيانة . حقاً لقد لعب التزاحم على الرئاسات في أقطار العرب ، دوراً مهماً في النيل من الثورة وقادتها ، ثم أن انحسار الرقعة التي كانت السيادة فيها لرجال الثورة ، لعب دوراً . ألم يقل الشاعر : الناس أحلاس من دامت سعادته . . .؟

من السهل أن أفهم الأسباب الكامنة في ذهن كاتب صهيوني أو أجنبي ، إذا ما كتب ضد العرب والعروبة ، وإذا اختلق الأكاذيب على الثورة وقادتها . أنني أفهم جيداً غاية كاتب مثل إيلي خضوري وكاتبة مثل سيلفيا حاييم ، إلا أنني لا أستطيع أن أفهم كيف يقدم كاتب عربي محترم على التشنيع والاختلاق ضد بني قومه . ربما يزعم بعض هؤلاء أنهم يبحثون عن الحقيقة ، ولكن البحث عن الحقيقة يقتضي أن نعطي الناس ما لهم وما عليهم ، أن نذكر الإيجابيات مثلما نذكر السلبيات .

أما الدكتور صايغ ، فيبدو لي أنه تأثر بكتابات الصهيونيين وأنصارهم ، وبالموجة الدعائية التي كان أحمد سعيد ، صنّاجة العرب في القرن العشرين ، عنواناً لوجهها الكالح . ومن هنا وضع الكتب التي وضعها وجعل ديدنه فيها أن يثبت النظرية التي جعلها نصب عينيه . وفي نظري ، يزداد الوزر الذي ارتكبه صايغ ، في أن عدداً من الكتّاب والمؤرخين العرب تأثروا بما كتب . من هنا أود الإشارة إلى بعض النقاط التي أوردها في كتابه (الهاشميون والثورة العربية الكبرى) ، لأبيّن كيف جانبه الصواب فيها :

يزعم أن بريطانيا أرسلت في أثناء الحرب حملة عسكرية إلى خليج الاسكندرونة (صفحة ٧٦) وهذا غير صحيح . ويقول إن الأميرين علي وفيصل جمعا قواتهما حول مكة (صفحة ٩٣) والصحيح أنهما كانا يقاتلان حول المدينة . ويقول إن أعداد جريدة (القبلة) ضاعت (صفحة ١١١) بينما هي موجودة في عدة مكتبات خاصة في الحجاز . وفي مكتبة الجامعة الأميركية ببيروت مجموعة كاملة منها (حيث نشر كتابه) . ويدلل على السرعة التي أعدّ بها كتابه عندما يقول : إن ترجمة مذكرات الملك عبدالله تقول أن عبدالله فلبي حضّ الناس على بيعة الحسين بالخلافة ، بينما أغفل النص العربي ذلك (صفحة ٢٣٩) . والواقع أن النص العربي يتضمن تلك العبارة . ويشير إلى شعبية الأمير سعيد الجزائري وأخيه عبد القادر (صفحة ١٣١) . ولو أنه أطلع على مذكرات الأمير سعيد نفسه لعرف كيف وضع الرجل نفسه جهاراً في خدمة فرنسا . ثم إن أحمد قدري (أحد مؤسسي الفتاة) يقول في مذكراته أن الأميرين لم يكونا من الوطنيين . ويقول صايغ أن مواقف الحسين الخاطئة أدت إلى تخلي الوطنيين عنه ، رشيد رضا ورفيق العظم (صفحة ٩٥) . وقد سبق أن ذكرت طرفاً من الأسباب المتعلقة بنفور رشيد رضا . أما العظم فلم يُعرف أنه اتصل بالحسين . ويتهم الحسين بأنه تنازل عن عدن (صفحة ١١٧) ويتجاهل أن ذلك ورد في ميثاق القوميين العرب في دمشق ، وهو الميثاق الذي بنى الحسين عليه مفاوضاته مع مكماهون ، كما أن ذلك كان خطوة مرحلية نحو تحقيق الهدف الأكبر . ويقول (ص ١٢٥) أن سايكس وبيكو أطلعا الحسين في أيار ١٩١٧ على المعاهدة التي تحمل أسميهما . (وهو هنا ينقل مباشرة عن خضوري) . والواقع أن الأمر لم يكن كذلك .

وقد بيّنت بالتفصيل أن سايكس وبيكو لم يذكرا قط أنهما عقدا اتفاقيةً حول

مطامع دولتيهما في سورية والعراق.[1] ويقول إن الانكليز لم يكذّبوا نبأ الاتفاقية، والصحيح أنهم كذّبوها في برقية مشهورة بتاريخ ١٦ حزيران ١٩١٨. وقد جاء بمعلومات عن حصار المدينة (صفحة ٢١٥) تشبه ما يورده روائيو الدرجة الثالثة في قصصهم. وقد أشاد نوري السعيد في محاضرات مطبوعة له بعزيز علي وقال أن الخطط التي وضعها لجيش الثورة كانت ممتازة (وهي الخطط التي زعم لورنس فيما بعد أنه ابتكرها). والواقع أن تنحية عزيز علي تعود إلى محاولته الاتصال بالأتراك سراً[2].

وهناك نموذج آخر يدل على مستوى النهج العلمي عند الدكتور الصايغ وطريقته في سوق نظرياته. فقد أشار (صفحة ١٩٤) إشارة عابرة إلى رفض الحسين التوقيع على المعاهدة التي عرضها عليه الانكليز عام ١٩٢١ (مع أن رفض الحسين كان ذروة عقيدته القومية وتضحيته في سبيل مبادئه). وبدلاً من أن يعطي الرجل شيئاً من حقه بادر إلى الغمز واللمز.

أعتقد أنه يحق لي، بعد هذه النماذج والأدلة، أن أسأل عن الهدف العام لكتابات الدكتور الصايغ في هذا الموضوع. إذا كان القصد خدمة العلم والحقيقة، فقد تبيّن لنا أنه لا علم ولا حقيقة هناك. والباحث عن العلم والحقيقة يجب أن يكون رائده الانصاف والتجرّد عن الهوى. أما أن يجعل الكاتب ديدنه تجميع الافتراءات عن كتب الأجانب، وخاصةً المغرض منها، وتسجيل ما يعجبه ويوافق هواه، وإهمال ما لا يتفق مع غرضه ـ فقضية أخرى تجعل كتبه من قبيل التعليقات الدعائية لا أكثر. ثم أن الصايغ اتخذ من الطعن بالهاشميين غطاءً للطعن بالذين عملوا في ميدان النضال الوطني منذ مطلع هذا القرن حتى منتصفه (الصفحات ٢٠ ـ ٢١، ٢٨٠، ٢٩٦ ـ ٢٩٨). لقد اتهم رجال الطليعة العربية بأنهم كانوا جميعاً من أبناء العائلات العريقة المحافظة، وأنهم كانوا يمينيين غير اشتراكيين. ولا أدري كيف فاته أن طبيعة المجتمع العربي يومذاك كانت تضع مسؤوليات القيادة على عاتق أبناء العائلات دون سواهم، خاصةً أنهم وحدهم كانوا مقتدرين يومذاك على توفير نفقات تحصيل

---

(١) راجع كتابي (الحركة العربية) الصفحات ٣٥٠ ـ ٣٦٤.

(٢) راجع كتاب: تاريخ مقدرات العراق السياسية، تأليف محمد طاهر العمري، بغداد، ١٩٢٤، المجلد الأول، الصفحات ٣٧٧ ـ ٣٧٩. وأيضاً ذكريات علي جودت، بيروت، ١٩٦٧، الصفحات ٤١ ـ ٤٤. ومذكرات ابراهيم الراوي صفحة ١٠٢. وكتابي: الحركة العربية، الصفحات ٢٩٣ ـ ٢٩٦.

التعليم العالي . ثم أن المجتمع العربي لم يكن يعرف اليمين أو اليسار في تلك الفترة . وأنه لأمر مؤلم أن نجد عربياً يستهين بالتضحيات التي بذلها أبناء قومه : سواء منهم الذين استشهدوا في ساحات القتال أو الذين عُلّقوا على أعواد المشانق أو الذين عانوا مرارات المنافي والسجون . لقد أصاب أولئك الناس وأخطأوا شأنهم في ذلك شأن غيرهم . لقد اجتهدوا وشقّوا الطريق للأجيال التي جاءت بعدهم ، فلا أقلّ من أن ننظر إلى تاريخهم من منطلق الضمير الحي والحكم النزيه العادل ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن القوى التي صارعوها كانت أقوى منهم ، وأن الحسّ القومي عند عامة العرب لم يكن قد ارتفع إلى المستوى المأمول .

إني أشعر بالأسى عندما أرى بعض الكتّاب العرب يندفعون مع نزعات الهوى إلى حد إهمال الحقيقة ، بينما أرى أن شخصاً أجنبياً ــ مثل فلبي ــ لا تمنعه كراهيته للهاشميين (وأسباب ذلك معروفة) من أن ينصف الحسين حيث وجد الإنصاف . ففي صدد رفض الحسين توقيع المعاهدة مع الانكليز ، والتي كان لورنس قد حاول «أن يقنع الملك حسين بالموافقة على المخطط العام للسياسة البريطانية في الشرق الأوسط . وعلى الخصوص ذلك الجانب من السياسة البريطانية المتعلق بالمطامع الصهيونية في فلسطين» ، نرى فلبي يقول «إنه لا الرشوة ولا التهديد أفلحا في حمل الرجل الشيخ على تغيير موقفه المعارض لسياستنا بصورة عامة في جميع ربوع المنطقة . وفي النهاية أحسّ لورنس باليأس فغادر جدّة ، بعد أن أوصى الحكومة البريطانية بقطع المعونة المالية عن الحجاز ، والتخلي عن حسين ليقطف ثمار صلابته وعناده» .(١) .

وقد قطف الحسين حقاً ثمار عناده وصلابته ، من أجل الحفاظ على شرف العرب القومي ، فظلّ يناهض رغبات الانكليز ، وحيداً ، حتى فقد ملكه وقضى سنوات شيخوخته في المنفى .

٢ ــ أهل البصرة يطلبون الانفصال عن العراق

في ١٣ حزيران ١٩٢١ ، قدّم لفيف من وجوه البصرة وسراتها ، عريضة إلى المندوب السامي في العراق ، قالوا فيها إنهم «تجنّبوا ولا يزالوان يتباعدون عن كل

(١) Arabian Days: Robert Hale, London, 1948, p. 288.

حركة من شأنها إرغام الجيوش البريطانية على الانسحاب ، ورفع الوصاية من البلاد» . وطالبوا «بمنح البصرة استقلالاً سياسياً منفصلاً عن العراق وإنشاء إدارة سياسية مستقلة لمقاطعة البصرة» ، وأن تؤلف من البصرة والعراق «وحدة يطلق عليها اسم ولايتي البصرة والعراق المتحدتين» . وقد كان تقديم هذه العريضة في الوقت الذي انتشرت فيه أنباء قدوم فيصل إلى العراق لتأسيس مملكة مستقلة فيه .

وعلى الرغم من بشاعة هذا الطلب ، فإن وزير الداخلية العراقي عام ١٩٢٢ كان منصفاً عندما عزا تصرّف أولئك الذوات إلى اجتهاد منهم ، ووصفهم بأنهم أشخاص «لا يمكن الطعن في مبادئهم الوطنية» .(١)

٣ ـ سعد زغلول والخطر الصهيوني

كان الزعيم المصري الكبير سعد زغلول لا يقدّر الخطر الصهيوني حقّ قدره ، ليس عن ضعف في الوطنية بل عن عدم معرفة كافية بامكانات الحركة الصهيونية ومدى قوتها وفعاليتها . يدل على هذا أن وفداً فلسطينياً ذهب يزوره في أوائل العشرينات ويطلب معاضدته . وقد ردّ سعد على أعضاء الوفد بشيء من الحدّة قائلاً إن عليهم أن يتفاهموا مع اليهود ويعيشوا معاً كما يعيش العرب واليهود في مصر .(٢)

هذان النموذجان يعطيان فكرةً عن درجة الوعي القومي في بلاد العرب ، واختلاف الاجتهادات عند بعض الزعماء العرب . إن الشك لا يمكن أن يتطرق إلى نفس إنسان سويّ في صدق وطنية سعد زغلول وزعماء البصرة ؛ ونحن نستطيع أن نتهمهم بحسن النية أو عدم توافر المعلومات الصحيحة لديهم ، أو الخطأ في التقدير عند النظر إلى المستقبل ، ولكننا لا نستطيع أ ن نتهمهم بضعف الوطنية ، إذا أردنا أن نحكّم عقولنا وضمائرنا .

وقد حدث في عام ١٩٢٣ أن بلغت الوقاحة بوكيل وزارة المستعمرات ، اورمسبي غور ، أنه زعم أن عرب فلسطين لم يعترضوا على وعد بلفور . فقد ردّ على سؤال لأحد النواب قائلاً إ ن سكان فلسطين لم يظهروا عدم رغبتهم في قبول السياسة

---

(١) عبد الرزاق الحسني : تاريخ الوزارات العراقية ، الطبعة الرابعة ، الصفحات ٨٣ ـ ٨٨ .

(٢) Anthony Nutting: The Arabs. Mentor Books, 1965, p. 371.

الصهيونية[١] . فهل نقبل تهمةً كهذه ونصدر الحكم على أهل فلسطين بناء على قول كاذب؟ علماً بأن أهل فلسطين عارضوا وعد بلفور منذ صدوره ، وعندنا أدلّة كثيرة على ذلك (خذ مثلاً الاضطرابات التي قامت في نيسان ١٩٢٠ في موسم النبي موسى) .

لنأخذ من العدو مثلاً . لقد اعتبر الصهيونيون أن الكتاب الأبيض الذي أصدرته بريطانيا عام ١٩٣٩ كان عملاً معادياً لهم ، ولكنهم على الرغم من ذلك كظموا غيظهم تجاه خطر أكبر أخذ يتهددهم ـ المانيا الهتلرية ـ فتعاونوا مع بريطانيا في الحرب العالمية الثانية وتطوعوا بالآلاف في صفوف قواتها ، إلى أن زال خطر هتلر ، فانقلبوا عليها وقاموا بثورة شديدة ضدها عام ١٩٤٤ حتى علقوا جنودها على فروع الشجر . هنا اتبع الصهيونيون سياسة المراحل ، ولكنهم أثناء ذلك لم يختلفوا ، ولم يتهم بعضهم بعضاً بالخيانة والعمالة والتآمر . . . كانت مواقفهم تنبع من واقعية عقلانية فطبقوا مبادءهم في نطاق الواقع الذي كان يفرض نفسه . ولا أنكر أن الصهيونيين استفادوا من وجود قيادة واحدة على رأسهم بعكس تعدد القيادات عند العرب ، وهي قيادات دفعها الجبن المعنوي إلى التنابذ وتبادل الاتهامات ، فألحقت بالشعب والوطن ـ وبنفسها أيضاً ـ أفدح الأضرار .

وعندما أصدرت الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ قرارها بتقسيم فلسطين ، رأى واحد من أبرز زعماء فلسطين القبول به على أساس حصر الخطر الصهيوني في بقعة محدودة من الأرض . ولكن بعد نشر هذا الرأي في جريدة (المصري) القاهرية ، اضطر الزعيم (راغب النشاشيبي) أن يصدر بياناً يتنصل فيه من تصريحه «تحت طائلة الخوف من الاتهام بالخيانة»[٢] . ولكن بعد مرور خمسة وعشرين عاماً ، رأينا أن قرار التقسيم أصبح مطلباً من مطالب أكثرية العرب ، ولم يعد إدراك ضرورة التكيّف مع الواقع ، واتباع سياسة المراحل ، مقتصراً على الزعماء التقليديين .

لقد نشأت وأبناء جيلي على فكرة العروبة الجامعة التي تقوم على أن جهاد العرب في سبيل الحرية والاستقلال سلسلة متصلة الحلقات : من السعوديين الذين حاولوا إنشاء دولة مستقلة في أوائل القرن التاسع عشر ، إلى الهاشميين الذين حاولوا إنشاء دولة عربية كبرى تحل ـ إسلامياً ـ محل الدولة العثمانية ، إلى الأجيال التي

---

(١) Parliamentary Debates, House of Commons, Fifth Series -- Vol. 161, 19 March, 1923.

(٢) رشاد أبو غربية : مقالة في جريدة (الصباح) ، عمان ، ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٤ .

حملت السلاح بعد ذلك ضد الاستعمار الأوروبي في العراق (١٩٢٠) وسورية (١٩٢٥ ــ ١٩٢٧) . وفلسطين (١٩٣٦ ــ ١٩٣٨) . ومن هنا يصعب عليّ وعلى كثيرين مثلي ، أن يشاهدوا أشخاصاً من العرب يتجنّون على الحقيقة ويستهينون بالتضحيات الجسيمة ، ويعملون من خلال ذلك على إضعاف ثقة العرب بأنفسهم . إنه لمن سوء حظ العرب أن ردّ فعلهم على النكبات التي أصابتهم بها القوى الأجنبية (الاستعمار والصهيونية) ، كان سلبياً : فبدل أن يعمد العرب إلى مزيد من التماسك ، تحولوا إلى إلقاء اللوم على بعضهم البعض ، ثم إلى اتّهام بعضهم البعض . لقد أُصيب العرب عموماً بصدمة عنيفة نتيجة لحرب ١٩٤٨ ، إذ لم يكونوا يتصورون أن تتغلب التشكيلات الاسرائيلية على تشكيلات المجاهدين والمناضلين وعلى جيش الإنقاذ ، أولاً ، ثم على القوات النظامية التي دفعت بها خمس دول عربية . لم يستطع العرب ــ أو لم يريدوا ــ الاعتراف بالهزيمة : سادت عندهم حالة نفسية لا تكافؤ فيها بين المطمح والواقع . ومن هنا برزت محاولات تبرئة الذات هروباً من الواقع المرّ إلى بديل تبنّاه القادة والزعماء واستساغته الشعوب : ألا وهو قيام بعض الأطراف بإلقاء وزر الهزيمة على الأطراف الأخرى . ومن المؤسف أن بعض الحكام استعانوا بالصحف والإذاعات للتمويه علي الشعوب ، وقلب الحقائق واختلاق الأكاذيب والافتراءات ، حتى أدّى ذلك إلى إلحاق الأذى بالقضية العربية[1] .

ولم تكن سلسلة الانقلابات التي بدأها حسني الزعيم عام ١٩٤٩ ، سوى محاولات لتقديم حالة نفسية بديلة تحل محل الشعور بالهزيمة . واستمرأ البعض لذة النكاية وتصفيق الشعب لجهابذة الردح والزئاط ، فتعدّت حملات الاتهام الأحياء إلى الأموات ، وأطلّت الشعوبية الحديثة برأسها مزداناً ببهارج التهريج . وكانت النتيجة أن نزع كثيرون من العرب ثقتهم من رجال الأمس ، ووضعوها برجال اليوم .

---

(١) يمكن أن يُعتبر الخلاف الذي ثار عام ١٩٤٨ بين الدول العربية من جهة والأردن من جهة أخرى ، حول مصير الضفة الغربية ــ نموذجاً على الأسلوب الذي كان ذلك الجيل يتبعه في معالجة قضايا العرب . راجع بهذا الشأن مقالة : الضفة الغربية : هكذا ضاعت . . . وهكذا عادت! بقلم حنا غصن ، في مجلة (الديار) اللبنانية ، ١٨ ــ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٧٤ ، حول مساعي رياض الصلح لإقناع رؤساء الدول العربية الأخرى بالموافقة على توحيد الضفة الغربية مع الأردن ، كيلا تبقى فريسة سهلة للأعداء . راجع أيضاً كتاب : تاريخ الأردن في القرن العشرين ، عمان ١٩٥٩ ، الصفحات ٥٣٣ ــ ٥٤٦ .

وعندما انكشفت حرب حزيران عن هزيمة أسوأ من هزيمتي ١٩٤٨ و ١٩٥٦ ـ فقد الشعب ثقته بالزعماء المعاصرين ، وأصبح رهن الحيرة والشعور بالضياع واليأس .

أتمنى أن تتسع الصدور في بلادنا للاجتهادات التي تخالف اجتهاداتنا ، فالمستقبل وحده كفيل بأن يكشف عما إذا كنا نحن أو كان الطرف الآخر على حق . ثم أي طراز من الناس ذلك الذي يعطي لنفسه الحق الإلهي بأن يدين الناس ويصدر عليهم الأحكام ، بل يمضي إلى حد تنفيذ تلك الأحكام؟ لماذا لا ندع الحجة تقرع الحجة ، ولماذا لا نسمح بالتفاعل داخل المجتمع العربي على طريقة الأخذ والعطاء؟

إن نظرة اليوم قد تشهد تبدّلاً جذرياً غداً . ففي عام ١٩٣٨ قامت قيامة المتطرفين العرب على اقتراح للأمير عبداللّه بأن تُوحّد فلسطين والأردن في دولة واحدة ، يُسمح فيها للاسرائيليين بالحكم الذاتي داخل حدود البلديات . يومذاك كان الاسرائيليون في فلسطين نحو ٤٠٠ ألف شخص . أما في عام ١٩٧٤ فقد أصبح من المكاسب الوطنية أن يوافق الثلاثة ملايين اسرائيلي على العيش مع العرب في فلسطين الموحدة . هناك مثال آخر على أهمية تأثير الأحداث في تبديل نظرة الناس إلى القضايا : ففي عام ١٩٢٠ رفض الملك حسين بن علي أن تنضم بلاده إلى عصبة الأمم في جنيف ، لأن ذلك كان يقتضي منه التوقيع على ميثاق العصبة ، وهو ميثاق كان يتضمن الاعتراف بالانتدابات ومن جملتها انتداب بريطانيا على فلسطين . وقد أدّى هذا الموقف بالملك حسين إلى البقاء وحيداً في المجتمع الدولي ، حتى إذا هوجمت بلاده عام ١٩٢٤ لم يجد من يساعده على صدّ الهجوم .

لنقارن أيضاً بين موقفين متضادين وقفهما العرب أثناء الحرب العالمية الثانية . وقف الملك عبداللّه إلى جانب بريطانيا ووقف بعض ضباط العراق ضد بريطانيا . كان كل جانب ينطلق في موقفه من النظر إلى مصلحة العرب القومية ، كما يراها ، في حدود اجتهاده . فبينما رأى عبداللّه أن مصلحة العرب تكمن في الوقوف إلى جانب بريطانيا (وهي مصلحة كان الواقع العسكري يحتمها) ، فإن رشيد عالي الكيلاني وجماعته كانوا يرون العكس . وقد برهنت النتائج أن عبداللّه كان مصيباً في نظرته وأن تقديرات رشيد عالي كانت خاطئة . لقد حالف عبداللّه الانكليز فتجنّبت بلاده ويلات الحرب ، ثم حصلت على الاستقلال . بل كانت فترة الحرب بالنسبة للأردن فترة نمو ورخاء . ونتج عن ذلك التحالف بروز الجيش الأردني كأفضل قوة عربية محاربة في معركة فلسطين عام ١٩٤٨ . من ناحية المبدأ لم يكن رشيد عالي

وجماعته على خطأ ، ولكن الخطأ وقع في تقدير الموقف ، وفي المواءمة بين المثاليات والواقع . فليس المهم في قضايا الأوطان أن نفكّر تفكيراً مثالياً وحسب ، بل أن نعمل على تنفيذ ما يمكن تنفيذه من مثالياتنا في نطاق الواقع المادي الذي نتحرك ضمن إطاره . لقد كان من نتائج الانسياق وراء العواطف أن العراق أُصيب بخسائر معنوية ومادية كبيرة ورزح تحت سيطرة الانكليز مرة ثانية طوال مدة الحرب .(١)

الاستاذ دروزة : في حدود علمي كان المؤرخ الكبير محمد عزة دروزة ، هو الكاتب الأول الذي تصدّى لمناقشة آراء أنيس صايغ وطروحاته . وقد قام بوضع دراسته في أواخر عام ١٩٦٦ «كتعليق ونقد وملاحظات وتوضيح وتصحيح» ، لبعض ما جاء في كتاب صايغ (القضية الفلسطينية والقومية العربية) وكتابه الآخر (الهاشميون وقضية فلسطين) . وكان وضع دروزة لمناقشته ، نتيجةً لما استقر في ذهنه من أن صايغ «ترسّم في كتابه الحملة على الهاشميين بالحق وبالباطل . . .» . وقامت المكتبة العصرية في صيدا عام ١٩٧٩ بنشر دراسة دروزة ، التي جاءت في ٧٥ صفحة ، تحت عنوان (صفحات مهملة ومغلوطة من سيرة القضية الفلسطينية) .

---

(١) يقول علي جودت أحد رؤساء الوزارات في العراق ، أن أمين الحسيني مفتي فلسطين ، لعب يومذاك دوراً في التأثير على بعض الشبان العراقيين المتحمسين . لقد أراد «أن ينتقم من الانكليز من دون أن يحسب للأضرار التي تصيب العراق نتيجة أعماله ، حساباً حكيماً» . . ويقول إن رشيد عالي كان يميل للموافقة على الشروط التي عرضتها تركيا للتوفيق بين العراق وبريطانيا ، ولكن أحد الضباط استشار المفتي ثم عاد ينددّ بالوساطة ويؤثّر في رشيد عالي قائلاً : هذه خيانة يا رشيد» .

راجع : ذكريات علي جودت ، مطابع الوفاء ، بيروت ، ١٩٦٧ ، الصفحات ٢٤٥-٢٤٩ .

ملاحظات

لم أكن سعيداً حينما كتبت هذه الصفحات ، منذ البداية وحتى هذا اليوم ، إذ كانت بيني وبين الدكتور أنيس صايغ معرفة ، عبر رسائل تبادلناها خلال سنوات ١٩٦٤ ــ ١٩٦٦ . ففي عام ١٩٦٤ كنت أتابع مشروع ترجمة كتابي (لورنس والعرب) إلى اللغة الانكليزية ، وكان المطلوب مني أن أوفر جميع النصوص الانكليزية الأصلية ، للمقتطفات وعبارات الاستشهاد التي استعملتها فيه . ووقفت حائراً بإزاء نقص واجهني في بعضها ، ولكن أحد الأصدقاء اقترح علي أن أستعين بالدكتور صايغ وأعطاني عنوانه في كامبردج . وبالفعل زودني بما طلبت ، دون أن يمنّ علي الجهد الذي بذله في ذلك ، فكنت له من الشاكرين . وفي أثناء تبادل الرسائل بيننا ، أرسلت إليه نسخةً من كتابي (الحسين بن علي) على سبيل الهدية .

ومضت مدة من الزمن . وفي أوائل ١٩٦٦ عرفت أن كتاباً جديداً من تأليفه صدر في بيروت . واقتنيت الكتاب وقرأته ، وإذا به (في مفهوم الزعامة العربية : من فيصل الأول إلى جمال عبد الناصر) . في الواقع استغربت ما جاء فيه وفوجئت به . كانت خلاصة الكتاب أن فيصل بن الحسين يمثّل طراز الزعامة العربية التي لم تقم بواجبها وتهاونت وفرّطت بحقوق الشعب . وأن عبد الناصر يمثل الطراز الذي يعمل على إعادة أمجاد العرب ، والذي هو من طراز غليوم الثاني الذي وحّد إلمانيا وصلاح الدين الذي حرّر بلاد العرب وطهرها من الغزاة الأجانب . وترسخ في ذهني أن الدكتور أنيس لم يكن منصفاً في نظرته لفيصل ، بل كان متجنياً على حقائق التاريخ . من هنا كتبت مقالة عرضت فيها للكتاب وأشرت فيها إلى المزالق التي وقع فيها المؤلف .

كنت أعرف أن صايغ انتقل قبل عام إلى بيروت ، للعمل مع مؤسسة فرانكلين . وحدث أنني قرأت في مجلة (حوار) التي كان يرأس تحريرها شقيقه توفيق ، مقالة من قلم الشقيق الأول الدكتور فايز ، وتتضمن حديثاً عن أوراق الأميركي وسترمان ، ذات العلاقة بتاريخ العرب الحديث . وهكذا ، وبشيء غير قليل من حسن النية ، كتبت للدكتور أنيس رسالة (نيسان ١٩٦٦) طلبت منه فيها المساعدة في الحصول على تلك الأوراق ، ثم قلت أنني قرأت كتابه وكتبت عنه بضع صفحات تعليقاً ونقداً . وبلغت سذاجتي ذروتها في أنني عرضت أن أرسل المقالة إليه ، لعله يعمل على نشرها في مجلة (حوار) .

كان مدار تفكيري أن اختلاف وجهة نظري مع وجهة نظره ، مسألة اجتهاد ، وأن الاختلاف غير شخصي ، ولا شأن له بما بيننا من مودة .

لم ألبث أن تلقيت رسالة من الدكتور أنيس يقول فيها أن شقيقه فايز يتولى إدارة مركز الأبحاث الفلسطينية ، وأنه سينشر ما لديه من أوراق وسترمان في كتيب ، وسيعمل على تزويدي بنسخة منه عند صدوره . أما بشأن تعليقي على كتابه ، فقال إنه يرحب بسماع رأيي ، وكل رأي آخر ، واقترح أن أرسل المقال مباشرة لمجلة (حوار) أو مجلة (دراسات عربية) . ومما جاء في رسالته تلك أن مجلة (دراسات عربية) سوف تصدر عدداً خاصاً عن الثورة العربية وأنه اقترح على الأستاذ ناجي علّوش رئيس تحريرها أن يستكتبني مقالة لذلك العدد ، مع علمه أن لي وجهة نظر تختلف عن وجهة نظره .

لم يلبث أن صدر في بيروت كتاب آخر لصايغ (الهاشميون والثورة العربية الكبرى) فسارعت لاقتناء نسخة منه في حزيران ١٩٦٦ . وطالعت الكتاب ، فهالني ما جاء فيه وامتلأت نفسي بالحنق والسخط . لم يكن يخطر في بالي أن إنساناً مثله يمكن أن يفعل كل ذلك . في الحقيقة كان هناك السخط الناشيء عن الفكر والعقيدة . كنت وأنا دون العشرين من عمري قد ألّفت كتابي الأول عن سيرة حياة الشريف حسين ، من منطلق الاعتقاد الجازم أنه ضحّى بمملكة في سبيل فلسطين ، الأمر الذي لم يقدم على مثله أحد في بلاد العرب . فكيف يأتي استاذ عربي من فلسطين ذاتها ويقضي سنوات من عمره لالصاق التهم بالرجل وأبنائه؟

أما السخط الآخر فكان شخصياً أصابني بصدمة وأحسست معه بوجع كبير . تبادر لي أن ما أورده فيها يشكّل إساءة شخصية جارحة لا عذر له فيها . أخذ عن كتابي عبارات وعرّف بي أنني موظف في حكومة الأردن . كنا على اتصال منذ عامين وكان كتابي بين يديه ، وكان بإمكانه أن يسألني عن مصدر العبارات التي أوردها . فلماذا هذه الطعنة الدالّة على اللؤم؟

هكذا بادرت لكتابة رسالة جديدة تجلى فيها غضبي :

> . . . طالعت كتابك . كنت متفضلاً إذ ذكرت اسمي في صفحة ١٩٤ بصورة يفهم القارئ منها أني كتبت كموظف في الحكومة . لو ألقيت نظرة على المقدمة ، لعرفت أنني ألفت كتابي قبل أن ألتحق بوظيفة الحكومة بـ ١٨ عاماً . ثم إن الحكومة صادرت الكتاب بعد خروجه من

المطبعة وأرغمتني على حذف عشر صفحات منه . بعد ذلك أضفت ــ على سبيل المكايدة ــ : لقد استقيت روايتي التي علّقت عليها ، من مصدر نُشر قبل ٣٢ عاماً ، وإذا شئت أن تعرف فأنا على استعداد كي أدلك عليه .

لم ألبث أن تلقيت رسالة طويلة إلى حدٍّ ما من الدكتور صايغ . كانت هناك إيضاحات بشأن مقالتي عن (مفهوم الزعامة) ، ولكن لم تكن هناك أية إشارة عن إساءته الشخصية . ذكر أن حكومة الأردن منعت كتابيه من الدخول . وكنت ذكرت له أن حكومة مصر منعت مجلة (حوار) من الدخول إليها ، فكان تعليقه «هل يستطيع من بيته من زجاج أن يضرب بيوت الناس بالحجارة؟ هنا أعتبر أنني أمثل حكومة الأردن!! .

كان ذلك آخر العهد بيننا . اتضح جلياً أنه يقف موقفاً لا يمكن أن أوافقه عليه . ومضى في طريقه ومضيت في طريقي . ولكن للإنصاف أذكر أن ناجي علوش ، لم يلبث أن نشر مقالة لي ناقشت فيها طروحات صايغ في كتابه الثاني (مجلة دراسات ، عدد تشرينِ الأول ١٩٦٦) ــ هذا على الرغم من أنه وصايغ كانا يقفان آنذاك في الخندق الناصري .

مذكرات محمود رياض
ملاحظات وتساؤلات[1]

حرصتُ على متابعة كتاب الأستاذ محمود رياض الذي نشرته جريدة الدستور أخيراً في حلقات ست وعشرين . ذلك أن رياض شغل مواقع ذات مسؤولية على النطاقين المصري والعربيّ . ولا شك في أن كتاباته تلقي أضواء مفيدة على تاريخ العرب الحديث . وهذاالكتاب يتناول بصورة عامة علاقات الدول العربية بعضها ببعض ابتداءً من سنة ١٩٤٨ وحتى نشوب حرب ١٩٦٧ ، فهي لذلك تاريخ معاصر وقريب .

إن كتاب محمود رياض سوف يكون مصدراً مهمّاً لكتّاب التاريخ ، ومن هنا رأيت من واجبي ، ومن حق رياض أن ألفت الانتباه إلى نقاط عديدة لم تُعط حقّها الكافي من الإيضاح ، لاعتقادي أنه ــ رياض ــ لم يلمّ بموضوعاتها إلماماً كافياً . وقد بدا لي أن رياض لم يطلع بصورةٍ كافية على جوانب كثيرة خارج الإطار المصري ، أو أنه نظر إلى تلك الجوانب وعالجها من خلال وجهة النظر المصرية .

ففيما يتعلق بحرب ١٩٤٨ ، أقول إن الملك عبدالله كان أكثر الزعماء العرب إطلاعاً على حقيقة الوضع في فلسطين . ومن هنا إصرار الأردن على ضرورة دخول القوات العربية النظامية إلى فلسطين حالما ينتهي الانتداب ، لأن قوات الجهاد المقدس

---

(١) نُشرت هذه الدراسة في جريدة (الدستور) بتاريخ ٢٨ تشرين الأول ١٩٨٥ . وقدمت الجريدة مقالتي بعبارات جميلة ، تحمل نوعاً من التحوط بازاء ردود الفعل المحتملة ، جاء فيها إن الجريدة تلقّت المقال من الكاتب والمؤرخ الأردني المعروف [الاسم] ، وأنها «إذ تحترم حق كل كاتب ومفكر في إبداء رأيه في القضايا العامة ، وتحمّل مسؤولية هذا الرأي ، فإنها تفتح الباب لكل من أراد أن يعلق على كتاب رياض ، انطلاقاً من احترامها لحرية التعبير» . وكانت الدستور نشرت مذكرات رياض في حلقات . (على الأرجح جاء ذلك متزامناً مع ظهور الطبعة الأولى) . وفي عام ١٩٨٧ ، ظهرت في بيروت (عن دار المؤسسة العربية للدراسات والنشر) الطبعة الثانية من هذا الكتاب تحت عنوان (مذكرات محمود رياض) ، في جزئين (١) تحت عنوان : البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط (٢) تحت عنوان : الأمن القومي العربي بين الإنجاز والفشل . ولم يظهر في تلك الطبعة أي تعريف بالطبعة الأولى : أين نشرت؟ ومن الناشر ، ومتى؟

وجيش الإنقاذ لم تستطع القيام بعمل مؤثر وفعّال يكبح ـ على الأقل ـ جماح القوات الصهيونية ، أو يؤدي إلى إلحاق الهزيمة بها . ومن هنا يبدو لي قوله بأن الأردن كان يرى «ضرورة إقحام القوات النظامية العربية في الصراع ، ولكن في حدود معيّنة . . .» ، أي أن لا تتجاوز خط التقسيم ـ يبدو لي أن هذا القول مبني على الظن والتخمين وليس على الحقائق . ويا ليت رياض يطلع القراء على مصدر موثوق واحد يعود إلى ما قبل ١٥ أيار ١٩٤٨ ويؤيد ما جاء هو به . والأستاذ رياض كرجل عسكري يعرف جيداً أنه في حالة الحرب ، لا يكون المهم أن تكون في هذا الموقع أو ذاك ، بل المهم أن تلحق بالعدو الهزيمة . ومن هنا لا فرق بين إلحاق الهزيمة بالعدو وراء خط التقسيم أو أمامه . ثم إن العدو لم يكن واقفاً مكتوف اليدين داخل خط التقسيم ينتظر أن يتقدم العرب إليه ، بل تجاوز خط التقسيم إلى الأجزاء المخصصة للعرب . وبطبيعة الحال كانت أكبر الآمال معلقة على أن يتقدم الجيش المصري بسرعة ويعمل على إلحاق الهزيمة بالعدو ـ لا فرق إن كان ذلك خارج خط التقسيم أو داخله .

يماثل هذا القول الإشارة إلى تولية الملك عبدالله قيادة الجيوش العربية . إن رياض ـ كما أفترض ـ يعلم جيداً أن الملك عبدالله لم يمارس أية قيادة فعلية ، ولم تكن له أية سلطة خارج نطاق الجيش الأردني ، فضلاًعن أن الترتيب كان يقوم على أن يمارس القائد العام صلاحياته من خلال هيئة أركان مشتركة ، تألفت فعلاً في الزرقاء . ولكن هيئة الأركان تلك لم تكن في الواقع إلا هيئة ضباط ارتباط . وكان كل جيش يأتمر بأمر قيادته هو . بل لم يكن هناك حتى مجرد تنسيق بين الجيوش العربية . لذلك أرى أن هذه الإشارة ، وما تبعها من قول إن ذلك «كان يعني أن القيادة أصبحت لجلوب باشا . . .» غير محققة وغير علمية ، لأنه لم تكن هناك قيادة واحدة على الإطلاق ، وكان المجال مفتوحاً أمام القادة العرب للجيوش العربية الأخرى أن يقتحموا مواقع العدو ويلحقوا الهزيمة الماحقة به . إننا نجد دائماً عذراً لأنفسنا عن طريق خلق كبش فداء نلقي اللوم عليه . وكنت أتمنى أن لا يلجأ رياض إلى القول «كان من الواضح أن جلوب باشا لن يتجاوز خط التقسيم . . .» ، لأن المجال كان مفتوحاً ـ كما أسلفت ـ أمام القوات المصرية والعراقية والسورية واللبنانية ، لكي تتجاوز خط التقسيم وتقصم ظهر العدو . والجيش الأردني الذي كان يقوده جلوب (وهذا للحقيقة والتاريخ) استولى على مستعمرات يزيد مجموعها على المستعمرات التي استولت عليها كافة الجيوش العربية الأخرى . ثم إن جلوب لم يرتكب ذلك الخطأ العسكري

الفادح الذي ارتكبه قادة الجيش المصري عندما تركوا مستعمرات النقب وراء خطوطهم ، فعمدت إلى طعن الجيش في ظهره عندما قام العدو بهجومه المعاكس . كما إن التهويل باسم جلوب لم يكن وارداً عند العرب حتى ١٥ أيار ١٩٤٨ ، بل حتى ٨ تموز ١٩٤٨ (اليوم الذي انتهت فيه فترة الهدنة الأولى) ، فقد قبلت الدول العربية أن تخوض الحرب جنباً إلى جنب مع الأردن ـ بل كانت تعتمد كثيراً على جيش الأردن (وقائده جلوب) . ولكن عندما سارت الأمر على غير ما نشتهي في فترة القتال الثانية ، وعندما استولى العدو على اللد والرملة والناصرة والجليل وبئر السبع ومساحات شاسعة في جنوبي فلسطين ـ عند ذلك وبعده فقط أخذت الاتهامات تبرز وتتصاعد ضد الأردن وضد جلوب ، لأن أحداً لم يكن مستعداً لتحمل المسؤولية ، بل كان الاستعداد متوافراً لإلقاء التهم على جهة أخرى . وكان الأردن يمثل كبش فداء مثالي لإلقاء التهم عليه ، بسبب علاقته الخاصة ببريطانيا وبسبب وجود جلوب على رأس قواته المسلحة .

وفيما يتعلق باستيلاء اسرائيل على المرشرش ، حبذا لو أن رياض روى الموضوع من خلال الإطار العام لتطورات الحرب في فلسطين . لنذكر أن قوات العدو قامت في الشهور الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٤٨ بسلسلة هجمات استطاعت من خلالها أن تستولي على بئر السبع وأن تصل إلى حدود مصر الدولية وأن تحصر جزءاً من القوات المصرية في جيب الفالوجة ، وأن تعزل القوات المصرية الموجودة في قطاع الخليل . إن الانتصارات التي أحرزها العدو كانت وراء قبول مصر بإيقاف إطلاق النار طبقاً للشروط التي فرضها العدو ، وكانت وراء المفاوضات بين مصر وإسرائيل في رودس والتي انتهت بالتوقيع على اتفاقية هدنة دائمة في ٢٤ شباط ١٩٤٩ ـ دون أي تنسيق مع الدول العربية الزخرى التي اشتركت معها في الحرب .

إن خروج الجيش المصري من الحرب جعل المجال مفتوحاً أمام العدو لمنازلة الجيشين العراقي والأردني (كان الجيش السوري قد انكفأ إلى حدود سوريا الدولية بعد بدء الحرب باسبوع واحد ، وكانت خمس عشرة قرية لبنانية قد سقطت آنذاك بيد العدو) .

في هذا الوضع تقدمت قوات العدو لاحتلال النقب الفلسطيني وعلى رأسه المرشرش .

أما الرواية المنقولة على لسان توفيق أبو الهدى فرواية غير دقيقة ، وأبو الهدى

رجل اشتهر بالدقة ووزن الكلام جيداً ، ومن هنا أقول إن ما بلغ الأستاذ رياض ، أو ما سمعه بنفسه ، تعرّض لشيء من التحريف والتشويه . والحقيقة أن تقدم العدو نحو النقب الجنوبي بدأ بعيد استيلائه على بئر السبع . وقد وقعت بينه وبين المفارز الأردنية الصغيرة اشتباكات منذ تشرين الثاني ١٩٤٨ . وفي أوائل آذار ١٩٤٩ (بعد توقيع مصر على اتفاقية الهدنة) بدأت قوة للعدو مؤلفة من لوائين بالزحف نحو خليج العقبة . ووقع اشتباك بين القوة الأردنية الصغيرة والقوات الاسرائيلية المتفوقة التي استطاعت أن تشق طريقها بالقوة إلى المرشرش .

إن القوات البريطانية التي وصلت إلى العقبة إنما جاءت بناء على طلب من الحكومة الأردنية ، وكان الموقف الرسمي لبريطانيا أن قواتها سوف تتدخل فقط ، إذا ما اعتدت اسرائيل على أراضي شرقي الأردن ، لأن المعاهدة بين البلدين تشمل أراضي شرقي الأردن وحدها .

إن من المهم أن نتقيد بالحقائق التاريخية المجردة . والوثائق التي تم الكشف عنها تدل أن بريطانيا كانت تود بقاء الاتصال البري بين الأردن ومصر ، ولكنها لم تكن على استعداد للدخول في الحرب من أجل تحقيق ذلك . فالكتيبة البريطانية كانت مهمتها المحافظة على ثغر العقبة ضمن الحدود الأردنية الدولية ، وليس على «خليج العقبة» الذي كان نصفه الغربي أرضاً فلسطينية .

وموقف الحكومة الأمريكية بحاجة إلى إيضاح ، ولو أن الأستاذ رياض اطلع على مجلد وثائق الخارجية الأمريكية لسنة ١٩٤٩ ، لعرف أن رأي وزارة الخارجية كان كما يلي :

> لا يحق لاسرائيل أن تستولي على أراضٍ خارج خط التقسيم ، وأن تطالب في الوقت نفسه بالأراضي التي خصصها قرار التقسيم لها وما تزال في أيدي العرب . وإذا كانت اسرائيل تريد جميع الأراضي التي خصصها قرار التقسيم لها ، فان عليها أن تنسحب ــ مقابل ذلك ــ من الأراضي المخصصة للعرب والتي استولت عليها .

وطلب ترومان من مكدونلد ممثل أمريكا الخاص في اسرائيل ، أن ينقل هذا الرأي إلى بن غوريون ، وينصحه بقبوله . ولكن بن غوريون أظهر غضبه وطلب من مكدونلد أن يبلغ ترومان وحكومته أن اسرائيل أدرى بمصلحتها وأنها ليست بحاجة إلى نصائح من هذا الطراز ، وأنها تعرف ما تريد الحصول عليه . واضطر ترومان أن يسكت لحاجته إلى أصوات الناخبين اليهود في أمريكا .

قضية الأحلاف

يتحدث رياض بعد ذلك عن الاهتمام الذي أعطاه الرئيس جمال عبد الناصر للاعلام كوسيلة للاتصال بالرأي العام العربي ، وعن أن اهتمامه ذاك دفعه إلى إنشاء إذاعة (صوت العرب) وأنه أنشأ ثلاثة أجهزة لجمع المعلومات في المجال العربي ومعاونة حركات التحرر بالمال والسلاح ، ومن جملتها المخابرات وصوت العرب . ثم يتحدث عن إتباع عبد الناصر لسياسة الحياد بين الغرب والشرق ومقاومته مساعي دول الغرب لإنشاء تحالفات مع الدول العربية ، تلك المقاومة التي بلغت ذروتها في الخلاف الذي نشب بشأن ميثاق بغداد (الذي أطلق عليه رياض اسم حلف بغداد) . وقد أعلن رياض أن الرئيس عبد الناصر لم يكتف «بإعلان رفضه لحلف بغداد ، وإنما طالب بقية الدول العربية بعدم الانضمام إليه وبدأ يتخذ خطوات عملية في هذا الاتجاه» .

لقد مرت أعوام ثلاثون على تلك الأحداث ، ومن هنا يجدر بمن يكتب عنها أن يفيد من النتائج التي تمخضت عنها والعبر والدروس التي يمكن استخلاصها منها . من الواضح عندي أن الخلاف في وجهة النظر بين القائلين بالحياد وبين القائلين بالأحلاف ،لم ينبعث إلا عن اجتهاد وطني مخلص ينبع من النظر إلى المستقبل ، مستقبل الأمة العربية ، وإلى توفير أسباب المنعة والقوة والحيوية لها . إن الحياد هدف عظيم ورائع ، ولا مجال للشك في النظرة المثالية التي كان يتحلى بها زعماء من طراز نهرو وشواين لاي وعبد الناصر وتيتو ، عندما دعوا إلى الحياد بين أمريكا وحلفائها وبين الاتحاد السوفياتي وحلفائه . ولكن الحياد ليس أمراً هيناً في خضم الصراع المستحكم بين العملاقين الجبارين . وإذا كانت الصين والهند تملكان القوة الذاتية لحماية حيادهما ، وإذا كان موقع يوغوسلافيا الجغرافي يجعلها منطقة بعيدة عن نقاط الاحتكاك والتماسّ بين العملاقين ، فإن السؤال التالي يطرح نفسه :

ـ هل تملك مصر والأقطار العربية القوة الذاتية لحماية حيادها ، وهي في موقع جغرافي حيوي وبالغ الخطورة؟

قد يدغدغ عواطفنا أن نقول : نعم ، إن مصر والأقطار العربية تملك القوة الذاتية المطلوبة ، وعلى من لا يرى هذا الرأي أن يشرب ماء البحر . ولكن في واقع الأمر ، من نستطيع أن نقنع بهذا القول؟ في الوقت الذي كانت اسرائيل الناشئة حديثاً قد ألحقت الهزيمة بهذه الدول وفرضت على كل واحدة منها الشروط التي أرادتها؟

هناك أيضاً فرق عظيم الأهمية بين أوضاع الصين والهند ويوغسلافيا (وهي

الأقطار التي تزعم قادتها مع الرئيس عبد الناصر حركة مناهضة الأحلاف) من جهة ، وبين مصر والأقطار العربية من جهة ثانية . وهذا الفرق هو وجود اسرائيل في قلب بلاد العرب وعلى حدود مصر بالذات ، تمثل تهديداً خطيراً وماثلاً لأمنها القومي ، بينما لم تكن الدول الثلاث الأخرى تعاني من خطر داهم مماثل . وفي مواجهة هذه المشكلة اختلف الاجتهاد الوطني في بلاد العرب : عبد الناصر يعلن أنه يستطيع التغلب على اسرائيل ومن هم وراء اسرائيل ، ونوري السعيد يرى أن العرب لا يستطيعيون ذلك وأن مصلحتهم تقضي باحتواء اسرائيل عن طريق التحالف مع دول الغرب .

أريد أن أضرب لك يا سيدي مثالاً واحداً ، لكي ترى أن المسألة مسألة اجتهاد وطني قومي . ففي عام ١٩٥٠ تمّت الوحدة بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية . وقد اعتبر الملك عبدالله أنه حقق كسباً وطنياً عظيماً عندما أقنع الحكومة البريطانية بالاعتراف بأن معاهدة الصداقة والتحالف بين بريطانيا والأردن (التي عُقدت قبل حرب فلسطين عام ١٩٤٨) تسري على الضفة الغربية . فلماذا ابتهج الملك عبدالله وابتهجت حكومته؟ هل كان هناك غرام خاص بين الأردن وبريطانيا يدعو إلى ذلك الابتهاج؟ في الواقع لم تكن هناك إلا النظرة الواقعية المجردة عن العواطف ، النظرة النابعة من الغيرة على الوطن ومستقبله ، لأن الملك عبدالله كان يعرف أن الأردن لا يستطيع وحده الوقوف في وجه خطر اسرائيل ، وأنه لا بدّ له من الاستعانة بحليف قوي يشد أزره في مواجهة ذلك الخطر . من هذا المنطلق رأى الملك عبدالله في التحالف مع بريطانيا كسباً وطنياً ، وكان مستعداً لقبول الضريبة التي يفرضها ذلك التحالف عليه وعلى بلاده ، إذ لا بدّ للزعيم المسؤول أن ينظر إلى الأولويات ، وإلى الممكن وغير الممكن ، وأن يجعل مصلحة البلاد العليا فوق كل اعتبار .

صحيح قول الأستاذ رياض أن مصطفى النحاس رفض سنة ١٩٥١ أن تنضم مصر إلى نظام الدفاع المشترك ، ولكن النحاس كان ينظر إلى مصلحة مصر وحدها ، ولم يكن الخطر الاسرائيلي قد اتضح بعد للعيان ــ عيان العرب ــ كما اتضح أكثر وأكثر في السنوات التالية . ثم إن المهم في الأمر أن النحاس لم ينصّب من نفسه قهرماناً على الأمة العربية ، يتخذ القرارات نيابةً عنها وعن المسؤولين فيها ويعمل على إرغامهم على قبولها .

في اعتقادي ويقيني أن الخلاف بين وجهتي النظر كان ينطلق من اجتهادٍ وطني

محض . وكنت آمل أن يتمكن الأستاذ رياض من رؤية هذا الاجتهاد بعد أن مضت أعوام ثلاثون على ما أسماه «معركة حلف بغداد» ، وبعد أن أصبح الخلاف مسألة تاريخية قديمة إلى حدٍّ ما . وكنت أتمنى على رياض أن ينظر إلى وضع مصر والبلاد العربية من جهة وإلى وضع تركيا من جهة ثانية . لقد ارتبطت تركيا بالأحلاف لاعتقاد ساستها الوطنيين أن مصلحة بلادهم تقضي ذلك ، وليس حباً بسواد عيون أمريكا وغيرها . وظلت تركيا وما تزال دولةً عزيزة الجانب قويةً مهابة ، لم يضرّها ما وجهه إليها بعض الساسة العرب من اتهامات ذهبت فقاقيع في الهواء .

أنا أعلم أن التمنّي لا يجدي ، ولكنني كنت أتمنى أن يرى الرئيس عبد الناصر أن اجتهاد القائلين بالتحالف مع دول الغرب ـ وفي طليعتهم نوري السعيد ـ ناشيء عن اعتقاد وطني مخلص بأن مصلحة بلادهم تقتضي ذلك ، وليس عن «خيانة» ، كما تم تصوير ذلك الاجتهاد للرأي العام في بلاد العرب . الواقع أن الرئيس عبد الناصر اتخذ بمفرده القرار القائم على مناهضة الأحلاف ووصم القائلين بسياسة الأحلاف بتهم العمالة والخيانة ، واستعان بأحمد سعيد (خليفة جوبلز) لاقناع الرأي العام بأن التحالف مع دولة كبرى غربية ليس إلا خيانة كبرى لا جزاء لها إلا الموت .

خلاصة ما أود قوله بهذا الشأن أن الأستاذ محمود رياض يتحدث عن موضوع الأحلاف وعن ميثاق بغداد بالذات ، كما لو أنه ما يزال يعيش في أجواء عام ١٩٥٥ ، وكما لو أن الثلاثين سنة الماضية وأحداثها المرّة والفاجعة ـ لم توجد على الإطلاق .

على أنني أود أن أكرر القول أن وجهة نظر الرئيس عبد الناصر كانت وجهة نظر وطنية عظيمة ـ بل ومثالية . ولكنها ـ مع الأسف ـ لم تكن واقعية ، وأثبتت الأعوام التالية إخفاقها وضررها . وسبب عدم الواقعية عندي أن الدول العربية لم تكن تملك القوة الذاتية الكافية لحماية حيادها . وقد شاهدنا عبد الناصر نفسه يحالف الاتحاد السوفياتي ويفتح أبواب مصر ، في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ ، لجيش سوفياتي زاد تعداده على خمسة عشر ألف رجل .

من المفترض أن يرى رياض أن تحالف الرئيس عبد الناصر مع الاتحاد السوفياتي ، أسقط نظرية الاتهام بالخيانة على نوري السعيد (ومدرسته) ، لقوله بالتحالف مع بريطانيا ، وأن ينطلق ـ تبعاً لذلك ـ في الحديث عن وقائع سنة ١٩٥٥ بروح أكثر اعتدالاً وتجرداً وواقعية .

مشروع الهلال الخصيب

إن الدعاية التي قامت في وجه مشروع الهلال الخصيب الذي طرحه نوري السعيد من أجل توحيد العراق وسوريا ، تماثل الدعاية التي واجهت مشروع سوريا الكبرى الذي سبق أن طرحه الملك عبدالله ودعا فيه إلى إعادة وحدة الأجزاء السورية التي مزقها الاستعمار البريطاني والفرنسي .

يسارع رياض إلى القول بصورة جازمة إن بريطانيا كانت «تؤيد المشروع إذ كان من شأنه أن يدعم وجودها في العراق والأردن» . ولكن يا سيدي : على أي أساس علمي موثوق ترى نفسك متأكداً أن بريطانيا تؤيد مشروع الهلال الخصيب مثلما زعم الزاعمون قبلاً أن بريطانيا تؤيد مشروع سوريا الكبرى؟ لو كانت بريطانيا يا سيدي الأستاذ تؤيد وحدة أجزاء سوريا الطبيعية ، لما قامت بتمزيقها أصلاً ، ولما سمحت لفرنسا بالاستيلاء على مملكة فيصل بن الحسين عام ١٩٢٠ ، ولكانت أعادت الوحدة بسهولة خلال سنوات ١٩٤١ ــ ١٩٤٣ عندما كانت هي القوة المهيمنة في بلاد المشرق العربي ، بعد سقوط فرنسا تحت الاحتلال الألماني . لقد ألح الملك عبدالله كثيراً في أن تعود بريطانيا إلى إنصاف العرب وتوافق على إعادة توحيد سوريا ، ولكن إلحاحه ذهب صرخةً في واد ، وهو لم يكن يملك القوة الذاتية لتحقيق الوحدة . في الواقع أن بريطانيا كانت أعدى أعداء الوحدة سواء وحدة سوريا الطبيعية ، أو وحدة العراق وسوريا . ولكن الدعايات التي شنّها خصوم الوحدة من العرب والتي شجعتها بريطانيا ــ كما يبدو لي ــ هي التي صورت المساعي للوحدة على أنها مساع خيانية . إنها لمفارقة محزنة تمتزج فيها المأساة بالملهاة ، أن تصبح الدعوة للوحدة ــ في رأي البعض ــ شراً مستطيراً . ولا أدري يا سيدي ما هو الضرر في إعادة توحيد أجزاء سوريا المسكينة التي قسمها الاستعمار؟ وما هو الضرر في عقد الوحدة بين سوريا والعراق ، حتى لو تم ذلك عن طريق بريطانيا أو عن طريق الشياطين؟ إن العقليات الصغيرة والعقليات التي أعماها الغرض والهوى ، هي وحدها المسؤولة عن إقامة النكير في وجه الداعين إلى الوحدة . ومن المؤسف أن نجد ــ بعد أن أصابنا ما أصابنا نتيجة عدم وجود الوحدة ــ أن هناك من لا يزال يعتقد أن الدعوة لوحدةسوريا والعراق كانت دعوة استعمارية . ولو افترضنا جدلاً أن الوحدة تمت عن طريق الأشخاص «الضالعين» مع بريطانيا ، أفما كان كسباً عظيماً لنا أن نحصل على وحدتنا ، وتبقى لنا وحدة بلادنا ، بعد ذهاب اولئك «الضالعين»؟ .

لقد مضى نوري السعيد إلى لقاء وجه ربه ، فهل نستمر في النظر إلى أحداث تلك الأيام كأن نوري السعيد ما يزال واقفاً فوق رؤوسنا يهددنا بخطر الوحدة والاتحاد . . . ثم يا سيدي ، بأي منطق نقول إن وحدة سوريا والعراق تنطوي على ضرر للأمة العربية (على الرغم من التصاقهما أرضاً وتماثل شعبيهما سلوكاً) ، ثم نقول إن وحدة سوريا ومصر تنطوي على إنقاذ الأمة العربية وخلاصها؟ هل فقط لأن نوري السعيد دعا للوحدة السورية ـ العراقية ، ولأن جمال عبد الناصر دعا للوحدة السورية ـ المصرية؟ سبحان اللّه . ثم كيف يجوز أن نتهم الزعماء السوريين الذين كانوا يعتقدون أن اتحاد بلادهم مع العراق هو الأمر الطبيعي ، بأنهم يتآمرون «مع نوري السعيد والمخابرات الغربية» ، وفي الوقت نفسه نصور القائلين بالوحدة مع مصر بأنهم وحدهم الوطنيون المخلصون؟ إنها في الواقع شهادة ليس بعدها من شهادة (مع أنها غير مقصودة) لشخصية ذلك الرجل الذي ذهب منذ ٢٨ عاماً ولكن تأثيره في عواطف الناس ما يزال على هذه الدرجة من القوة . ولقد بلغ من قوة الدعاية ضد ذلك الرجل أن محمود رياض لم يقتنع أن ضخ النفط من العراق إلى حيفا لم يتوقف إلا بعد أن عمل عبد الحميد السراج على نسف محطات الضخ عام ١٩٥٦ . هذا على الرغم من أن ضخ النقط توقف حقاً وصدقاً في أيار ١٩٤٨ .

العدوان الثلاثي ونتائجه

يتحدث محمود رياض في كتابه عن العدوان الثلاثي الذي اشتركت فيه بريطانيا وفرنسا واسرائيل عام ١٩٥٦ ، وعن الدور الذي قام به أيزنهاور لإرغام اسرائيل على الانسحاب من شبه جزيرة سيناء . ولكنه لم يوضح بصورة كافية المكاسب التي حصل عليها العدو بالنتيجة ، ألا وهي تأمين مرور سفنه من مضائق تيران (لم تكن تمر من تلك المضائق خلال أعوام ١٩٤٨ ـ ١٩٥٦) ، ومرابطة قوات الطوارئ الدولية على الأراضي المصرية فقط .

إن موقفه هذا ينسجم تماماً مع الموقف الرسمي لمصر خلال سنوات ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧ والقائل بأن مصر أحرزت انتصاراً حاسماً ، وأن الهزيمة لحقت بالدول المعتدية الثلاث ، بينما كان الواقع أن إسرائيل وحدها هي التي خرجت من الحرب بمكاسب ملموسة (عدا ما ألحقته بالمنشآت المصرية في سيناء من دمار تحدث عنه رياض) .

وفي اعتقادي أن عدم اهتمام الرئيس عبد الناصر بمواجهة الحقائق المتعلقة

باسرائيل ، كان عاملاً مهماً في بذر البذور لنشوب حرب ١٩٦٧ .

وهكذا نرى محمود رياض يتحول بسرعة إلى الحديث عن «المؤامرة» التي قام بها عدنان الأتاسي ومنير العجلاني ورفاق لهما ونتساءل : أية مؤامرة؟ فيأتي الجواب إنها مؤامرة تهدف إلى توحيد سوريا والعراق ، وتهدف إلى الضرب على أيدي الضباط الذين استولوا على مقدرات الحكم في سوريا من أمثال البزري والسراج .

بل إن رياض يعلن بشيء من الابتهاج عن إخفاق المسعى لوحدة سوريا والعراق بقوله إن بريطانيا «لم تكن تهدف فقط إلى إخضاع سوريا لسياسة الأحلاف وإنما إلى تحقيق مشروع نوري السعيد بإقامة الهلال الخصيب ، الذي يستهدف إقامة اتحاد يضم العراق وسوريا والأردن . . . وانتهى الأمر أيضاً إلى عكس ما خططت له بريطانيا» ــ أي إخفاق المسعى للاتحاد . . . فكيف أيقنت واستوثقت يا سيدي أن بريطانيا خططت لإقامة ذلك الاتحاد؟؟ أعود هنا لأقول : سبحان اللّه .

في هذا الصدد يخطر على بالي أن أذكّر رياض بواقعة مماثلة حدثت في مصر سنة ١٩١٩ ، عندما دعت حكومة بريطانيا رئيس وزراء مصر آنذاك عدلي يكن للقدوم إلى لندن لإجراء مفاوضات معه ، فقد أعلن سعد زغلول (وكان يريد الذهاب هو لمفاوضة الانجليز) أمام المتظاهرين أن مفاوضة عدلي يكن مع الانجليز معناها أن جورج الخامس يفاوض جورج الخامس ، إذ كان عدلي يكن متهماً بمماشاة الانجليز . (وفيما بعد تبين أن في ذلك القول ظلم كبير لعدلي يكن) . . فتأمل يا رعاك اللّه .

وأذكّر رياض بالمقولة التي أطلقتها الجماهير (التي خدّرها الاستهواء) في إحدى المظاهرات في مصر حينذاك : الحماية على يد سعد ولا الاستقلال على يد عدلي!!! .

ألا نستطيع أن نقارن هذا بالشعارات التي ارتفعت في خلال السنوات التي يتحدث عنها رياض ، والتي كان مضمونها :

بقاء التجزئة مع البعد عن نوري أفضل من قيام الوحدة عن طريقه .

الوحدة بين مصر وسوريا

كان محمود رياض سفيراً لمصر في سوريا في السنتين اللتين سبقتا الوحدة بين القطرين ، ومن هنا فان حديثه عن مراحل الشدّ والتجاذب فيما يتعلق بالمدنيين والعسكريين السوريين حديث مشوق للغاية . ونحن نفهم منه أن حزب البعث كان في طليعة الداعين إلى عقد الوحدة ، وأن حزب البعث كان يستمد الكثير من قوته

في حلبة السياسة السورية من منتسبي عقيدته بين الضباط . وهو يعلن بصراحة أن تكتل الضباط في الجيش (المجلس العسكري برئاسة عفيف البرزي) كان هو العامل الحاسم في عقد الوحدة . إننا نفهم من حديث رياض أن الضباط هم الذين دفعوا الخطى من الجانب السوري بسرعة نحو عقد الوحدة ، وأن السياسيين السوريين ــ ومن جملتهم أعضاء مجلس النواب ــ أخذوا يسيرون وراء اولئك الضباط ، ليس عن اقتناع من قبل أكثريتهم بل عن مسايرة للمد الوحدوي ، وخاصة بعد أن تم كسر ظهر معارضي الوحدة مع مصر (لأنهم كانوا يعتقدون بأن الوحدة الطبيعية هي أن تكون مع العراق وليس مع مصر) ، عن طريق اتهامهم بما وصفه رياض بأنه «المؤامرة الكبرى» . وقد بلغ من حنق السياسيين واستيائهم ، أن رئيس الجمهورية شكري القوتلي استدعى (محمود رياض) وعندما جاء إليه في منزله وجده «في حالة ثورة عنيفة . . . وظل يردّد إن هذا الاجراء إنما هو انقلاب عسكري سافر على الحكم . . .» . بل إن رياض يتحدث عن أن ضباط «المجلس العسكري» تجاهلوا القوتلي ووضعوه أمام الأمر الواقع ، وأنه ــ القوتلي ــ لم ينس ذلك «إلى أن قامت الحركة الانفصالية فكان من أوائل الذين أرسلوا برقيات بتأييد الحركة» . وكان موقف السياسي السوري خالد العظم مماثلاً لموقف القوتلي إذ يقول رياض أنه كان يشعر بالاستياء الشديد لسفر الضباط إلى القاهرة دون أن يعلم بالأمر «وكان يرى أن الاتحاد لا يجوز أن يتم قبل إجراء مفاوضات يشترك هو فيها . . إلا أنه قبل بما حدث على مضض كما فعل شكري القوتلي» .

من هذا كله نفهم أن الذين نابوا عن سوريا في اتخاذ هذه الخطوة المهمّة ، كانوا جماعة من ضباط الجيش ، يمثلون عقائديات واتجاهات مختلفة ، وأن اولئك الضباط هم الذين ذهبوا إلى مصر ووضعوا سوريا بين يدي الرئيس عبد الناصر «وحصلوا منه على موافقته على الوحدة الشاملة والفورية . بل إن حزب البعث والحكومة السورية لم يلبثا أن أعلنا رأيهما بأن الأفضل إقامة «اتحاد فيدرالي» بين القطرين ، وليس وحدة شاملة ، وأن يكون هناك دستور لإقامة الاتحاد «إلا أن عبد الناصر والضباط السوريين رأوا عدم بحث موضوع الدستور وأن يقتصر البحث على الاجراءات والخطوات التي يجب اتباعها لاعلان الوحدة» . ومن الواضح أن ما تم بعد ذلك من خطوات لم يكن سوى إجراءات شكلية لتنفيذ القرار الذي صنعته بالنيابة عن سوريا ، حفنة من الضباط لا يمثلون سوريا بحال من الأحوال .

ومما يستحق التنويه فعلاً أن محمود رياض يعلن في كتابه أنه كان يشعر بالقلق ، وأن المخاوف انتابته لأن الخطوة التي تمّت كانت «غير مدروسة وأنه كان الأجدر بنا السير بخطوات متأنية نحو تحقيق الوحدة» . ولكنني أستغرب قوله أن الرئيس عبد الناصر كان يشعر مثله بالقلق ، وأنه رغم ذلك القلق قبل الوحدة الشاملة تحت ضغط وإلحاح ضباط المجلس العسكري السوري «بعد أن وافقوا على إلغاء الأحزاب واتباع النظام الرئاسي فأصبح يتحمل مسؤولية الحكم بالكامل في سوريا . . .» ، بل إن رياض يمضي إلى القول أنه لم يكن هناك حزب سياسي واحد يرغب في الوحدة الاندماجية ، «وأن حزب البعث الذي كان المحرّك الأول لقيام الوحدة طالب بإقامة اتحاد فيدرالي وليس وحدة اندماجية» تعطي كل السلطة لرئيس الجمهورية . وتبلغ صراحة رياض ذروتها عندما يقول إن «المجلس العسكري السوري هو الذي فرض الوحدة الاندماجية على السياسيين ، ولم يكن المجلس السوري سوى مجموعة من الكتل المتصارعة . . .»

سبق أن أعربت عن استغرابي ، وهو استغراب منبعه قبول عبد الناصر عقد الوحدة بهذه الطريقة ورضوخه لضغط تلك الزمرة من الضباط . ومن الواضح أن آمال عبد الناصر بالنجاح كانت قوية وبأن أولئك الضباط سيتم التخلص منهم عن طريق تعيينهم في مناصب مدنية . وقد حدث هذا فعلاً ، ولكن لم تلبث أن ظهرت مجموعات جديدة من الضباط ، وكانت النتيجة قيام هؤلاء بحركة الانفصال .

إن أعظم الأخطاء التي يشير رياض إليها هي أن طبيعة السوريين (ومن جملة ذلك الضباط) تختلف عن طبيعة المصريين . ومن الواضح أن الرئيس عبد الناصر كان يعتقد أن نجاحه في إبعاد الجيش المصري عن السياسة سوف يتبعه نجاح مماثل في سوريا ، ولكن الأيام لم تلبث أن أثبتت بطلان هذه النظرية . أما الأمور الأخرى ، وخاصة ما يتعلق بتأميم الأراضي الزراعية وتفتيت الملكيات الكبيرة وتأميم الصناعات الصغيرة ــ فقد أشار إليها رياض إشارات معقولة ولو أنها غير كافية .

إن من المهم للباحث في أسباب الانفصال أن يأخذ بعين الاعتبار قول رياض إن الانفصال كان «نتيجة طبيعية لقيام الوحدة الاندماجية ، والتي كانت قفزةً إلى المجهول ومخاطرةً غير محسوبة» . ويبدو لي أنه كان بالإمكان معالجة الوضع بعد أن أعلن السوريون تذمرهم وعدم رضاهم عن كيفية سير الأمور . لقد وصل الأمر إلى أن الاعتقاد ساد في سوريا ، بأن رئيس الجمهورية سلّط عليهم ضابط المخابرات المعروف

عبد الحميد السراج ، ومن هنا استقال الوزراء البعثيون من مناصبهم ، ثم تبعهم وزراء آخرون كانوا في طليعة الذين أصرّوا على الوحدة الاندماجية . وبدلاً من معالجة الوضع بصورة إيجابية ، فإن الرئيس عبد الناصر عيّن «زلمته» عبد الحميد السراج رئيساً للمجلس التنفيذي في سوريا ووزيراً للداخلية في الوقت نفسه .

وقد أحسن رياض في وصف الأثر الذي تركته قرارات التأميم في نفوس السوريين ، على الرغم من اعتراض حسني الصوّاف وزير الاقتصاد السوري . إن التأميم «هزّ المجتمع السوري هزاً عنيفاً كما يقول . ولكن طريقة علاج هذا الاجراء الخطير تبلور في إطلاق يد السراج في السيطرة على سوريا من منطلق ولائه «للوحدة ولعبد الناصر» .

وكانت النتيجة أن ضباط الجيش الذين نابوا عن سوريا في إقرار الوحدة ، لم يلبثوا بعد سنتين ونصف أن نابوا عن سوريا في تحطيم تلك الوحدة . لقد تغلّب الضباط على حكم سوريا منذ انقلاب حسني الزعيم عام ١٩٤٩ ، وقضوا على الحكم الدستوري البرلماني فيها . ومن هنا فإن اللوم التاريخي يجب أن ينسحب على أولئك الذين اعترفوا بشرعية تمثيل أولئك الضباط لسوريا . إلا أن رياض لا يلبث أن يسير في أحكامه على طريق سار عليها سياسيون وزعماء ، كثيرون غيره في بلاد العرب ، ألا وهي إلقاء اللوم على القوى الأجنبية بقوله إن تلك القوى عملت «على ضرب هذه الوحدة وحققت هدفها عام ١٩٦١ إلا أن المؤامرة لم تتوقف باعلان الانفصال . . . فعمدت إلى ضرب القوى العربية . . .»

إن إلقاء اللوم في المصائب التي تحل بنا على رأس القوى الأجنبية ، عملية سهلة ، وقد قامت الأجهزة المختصة باعداد الرأي العام لقبولها . ولكن كم كنت أتمنى لو أن رياض لم يعمد إلى هذا المبرر الذي أُستهلك من كثرة استعماله . فليس الحق دائماً يا سيدي على الطليان ، ولا يكفي أن نقول إن المؤامرات الأجنبية تكمن وراء المصائب التي حلّت بنا وأننا نحن أبرياء وأصوافنا بيضاء .

دوامة الانقلابات في سوريا

إن أهمية التاريخ في رأيي لا تكمن في تسجيل الأحداث وتفسيرها فحسب ، بل تكمن في الدروس التي تنطوي عليها ، والعبر التي ينبغي على الشعوب الواعية أن تتخذها منها . وحديث رياض عن دوامة الانقلابات التي قام بها ضباط سوريا ـ

حديث حافل بالدروس والعبر . فبعد الانفصال قام في سوريا نظام دستوري ، وأُنتخب ناظم القدسي رئيساً للجمهورية ، ولكن الضابط النحلاوي (الذي قاد الانقلاب على الوحدة) لم يلبث أن قام بانقلاب جديد بعد ستة أشهر فقط . وبعد يومين قام انقلاب على الانقلاب وتمّ ترحيل النحلاوي إلى الخارج . ولم يمض عام واحد حتى قام انقلاب آخر (٨ آذار ١٩٦٣) على أيدي ضباط بعثيين . وفي الوقت نفسه استطاع حزب البعث في العراق أن يطيح بعبد الكريم قاسم ، ويتولى دفة الحكم . وهنا حدثت تجربة أخرى لعقد الوحدة بين الدول الثلاث (سوريا والعراق ومصر) ، وتم التوقيع فعلاً على اتفاقية الوحدة (١٧ نيسان ١٩٦٣) . ولكن لم تلبث الاتفاقية أن أُلغيت قبل أن توضع موضع التنفيذ . ذلك أن الرئيس عبد الناصر ــ كما يقول رياض ــ لاحظ أن حكومتي البعث في العراق وسوريا أخذتا تعملان على «استغلال اتفاقية الوحدة لضرب القوى الوحدوية والسيطرة على الحكم» ، فعمد إلى نشر محاضر اجتماعات الوفود الثلاثة . وهذا يدل أن عبد الناصر أعدّ العدّة سلفاً لتسجيل أقوال المشتركين في المباحثات ، تحسباً لمواجهة أية تحركات منهم لا تكون موافقة له . وقامت في سوريا محاولة انقلابية برئاسة أحد الضباط الناصريين (جاسم علوان) ، ولكن الحكومة السورية أخمدتها بعنف . وعلى الأثر أعلن عبد الناصر أنه غير مستعد لعقد الوحدة مع حزب البعث الذي شبّهه بأنه حركة فاشستية . واستمرت دوامة الانقلابات ، فأُقصي لؤي الأتاسي وحلّ مكانه أمين الحافظ . واستطاع هذا الأخير أن يحتفظ بزمام السلطة ردحاً من الزمن ، إلى أن قام صلاح جديد بانقلاب عليه (٢٣ شباط ١٩٦٦) ، وعُيّن نور الدين الأتاسي رئيساً للجمهورية ويوسف زعيّن رئيساً للوزراء . وهذه هي الزمرة التي ظلت تحكم سوريا إلى أيام حرب حزيران ١٩٦٧ ، بل حتى ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٠ ، عندما أطاح بها الفريق حافظ الأسد في حركته التصحيحية . هنا يقدم لنا رياض احصاءً مفيداً وهو أن سوريا شهدت سبعة انقلابات عسكرية خلال تسع سنوات (١٩٦١ ــ ١٩٧٠) .

والسؤال الذي يلحّ علي في هذا الصدد هو : كيف أن الرئيس عبد الناصر ــ بعد كل هذه التجارب المرّة مع ضباط الانقلابات السورية ــ ابتداءً من عفيف البزري وشلّته في أوائل ١٩٥٨ وحتى نيسان ١٩٦٧ ــ كيف سمح لنفسه أن يعود للتعامل معهم مرةً بعد مرة ، وكيف سمح لهم في المرة الأخيرة أن يجرّوا قدميه نحو الخطوات التي اتخذها ، والتي اتخذ العدو منها ذريعةً لشن الحرب في حزيران ١٩٦٧؟؟

الثورة في اليمن

في ٢٦ أيلول ١٩٦٢ (أي بعد مرور سنة واحدة من وقوع الانفصال بين سوريا ومصر) قام في اليمن انقلاب عسكري بزعامة العقيد عبدالله السلال . وبادر الرئيس عبد الناصر إلى الاعتراف بالنظام الجديد في اليمن ، على اعتبار «أن مساندة مصر للثورة اليمنية هي دعم للمد الثوري التحرري» . وبدأ إرسال المساعدات العسكرية من مصر إلى اليمن ، وأخذت هذه المساعدات تتزايد يوماً بعد يوم ، حتى وصل عدد الجنود والضباط ـ كما يقول محمود رياض ـ إلى ما يقارب ٧٠ ألفاً عام ١٩٦٥ . وخاض أنصار الإمام البدر حرب استنزاف للقوات المصرية «في المعدات والأفراد» . ومثلما استعان السلال بمصر فقد استعان البدر بالسعودية . وسرعان ما أصبحت الحرب حرباً غير معلنة بين مصر والسعودية . وطالت هذه الحرب ، ولكن الأستاذ رياض لا يفسّر لنا مدى علاقة تلك الحرب بقضية «الأمن القومي العربي» ، التي هي محور كتابه ، ومدى مساهمة المبالغ الطائلة التي أنفقتها مصر والسعودية والأرواح الكثيرة التي خسرتها مصر واليمن ـ في تعزيز «الأمن القومي العربي» ، علماً بأن نقطة الأمن القومي العربي تتعلق باسرائيل وحدها ، وبالدول المحاذية لفلسطين أو القريبة منها . حتى أن رياض يقول إن النفقات التي كانت مصر تتحملها لدعم اليمن عرقلت مخططها الرامي إلى تحقيق التفوق العسكري على إسرائيل . وكنت أتطلع إلى أن يشير رياض إلى الشعار الدعائي الذي رفعه محمد حسنين هيكل «تحرّر فلسطين في جبال اليمن» ، مع إنه أشار إلى قيام الرئيس عبد الناصر بعملية تعبئة سياسية ومعنوية عن طريق إذاعة صوت العرب .

دارت الحرب على أرض اليمن ، ولكنها في واقع الأمر دارت بين مصر والسعودية . واستمرت الحرب وطالت بعد أن تحولت إلى نوع من التحدي . ولا بأس أن تستمر الخسائر الفادحة من أجل خاطر التحدي ، لأن العُرب لا يقبلون التحدي من بعضهم البعض! ولا أدري كم كانت هذه الحرب ستطول ، لولا أن داهمت العرب حرب أشدّ هولاً عام ١٩٦٧ ، فزال التحدي الصغير أمام الطامة الكبيرة ، وسحبت مصر قواتها من اليمن .

ويشير رياض إشارة عابرة إلى أن الرئيس عبد الناصر كاد يتورط في حرب عربية أخرى عام ١٩٦٣ ، عندما أرسل قوة مصرية إلى الجزائر ، بناءً على طلب بن بيلاّ ، لتساند الجزائر ضد المغرب ، في الخلاف الذي نشب بينهما حول الحدود .

مؤتمرات القمة بين المد والجزر

دعا الرئيس عبد الناصر إلى عقد مؤتمر قمة عربي . ويقول رياض إن تهديدات اسرائيل واعتداءاتها هي التي دفعت الرئيس إلى إعلان دعوته (من خلال خطاب له في بور سعيد) . وعُقد مؤتمر القمة الأول في كانون الثاني ١٩٦٤ ، واتخذ قراراً بإنشاء قيادة عربية موحدة . أما مؤتمر القمة الثاني (أيلول ١٩٦٤) فقد صادق على تقرير الفريق علي علي عامر الذي قال فيه «إنه يستطيع مواجهة الاعتداءات الاسرائيلية خلال ثلاث سنوات ، بشرط أن تصل الأسلحة في الوقت المناسب وبشرط وحدة مسرح العمليات . . .» .

وفي بداية عام ١٩٦٥ ، حينما كانت سياسة التفاهم سائدة بين الدول العربية ، أعلنت مصر (دون التشاور مع أية دولة عربية أخرى) أن تزويد المانيا الغربية لاسرائيل بالسلاح يُعتبر تهديداً للعرب . وقامتْ بعدة خطوات أدّت إلى قطع العلاقات بينها وبين تلك الدولة . وتضامنت معظم الدول العربية مع مصر وقطعت علاقاتها بألمانيا الغربية . ومضت ألمانيا الغربية في تقديم الأسلحة إلى إسرائيل دون أن تلقي بالاً لمعارضة العرب . وفي غمرة تلك الأزمة قامت اسرائيل بتدمير الآليات التي كانت تعمل في مشروع تحويل روافد نهر الأردن ، داخل أراضي سوريا . عندئذٍ قرر عبد الناصر تأجيل عمليات التحويل إلى أن يستكمل العرب استعداداتهم .

وبقيت العلاقات مع المانيا الغربية مقطوعة إلى أن أُعيدت بعد حرب ١٩٦٧ . ولم يقل رياض أي طرف تضرر أكثر من قطع العلاقات : العرب أم المانيا؟

وعُقد مؤتمر القمة الثالث (أيلول ١٩٦٥) . وفي هذا المؤتمر كرّر علي علي عامر تقديراته العسكرية «لما يجب أن يكون عليه الاستعداد العربي . . .» ، من أجل تحقيق التوازن العسكري مع اسرائيل . ويقول رياض إن تنفيذ خطة علي عامر كان «يحتاج إلى أقصى درجات التعاون بين الدول العربية . . .» . ولكن لم يلبث عقد التعاون حتى انفرط . لماذا؟ لأن الملك فيصل أعلن في كانون الثاني ١٩٦٦ عن الحاجة إلى عقد مؤتمر إسلامي لدعم قضية فلسطين . يقول رياض «وخشي عبد الناصر أن يتكرر موضوع حلف بغداد . .» ، فبادر في الشهر التالي إلى توجيه نقد شديد إلى دعوة الملك فيصل ، وهاجم شاه إيران لأنه أيد الدعوة إلى عقد المؤتمر الإسلامي . ويزيد رياض معلوماتنا بقوله إن عبد الناصر كان «مقتنعاً بأن الولايات المتحدة سوف تعمل على إقامة حلف إسلامي من خلال الدعوة للمؤتمر ، ولذلك عقد في خطابه مقارنة

بين حلف بغداد والحلف الإسلامي» .

وأتساءل : وما الضرر الذي يمكن أن ينجم عن عقد مؤتمر إسلامي يهدف إلى بحث قضية فلسطين؟

وأتساءل أيضاً : هل أن معارضة الرئيس عبد الناصر لعقد المؤتمر تنبع من أن الفكرة جاءت من الملك فيصل وليس منه؟ ألا يُعدّ هذا احتكاراً لدور الزعيم الأوحد في سائر البلاد العربية؟ ألا يُعدّ هذا إنكاراً على زعيم عربي كبير وطنيته وتوجهه في سبيل بلاد العرب؟

ما أشبه اليوم بالبارحة!

ونفهم من هذا كله أن ميثاق بغداد وُصف بأنه حلف استعماري لأن نوري السعيد دعا إليه ، وأن المؤتمر الإسلامي سوف يتمخض عن حلف استعماري تقف الولايات المتحدة وراءه ، لأن الملك فيصل دعا إليه . في اعتقادي إنه لا يمكن تبرير موقف الرئيس عبد الناصر تبريراً منطقياً .

ويتحدث محمود رياض عن الخلافات بين الأردن وأحمد الشقيري ، ويقول إن إذاعة فلسطين من القاهرة اتّهمت الجيش الأردني ـ بعد حادثة السمّوع ـ بالعجز ، وهاجمت الملك حسين شخصياً ، وأن الأردن احتج على سماح مصر لتلك الإذاعة بشن الحملات عليه ، فكان الجواب إن الإذاعة مؤجرة لمنظمة التحرير ، وأن حكومة مصر غير مسؤولة عما يصدر عن تلك الإذاعة من أقوال!! إذا تملك القارئ العجب لهذا التبرير ، فإن عجبه سيزداد (أو يزول) عندما يتابع ما يقوله رياض بأن الرئيس عبد الناصر أصدر تعليماته «بانهاء إذاعة منظمة التحرير» في صيف عام ١٩٧٠ ، عندما قامت بمهاجمته لأنه وافق على مبادرة روجرز! فأين ذهب الحفاظ على مبدأ الأجرة والتأجير؟

مضائق تيران

ضاعت قضية الأمن القومي العربي في خضم النزاعات العربية . وفي شباط ١٩٦٦ أطاح صلاح جديد وجماعته بأمين الحافظ وجماعته ، وأصدرت قيادة حزب البعث الجديدة في دمشق بياناً أعلنت فيه أن مؤتمرات القمة تضليل للشعب العربي . وازدادت الحرب في اليمن اشتعالاً . وخطب عبد الناصر في تموز قائلاً إن الحلف الإسلامي مطلب أمريكي منذ عام ١٩٥٧ .

ثم يقول رياض إن الحكومة الأردنية قدمت مذكرةً «تشير فيها بأنها غير مستعدة

لتنفيذ توصيات القيادة العربية قبل أن تنسحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء وغزة ، بحجة أن وجود هذه القوات يشكل عائقاً يحول دون تنفيذ خطط القيادة العربية الموحدة» .

ألاحظ هنا تعريضاً مبطناً ، ولذلك أرى من حق رياض علي أن أقول إن مطالبة الأردن بانسحاب قوات الطوارئ من الأراضي المصرية ، **لم تكن إلا نوعاً من رد الفعل بإزاء الاتهامات الفظيعة التي أخذت تطلقها أجهزة الحكومة المصرية ضد الأردن** . كانت وجهة نظر الأردن إنه لا يحق لحكومة مصر أن تتهم الأردن بالخيانة والتقصير ، بينما تخضع هي لأحكام ترتيب سري يسمح بمرور السفن الاسرائيلية في مضائق تيران التي تعتبرها مصر مضائق مصرية . وأقول عن اقتناع أن حكومة مصر لو تنازلت وتعرّفت على وجهة نظر الأردن وحاولت فهمها واحترامها ـ لما فكّر أحد في الأردن بالتعريض بمصر أو ذكرها بكلمة سوء .

يقول رياض إنه في تلك الظروف قدم نصيحةً للرئيس عبد الناصر بالعودة إلى الاتفاقات الثنائية «ومع سوريا بالذات» . وبصراحة أقول هنا إن التوفيق لم يكن حليفاً لتلك النصيحة البائسة . ومن المستغرب جداً أن يقدم نصيحةً كهذه ، بينما المفترض أن يكون هو من أعلم الناس بأوضاع زمرة جديد ـ الأتاسي ـ زعيّن ـ ماخوس ، التي كانت تقبض على عنق سوريا وتكاد تخمد كل نفسٍ حرّ فيها .

إننا نفترض أن يأخذ الناس عبرةً من الأحداثٍ التي تمرّ بهم . وفي اعتقادي أن التوقيع على الاتفاق الثنائي بين مصر وتلك الزمرة المتحكمة بسوريا (٤ تشرين الثاني ١٩٦٦) كان خطأً فادحاً لم يلبث أن جرّت تفاعلاته إلى هزيمة ١٩٦٧ .

يقول رياض إنه أبدى وجهة نظره في كتابه هذا بناءً على اجتهاد شخصي . وقد دعا إلى فتح الباب أمام اجتهادات أخرى . لهذا أرجو أن يتسع صدره لما أبديت هنا من اجتهاد . وفي اعتقادي أنه ـ وهو الرجل الذي حنكته التجارب ـ مدعو إلى إمعان النظر في وجهات نظر الدول العربية الأخرى ودراستها ومحاولة فهمها وأخذها بعين الاعتبار .

(*) لم أقرأ في (الدستور) أية تعليقات على مقالتي . ربما اتصل بعض القراء بالأستاذ محمود الشريف ، رئيس التحرير . أما أنا فقد اتصل بي بعض المعارف والأصدقاء ، يثنون على ما كتبت . أخصّ بالذكر الشاعرة الكبيرة فدوى طوقان التي اتصلت تقول : بحثك الذي نُشر رداً على مذكرات محمود رياض ، دفعني إلى مراجعة أفكار كثيرة كنت أحملها سابقاً .

حسن صبري الخولي

كان حسن صبري الخولي واحداً من الذين كتبوا في التاريخ ، وحصل على شهادة دكتوراه نتيجة لذلك . ولا أريد أن أبخس الرجل حقه ، ذلك أن رسالة الدكتوراه التي نُشرت في جزئين ضخمين ، تحمل الدليل على أنه بذل جهداً كبيراً في تأليفه واستند في ذلك على مصادر عديدة[1] . ولكن كتابة التاريخ تعتمد على عنصرين ، عنصر الحَدَث وعنصر تفسير الحدث . وأهمية العنصر الثاني تتساوق مع أهمية العنصر الأول . وإذا ما اختل العنصر الثاني ، فقد الأول قيمته إلى حدٍ كبير .

وحدث أن وزارة الإعلام الأردنية ابتاعت عدداً من نسخ الكتاب ، فحصلت على إحداها . وانكببت أطالع صفحات الكتاب ، وسرعان ما تبين لي أنه يقع ضمن نطاق الكتب التي تقضي تعليمات رقابة المطبوعات النافذة والمعمول بها آنذاك ـ أن لا يتم تداولها في الأردن . وهذه مفارقة من المفارقات التي تقع عندما يتخذ المسؤول قراراً فردياً ، وليس في نطاق العمل المؤسسي . والمرجح أن الخولي ، الذي بلغ في خدمة الحكومة المصرية ، مناصب عالية ، أجرى اتصالاً مع السفير الأردني في القاهرة بشأن الكتاب ، فأوصى السفير بابتياع نسخ منه ، دون أن يطلع على مضمونه ، واستجابت الوزارة للتوصية وابتاعت النسخ ، دون أن يهتم أحد بتقليب صفحات الكتاب والتعرف على ما فيه .

والحقيقة أن الدهشة استبدت بي وأنا ما أزال عند الصفحة الأولى من مقدمة الخولي ، إذ رأيته يتحدث عن اهتمامه بقضية فلسطين منذ أن اشترك في حرب ١٩٤٨ ضابطاً في القوات المصرية . ثم يسارع للقول إن تلك القوات لقيت «الكثير من عَنَت» الملك عبدالله الذي كان «القائد الأعلى للقوات العربية»!! . أما في الصفحة التالية فانه عزا هزيمة القوات المصرية في النقب وبئر السبع إلى «مؤامرة استعمارية صهيونية» شارك فيها الملك عبدالله والأمير عبد الاله «ورجالات هاتين الدولتين في ذلك الوقت» . (يا للبهتان المركّب)! . ومضيت أطالع صفحات الكتاب فرأيت عجباً عجاباً ، خلاصته أن الخولي اتخذ خطاً ثابتاً له في تطويع كل ما يتعلق بالهاشميين لمنطق خط الدعاية المصرية الذي سبق نشوب حرب ١٩٦٧ . وكان عجبي يزداد

---

(١) سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين ، دار المعارف ، القاهرة ، المجلد الأول نشر سنة ١٩٧٠ ونشر المجلد الثاني سنة ١٩٧٣ .

أحياناً ، لأن الكتاب رسالة دكتوراه أشرف عليها عدد من أساتذة التاريخ . ومضى الخولي في تطويع الحقائق للخط الذي اختطّه لنفسه ، إلى أن بلغ به الأمر إلى القول إن هناك «دليل عملي على قبول الملك حسين بن علي تصريح بلفور ، ويتمثل ذلك القبول في الرسائل التي بعث بها إلى «الأحرار السوريين . . .» . وقد أسند الخولي مقولته هذه إلى ما ورد في كتاب الدكتور أنيس صايغ وكتاب (يقظة العرب) من تأليف جورج أنطونيوس .

ملاحظة : بينما كنت أطالع الصفحة ٢٥٨ التي ورد فيها هذا القول ، كتبت العبارة التالية في الحاشية : كيف قبل الملك حسين وعد بلفور وهو الذي خسر مملكته في معارضة ذلك الوعد؟

ومضيت في مطالعة صفحات الكتاب فتبين لي أن الخولي يصدر الأحكام دون محاكمة عقلية . فهو يتهم الحسين بأنه «كان على قدرٍ كبيرٍ من السذاجة والضحالة في التفكير والجهل بشؤون السياسة» .

لماذا؟ لأنه وثق بالرسالتين اللتين تلقاهما من الحكومة البريطانية بتاريخ ٨ شباط ١٩١٨ و ١٦ حزيران ١٩١٨ . إنه اتّهام غريب . فالكاتب ينسى أن بريطانيا كانت يومذاك حليفة العرب الوحيدة التي تقدم لهم المال والسلاح والخبراء العسكريين . هذه الدولة تقدم تأكيدات رسمية واضحة لحليفها . فكيف يريد الكاتب أن يتصرّف الحسين؟

ويسأل الحسين حليفة العرب ـ أن توضح ما ترامى إليه من أنباء حول وعد بلفور . وتوفد بريطانيا في كانون الثاني ١٩١٨ الاستاذ هوجارث لكي يؤكد له أن استيطان اليهود في فلسطين لن يكون مسموحاً به إلا بقدر ما يتفق مع الحرية الاقتصادية والسياسية لسكان فلسطين . لقد أدرك الملك حسين أهمية هذه العبارة التي نقلها هوجارث شفوياً ، فدوّنها ، ونقلها عنه جورج انطونيوس عام ١٩٣١ ثم نشرها في كتابه يقظة العرب (الذي نُشر لأول مرة عام ١٩٣٨) . وفي عام ١٩٣٩ أبرزت بريطانيا نص تلك الرسالة في مؤتمر فلسطين العربي في لندن . ومع ذلك يُقال إن رسالة هوجارث كانت «تنضح بآيات تترى من النفاق والخديعة والتضليل» . إنه قول يسهل إطلاقه عام ١٩٧٣ ، بينما تعود الرسالة إلى سنة ١٩١٨ ، يوم كانت الثقة ما تزال قوية عند العرب ببريطانيا وسياستها وعهودها .

وفيما يتعلق برسائل الحسين إلى «الأحرار السوريين» ، فإن الخولي استند على كتاب انطونيوس ، إلا أنه أخذ ما يلائم وجهة نظره الغائية ، فأعطى للقارئ جانباً

وترك الجوانب الأخرى . ونلقي نظرة على ذلك الكتاب (صفحة ٣٧٧) فنرى أن الحسين اقتنع بأن هناك حماية وضمانات كافية لعرب فلسطين ، ذلك أن وعد بلفور ضمن حقوقهم «الدينية والمدنية» وها أن تأكيدات هوجارث تضمن حقوقهم «السياسية والاقتصادية» . وهكذا ، بعث رسائل يقول فيها أنه تلقى «تأكيدات من الحكومة البريطانية بأن توطين اليهود في فلسطين لن يتعارض مع استقلال العرب في تلك البلاد . . .» . ويعطي انطونيوس رأيه بأن الملك حسين كان متحرراً من الهوى والتعصب الديني ، وأن رسالته تلك «تعكس النزعة العربية العامة نحو اليهود ، قبل ظهور الصهيونية السياسية على مسرح الأحداث» .[1]

هذا هو الحدث ، وهذا هو التفسير الصحيح الذي يطابق ذلك الحدث وزمنه . أما تفسير الدكتور الخولي ، فقد انطوى على اتجاه آخر غريب وغير مطابق لواقع الحدث ، إذ قرر أن رسائل الحسين «دليل عملي على قبول تصريح بلفور» . ثم بلغ الغلو عند الخولي في مجانبة الواقع والنزاهة ، أنه اتهم الحسين بالتمويه «على الجماهير العربية» .

هنا أقول : ألم يكن الحسين جديراً بالتقدير ، وبأقوال عادلة بريئة وهو الذي ضحى بملك ومملكة ، وتاج وصولجان ، وآثر المنفى ، في سبيل معارضته لوعد بلفور؟

ويسير الخولي على خطى أنيس صايغ في التحامل على فيصل ، فيقول انه وقع في أخطاء سياسية صارخة . وعندما يحلّل اتفاقية فيصل ـ وايزمن ، يقول إن شرط فيصل التحفظي لا يعفيه مسؤوليته الخطيرة والجسيمة . ثم يناقض نفسه في تلك العبارة بالذات عندما يقول «والمعروف أن هذا الشرط قد عصف بالاتفاقية وجعلها تفقد قوتها القانونية . . لأن الانجليز وحلفاءهم قد نكثوا العهود مع العرب ، ولم يحقّقوا مطالب العرب ، فسقطت الاتفاقية سقوطاً تلقائياً» . (صفحة ٣٠٦) .

ثم يمضي في مجانبته للحقائق إلى القول إن فيصل ، بعد أن أصبح ملكاً على العراق ، التزم موقف الحيدة في الصراع العربي الاسرائيلي . . . ورفض مساعدة ثورات عرب فلسطين . بل انه ينقل عن أنيس صايغ قوله إن لورنس لم يكن «لساناً ينطق بأفكار فيصل بل كان عقلاً يقرّر أفكاره وينظمها» . (الصفحتان ٤٦٦ ـ ٤٦٧) .

إن تأثر الخولي بأنيس صايغ ، ومبالغته في ذلك ، أبعده عن خط التوازن

---

(١) جورج أنطونيوس : يقظة العرب ، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٦ .

والاعتدال في الأحكام . هذا مع أنه بدرت منه عبارات متفرقة ، بمثابة فلتات قلم ، كقوله إن اقتراح فيصل على مؤتمر السلام إرسال لجنة تحقيق إلى سورية الطبيعية «يدل على أن الأمير فيصل كان مؤمناً بعدالة القضية العربية . . .» (صفحة ٣٤٢) ، وكقوله إن الأمانة العلمية تقتضي منه أن يذكر «حقيقتين هامتين مشرّفتين تتصلان بموقف فيصل من قضية فلسطين . . .» ، وهاتان الحقيقتان هما تأكيده للحكومة البريطانية أنه لم يوافق على سياسة الوطن القومي لليهود في فلسطين ، وأنه اعترض على تعيين هربرت صموئيل مندوباً سامياً على فلسطين (الصفحات ٤٠٣ ـ ٤٠٥) .

ومن عجيب ما ذهب إليه الخولي أنه وصف جريدة (الكوكب) التي كان الانكليز يصدرونها في مصر بأنها «كانت بوقاً من أبواق الأسرة الهاشمية والاستعمار» . وبدا لي من أقوال الخولي واستشهاداته بأنيس صايغ ، أنه كان يجدر بالعرب أن ينتدبوا ذينك الأستاذين (الخولي وصايغ) ممثلين لهم في مؤتمر السلام بباريس .!!

على أنني أود هنا أن أعطي مثالاً واحداً ، ليس في تلوين الحقيقة تلويناً خفيفاً (وكثيراً ما يحدث هذا) ، بل عن كذبة صريحة بلقاء . ففي يوم ١١ تموز ١٩٢٢ ألقى ونستون تشرشل (وزير المستعمرات يومذاك) بياناً في مجلس العموم قال فيه إن أول ادعاء بأن فلسطين كانت من ضمن المناطق التي وعدت بريطانيا أن تعترف باستقلال العرب فيها ـ صدر عن الأمير فيصل في محادثة دارت في وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٢١ . ومضى تشرشل يقول إنه تم إيضاح وجهة نظر الحكومة البريطانية للأمير «الذي أعلن استعداده لقبول البيان القائل بأن حكومة جلالته قصدت أن تستثني فلسطين» .

لقد أخذ الخولي قول تشرشل هذا على علاّته ، فقال «وتعهد فيصل من جانبه باخراج فلسطين من نطاق الدول العربية أو من مشروعات الدولة العربية الموحدة» .

ولست أريد هنا أن أبرهن على عدم صحة الشق الأول من قول تشرشل ، لأن ذلك واضح لكل من درس القضية العربية . ولكنني أود أن أعرض للشق الثاني من قوله ، لأن الحقيقة فيه لم تظهر إلا حديثاً . ففي دار الوثائق البريطانية في لندن Public Record Office تقرير من تقارير وزارة الخارجية البريطانية يتضمن تسجيلاً للمحادثة التي جرت بين فيصل وأحد كبار موظفي الخارجية ، والتي استشهد تشرشل بها . ونحن نستطيع أن نرى في ذلك التقرير عكس ما قاله تشرشل تماماً ، فقد أصرّ فيصل على «أن العرب اعتبروا دائماً أن فلسطين وداخلية سورية تشملها

العهود التي أعطاها السير هنري مكماهون» . وقال فيصل أيضاً «فيما يتعلق بفلسطين . . فإن المراسلات الأصلية لا تتضمن أي قول بأن فلسطين يجب أن تُستثنى من الحدود العربية» .[1]

ولو أنه (الخولي) اطلع على هذه الوثيقة ، لما جازت عليه تلك الكذبة . ولكن كم من الأكاذيب المقصودة وغير المقصودة ، جازت على العرب؟ وكم هناك من أكاذيب تناقلها العرب عن الأجانب وصدقوها ، دون أن يمحصوها ، وبذلك أساءوا لأنفسهم ولقومهم وهم لا يعلمون .

بعد مطالعة الكتاب خطر لي أن أكتب للخولي رسالة ألفت فيها نظره إلى بعض الأخطاء التي انطوى عليها كتابه . وفي الواقع أن الكثير من تخريجات الخولي وتحليلاته وتفسيراته بعثت الغيظ والحنق في نفسي ، ولكنني آثرت أن أكتب له عن أخطاء ارتكبها نتيجة النقص في الاطلاع . وقلت في نفسي : إذا كان الرجل مهتماً حقاً بالعلم ، فسوف يردّ على رسالتي ، وعندئذ أستطيع أن أناقشه في تحليلاته . وكتبت رسالتي (٧ تشرين الأول ١٩٧٤) ومن جملةً ما بيّنت فيها أن محمود القيسوني (و ليس نوري السعيد) هو الذي عيّنه الملك حسين محل عزيز علي المصري (صفحة ١٦٤) ، وأن النص النهائي لاتفاقية سايكس – بيكو تضمن القول إن بريطانيا وفرنسا مستعدتان أن تعترفا وتعاضدا [وليس : تحميا] دولة عربية . . . .» . (صفحة ١٧٨) .

وكان الخولي اعتمد في أقواله عن اجتماع فيصل بوايزمن في جهات العقبة ، على رواية وايزمن غير الدقيقة (ص ٢٦٨) ، فلفتُّ نظره إلى أن هناك تقريراً كتبه الضابط البريطاني جويس الذي ترجم بينهما ، وأن ذلك التقرير كُتب بعد الاجتماع مباشرة .

وأورد الخولي ترجمة لشرط فيصل في اتفاقيته مع وايزمن ، فسطرتُ له النصّ العربي الأصيل الذي كتبه فيصل بخط يده . كما بيّنت أن تشرشل كان يجانب الحقيقة في بيانه عام ١٩٢٢ ، وأن النص الحرفي لأقوال فيصل موجود في محضر الاجتماع الذي كُتب مباشرة بعد انتهائه ، وفيه أن فيصل أصر أن فلسطين داخلة في حدود الاستقلال العربي (صفحة ٤٦٨) .

بعد ذلك كتبت أقول :

«وقد ظهر لي أنكم اعتمدتم على مؤلفات أنيس صايغ ، وهي مؤلفات تتسم بالطابع الدعائي أكثر مما تتسم بالروح العلمية المجرّدة من الهوى .

---

(١) تقرير عن الحادثة بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٩٢١ ، الملف F.O. 686/74

وقد قصدَ إثبات نظرية كوّنها لنفسه قبل الشروع في وضع كتبه ، وسمح لنفسه أن يتأثر بدعايات الصهيونيين الذين جعلوا دأبهم تشويه تاريخ العرب منذ مطلع هذاالقرن وحتى يومنا هذا .»

ولكن الخولي لم يرد . وكان موقفه مني مثل موقف صاحبة عمر بن أبي ربيعة : خرجت بالصمت عن «لا» أو «نعم»

بعد ذلك بسنة ذهبتُ إلى القاهرة ، وهاتفت الخولي أسأله عما إذا كانت رسالتي وصلت إليه ، فقال إنها وصلت ، ولكن تراكم العمل حال دون الإجابة .

وبقي كتاب الخولي بين أيدي القراء وبقيت نسخة رسالتي إليه مطوية بين أوراقي[1] .

---

(١) بعد صدور كتابي (صفحات مطوية) ، قرأه الأستاذ العلامة أكرم زعيتر ، ثم بعث لي رسالة من بيروت (كان سفير الأردن آنذاك لدى حكومة لبنان) بتاريخ ٦ أيار ١٩٧٨ ، جاء فيها قوله :

. . . ولست أظن بعد صدور كتابك ، يقوى مكابر على نكران تضحية الحسين بن علي بعرشه وهناءته وبوجوده ، في سبيل فلسطين . . .

وناهيك بما في الكتاب إيضاحاً لألاعيب السياسية البريطانية ، وفضحاً لأخاديع ساسة بريطانيا وأكاذيبهم ، مما يجب أن يعلمه كل مهتمٍ بتدوين القضية العربية أو مشتغل بها . وقد ــ واللّه ــ تمثّل لي ، وأنا أقرأ ما كتبه الحسين للمعتمد البريطاني عن سبب إحجامه عن عقد المعاهدة وكونه ، إذا فعل لا سمح اللّه «سيؤدي إلى طمس صحيفة تاريخي . . فهو يزيل ويسقطني من ثقة بلادي وأقوامي . . .» ، تمثّل لي الدكتور أنيس الصايغ . . وحسن صبري الخولي الذي دكترته جامعة الأزهر لأسباب لا تخفى عليك ، وأساتذة مدرسة التجنّي . . . الذين كان شخص بريطاني مسؤول ككرزون أرحم منهم وأرأف بتاريخ الرجل! . . واللّه إن تحفّظ الحسين بإضافة عبارة «نحو العرب» (الصفحة ١٣٣) ليدلّ أبلغ دلالة على يقظة مدهشة وانتباهةٍ حاذقة . . . ألا ليت هؤلاء الذين احترفوا الحملة على الحسين وفيصل يقرأون كتابك ، فلعلّ ضمائرهم تستيقظ وتبكتهم أشدّ تبكيت على ما افتروا آثمين! . . . إلا ليتك تهدي نسخة منه إلى الدكتور محمد أحمد الذي يمنح الدكتوراة والماجستير إلى البعض ، جزاءً وفاقاً ، لحملتهم على الهاشميين ، وعلى رواد النهضة الأولين ، وليتك تناشده اللّه والأخلاق والعلم أن يقرأ الكتاب!! وليتك كذلك تهدي نسخةً إلى كلٍ من الدكتور عبد العزيز الشناوي ، أستاذ التاريخ بجامعة الأزهر والذي أشرف على إعداد رسالة «الدكتور» صبري الخولي ، وإلى الدكتور بدوي عبد اللطيف عوض أستاذ الدراسات الاستشراقية بالأزهر والدكتور محمد رفعت رمضان ، أستاذ التاريخ بجامعة القاهرة (فرع الخرطوم) . . ، بل . . . لا تنس «فضل» مركز الأبحاث الفلسطينية ببيروت الذي كان أنيس الصايغ يترأسه .

مذكرات الفريق مرتجى

مما يثير العجب أن كثيرين في بلادنا يطيب لهم العمل بالمقولة الشعبية الدارجة «الحق على الطليان» . قلائل هم الذين يعترفون بأخطائهم . نادراً ما تجد انساناً يقول : أجل ، أنا قصّرت في هذا الأمر . وفي اعتقادي أن سبب ذلك يعود الى ضعف الشجاعة الأدبية ، وقلة الثقة بالنفس . ومن المؤسف أن الرأي العام في بلادنا يجد راحة في هذا المنطق وقبولاً له ، بل واستمتاعاً به . لقد أصاب العرب الكثير من الهزائم والنكبات ، وابتلوا بالكثير من أسباب القهر والظلم واغتيال الشخصية ، ومع ذلك فان القادة والزعماء لا يعترفون بالتجاوزات التي ارتكبوها في حق المواطنين ، والمواطنون بدورهم لا يعترفون أنهم يتحملون قسطاً من المسؤولية ، طبقاً للقول المأثور «كما تكونون يُولّى عليكم» . فالمواطنون الذين يصفقون للحاكم المطلق (الدكتاتور) ويتمدحون بمناقبه ، ويجدون مبرراً لكل حماقة يرتكبها ولكل قباحة يقترفها ، يتحملون دون شك قسطاً من وزر ما يحل بهم . الشعب الذي يقول ابناؤه الذي يتزوج امي هو عمي ، شعب يسهّل أمر ظهور الدكتاتور ، ان لم يكن ذلك الدكتاتور قد ركب على أكتافه بعد . ومن هنا لا يجد الزعيم والقائد ضرورة للاعتراف بأخطائه ، لأن الشعب يسكت على تلك الأخطاء ، ويتقبلها ويتحملها راضياً . الزعيم يقول : الحق على الاستعمار ، والقوى الأجنبية ، والمؤامرات الدولية ، وعلى الأمريكان والانكليز والفرنسيين واليهود . والشعب يجد في تلك المقولات مخرجاً جميلاً يريحه من تحمل مسؤولية التقصير في محاسبة الحاكم المستبد والوقوف في وجهه . ولذلك نراه يهتف مع الحاكم الظالم ، أجل ، الحق على الاستعمار ، وعلى الانكليز . . . والطليان .

ومن الأمثلة المأساوية التي مرّت بي دليلاً على تعاسة شعب من الشعوب ، ما قوبلت به استقالة جمال عبد الناصر من رئاسة جمهورية مصر ، بعد هزيمة ١٩٦٧ بيومين ، وهي الاستقالة التي أعلن فيها أنه يتحمل مسؤولية تلك الهزيمة . ومع أن الاستقالة كانت أقل ما ينتظر من رجل أوقع مصر وسوريا والأردن وفلسطين في كارثة الهزيمة – الا أنّ الشعب المصري ، كما قيل ، لم يقبل الاستقالة وأصرّ أن يبقى عبد الناصر على رأس السلطة . وتزداد المصيبة في هذا بروزاً عندما نقارن بين موقف الشعب المصري وموقف الشعب البريطاني تجاه ونستون تشرشل ، الزعيم الكبير الذي

قاد بلاده الى النصر في الحرب العالمية الثانية . إن ذلك الشعب العظيم أعطى الغلبة في الانتخابات التي جرت في عام ١٩٤٥ لحزب العمال ، لأنه قدم برامج اقتصادية لما بعد الحرب أفضل من البرامج التي قدمها حزب المحافظين . وما أزال أذكر جيداً كيف أن تشرشل اشترك في مؤتمر بوتسدام الذي عقد آنذاك بعد استسلام المانيا ، ولكنه لم يبق في المؤتمر سوى يومين ، اذ خلفه في الأيام التالية كليمنت اتلي رئيس حزب العمال ، الحزب المنتصر في الانتخابات .

سقت هذه المقدمة الطويلة توطئة لما أردت أن أقول تعليقاً على مذكرات الفريق عبد المحسن مرتجى ، قائد جبهة سيناء في حرب ١٩٦٧ (الحلقة الأولى في جريدة الأخبار الأردنية بتاريخ ٤ أيار ١٩٧٨) ، فقد شاء ذلك الضابط ذو الرتبة العالية ، أن يمهّد ذهن القارىء لهزيمة ١٩٦٧ بالحديث عن هزيمة ١٩٤٨ ، وشاء له اجتهاده ، أن يبرّر هزيمة الجيش المصري في عام ١٩٤٨ بقوله ان مما ساعد على وقوع تلك الهزيمة «الخيانات التي قام بها رؤساء الدول العربية حينذاك . . .» . بهذه البساطة قرّر الفريق مرتجى أن «الخيانات» التي أقدم عليها رؤساء الدول العربية في تلك الأيام ، ساعدت على الحاق الهزيمة بالقوات المصرية ، بمعنى أنه لولا تلك «الخيانات» لما حلّت الهزيمة بالقوات المصرية والعربية الأخرى .

استكبرت هذه المقولة من رجل يُفترض أن تكون التجارب عركته وجعلته أكثر توازناً في اصدار الأحكام ، فكتبت للجريدة كلمة قصيرة لم تلبث أن نشرتها (١٠ أيار ١٩٧٨) . أقدم فيما يلي زبدة ما جاء فيها :

. . . كنت أتوقع أن يحصر الفريق السابق كتابته في نطاق الأوضاع التي وجد نفسه فيها يومذاك ، وفي اطار المعلومات التي وقف عليها وشارك في صنعها ، مفترضاً أن تكون العقلانية قد ترسخت في العالم العربي بعد حرب ١٩٦٧ – ولكن كم أدهشني ماجاء في استعراضه العام للأحداث التي وقعت عام ١٩٤٨ ، من قوله في مجال حديثه عن هزيمة الجيش المصري «ويساعد على هذه الهزيمة الخيانات التي قام بها رؤساء الدول العربية حينذاك» . .

ألا قل لي بربك ، على ماذا استندت عندما أطلقت هذا الاتهام البالغ الخطورة ضد رؤساء الدول العربية كافة عام ١٩٤٨؟ أم تراك في قولك هذا تتابع خطوات صناجة الاذاعات العربية أحمد سعيد وأمثاله من المدلسين المهوشين ، الذين أساءوا الى سمعة العرب وشاركوا في صنع هزيمة ١٩٦٧؟ أية خيانة ارتكبها فلان وفلان –

ولا حاجة لذكر الأسماء - من رؤساء العرب؟ وهل فكرت عندما كتبت عبارتك هذه بمعنى كلمة (خيانة) ومدلولها؟ لقد تجاوزت في عبارتك هذه التخصيص الى التعميم ، فهل يا ترى كان الملك فاروق والنقراشي خائنين؟ ولماذا؟ وأي مغنم حصل عليه كل واحد منهما لقاء خيانته؟ بل أي مغنم حصل عليه رؤساء العرب الآخرون؟

ألا تعلم يا سيدي أنك عندما تصم رؤساء العرب بوصمة - الخيانة - تسيء اساءة بالغة الى الأمة العربية التي تزعّم مقدراتها أولئك الأشخاص في تلك الحقبة؟ ربما يستطيع المرء أن يتهم بعض أولئك الرؤساء بالسذاجة في تقدير قوة العدو وأنصاره من جهة وفي تقدير قوة العرب من جهة أخرى ، مع أن تلك السذاجة كان لها ما يبررها الى حدٍّ ما ، من الفكرة التي سادت في أذهان العرب أحقاباً طوالاً عن ضعف اليهود وجبنهم .

أرجو يا سيدي أن تلتزم في كتابتك بما أنت واثق منه وعلى يقين تام من صحته ، وأن لا تلقي الاتهامات العشوائية يميناً ويساراً . ولا أدري اذا كنت تتفق معي في أن الحماقات التي ارتكبها البعض عام ١٩٤٨ ، لا تكاد تبلغ عشر معشار الحماقات التي أدت الى هزيمة ١٩٦٧ .

* * *

بعد ذلك رحت أتساءل : هل الاتهام بالخيانة بسيط الى هذا الحد؟ وقلت في نفسي : لماذا لا يقوم أحد قضاة الادعاء العام ، في أحد البلاد العربية ، باستدعاء مرتجى هذا ، أو أي واحد من أمثاله ، والطلب اليه باسم القانون ، أن يقدم البرهان على خيانة هذا أو ذاك ، من زعماء العرب ، في أيام تلك الحرب؟ ولماذا لا يعاقب الذين يغتالون شخصيات الآخرين ، دون وجه حق؟ لماذا؟

حسين مؤنس

لم أكن أعرف عن حسين مؤنس الا القليل القليل الى أن قرأت مقالة في مجلة (آخر ساعة) المصرية (١٥ آذار ١٩٧٢) بعنوان (جيل ثورة ١٩١٩) ، قدمتها المجلة على أنها من قلم الدكتور حسين مؤنس «أستاذ التاريخ . . الأديب» . وقرأت الحلقة الأولى من المقالة ، وبعد اسبوع قرأت الحلقة الثانية ، فاستبدّ بي العجب عندما تبيّن لي أن الكاتب انحرف عن مساره (المسار الذي حدّده عنوان ا لبحث) وأخذ يقارن بين حركة مصر المطالبة بالاستقلال في عام ١٩١٩ ، وبين الثورة العربية الكبرى . ولم يتلبث الكاتب طويلاً قبل أن يعلن رأيه بأن الحركة المصرية كانت حركةً شعبية ، بينما تحولت حركة النهضة العربية «من حركة أمة عربية الى حركة أسرة . رجل وأولاده أرادوا أن ينشئوا لأنفسهم عرشاً أو عروشاً ، وصمموا على أن يستخدموا جهود العرب جميعاً في تحقيق هذا الهدف الأناني . .» . ثم يمضي الكاتب الى القول إن الثورة العربية نبعت من صميم العرب «ولكن مغامري الحجاز اغتصبوها وحالفوا الانجليز وانقلبوا على اخوانهم المسلمين في وسط المعركة . . .» . هذا بالاضافة الى عبارات واتّهامات شديدة أخرى مماثلة . وظهر من سياق مقالة حسين مؤنس ، أنه كان قرأ كتاباً للدكتور مكي شبيكة بعنوان (العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى) ، وهو عبارة عن ترجمة بعض التقارير التي كتبها رسميون انكليز في أثناء تلك الحرب ، فشاء له منطقه أن يكتفي بقراءة تلك التقارير ، وأن يكوّن فكرة عن الثورة العربية ، دون أن يكلّف نفسه عناء الاطلاع على كتب عربية أرخّت للثورة بصورة متكاملة .

ان خروج الدكتور مؤنس عن خط الأمانة العلمية ، بعث الغيظ في نفسي . وبينما كنت أبحث عن العنوان الذي يجدر بي أن أكتب بواسطته اليه – اطلعت في العدد ١٦١ من مجلة (العربي) على قصة نُشرت باسمه ، فاستدللت من ذلك أنه يقيم في الكويت ، وبادرت أكتب له على عنوان تلك المجلة . وفيما يلي مقاطع من رسالتي المؤرخة ٢١ نيسان ١٩٧٢ :

. . . أعرب لك عن عجبي واستغرابي لما كتبت في مجلة (آخر ساعة) مؤخراً . ذلك أنك وأنت تحاول تمجيد ثورة ١٩١٩ في مصر ، رأيت – كما يبدو – أن أمجاد تلك الثورة لا تأخذ أبعادها الا اذا قارنتها بثورة

أخرى هي الثورة العربية ، فرفعت تلك وخفضت هذه ، لغير ما سبب معقول ، الا اذا كنت أردت احتذاء أساليب بعض الكتّاب السياسيين في أيامنا هذه ممن يستبيحون عرض الحقيقة ويجعلون الأبيض أسود . . . وكنت أحسب أن رجلاً مثلك شاب شعره وعركته تجارب الأيام ، جدير أن لا يصدر عن هوى وقلّة معرفة ، ولكنني بعد قراءة مقالتك أيقنت أنك واحد من هذين . . . اسمح لي يا حضرة الأستاذ أن أعرب لك عن بالغ أسفي لما جاء في مقالتك من مجانبة للحقيقة ومن تعريض وطعن لا يستندان الى معرفة وثيقة أو دراسة عميقة . وليس الرجالُ الذين قادوا الثورة العربية بحاجة الى دفاعي لو كان العرب يغلّبون العقل على العاطفة . . . لأنني لا أحب أن تكون من زمرة الكتّاب الذين أفسدوا تاريخ النضال العربي الحديث دون وجه حق . لقد جاهد العرب المشارقة مثلما جاهد المصريون وغيرهم من العرب في سبيل أوطانهم ، ولا يجمل بشيخ مثلك أن يسير على نسق السيء الذكر أحمد سعيد . . .

ثم اقترحت عليه أن يقرأ كتابي (الحركة العربية) الذي كان صدر في عام ١٩٧٠ .

تلك الرسالة الحارّة دفعت الدكتور مؤنس للإجابة عليها (١ أيار ١٩٧٢) قائلاً أنه يعتب علي عنف هجومي عليه «لمجرّد أنني قلتُ رأياً يختلف عن رأيك . . . وأنا من خدّام التاريخ الباحثين عن الحقيقة . ومهما اختلفنا في الرأي فاننا لا بد أن نحتفظ باحترام بعضنا لبعض ، لأن العالم في بلادنا مسكين لا يكاد يلقى من الناس تقديراً» ثم أكّد أنه لم يكتب عن حقدٍ أو بهدف ، بل كان يستجلي الحقيقة!! . وبعد ذلك قال إنه قرأ كتابي (الحركة العربيّة) في مكتبة جامعة الكويت ، ولكنه يودّ أن أهدي اليه نسخةً منه لكي يتأكد أن نفسي قد رضيت عنه .

لم تقنعني اعتذارات حسين مؤنس العرجاء ، على الرغم من ليونة عباراته ، فكتبتُ اليه رسالة ثانية قلت فيها أنني كتبتُ رسالتي السابقة من منطلق الاستغراب لصدور تلك الأحكام القاطعة فيها «بحق موضوع لم تستوف الاطلاع عليه . . .» . ولأن مقالته في المجلة «لم تصْغْ بأسلوب البحث عن الحقيقة ، بل بأسلوب إعطاء الأحكام القاطعة . . .» . ثم أعطيته مثلاً من أن سعد زغلول (زعيم ثورة ١٩١٩) قال

لعرب فلسطين عدما ذهب وفد منهم يستعين به كي يعاضدهم ضد الصهيونية : «ولماذا لا تتعايشون معهم مثلما نتعايش نحن في مصر مع اليهود»؟ (هذا عن كتاب انتوني ناتنج عن العرب) . وأضفتُ قائلاً «اننا نلمس هنا جهل سعد زغلول بحقيقة الغزوة الصهيونية ، ولكن هل يبرر ذلك الجهل توجيه الاتهامات اليه؟» . ثم كرّرت القول إنني أتوقع منه كواحد من أفراد الطبقة المتعلمة تعليماً أكاديمياً ، . أن لا يكتب الا عن معرفة وثيقة ، ولا يلقي الأحكام جزافاً واعتباطاً . وأخيراً قلت أنني – استجابةً لرغبته – أبعث اليه نسخةً من كتابي لعلّه يقرأه بقلب مفتوح ، وأن العنف في رسالتي الأولى لم يكن موجهاً نحو شخصه بل نحو مقالته .

لم أتلقّ ردّاً من حسين مؤنس على الرغم من أنني أرسلتُ كتابي اليه بالبريد المسجّل . ووقف الأمر بيننا عند ذلك المدى .

ومرّت بعد ذلك أعوام سبعة عشر ، لم التق بها بحسين مؤنس ، ولم أقرأ له أو أسمع عنه . ثم حدث في أواخر كانون الثاني ١٩٨٩ أن طلب مني وزير الاعلام هاني الخصاونة أن أزوره في مكتبه (وكنت تقاعدت من خدمة الحكومة) . وعندما التقيت بالوزير أعطاني نسخة من مقالة كانت مجلة (أكتوبر) المصرية نشرتها للدكتور حسين مؤنس (ما غيره) ، وهي بعنوان (العرب في طريق القوة) .وأنعمتُ النظر في المقالة فرأيت أن الكاتب استهل الحلقة الثالثة بقوله إنه أعطى في الحلقة الثانية «أمثلة من اخلاص الرئيس حسني مبارك والملك عبد العزيز آل سعود وصدقهما في التعامل السياسي على أساس أخلاقيات الاسلام . . . التي أدخلت العرب في عصر جديد من القوة السياسية . . .» . ثم مضى للقول أنه الآن سيعطي القارىء «مثالاً من التعامل السياسي الخبيث الذي يقوم على الكذب والغش والمراوغة والنفاق والأنانية والجهل بشؤون السياسة الدولية . . .» . ثم أعلن أنه يعني بذلك فيصل بن الحسين ، وأنه يبني نظريته على رسالة زعم الصهيونيون أن فيصل كان بعث بها في آذار ١٩١٩ الى فليكس فرانكفورتر (صهيوني امريكي) . واستدل مؤنس من الرسالة ان فيصل اعترف بالصهيونية ورحّب بها ، وأنه سلك الغش والخداع ، لأنه في قرارة نفسه لم يكن «يؤمن بحرف مما كتب فيه ، وانما كان مجرّد احتيال . . .» . ثم يمضي مؤنس الى القول إن فيصل في بداية الأمر كان لا شيء ، ولكنه استطاع عن طريق التعاون مع الانكليز أن يصبح ملكاً على العراق . بعد هذا يستطرد قائلاً إن اتفاقيات كامب ديفيد «لم تكن الا وسيلة لتحرير أرض مصر من استعمار اليهود» . وان مصر كانت

دعت الدول العربية للاشتراك في المفاوضات التي أدّت الى تلك الاتفاقيات لكي نحّرر أرضنا كلها معا ، ولكن ا لعرب رفضوا ، وبذلك الرفض كانوا يخدمون العدو ويضرّون أنفسهم» . ثم يخلص مؤنس من ذلك الى التمدح بأخلاق حسني مبارك ومناقبه قائلاً أنه يؤمن بالوحدة العربية ايماناً صادقاً ، وأنه « لا يقول قولاً أو يتصرّف تصرفاً من شأنه أن يسيء الى العرب» . بعد هذا ينتقل الى التمدح بالملك فهد آل سعود وكل أمراء البيت السعودي وكل رجال الدولة السعودية ، قائلاً أنهم على شاكلة مبارك من الاخلاص والصدق والايمان بالعروبة . . .» . واتضح لي من بقية كلام حسين مؤنس أنه أسّف وترخّص في تملقه الى أدنى درك يمكن ان يصل اليه كاتب ، وأنه انسان تافه رخيص لا يحترم نفسه ولا يحترم لقبه العلمي ولا يحترم سنّ الشيخوخة الذي وصل اليه . حقاً لقد أدركت عندئذٍ مدى انطباق بيت الشعر التالي عليه :

والشـــيخ لا يرجعُ عن غـــيّـــه
حـــتى يُوارى في ثرى رمـــسِـــه

وقلت في نفسي «عادت حليمة إلى عادتها القديمة» . هذا رجل يهوى المقارنات المعكوسة ، فحركة مصر سنة ١٩١٩ لا يقابل أمجادها إلا تهاون الهاشميين ، وسمو أخلاق مبارك وفهد وصدق وطنيتهما لا يقابلها إلا تفريط فيصل بن الحسين بحقوق العرب .!!

وسألني الوزير عما إذا كنتُ أستطيع أن أكتب ردّاً على ما جاء في مقالة حسين مؤنس من بهتان وإفك ، فأجبته إلى ذلك . وكتبتُ ردّاً من صفحتين ، بيّنتُ فيه أن الصهيونيين أبرزوا الرسالة المزعومة إياها سنة ١٩٢٩ ، وكان فيصل على قيد الحياة ، فنفى أن تكون صادرة عنه ، وأن حسين مؤنس يهرف بما لا يعرف ، وأنه خرج عن أسلوب العلم والمنطق والحقيقة ولجأ إلى أسلوب الدعائيين القديم ، وأن اجتهاداته الخرقاء تنبع عن جهل وقلة معرفة . ثم اختتمت ردّي بالقول مخاطباً مؤنس :

«كنت أحسب أن رجلاً مثلك شاب شعره وبلغ أرذل العمر ، خليق أن يتقي اللّه فيما يفتري على رجلٍ من أعظم رجال العرب في العصر الحديث» .

وبعثتُ بردّي ذاك إلى رئيس تحرير مجلة اكتوبر . وقامت وزارة الإعلام باتصالات في هذا الشأن . وبالنتيجة أوقفت المجلة نشر بقية حلقات حسين مؤنس ، ولكنها لم

تنشر الرد الذي بعثتُ به إليها . وبذلك أعطت مثلاً في أنها ـ المجلة ـ لا تقل عن حسين مؤنس بعداً عن روح العلم والأصول واحترام عقول القراء .

وتشاء الصدف ـ وكم للصدف من حسنات ـ أن أطلع بعد ذلك بسنة على مجلة (المنهل) السعودية (كانون الثاني ١٩٩٠) وإذا بها تتضمن حواراً أجراه أحد الناس مع حسين مؤنس ، وإذا به ـ مؤنس ـ يقول في أثناء ذلك الحوار :

«ذكر أحد الناس للملك فهد أن عيني مريضة فاستدعاني للعلاج بالسعودية . واستقبلني الأمير سلطان بالود والترحاب» .

فهل اتخذ حسين مؤنس مقارناته الغوغائية وسيلةً لتأمين علاج عينه المريضة؟

ومهما يكن من أمر فان حسين مؤنس يبقى نموذجاً للإنسان الذي يحمل شهادة علمية ويدّعي العلم ، بينما هو براءٌ من شرف العلم الذي يتحلّى به العلماء .

ملاحظة : عندما دعاني الوزير هاني الخصاونة لزيارته في مكتبه ، قال : مع الأسف ، نحن لا نتذكر أصحاب العلم والمعرفة إلا عندما نحتاج إليهم .

أصول الوطنية الفلسطينية
الكتّاب العرب والمصادر الأجنبية(*)

في أثناء دراساتي ومطالعاتي ، لفتت نظري ظاهرة أخذت تبرز بوضوح في كتابات العرب الذين يذهبون إلى أوروبا أو أمريكا لتلقي العلم . ذلك أن بعض هؤلاء يعمد إلى تأليف كتب في تاريخ العرب الحديث ، ولكنهم ينصرفون إلى الاغتراف من المراجع المتوافرة أمامهم بين كتب مطبوعة ومراسلات رسمية وغير رسمية تحفل بها دور الوثائق هناك . ويبلغ من انصرافهم إلى تلك الكتب والمراسلات ، أنهم لا يفطنون إلى ضرورة الاطلاع على المصادر العربية من أجل تأمين التوازن المطلوب . ومع علمي بأن المصادر العربية غير متوافرة في دور وثائق متخصصة ، إلا إن الذي يسعى قمين بأن يجد منها ما يسدّ الفجوة . وقد لفت نظري في هذا الصدد كتابان ألفهما الدكتور أنيس صايغ عن دور الهاشميين في الثورة العربية وتجاه قضية فلسطين ، واعتمد فيهما على المصادر والوثائق الأجنبية ، فبرز في كتاباته من النقص غرائب وعجائب . فكيف يكتب مؤرخ عن هذا الموضوع دون أن يعود ـ مثلاً ـ إلى كتاب محمد طاهر العمري (مقدرات العراق السياسية) المطبوع سنة ١٩٢٤ ، أو إلى كتاب أمين سعيد (الثورة العربية الكبرى) المطبوع سنة ١٩٣٤؟

وقد يبلغ انصراف الباحث العربي إلى تتبع التقارير والكتب الأجنبية ، حدّاً يدخل الاعجاب في نفسه بها ، والإيمان بما تتضمن من معلومات وآراء ، حتى تراه ـ مع مضي الزمن ـ ينظر بعين عدم الاكتراث إلى المصادر العربية ـ فيما لو توفرت له . ومما أثار عجبي في هذا الصدد أن الباحث اليهودي إيلي خضوري ، يستعمل في كتبه مصادر عربية أكثر من نظرائه العرب المقيمين في بلاد الغرب . ويزداد استغراب المرء هنا ، من أن الكاتب العربي مسؤول عن إيضاح وجهة نظر قومه وأهل بلاده ، بسبب ما لحق بها من طمس وتشويه وتحوير على أيدي الأجانب .

(*) نشرت هذه الدراسة في مجلة (أفكار) ، عمان ، عدد كانون الأول ١٩٨٨ .

Muhammad Y. Muslih: The Origins of Palestinian Nationalism, Columbia University Press, New York, 1988.

(ويقع في ٢٢٧ صفحة) .

في هذا الصدد أحب أن أعطي مثالاً على الغربة الذهنية التي يُصاب بها بعض الذين يدرسون في بلاد أجنبية ، ويتأثرون في كتاباتهم بالمفاهيم السائدة فيها ، إلى حدٍّ يكادون معه ينسون أصلهم وفصلهم وهويتهم القومية . والكتاب نُشر أيضاً بالانكليزية في عام ١٩٨٨ بعنوان (أصول الوطنية الفلسطينية) وهو من تأليف الدكتور محمد مصلح . إننا نلاحظ هنا مدى تأثر المؤلف بآراء ونظريات الكتّاب الأجانب ، وبخاصة الصهيونيين والمتصهينين منهم .

* * *

في الحقيقة تملكتني الحيرة قبل أن أترجم عنوان كتاب الدكتور مصلح من الانكليزية إلى العربية : هل أقول «القومية الفلسطينية» ، أم «الوطنية الفلسطينية»؟ وتبادر إلى ذهني أن من الخطورة بمكان أن نقول «القومية الفلسطينية» ، أو «القومية الأردنية» ، لأن أهل هذين القطرين هم من أبناء الأمة العربية . ولذلك اخترت أن أقول «الوطنية» ، حتى يبقى تعريف «قومية» للعرب جميعاً ، بغضّ النظر عن القطر الذي ينتمي إليه أي واحد منهم .

إنني أفرح كلما رأيت كتاباً لمؤلفٍ عربي يصدر بلغةٍ أجنبية ، وعلى الأخص باللغة الانكليزية ، التي أصبحت اليومً أوسع اللغات انتشاراً في مختلف الأقطار والأمصار . فالعالم أصبح اليوم «قريتنا الصغيرة» على حدّ قول هربرت جورج ويلز ، وذلك بفضل سرعة المواصلات التي قرّبت البعيد ، وأتاحت المجال للتواصل بين الشعوب وتعريف بعضها ببعض . والذي أريد أن أصل إليه بقولي هذا أن سرعة المواصلات التي شهدها جيلنا هذا ، أصبحت عاملاً مهماً في يد أية أمة لإيصال ما تريد أن تقول إلى أمم العالم من طور العزلة إلى طور التلاحم والاتصال . وكان لا بدّ للعرب أنفسهم أن يتصلوا بغيرهم من أمم العالم ، وأن يسمعوا من العالم ويُسمعوا صوتهم للعالم . لم تعدّ ثقافة أية أمة من الأمم مقصورة عليها وعلى من عرف لغتها ، بل أصبح بمقدور هذه الأمة أن تحمل رسالتها عن طريق لغتها هي وعن طريق أية لغة أخرى من اللغات الحية المتداولة .

من هذا المنطلق أرحب بكتاب الدكتور محمد مصلح الذي صدر هذا العام باللغة الانكليزية في أمريكا ، عسى أن يكون لبنة في مدماك التفهم العالمي لقضايا العرب عموماً وقضية فلسطين بصورة خاصة . ولكن ترحيبي هذا يأتي من منطلق المبدأ ـ مبدأ إيصال صوتنا إلى الشعوب الأخرى عن طريق لغةٍ عالمية واسعة الانتشار . على

أن هذا الترحيب لا يعفي المؤلف من نظرة تمحيص يلقيها عليه ناقد أو باحث ، كي يتعرّف على مضمون الكتاب وعلى مستوى ذلك المضمون .

يتتبع المؤلف تطور بروز فلسطين ، قطراً عربياً ذا شخصية خاصة به ، مثله مثل غيره من أقطار العرب التي نعرفها اليوم . والحقيقة أن الجهد الذي بذله المؤلف في تتبّع موضوعه من أواخر العهد العثماني (عندما كانت فلسطين جزءاً من بلاد الشام) إلى أن برزت الشخصية الوطنية الفلسطينية بوضوح في أعقاب الحرب العالمية الأولى ــ جهد طيب جدير بالتقدير . ولكن امتداح هذا الجهد يستدعي تسجيل بعض الملاحظات والكشف عن عدد من الهنات ، والنظر في الاجتهادات والتعليلات ، لعلّ هذا يكون مفيداً للمؤلف إذا ما أُتيح لكتابه أن يشهد طبعةً ثانية . ولا بدّ لنا أن نفترض أن المؤلف قصد أن يضيف شيئاً جديداً لعالم المعرفة ، وأن يسدّ فراغاً في المكتبة ، وأن يخدم هدفاً معيناً . وما دام أن الكتاب واحد من الكتب المنشورة تحت مظلة مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، فان القارئ يستنتج هدف المؤلف وغايته ، دون لبس أو غموض .

من هذا المنطلق أود أن أضع أمام القارئ عبارات استوقفت انتباهي من هذا الكتاب ، لكي نرى مدى التوفيق الذي أحرزه المؤلف في تحقيق الهدف الذي وضعه نصب عينيه .

ينطلق المؤلف في بحثه من النظر في أحوال ومواقف أبناء العائلات الكبيرة في العهد العثماني وأوائل عهد الانتداب البريطاني . فعضوية حزب اللامركزية تقتصر على أبناء العائلات الكبيرة (الصفحة ٦٣) ، وأبناء العائلات الكبيرة يميلون للعثمانية أكثر مما يميلون للعروبة ، وأبناء الطبقة العليا ــ طبقة الوجهاء Notability والفلسطينيون عموماً ظلوا على ولائهم للدولة العثمانية ، بعد قيام الثورة العربية (الصفحة ٩٨) . هنا لمست بعض التناقض ، فكيف نعتبر أن العائلات الكبيرة ظلّت مواليةً للدولة العثمانية ، بينما اشترك أبناؤها في إنشاء الأحزاب والجمعيات ذات الطابع القومي (الفتاة والعهد واللامركزية وغيرها) ، ثم ضحّوا بأرواحهم في سبيل عقيدتهم القومية وعُلقوا على أعواد المشانق (أحمد عارف الحسيني وابنه ، الدكتور علي النشاشيبي ، سليم عبد الهادي ، محمد الشنطي) ، هذا عدا عن الذين حُكم عليهم بالإعدام غيابياً . إنني لا أحبّ هذه النغَمة التي ضرب الصهيونيون على أوتارها وأطلقوا عليها عدة تسميات ، من أجل دقّ أسافين التفرقة بين عرب فلسطين : (أبناء الذوات)

(طبقة الأفندية) (الفلاحون) . لذلك أود أن أقول أن أبناء العائلات الكبيرة والمثقفين في العهد العثماني كانوا حقاً يمثلون الرأي العام بحكم مواقعهم الاجتماعية من جهة وبحكم ثقافتهم من جهة ثانية . كانت قيادة الجماعات في أيدي هؤلاء ، والآلاف المؤلفة من الناس العاديين كانوا يسيرون وراءهم . علينا أن لا نقيس أوضاع الناس في تلك الأيام بأوضاعهم في أيامنا هذه . كان الزعيم وأعضاده في تلك الفترة يقومون بدور اللجنة التنفيذية لحزب من الأحزاب في أيامنا هذه . فكما أن الهيئة التنفيذية هي التي تمثّل الحزب فكذلك كان الزعماء والوجهاء والشيوخ . وإذا لاحظنا أن أبناء العائلات هم الذين أسّسوا الأحزاب والجمعيات ومثّلوا البلاد في مجلس المبعوثان ، وأصدروا الصحف ، وهم في ذروة العمل الوطني قدموا أرواحهم في سبيل قضايا قومهم ــ تبيّن لنا أنهم أدّوا واجبهم تجاه بلادهم ، وتولّوا مسؤولية قيادة الحركة الوطنية ــ بحكم مواقعهم الاجتماعية ودرجات تعليمهم . كان هذا وضع المجتمع في ذلك العهد . فعلينا أن نأخذه على حاله ، ولا نحاول أن نضعه في قوالب مفاهيمنا في هذه الأيام . والمجتمع القبلي الزراعي الذي كان سائداً في العهد العثماني ، ظل سائداً ثلاثة أو أربعة عقود بعد ذلك ، إلى أن جاء التطور بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وظهر تأثير مجانية التعليم للجميع ، واستطاعت مواهب الناس العاديين أن تجد مجالاً للبروز ، فتبدلت تركيبة المجتمع تدريجياً إلى أن أصبحت على ما نراها عليه اليوم . هذه نقطة جديرة بالنظر والتأمل والاعتبار .

عندما يتحدث المؤلف عن نسبة التمثيل في مجلس المبعوثان (الصفحة ٦٤) نراه ينقل عن المؤلف التركي فيروز أحمد قوله إن ذلك المجلس كان في عام ١٩١٤ يضم ٨٤ نائباً عربياً عن ٥,٤٠٠,٠٠٠ نسمة من العرب ، و١٤٤ نائباً تركياً عن ١٢,٥٠٠,٠٠٠ نسمة من الأتراك (أي أن نسبة تمثيل العرب كانت أعلى بكثير من نسبة تمثيل الأتراك)!! وأتساءل هنا : لماذا أهمل المؤلف ما جاء في كتاب انطونيوس وكتاب توفيق برّو وفي جريدة الأهرام ، من أن مجلس المبعوثان ذاك كان يضم ٦٠ نائباً عربياً يمثلون ١٠,٥٠٠,٠٠٠ نسمة من العرب ، و١٥٠ نائباً تركياً عن ٧,٥٠٠,٠٠٠ من الأتراك . إذا كان المقصود خدمة روح العلم الأكاديمية ، فالمطلوب أن يعطي مجالاً للمصادر العربية مثلما أعطى المجال للمصدر التركي . هذا أضعف الإيمان في حالة عدم استطاعته أن يأتينا بمصادر لم نطلع عليها من قبل .

ويتحدث المؤلف عن رجالات العرب الذين كانوا يتطلعون نحو تحقيق الاستقلال

(الصفحة ٦٧) ثم يصفهم بأنهم «ضعفاء، محافظون، وغير مرنين سياسياً»، كنت أتمنى أن لا يفوته ـ وهو يطلق هذه الأوصاف ـ النظر في الوضع السائد آنذاك، الوضع الذي ساد فيه حكم الاتحاديين الظالم ووجود جمال باشا في سورية الطبيعية حاكماً بأمره في رقاب العباد. فكيف يكون الناس أقوياء وسيف الجلاد فوق رؤوسهم؟

ونرى المؤلف يقول (الصفحة ٩١) أن الشريف حسين توقف عن مسايرة temporizing الأتراك بعد أن رفض جمال باشا إيداع صلاحيات الوالي لعهدته (عهدة الشريف)، وأن يعترف بجعل إمارة الحجاز وراثية في أبنائه. ثم يصف العهود التي قطعتها بريطانيا للشريف من خلال مراسلات مكماهون بأنها «وعود غامضة» vague promises (تماماً كما يقول إيلي خضوري)!. ثم يقول (الصفحة ١٠٠) إن الشريف حسين أشعل الثورة بصورة رئيسية للمحافظة على وضع الاستقلال الداخلي لأسرته في الحجاز، ولابطال مقاصد منافسيه المجاورين في شبه الجزيرة... وقد رأى الشريف ـ كي يحقّق السيادة الشرعية على منافسيه ـ أن يتبنّى فكرة مبدئية تعطيه أوسع قاعدة ممكنة من الشرعية. ومن هنا فإنه «تبنّى فكرة القومية العربية وتطلع إلى الملكيةعلى العرب».

إن مجال التعليق على هذا الكلام واسع جداً، ولست أدري على أي مصدر موثوق اعتمد المؤلف عند قوله إن الشريف طالب بأن يُعهد إليه بصلاحيات الوالي العثماني في الحجاز. أما مطالبته بجعل إمارة مكة وراثية، فقد كانت موجهة إلى الصدر الأعظم (وليس لجمال)، ولكنها كانت جزءاً من مطالبة كبيرة تتضمن (١) الاستقلال الذاتي لسورية الطبيعية والعراق، و(٢) العفو عن المتهمين السياسيين في سورية. وكان المقصود بجعل الإمارة وراثية، تأمين استقلال الحجاز الداخلي من جهة والحيلولة بين الحكومة العثمانية وبين ضرب رؤساء الأشراف بعضهم ببعض، عن طريق العزل والتعيين، كما كان دأبها في السابق. ولا أدري لماذا لم يرجع إلى المصادر الأساسية ومن جملتها مذكرات الملك عبدالله ومذكرات جمال باشا نفسه، ثم إلى مراسلات مكماهون التي تضمنت عهداً واضحاً صريحاً للعرب، وليس «وعوداً غامضة» كما قال ايلي خضوري وتابعه هو في قوله[1].

(١) يمكن الرجوع إلى تفنيدي لبعض تخريجات إيلي خضوري المغرضة في كتابه (في المتاهة الانكليزية ـ العربية) وذلك في مجلة العربي. العدد ٢٤٠ بتاريخ تشرين الثاني ١٩٧٨. ثم قمت بنشر هذه المقالة في كتابي (نوافذ غربية).

حينما يصل المؤلف إلى دخول الجيش العربي إلى دمشق صباح يوم ١ تشرين الأول ١٩١٨ يقول (الصفحة ٩٢) أن ذلك الجيش كان يضم فلسطينيين «معظمهم من أسرى الحرب وليس ممن فرّوا من الجيش العثماني كي يلتحقوا بجيش الثورة» . المؤلف يأخذ هذه عن ايرنست دون ، الأمريكي المتصهين ، ولست أدري ما الفرق بين الذين التحقوا بالثورة العربية سواء جاؤا من معسكرات الأسرى أم فروا من صفوف الجيش . لهؤلاء جميعاً فضل كبير ، إذ اختاروا أن يخوضوا غمار الحرب ويواجهوا خطر الموت في سبيل عقيدتهم القومية . بل إن مبادرة الذين تطوعوا بعد وقوعهم في الأسر عظيمة الأهمية ، إذا عرفنا أن آلافاً غيرهم آثروا جانب السلامة في البقاء في معسكرات الأسرى . الكتّاب الغربيون يبحثون عن نقاط غريبة من هذا الطراز ، يغمزون بها ويلمزون ، ولا أدري لماذا نجاريهم دون تمحيص . ولو اطلع المؤلف على مذكرات بعض الذين التحقوا بالثورة لأدرك مبلغ خشيتهم من انتقام الأتراك من عائلاتهم .

على أن المؤلف لا يكتفي بهذا بل نراه بمضي إلى القول (الصفحتين ٩٣ ــ ٩٤) أن بعض الفلسطينين المتعلمين (ويعطي مثالاً على ذلك من عوني عبد الهادي ورفيق التميمي وابراهيم هاشم) لم يتمكنوا من الحصول على مناصب عالية في الحكومة العثمانية ، ونتيجةً لخيبة آمالهم (في المناصب) زادوا من نشاطاتهم السياسية السرية في فترة الحرب ، وركّزوا اهتمامهم على استقلال العرب ، فاتصلوا بالشريف حسين من أجل القيام بالثورة . لا أستطيع أن أكتم استغرابي لهذا القول ، الذي ينكر الروح القومية المثالية التي أملت على هؤلاء ورفاقهم العمل من أجل حرية بلادهم . هذا القول الذي يحيل طموحات العرب القومية إلى مجرد قضية الطمع في وظائف عالية . بهذا القول يفرغ المؤلف شعور العرب القومي من معناه ومحتواه . ثم إن عوني عبد الهادي كان في باريس عندما نشبت الحرب عام ١٩١٤ وبقي فيها طوال سني الحرب ولم يعد إلى بلاده إلا في عام ١٩١٩ وبعد زوال الدولة العثمانية من الوجود . كما أن ابراهيم هاشم كان في سلك القضاء والتميمي في سلك التعليم ، ولم يسمع أحد أنهما كانا يطمحان إلى مناصب أعلى . وابراهيم هاشم لم يُلق به في السجن (كما يقول في صفحة ٩٩) بل عرف بملاحقة السلطات له فاختفى في جبل الدروز ونابلس حتى انتهاء الحرب .

ومن شطحات المؤلف المثيرة للعجب ذلك التناقض الذي وقع فيه عند الحديث

عن محمد كرد علي . فهو تارةً يضعه في صف القوميين (صفحة ٩٥) وتارة أخرى يقول انه تلقّى مالاً من جمال ليوظّف قلمه في خدمته . المعروف أن محمد كرد علي لم يكن قط في صف القوميين ، بل إنه أخذ يحرّر جريدة (الشرق) التي كانت لسان جمال الطاغية في الطعن بالشهداء ورجال الحركة العربية .

ومما جاء في هذا الكتاب وصف المؤلف للشبان السوريين والفلسطينيين والعراقيين الذين اشتركوا في الثورة العربية ودخلوا مع فيصل إلى دمشق ، بأنهم محدثو نعمة وطارئون على مراكز القوة والنفوذ Upstarts (الصفحتين ١١٦ و ١١٧) . بل إنه يصف أعضاء جمعية العهد العراقيين بهذه الصفة التي أرى أنها غير عادلة وغير واقعية . فهؤلاء الضباط وأولئك الحزبيون لم يثبوا فجأةً من عالم الظلمة إلى عالم الصدارة السياسية ، بل أحرزوا مكانتهم وشرعيتهم من خلال تضحياتهم في نطاق العمل الثوري ومن خلال خوض معارك القتال طوال ثلاث سنوات . ومن منطلق تضحيات هؤلاء وزملائهم في جيش الثورة ، اعترفت دول الحلفاء بالعرب «أمة محاربة» ، وتمّ الوصول إلى دمشق وحلب ، وتمّ تمثيل العرب في مؤتمر السلام . ولولا هؤلاء ورفاقهم في جيوش الثورة ، ما كان للعرب أن يحرزوا شيئاً من هذا ، بل لكان حالهم مثل حال أسلافهم الذين عاصروا معركة مرج دابق ، أي أن يكونوا مجرّد متفرجين على اندثار عهد المماليك الشراكسة ومجيء عهد الأتراك العثمانيين .

ويمضي الدكتور محمد مصلح إلى القول (صفحة ١٠٤ وصفحة ١٢٠) أن السوريين والعراقيين والفلسطينيين الذين انضموا إلى فيصل في أثناء الحرب ودخلوا دمشق معه ، لم يلبثوا أن أصبحوا «السادة الفعليين لسورية . . .» ، وأصبحوا «راسخين في مركز القوة في دمشق . وإذ إنهم كانوا تعلّموا سياسات التآمر من تجربتهم السابقة مع الشبان الأتراك ، فإنهم أخذوا يتقاضون من بريطانيا معونةً شهرية مقدارها ١٥٠ ألف جنيه» .

لي على هذه العبارات ملاحظتين (١) هناك مبالغة في القول بأن ضباط الثورة ورفاقهم من أعضاء (الفتاة) و(العهد) أصبحوا السادة الفعليين لسورية . فالدولة السورية كانت دولة ذات هرم تنفيذي على رأسه الأمير فيصل ، وفي أثناء غيابه يأتي اخوه الأمير زيد . ثم هناك الحاكم العسكري العام (علي رضا الركابي) مدة من الزمن ، ثم رئيس الوزراء والوزراء بعد ذلك . فأين نضع هؤلاء في ميزان الحكم والقدرة على صنع القرار؟ وأين نضع ياسين الهاشمي (الذي لم يكن في جيش

الثورة)؟ وأين نضع بقية القادة والزعماء؟؟ .(٢) وأتساءل : كيف نستطيع أن نربط بين «سياسات التآمر» التي ألصقها المؤلف بالضباط والحزبيين من أعضاء فيصل ، وبين حصول الحكومة السورية الناشئة على الإعانة المالية من دولة حليفة؟ . . . بل ان المؤلف لا يكتفي بهذا؟ إذ يمضي إلى القول أن الضباط والحزبيين «لجأوا إلى التخويف والمحاباة والانتفاضات وأعمال العصيان من أجل أن يوطدوا مركزهم . .» . ولكنه لا يعطينا مثلاً واحداً من أمثلة التخويف والمحاباة وأعمال العصيان .

ولا تقلّ اجتهادات المؤلف المتعلقة بولاءات الناس في الفترة الأخيرة من العهد العثماني ، إثارة للدهشة ، عما سبق منها . ويبدو لي أن المؤلف لم ينعم النظر في أوضاع الأهلين في تلك الفترة ، والحيرة التي كانت تتملكهم بين دولة حكمت بلادهم أربعة قرون وبين ثورة قامت في وجه تلك الدولة ، وبين السياسات الأوروبية التي ألقت بها عليهم رياح الحرب الكبرى . إنه لا يعير هذه العوامل الكثيرة والخطيرة ما تستحق من تأمل واعتبار ، بل نراه يقرّر بصورة جازمة (الصفحتان ١٠٣ ــ ١٠٤) أن السيطرة السياسية في فلسطين في خريف ١٩١٨ ، كانت في أيدي الوجهاء والأعيان «الذين كان كثيرون منهم من مؤيدي الدولة العثمانية وخصوماً أقوياء للشريف حسين وأبنائه» ، وأن تبنّي القومية العربية لم يكن «خياراً محببّاً» ، للذوات الفلسطينيين من أبناء الجيل المتقدم في السن . وأتساءل : على أية ركيزة موثوقة استند المؤلف في قوله هذا؟ انه يستند على بوراث ، ولكنني رجعت إلى بوراث فوجدت أنه لا يتطرّف في أقواله إلى هذا الحد .!

يُخيّل لي أن المؤلف لا ينعم النظر في أن فكرة الأهلين كانت بصورةٍ عامة قائمة على وحدة أجزاء سورية الطبيعية (بلاد الشام) ، وأن فكرة قيام حدود وحواجز بين سورية ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن ، لم تختمر في الأذهان إلا بالتدريج وبعد مضي فترة من الزمن . على أنه ينطلق من التصور الذي كوّنه لنفسه قائلاً «انه كان أسهل بكثير ، عند النخبة الفلسطينية التقليدية ، أن تستوعب accommodate الفكرة العثمانية مع فكرة الوطنية الفلسطينية ، أكثر من استيعابها فكرة القومية العربية» (صفحة ١٠٥) . وهو يطلق هذه الأحكام ذاتها بالنسبة للأعيان السوريين ، فيقول (صفحة ١١٠) أنهم كانوا يعارضون الهاشميين ، ولكنهم وجدوا من المصلحة أن يتحولوا من الولاء للدولة العثانية إلى الولاء لفكرة العروبة . ألا نجدُ في هذا نوعاً من الانكار على السوريين شرف الانتماء القومي؟ ولماذا إطلاق الأحكام التعميمية؟

مصدره هنا الدكتور فيليب خوري في كتابه (أعيان المدن Urban Notables) وهو كتابٌ يتضمّن تحاملاً غير عادل وغير مبرّر على الدولة السورية في عهد فيصل ، كما يبدو واضحاً أن مؤلفه تأثر إلى حدٍّ غير قليل بالكاتب الصهيوني ايلي خضوري وأخذ عنه تخريجات مغرضة وخبيثة .

على أن المؤلف لا يحرمنا كلياً من إعطاء الأمثلة . فهو يقول (الصفحة ١١١) إن علي رضا الركابي وشكري الأيوبي تحولا shifted إلى جانب الأشراف عندما تبيّن لهما أن الهزيمة لحقت بالدولة العثمانية . هذا على الرغم من أنه قال قبل بضعة سطور أن شكري الأيوبي كان موضع سرّ فيصل confidant . وقوله بعد ذلكَ أن الركابي كان متحالفاً في السر مع فيصل!! . انه ينسى ـ كما يبدو ـ أن الركابي كان عضواً في جمعية الفتاة منذ سنة ١٩١٤ ، (وليس في أواخر ١٩١٨ كما يقول) وهو الذي اشترك مع ياسين الهاشمي وعبد الغني العريسي في إيفاد فوزي البكري رسولاً إلى الشريف حسين في أوائل ١٩١٥ . وهو ينسى أيضاً أن شكري الأيوبي قضى معظم سنوات الحرب سجيناً بسبب انتمائه القومي . فكيف نبرّر كلمة «تحول shifted» بحق هذين االرجلين؟ إذا كان قد نسي فالأمر مؤسف وإذا لم يكن يعلم فالأسف أشدّ :

إذا كنتَ لا تدري فـتلك مـصـيـبـةٌ

وإن كنتَ تدري فـالمصـيـبـةُ أعظمُ

إن المؤلف عند حديثه عما حدث في دمشق بعد دخول العرب إليها (الصفحتين ١١٠ ـ ١١١) يعطينا البرهان على أنه لم يتعمّق في دراسة موضوعه بما يكفي . إنه يقول ان لورنس عيّن شكري الأيوبي حاكماً عسكرياً بالوكالة ، وأن لورنس طرد الأمير سعيد الجزائري عندما حاول التمسك بزمام الحكم ، وأن الجزائريين لم يلبثوا أن قاموا بثورة مفاجئة . لو أن المؤلف رجع إلى المصادر العربية (الدكتور أحمد قدري ومذكرات سعيد الجزائري وكتابي : الحركة العربية) ، لوجد قصة ما حدث واضحةً لا لبس فيها أو غموض . فأحمد قدري ـ الشاهد العيان والأمين ـ يقول إن أعضاء (الفتاة) بالاتفاق مع فيصل ، طلبوا من شكري الأيوبي ـ قبل الدخول إلى دمشق ـ أن يضطلع بتشكيل حكومة وطنية في دمشق . وبالفعل قام الأيوبي برفع العلم العربي في دمشق بعد ظهر يوم ٣٠ أيلول ١٩١٨ . ولكن الأيوبي بسبب طيبة قلبه وحّد أعماله مع الأمير سعيد الجزائري وقَبِلَ تقدمه عليه . وعندما دخل الشريف ناصر بن علي آل راضي إلى دمشق على رأس قوات الثورة العربية ، دعاه الأمير سعيد لأخذ

قسط من الراحة في منزله ، وأخذ منه توكيلاً خطياً بإدارة شؤون الحكم ريثما يحضر الأمير فيصل . ولكن أحمد قدري ورفاقة من أعضاء (الفتاة) لم يعجبهم هذا الوضع لأن الأمير سعيد كان ضالعاً مع الأتراك ، فطلبوا من الشريف ناصر أن يعزله ، فجاء ناصر إلى دار الحكم وطلب منه أن يلزم بيته ، وقد أيّده لورنس في ذلك . ثم وصل الركابي في اليوم التالي فتسلّم الحكم في دمشق . «وفقاً للقرار الذي كان تبلّغه» من «هيئة إدارة الفتاة» . وقد أيّد فيصل تعيين الركابي رسمياً عند وصوله إلى دمشق يوم ٣ تشرين الأول . هذا ما حدث بالضبط ، ولم يكن للورنس ذلك الدور الكبير الذي ادعاه لنفسه والذي أخذه المؤلف عنه ــ كما يبدو ــ دون رجوع إلى المصادر العربية . أما «الثورة» فلم يكن هناك ثورة أو ما يقارب الثورة . كل ما حدثً أن عبد القادر شقيق سعيد ، رفض الانصياع للأمر الصادر له بالتزام بيته ، وكان عصبي المزاج ، فخرج على ظهو جواده يوم ٧ تشرين الأول ، فطلب منه رجال الأمن أن يقف ، فلم يفعل ، فأطلقوا عليه النار وأردوه قتيلاً . كان حادثاً مؤسفاً ، ولكنه لم يزد عن أن يكون حادثاً فردياً .

وهناك نقاط عديدة أخرى ، لا أرى ضرورة لمناقشتها وتمحيصها .

ملاحظة أخيرة

من إطلاعي على عدد من الكتب المماثلة لكتاب الدكتور محمد مصلح ، لاحظتُ أمراً في غاية الخطورة ، وهو تأثر مؤلفي هذه الكتب بمؤلفات الكتّاب الصهيونيين أمثال إيلي خضوري ، وأخذهم بوجهة نظره وتعليلاته ، على الرغم من وجود المصادر العربية الموثوقة ــ التي اعتمد عليها خضوري ولم يأخذ منها إلا ما يوافق وجهة نظره . لا أعتقد أن أحداً يعارض في ضرورة إطلاع المؤلف على كتابات الآخرين من الأجانب ، ولكن الذي يجب أن نعارضه هو الأخذ من تلك الكتابات دون تمحيص وتدقيق . المؤلف العربي أجدر من الكاتب الأجنبي بالرجوع إلى المصادر العربية ، والمؤلف العربي أجدر بفهم مجرى الأحداث في بلاده وبفهم ذهنية أبناء بلاده واتجاهات أفكارهم .

المؤلف العربي الذي يكتب بلغة أجنبية هو سفير لقضية بلاده لدى الرأي العام العالمي . إنه في وضع فريد ننتظر منه أن يستغله لعرض وجهة النظر العربية ، بكفاءة ومقدرة . وإذا استند المؤلف الأجنبي على مصدر عربي ، فعلى المؤلف العربي أن لا

يقبل بما يقول المؤلف الأجنبي على علاته وبعُجَره وبُجَره كما يُقال ؛ بل أن يعود بنفسه إلى مراجع ذلك المصدر والأخذ عنه مباشرة وليس بالواسطة . وقد لمستُ بنفسي أن المؤلف الأجنبي ـ وبخاصة ذوي المقاصد الشريرة ـ يأخذ أحياناً ما يؤيد وجهة نظره من سلبيات ، ويتناسى الايجابيات .

ويبدو لي أحياناً أن المؤلف العربي الذي يعيش في بلاد الغرب ، يريد أن يبرهن لزملائه الأجانب (وما أكثر أنصار الصهيونية بينهم) إنه أكاديمي بحقٍّ وحقيق ، وإنه ليس كاتباً اعتذارياً apologist (كما قد يعيّره البعض من منطلق الخبث) ، وأنه يضع الحقيقة ولا شيء غير الحقيقة نصب عينيه . ولكنه يغالي في ذلك إلى حدٍّ يتجاوز فيه الحدود المعقولة فيسيء لنفسه ولقضايا قومه . فهل المطلوب أن نجلد أنفسنا وتاريخنا لكي نرضي خصومنا؟ المؤلف العربي لا يقصد ذلك . ولكنه ينساق إليه معتقداً أنه يستطيع أن يحتلّ بذلك مكانةً علميةً واعتباراً . أقول هذا وأنا أتمنى لو أكون مخطئاً فيما أقول .

عندما ذهب العرب والاسرائيليون إلى رودس(*)

طالعت مقالة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى (العربي : العدد ٢٣١ ، شباط ١٩٧٨) وتبادر إلى ذهني تقديم بعض الملاحظات الضرورية ، لتوضيح بعض جوانب الصورة التي رسمها الكاتب . وأول ما أود قوله أنني كنت أتمنى أن تخلو المقالة من التعريض الذي لا مبرّر له ، بعد مرور ثلاثين عاماً على تلك الأحداث . والتعريض واضح في قول الكاتب إنه كان من رأي الملك عبداللّه قبول قرار التقسيم «على أمل أن يضم القسم العربي من فلسطين إلى أملاكه . تمهيداً لإخراج مشروع سوريا الكبرى إلى حيّز التنفيذ» ، ففي هذه العبارة من الإيحاء الخاطئ ما لا يخفى على أحد . والواقع أن الملك عبداللّه كان من سياسي المدرسة الواقعية ، أو سياسة المراحل ـ القائمة على مبدأ خذ وطالب . ومن هنا كان يدعو إلى إقامة دولة واحدة من فلسطين وشرقي الأردن ، تحل مشكلة وعد بلفور ضمن نطاقها ، على أساس منح الحكم الذاتي للمناطق التي يؤلف اليهود أكثرية بين سكانها . وهذه الدعوة جاءت نتيجة اقتناعه بأن الدول العظمى تساند كيان اسرائيل ولا تقدّم للعرب أية مساندة ، وبأن العرب بامكانياتهم الضعيفة (داخل فلسطين وخارجها وعلى المستويات الفردية والقومية) غير قادرين على دفع تلك الغزوة التي تشدّ من أزرها الصهيونية العالمية والدول الكبرى . وهذا قريب جداً من مشروع الدولة الديمقراطية الذي تقدم به السيد ياسر عرفات ، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، قبل ثلاثة أعوام .

ومن المعلوم أن مجلس الأمن الدولي قرّر الهدنة مرتين في عام ١٩٤٨ . واستجابت الدول العربية ومن جملتها الأردن لتلك القرارات . وأثناء فترتي الحرب الأولى والثانية قاتل الجيش الأردني قتال الأبطال ، وحقّق (على الرغم من صغر حجمه) انتصارات مهمة ، فقد استولى على الحي اليهودي في القدس القديمة ، واستولى على خمس مستعمرات ، وأخذ نحو ٧٠٠ أسير ، وألحق بالأعداء خسائر جسيمة في معارك باب الواد . فالتعريض بالملك عبداللّه في رأيي يؤلف مجانبةً

(*) الدكتور مصطفى استاذ مصري ، كان في عام ١٩٧٨ يعمل مدرّساً في جامعة الكويت ، ونشرت (العربي) مقالته تحت العنوان نفسه (أعلاه) . أما الرد الذي بعثت به ، فلم تنشره (العربي) ولم تشعرني بوصوله . (هل ضاع؟) .

للحقيقة ، يجدر بالأبحاث الرصينة ذات الطابع العلمي العقلاني أن تبتعد عنها . حقاً لقد اخترق الاسرائيليون الجبهة المصرية مرتين بعد عقد الهدنة الثانية . ولكن الجيش الأردني ـ مثله مثل بقية الجيوش العربية الأخرى ـ لم يكن يستطيع استئناف الحرب بالقيام بالعمليات الهجومية . وأرجو من الكاتب أن يذكر أن الجيوش العربية خاضت فترة الحرب الثانية على أساس الدفاع وليس الهجوم .ومن هنا يبدو لي القول أن «الملك عبدالله اعتبر الحرب قد انتهت بالنسبة إلى مملكته» قول لا يعطي الصورة الكاملة العادلة .

أما عقد الهدنة بين الدول العربية واسرائيل ، فقد تم استجابةً من الدول العربية لقرار مجلس الأمن الدولي . وكانت مصر أول دولة عربية تتفاوض مع الاسرائيليين وتعقد هدنة معهم . وقد تم توقيع اتفاقية الهدنة على أساس القبول ببقاء القوات الاسرائيلية في الأراضي التي احتلتها بعد وقف إطلاق النار للمرة الثانية (١٨ تموز ١٩٤٨) .

ثم جاء دور الدول العربية الأخرى التي اشتركت قواتها في القتال عام ١٩٤٨ وهي لبنان وسوريا والأردن والعراق . وقد اتخذ العراق قراراً بسحب قواته من فلسطين ، لتفادي أحد خيارين : فإما التوقيع على اتفاقية هدنة مع اسرائيل ، وأما مواجهة هجوم عسكري اسرائيلي على المنطقة التي كانت قواته تحتلها (على نحو ما حدث مع مصر) . وهنا عرض الأردن أن يوقع على اتفاقية هدنة تشمل المنطقة التي كانت قواته تحتلها إضافة إلى منطقة الجيش العراقي . ولكن الاسرائيليين أبلغوا الأردن أنهم لا يوافقون على هذا إلا إذا تمت الاستجابة لمطالبهم في القطاع العراقي ، ألا وهي الاستيلاء على منطقة المثلث . وأعلنوا بصراحة أن الحرب هي البديل . يقول كاتب المقالة أن الاسرائيليين كانوا يدركون «أن الأردن لا يرغب في مواصلة القتال . . .» .وهذا قول يجانب الحقيقة . فالجيش الأردني يومذاك كان لا يزيد على عشرة آلاف رجل ، بينما كان الجيش الاسرائيلي يزيد على مائة ألف . وتقول المصادر الاسرائيلية إن إيجال آلون ، أحد قادة جيش العدو آنذاك ، عرض على بن غوريون أن يستولي على الضفة الغربية كلها ، بما فيها القدس القديمة ، خلال ثلاثة أيام أي أن يلحق الهزيمة بالقوات العراقية والأردنية معاً .

إن إقدام الأردن على القبول بالشروط الاسرائيلية ، لم يكن عملية تطيب لها نفس أحد ، ولكنها كانت من قبيل اختيار أهون الشرين . وقد تمت من قبل وفد

حكومي مفاوض على أعلى المستويات ، وبالطرق الدستورية . ويروي الجنرال كلوب أن توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء آنذاك استدعاه ووجّه إليه السؤالين التاليين وطلب إليه الإجابة خطياً عليهما :

١ ـ إذا رفضنا طلب الاسرائيليين (باعطائهم المثلث) وشنّوا هجومهم ، فهل نستطيع الصمود على الخط الحاضر كله؟ .

٢ ـ إذا لم نستطع الصمود على الخط الحاضر ، فهل يحتمل أن يحتل الاسرائيليون مساحة من الأرض أكبر مما يطلبون الآن؟ .

يقول كلوب : أجبت على السؤالين خطياً بقولي «إنه إذا جدّد الاسرائيليون الحرب ضد الجيش الأردني وحده ، فإننا لا نستطيع أن نصمد على الخط الحالي بعد انسحاب العراقيين . ومن المحتمل إذا تجدّدت الحرب ، أن يستولي الاسرائيليون على مساحة أكبر من المساحة التي يطلبونها الآن» .

من الواضح أن استجابة الأردن للمطالب الاسرائيلية ، كانت نتيجة للظروف التي أملت على مصر ولبنان وسوريا أن تستجيب هي بدورها لمطالب مماثلة . وإذا أردنا الحقيقة كانت تلك الاستجابة نتيجة واقعية للتفوق الاسرائيلي في ميدان القتال (مثل حرب ١٩٦٧ تماماً) .

ويقول عبداللّه التل إن الملك عبداللّه سأل كلوب عن مدى استعداد الجيش الأردني للحرب ، فردّ عليه هذا قائلاً بأن الجيش صغير والعتاد لا يكفي لأكثر من معركة تدوم يومين أو ثلاثة .

وقبل القبول بالمطالب الاسرائيلية ، أبرق الملك عبداللّه إلى الرئيس الأميركي ترومان وإلى الحكومة البريطانية يطلب إليهما الضغط على الاسرائيليين كيلا يتمادوا في مطالبهم . وقد ردّت الحكومة البريطانية بتقديم النصح للملك بأن يتصل بالرئيس ترومان ، وردّ الرئيس ترومان بأنه «ينصح بقبول مطالب اليهود في هذه المرة» . . .

أما إجراء المفاوضات لعقد الهدنة من قبل وفد أردني وزاري (وليس من قبل الوفد العسكري في رودس) فلا يزيد عن كونه اجراء شكلياً . فكل حكومة عربية وعلى أعلى مستوى تحملت مسؤولية تفويض وفدها في رودس بالتوقيع على اتفاقية الهدنة . ومن الواضح أن الملك عبداللّه كان يأمل أن يحصل من الاسرائيليين على شروط أفضل مما يستطيع الوفد العسكري أن يحصل عليه .

وفي هذا الصدد تروي المصادر الاسرائيلية أن الملك عبداللّه تقدم برجاء شخصي

إلى الجنرال يادين قائلاً : أعطنا بيت جبرين يا مستر يادين . غداً عيد ميلادي ، فأعطني بيت جبرين كهدية على العيد .

ويُقال إن يادين شعر بالحرج ، ولكنه قال للملك : من أنا وماذا أنا؟ أنت ملك وأنا كلب . حتى أو أعطيتكم بيت جبرين الآن ، فإنهم سوف يطردونني غداً ولن يعطوكم شيئاً .

أما بشأن البحث عن السلام ، فقد كان من رأي الملك عبدالله الذي أثبته في مذكراته : إنه لا بدّ من إيجاد حل للموقف «والناس إمّا أن يكونوا في حرب قائمة ، وإما في صلح وتسوية ، فعلى غير هذين الحالين لا يستقيم الأمر . . أما من بقي غير مستعد لحرب أو غير مستعد لصلح ، فهو كالذي ينتظر ساعة خروج روحه من جسده» ٍ . وتقول بعض المصادر إن الحكومة الأردنية طلبت الحصول على مدينتي اللد والرملة وعلى شريط عريض من الأرض يصل الأردن بيافا أو عسقلان ، ولكن جواب الاسرائيليين كان قريباً من جوابهم على مطالبة السوريين بحيفا (كما رواه كاتب البحث) . كان الاسرائيليون وما يزالون يدعون إلى السلام على شروطهم .

(*) نجحت الدعايات الغائية في إقناع الجماهير العربية الغفورة ، بأن مشاريع الاتحاد والوحدة ، التي لا تتم عن طريق أنظمة الحكم صاحبة تلك الدعايات (مشروع سوريا الكبرى ومشروع الهلال الخطيب) ، ليست إلا مشاريع استعمارية . وبعد سنوات على كتابة هذه المقالة ، نشر الدكتور فاضل الجمالي ، رئيس وزراء العراق سابقاً ، مقالة ردّ فيها على ما جاء في بعض الوثائق ، بقوله :

. . . فالمروجون للدعاية بأن مشروعي «سوريا الكبرى» أو «الهلال الخصيب» ، هي مشاريع انكليزية استعمارية ، هم أبواق للدعاية الصهيونية والامبريالية ، من حيث لا يعلمون» .

جريدة (الشرق الأوسط) ، لندن ، ١٩٨٥/٣/٢٩

مصادر البحث الرئيسية

(١) الآثار الكاملة للملك عبدالله بن الحسين ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، ١٩٧٢

(٢) كارثة فلسطين : مذكرات عبدالله التل ، القاهرة ١٩٥٤ .

Sir Aleck Kirkbride: From the Wings; Frank Cass, London, 1976

General Clubb: A Soldier with the Arabs; Hodder & Stoughten, London, 1957.

General Clubb: Peace in the Holy Land: Hodder & Stoughten, London, 1971.

Dankusgman: Genesis 1948; The First Arab-Israeli War, Vallentine-Mitchell, London 1972.

O Jerusalem: Larry Collins & Dominique Lapierre, Semem & Sehuster, New York, 1972.

الحروب العربية الاسرائيلية(*)
تأليف حاييم هيرتزوغ: رئيس دولة اسرائيل

قامت جريدة (صوت الشعب) خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٨٣، بنشر ترجمة، هذا الكتاب في حلقات، وهي من قلم نبيه الجزائري (الضابط السابق في الجيش الأردني). كما أن الجريدة كلّفت اميل الغوري بوضع تعليقات على الكتاب، تم نشرها تباعاً مع الحلقات.

استرعى انتباهي بصورة خاصة، ما ورد في هذا الكتاب عن دور القوات الأردنية في حرب ١٩٧٣ إلى جانب القوات السورية والعراقية. ولذلك اتصلت باللواء خالد هجهوج، قائد اللواء المدرع ٤٠ الذي خاض المعارك فزودني بملاحظات كان كتبها بعد انتهاء تلك الحرب، عن دور اللواء، كما أوضح عدداً من النقاط الأخرى.

فيما يلي مقالتيّ اللتين نشرتهما الجريدة، تعليقاً على الكتاب وتفنيداً لما ورد فيه من مبالغات تتعلق بدور القوات الأردنية في تلك الحرب:

(١)

أرجو أن أنوه بالترجمة التي نشرتها جريدتكم لكتاب (الحروب العربية الاسرائيلية). والتي تابعت قراءتها باهتمام شديد، مع الإشادة بأسلوب المترجم نبيه الجزائري وتمكنه من تقديم نص سلس ومتين. وقد استطاع أن يستوعب الاصطلاحات العسكرية الكثيرة استيعاباً يدل على الدقة والمعرفة. وأعتقد أن ترجمة الكتاب كانت عملاً مفيداً وضرورياً ليس فقط بالنسبة للعسكريين العرب الذين عاصروا الحروب مع اسرائيل، بل بالنسبة للعسكريين من رجال هذه الأيام وجميع طبقات القراء والمثقفين العرب. وكم أتمنى أن يطلع على هذه الترجمة آلاف من أبناء الأمة العربية، بقصد استخلاص العبرة اللازمة.

(*) عنوان الكتاب بالانكليزية:

Ghaim Herzog: The Arab-Israeli Wars; War and Peace in the Middle East, Book Club Associates, The Pitman Press, Bath, 1982.

وقد نُشرت المقالتان في جريدة (صوت الشعب)، عمان، بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٤ و ١٩٨٤/١/١٦.

الكتاب يقدم وجهة النظر الاسرائيلية في سلسلة الحروب التي دارت بين العرب والاسرائيليين ، وهي وجهة نظر لا بد للقارئ العربي أن ينعم النظر فيها على ضوء ما يتوافر له من علم بوجهة النظر العربية . وقد أحسنت (صوت الشعب) صنعاً إذ استعانت بالأستاذ اميل الغوري الذي عاصر القضية الفلسطينية وشاهد مراحل الغزوة الصهيونية منذ البداية ــ لكي يوضح ويشرح من جهة ، ولكي يقدم وجهة النظر المقابلة في حدود إطلاعه ، من جهة أخرى .

ملاحظتي الوحيدة على الترجمة تتعلق بأسماء الأماكن (قرى ومواقع) التي نقلها المترجم فأصاب في بعضها وأخطأ في بعضها الآخر . وكنت أتمنى أن يتوافر على تدقيق هذه الأسماء ــ مع ما في ذلك من مشقة ــ لأنه لا يجوز ولا يصح استعمال اسم هارتوف بدل (عرطوف) وتل الفارس بدل (تل الفرس) ورأس سودار بدل (رأس سدر) ، هذا على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر . فإذا كان أبناء جيلنا يجهلون الأسماء الصحيحة للقرى والمواقع العربية ، فماذا يكون حال أبناء الجيل الذي سيأتي بعدنا؟ ولا أنسى في هذا الصدد كتاباً يحمل اسم المقدم جودت الأتاسي عن حروب الأنصار قرأته قبل نيف وخمسة وعشرين عاماً ، واستعمل فيه اسم (جريشو) بدلاً من أريحا ، أي أنه نقل الاسم كما يكتب باللغة الانكليزية واللغة الفرنسية .

هناك قول مأثور : الهزيمة يتيمة والنصر له ألف أب . هذا يصدق على كاتب مثل حاييم هيرتزوغ وهو يكتب عن الانتصارات التي أحرزها أبناء قومه ، ويصدق أيضاً على الكتاب العرب الذين لا يدرون كيف يكتبون عن حرب ١٩٦٧ وما سبقها وما أعقبها من هزائم ونكسات وتراجعات . وليس من شك في أن المؤلف الاسرائيلي توافرت لديه المصادر والتقارير العديدة لكي يبني منها قصة الأحداث المتتابعة ، وهذا امتياز لا يتوافر للمؤلفين العرب ، لأن الجهات المسؤولة في بلاد العرب واحدة من اثنتين فإما أنها لا تملك التقارير والمصادر اللازمة ، أو أنها لا تسمح باستعمالها . ومن الواضح أيضاً أن المؤلف قضى سنوات في تأليف كتابه هذا حتى استطاع أن يلم بكل صغيرة وكبيرة ، ليس فيما يتعلق بالقوات الاسرائيلية وحدها بل فيما يتعلق بالقوات العربية كذلك .

والحقيقة أن من المؤلم والمحزن أن نقرأ كيف تغلب العدو في هذه المعركة وفي تلك على القوة العربية المقابلة ، بالرغم من التكافؤ في الأسلحة المتقابلة ، وكيف خسر هذا الجانب العربي مئات الدبابات في معركة معينة مقابل عشرات الدبابات في الجانب

الاسرائيلي ، وكيف أسقط العدو عشرات الطائرات للجانب العربي دون أن تسقط له طائرة واحدة؟ من حق القارئ العربي أن يعرف لماذا حدث هذا؟ حقاً إن الهزيمة يتيمة ، لا أحد يحب أن يكون أباً للهزيمة أو مسؤولاً عنها . ومن هنا محاولات المهزومين أن يلقوا اللوم على بعضهم البعض ، الضباط الصغار على الضباط الكبار ، والضباط الكبار على بعضهم البعض ، وأحياناً على المسؤولين المدنيين ، وكل نظام حكم يلقي التبعة على النظام الآخر . وبالنتيجة تضيع الطاسة بينهم ويبقى الحق على الطليان . . . من هنا أود أن أطرح سؤالاً محدداً وقريباً على العسكريين الأردنيين : فهل كان هرتزوغ صادقاً في قوله أن اللواء الأردني المدرع ٤٠ خسر خمسين دبابة في الجولان في حرب ١٩٧٣؟ وبالمناسبة أتمنى من كل قلبي أن يتصدى العسكريون العرب في مصر وسوريا والعراق والأردن للتعليق على أقوال هرتزوغ . وأنا لا أطالب بتعليقات حماسية أو عاطفية ، بل أطالب بحقائق وأرقام مقابل الأرقام التي أوردها هرتزوغ . وإذا لم يفعلوا ، فستذهب أقوال هرتزوغ إلى جميع المصادر التاريخية في العالم على أساس أنها الحقيقة الثابتة . ويا للأسف .

(٢)

أرجو أن أعود مرة أخرى إلى الحلقات التي كانت (صوت الشعب) قد نشرتها خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول ١٩٨٣ ، وتتضمن ترجمة لكتاب حاييم هيرتزوغ عن الحروب العربية ـ الاسرائيلية . وكما قلت في رسالتي التي نشرت بتاريخ ٢٤ كانون الأول ، فإنني أتمنى أن يتصدى العسكريون العرب الذين كانوا في مواقع المسؤولية ، إلى التعليق على ما ورد في هذا الكتاب ، لأن القارئ العربي يهمه أن يعرف إذا كان ما قاله مؤلف الكتاب صحيحاً أو غير صحيح ، ويهمه الحصول على تفسيرات مقنعة لكل ما حدث منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٧٣ .

على أننا بطبيعة الحال يجب أن لا نلقي المسؤولية كلها على عاتق العسكريين ، فهناك مئات (وربما آلاف) الباحثين والمؤرخين في الوطن العربي ، وبخاصة أولئك الذين يتصدّون للبحوث العسكرية ، الذين ينبغي عليهم أن يتصدوا أيضاً لما ورد في هذا الكتاب ولما يرد في غيره من كتب تعالج الموضوع من وجهة نظر واحدة متحيزة ، هي وجهة النظر الاسرائيلية .

من هذا المنطلق قمت بالاتصال باللواء المتقاعد خالد هجهوج الذي تولى قيادة

اللواء المدرع ٤٠ في حرب ١٩٧٣ واشتبك مع القوات الاسرائيلية في جبهة الجولان. وقد استطعت التوصل إلى بعض النتائج الجديدة بالنشر، بناء على ما أفادني به وعلى الملحوظات الموثوقة التي قام بتدوينها شخصياً في أيام الحرب ذاتها.

كما يعلم الجميع كان اندلاع الحرب يوم ٦ تشرين الأول ١٩٧٣، مفاجأة للمسؤولين الأردنيين، مثلهم في ذلك مثل المسؤولين في بقية أقطار الوطن العربي (باستثناء مصر وسوريا). ولكن بسبب موقع الأردن الجغرافي، فإن القوات المسلحة الأردنية وُضعت تحت الانذار الفوري بعد بدء الحرب بساعتين. وكان واجب تلك القوات أن تحول دون أي تحرك قد يقوم به العدو على الجناح الأيسر للجبهة السورية — أي من الجهة القريبة من مدينة درعا الملاصقة للحدود الأردنية.

في اليوم الرابع من أيام القتال (أي يوم ١٠ تشرين الأول) بدأ الموقف يتطور لصالح العدو. من هنا صدر الأمر لقائد اللواء ٤٠ بأن يستعد لعبور الحدود السورية، من أجل مساندة القوات السورية. وكان اللواء يضم آليات مختلفة بينها دبابات سنتوريون ومجنزرات وسيارات ووحدات هندسة مدرعة ومدفعية محمولة.

في صباح يوم ١٤ تشرين الأول كانت وحدات اللواء قد أخذت مواقعها قرب جبهة القتال، بحسب الأوامر الصادرة من القيادة السورية. كان العدو حتى ذلك اليوم قد قام باختراق في وسط الجبهة السورية بعرض ٢٢ كيلو متراً وإلى عمق ١٦ كيلومتراً وراء خط هدنة ١٩٦٧. وكانت هناك فرقة سورية مدرعة تقاتل ضمن منطقة الاختراق ومعها لواءان عراقيان (اللواء المدرع ١٢ واللواء الآلي الثامن) اللذين كانا قد وصلا أيضاً إلى جبهة القتال.

صدر الأمر للواء ٤٠ أن يتقدم باتجاه الشمال، فلم تلبث طلائعه حتى وصلت إلى خط نوى — الشيخ مسكين. وفي أثناء ذلك تعرض لغارات من طيران العدو، ولكنها لم تحدث أية إصابات لأن المنطقة كانت مغطاة بصواريخ سام. كما أن العدو واجه تقدم اللواء بقصف من مدفعيته الثقيلة. وبالقرب من قرية نوى سقط أول شهيد من اللواء وكان ذلك ظهر يوم ١٤ تشرين الأول.

في مساء ذلك اليوم وضع اللواء تحت أمرة قائد القوات العراقية في الجبهة. وقد تم التنسيق على القيام بهجوم معاكس في الساعة السادسة والنصف من صباح يوم ١٦ تشرين الأول. ولكن العدو قام بهجوم استباقي يوم ١٥ تشرين الأول واستطاع أن يحتل موقع (تل عنتر) مما اضطر القوات العراقية إلى التراجع باتجاه الشرق والجنوب.

عندما أزف الوقت المعين للهجوم (أي الساعة السادسة والنصف من صباح ١٦ تشرين الأول) وجد اللواء المدرع ٤٠ نفسه دون تغطية على جناحه الأيمن ، بسبب تراجع القوات العراقية في اليوم السابق . كان سلاح الجو السوري وكذلك المدفعية السورية ، قد قصفت مواقع العدو وحشوده ، تمهيداً للهجوم المنتظر ، ولكن قائد اللواء ٤٠ اضطر للانتظار ساعة واحدة ، ريثما تتمكن القوات العراقية من الحركة . إلا أنه في الساعة السابعة والنصف أعطى الأمر بشن الهجوم . نشب قتال عنيف في منطقة قرية مسحرة . وكانت مقاومة العدو أشد ما تكون من اليمين ومن الأمام ، بينما اندفع الجناح الأيسر للواء إلى خلف مراكز العدو في مسحرة . وبدأ العدو يتراجع ووقعت فيه إصابات مؤثرة .

في تلك الأثناء كانت القوات العراقية قد قامت في الساعة العاشرة بهجومها المنتظر في اتجاه تل عنتر . ولكن بعد ساعتين من القتال العنيف اضطر العراقيون للتراجع . هنا أخذ العدو يحاول تطويق اللواء ٤٠ عن طريق دفع قواته من ناحيتي اليمين واليسار . لذلك قرر قائد اللواء أن يتراجع إلى الخط الذي بدأ منه في الصباح . وبالفعل تمت حركة التراجع بانتظام ، وتوقف القتال في الساعة الثانية بعد الظهر . وكانت الإصابات في الجانب الأردني ٢٠ شهيداً و٤٠ جريحاً وتدمير ١٢ دبابة وإصابة ما ينوف على ٢٠ آلية . أما خسائر العدو فكانت ٣٥ قتيلاً وتدمير ١٠ دبابات وقسم صواريخ (س.س ١١) وقسم صواريخ (سوينج فاير) . وفي اليوم التالي تقرر ربط اللواء ٤٠ بفرقة مشاة سورية .

وقام العدو بالهجوم على منطقة أم باطنة في القاطع السوري واستولى عليها ، فصدر أمر للواء ٤٠ بأن يقوم بالهجوم من أجل استعادتها . وفي الساعة الثالثة من صباح يوم ١٨ تشرين الأول بدأ اللواء عملية الهجوم ، وتقدمت وحداته مسافة ١٢ كيلومتراً داخل مواقع العدو . واستمر القتال حتى الساعة السادسة مساء . ولم يلبث حتى ظهر أن ميمنة اللواء وميسرته أصبحتا مكشوفتين وأن العدو يكرر محاولته لتطويق اللواء ، فأصدر قائد اللواء أمراً لقواته بالتراجع إلى مواقعه التي بدأت منها ، وتم لها ذلك وتوقف القتال في الساعة السابعة والنصف مساء . كانت خسائر العدو في هذا اليوم ٤٠ قتيلاً ودمرت له ٢٠ دبابة و ٤ قاذفات صواريخ .

كان مجمل خسائر اللواء في المعركتين ٢٤ شهيداً و٥٠ جريحاً و ١٤ آلية (بين دبابة وناقلة) . وقد تم إصلاح جميع الآليات المصابة ، وبعضها تم إنقاذه من ساحة

القتال ومن مسافات قريبة من مواقع العدو .

بقي اللواء في وضع دفاعي وكانت الفرقة المدرعة الثالثة الأردنية قد تكاملت يوم ٢٢ تشرين الأول في منطقة الشيخ مسكين ـ نوى ، وتم التخطيط (مع القوات السورية والعراقية) للقيام بعملية هجوم شاملة في صباح يوم ٢٣ تشرين الأول لتخفيف الضغط عن القوات المصرية في جبهة قناة السويس بعد أن قام العدو بفتح ثغرة الدفرسوار المعروفة . وبينما كانت القوات على أهبة الاستعداد للهجوم جاء الأمر بوقف إطلاق النار في الساعة الثانية من صباح يوم ٢٣ تشرين الأول ذاته .

من هذا كله يتبين لنا أن المؤلف الاسرائيلي بالغ أشد المبالغة عندما قال أن القوات الأردنية خسرت ٥٠ دبابة . ويؤكد اللواء خالد هجهوج أن الأرقام المذكورة هنا صحيحة بالنسبة للطرفين .

وقياساً على مبالغة المؤلف فيما يتعلق بالخسائر الأردنية ، نستطيع أن ننظر بكل حذر وتشكك إلى كافة البيانات والأرقام التي أوردها في كتابه ، ليس عن حرب ١٩٧٣ وحدها بل عن كافة الحروب بين العرب واسرائيل .

والصهيونيون يزوّرون التاريخ أيضاً

لا يقتصر أمر تحريف وقائع التاريخ على بعض المشتغلين به من العرب . فالصهيونيون لهم باع طويل في ذلك أيضاً ، من أجل خدمة غاياتهم السياسية . ولا تكمن المفارقة في التزوير ، بل تكمن في أن بعض الباحثين العرب ــ الكسالى والمغرضين على حدٍّ سواء ــ يأخذون تزويرات الأعداء على علاّتها ، وينشرونها على القراء العرب دون تدقيق أو تمحيص .

وقد حدث في ٢٧ أيار ١٩٧٩ أن اسحق نافون ، رئيس دولة اسرائيل آنذاك ، ألقى خطاباً أمام أنور السادات قال فيه : إن فيصل بن الحسين وافق على وجود اليهود في فلسطين .

كان نافون في مقولته تلك ، يكرّر ما قاله مناحيم بيغن ، رئيس وزراء اسرائيل ، يوم ١٩٧٧/١١/٢٠ . ذلك أن السادات ألقى في ذلك اليوم خطاباً في الكنيست ، ذكر فيه «وعد بلفور» على أساس أنه كان وراء مجيء اليهود إلى فلسطين . وكان ردّ بيغن كما يلي :

«وعد بلفور؟ ماذا تعني بوعد بلفور؟ إنه لم يزد على أنه اعترف بحقنا في بلادنا . لا يا سيدي . لم نأخذ أرضاً غريبة ، بل عدنا إلى بلادنا . وفي عام ١٩١٩ حظينا باعتراف الشعب العربي واتفاق ١٩١٩/١/٣ الذي وقّعه فيصل ووايزمن» .

هنا قرأ بيغن نص المادة المقصودة ، وتجاهل المادة البالغة الأهمية التي وضعها فيصل في صلب الاتفاقية .

عندما نشرت الصحف ما جاء في خطاب نافون ، نشرتُ ردّاً على مقولته (جريدة الرأي ــ ١٩٧٩/٦/٣) تحت عنوان :

لا يا سيد نافون

فيصل لم يوافق

في ذلك الرد قلت : إن نافون استاذ يجيد اللغة العربية ، وهو من أهل العلم والثقافة ، ومن المفروض أن تتسم أقواله بروح العلم والموضوعية . ومن هنا أجد من واجبي ، كمؤرخ ومثقف عربي ، أن أقول له : لا يا سيد نافون . فيصل لم يوافق على وجود اليهود في فلسطين بالمعنى الذي قصدته في خطابك .

لقد استندت في أقوالك على ما جاء في كتاب مذكرات حاييم وايزمن

(التجربة والخطأ (Trial and Error) الصادر باللغة الانكليزية (الصفحات ٢٩٠ ـ ٢٩٥) والتي قال فيها إنه أجرى مباحثات مع فيصل ، وأن تلك المباحثات تبلورت في اتفاقية وقعها فيصل ووقعها هو ، وأنه «توصل إلى تفاهم تام معنا» .

لم يكن وايزمن دقيقاً في روايته . لقد ذكر نصف الحقيقة فقط ، شأن من يستشهدون بنصف الآية الكريمة ﴿ولا تقربوا الصلاة﴾ ، ويتناسون نصفها الثاني ﴿وأنتم سكارى﴾ .

والذي وقع بالضبط أن فيصل بن الحسين ، استقبل وايزمن في موقع (وهيدة) حيث كان مركز قيادة الجيش الشمالي ، بالقرب من معان ، يوم ٤ حزيران ١٩١٨ ، كان وايزمن جاء بطلب من الانكليز . وفي اجتماعه بفيصل قال انه يريد أن يبحث معه في موضوع تعاون اليهود والعرب في فلسطين . وكان مما قال «إن اليهود لا يرمون إلى تأسيس حكومة يهودية ، ولكنهم يريدون أن يعمروا البلاد ويطوروها تحت الحماية البريطانية ، دون أن يعتدوا على أية مصالح مشروعة للآخرين» .

حضر ذلك الاجتماع الكولونيل جويس ، رئيس البعثة العسكرية البريطانية في جيش فيصل ، وهو الذي ترجم بين الرجلين . وهذا التأكيد من وايزمن ، أورده جويس في تقريره الذي كتبه مباشرةً بعد الاجتماع . أما فيصل فقد اعتذر بعدم وجود صلاحية له لبحث موضوع اليهود وفلسطين ، لأن جميع القضايا السياسية في يد أبيه الشريف حسين . وكان من جملة مزاعم وايزمن أن فيصل أبدى موافقة تامة على أقواله ، وأن الاجتماع استغرق ساعتين . بينما قال جويس في تقريره إن فيصل لم يوافق على أي شيء ، وأن الاجتماع استغرق ٤٥ دقيقة فقط . فهل نصدق ادعاءات وايزمن المغرضة ، أم نصدق الضابط الذي لا غاية له ، والذي كان مؤتمناً من قبل حكومته أن يبلغها بحقيقةما وقع ، دون زيادة أو نقصان؟

تجدد الاتصال بعد ذلك بستة أشهر . كانت الحرب قد انتهت ، وأوفد الملك حسين نجله فيصل إلى أوروبا لكي يمثل العرب في مؤتمر السلام . كان فيصل في حالة قلق عظيم من جراء موقف فرنسا التي كانت احتلت الساحل السوري ، والتي كان العرب آنذاك يرون فيها العدو الذي يحول دون قيام الدولة العربية المستقلة في سوريا الطبيعية . إن المواقف البريطانية رسّخت هذا الاعتقاد في نفوس العرب . وعندما وصل فيصل إلى لندن قيل له : إن بريطانيا لا تستطيع أن تخرج فرنسا من سوريا ، وأن أمريكا هي التي تستطيع ذلك ، وأن لليهود تأثيراً ونفوذاً عظيمين لدى الحكومة

الأمريكية ، وهم الذين يستطيعون أن يساعدوه في إقناع أمريكا بالضغط على فرنسا كي تنسحب من سوريا .

جاء وايزمن ومعه لورنس إلى فيصل . كان لورنس قد أقنع فيصل أنه لا يستطيع الحرب على جبهتين ــ فرنسا والصهيونية في آن واحد ، وأن خطر فرنسا واضح وموجود بينما مشاريع الصهيونية ما تزال في نطاق النظريات . كان ذلك في أواخر ١٩١٨ ، ولم يكن فيصل وأعضاء وفده ولا لورنس يتصورون أن الصهيونية تمثل أي خطر في الحاضر أو المستقبل .

لقد سجل وايزمن في تقرير له ما دار من حديث بينه وبين فيصل عند التقائهما يوم ١١ كانون الأول ١٩١٨ ، ومنه يتضح شعور فيصل بالخطر الفرنسي واعتقاده أن أمريكا هي القادرة على تمزيق اتفاقية سايكس بيكو ودفع الخطر الفرنسي . وعلينا أن نأخذ أقوال وايزمن بتحفظ خاصة لأن لورنس كان المترجم ، ومن المرجح أن يكون قد تصرف في نقل الأقوال بحيث تكون مقبولة لكلا الرجلين .

ولكن فيصل كتب رسالة مطولة لأبيه في اليوم نفسه ، (والرسالة بخط محمد رستم حيدر ، ومن هذا نستدل أن أعضاء الوفد العربي كانوا مطلعين على الاتصالات) . في تلك الرسالة قال فيصل لأبيه إن وايزمن أكد له «أن اليهود ليس لهم قصد في الحكم في فلسطين وجل مقاصدهم أن يكون لهم ملجأ يلجأون إليه وليس لهم أدنى طمع في تأسيس حكم ما . . . إن اليهود لا قصد لهم بتشكيل حكومة . . وهم يطلبون من العرب أن يمدوا إليهم يد المعاونة كصديق مخلص ليس له سلاح يقاتل به أو يستملك بقوته وإنما هو معين للعرب وللوطن بالمال والذكاء والتأثير السياسي الخارجي . . .» . وكان آخر ما قاله فيصل لوايزمن . . «إن وفيت بقولك هذا فإنني موف لك بقولي : المملكة العربية لا تتجزأ» .

هذا كلام واضح : فيصل يريد أن يدفع الخطر الفرنسي عن سوريا ، بمعاونة عرضت عليه ، وهي معاونة لم يقل له أحد أنها تؤلف أي نوع من أنواع الخطر . لقد كانت فكرة الخطر من ناحية اليهود بعيدة جداً عن أذهان العرب ، بالنظر لأوضاع اليهود في ذلك الحين ، وبالنظر للفكرة التي كانت سائدة في الأذهان يومذاك وهي أن اليهود لا يستطيعون أن يكونوا خطراً على العرب .

بعد هذا بثلاثة أسابيع عرض نص اتفاقية باللغة الانكليزية على فيصل ، ونحن لا نعلم كيف نقل لورنس معنى ما جاء فيها لفيصل ، ولا نعلم أن ترجمة عربية

أرفقت بها . ولكننا نستطيع أن نفترض بكل ثقة أن ترجمة لورنس لم تخرج عن الخطوط التي وردت في رسالة فيصل لأبيه . ولكن فيصل أظهر حذره وبعد نظره في أنه أضاف مادة جديدة بخط يده وباللغة العربية ووقع هو ووايزمن تحت تلك المادة ، كما هو واضح أدناه .

إذا نالت العرب استقلالها كما طلبناه بتقريرنا المؤرخ ٤ كانون الثاني ١٩١٩ المقدم لنظارة خارجية حكومة بريطانيا العظمى ، فإنني موافق على ما ذُكر بباطن هذا من المواد . وإن حصل أدنا تغيير أو تبديل فلا أكون ملزوماً ومربوطاً بأي كلمة كانت ، بل تُعدّ هذه المقاولة كلاشيء ولا حكم لها ولا اعتبار ولا أُطالب بأي صورة كانت .

وجاء توقيع فيصل تحت المادة التي كتبها ، ثم جاء توقيع وايزمن بعده وتحت توقيعه .

أجمع الباحثون والمحللون أن شرط فيصل جعل الاتفاقية هباءً ولا قيمة لها ، لأن شرط فيصل أكد أن قبول مواد الاتفاقية موقوف على تحقيق استقلال العرب . وحيث إن العرب لم يحصلوا على استقلالهم ، فإن الاتفاقية فقدت مفعولها وقيمتها .

ولكن الدكتور وايزمن ، زعيم الصهيونية الكبير ، تجاهل شرط فيصل الذي وضع توقيعه تحته ، واكتفى في كتابه بالحديث عن البنود الأخرى قائلاً أن فيصل «توصل إلى تفاهم كامل معنا» . فأي تزوير في عرض الحقائق ، أبشع وأقبح من هذا التزوير؟

المفارقة المأساوية في هذا كله مفارقة أخلاقية ، لأن كذبة وايزمن البلقاء وجدت من ينقلها على علاّتها من الصهيونيين . ولكن إذا التمس الصهيونيون العذر لأنفسهم على أساس المبدأ الميكافيللي «الغاية تبرر الواسطة» ، وإذا ارتضوا لأنفسهم أن يزوّروا ويخدعوا الرأي العام ـ فما عذر الأساتذة والفهماء العرب الذين يأخذون مقولات الصهيونيين ويصدقونها دون تحقيق أو تدقيق؟ والأساتذة والفهماء العرب في هذا الأمر فريقان : فريق الكسالى الذين يتقبلون ما يكتبه الآخرون من الأجانب لهم دون أن يتعبوا أنفسهم بتمحيصه ودون أن يعودوا إلى المراجع العربية والأجنبية الموثوقة ، وفريق السائرين في ركاب الأنظمة أو الأحزاب المتجنية .

ألا فليمعن النظر كل باحث عن الحقيقة ، في هذا الشرط الأساسي ، قبل أن يقول : وافق فيصل . لقد اشترط فيصل أن تنال الأمة العربية في المشرق استقلالها ، وكل إنسان يعلم أن ٩٢٪ من سكان فلسطين يومذاك كانوا من العرب . وهكذا نرى

أن عدم تحقيق شرط فيصل باستقلال العرب جعل الاتفاقية كلها في حكم العدم من الناحيتين القانونية والشرعية (وهذا رأي أحد كبار الدبلوماسيين البريطانيين السير ريدر بولارد) .

لقد سئل فيصل في حياته عن هذه الاتفاقية فقال «لقد اشترطنا لتأييدهم إنشاء مملكة عربية ، فإذا أنشئت فلا يهمنا شيء» .

أما لورنس ، الذي كان واقفاً على أفكار فيصل ووايزمن فقد كتب رسالة سرية إلى أحد أصدقائه يقول فيها «الصهيونيون ليسوا حكومة وليسوا بريطانيين . . . والحكومة العربية ليست خائفة منهم (إنها تستطيع عندما تشاء أن تقطع رقابهم جميعاً أو أن تخلع جميع أسنانهم وهذا هو الأفضل) . إنهم سوف يمولون الشرق كله ، وكما آمل سورية والعراق على السواء . . . إنهم يريدون فائدة ٦٪» .

ومما يؤكد أن فيصل كان يعتبر فلسطين من جملة أجزاء «المملكة العربية» أن جريدة الانفورماسيون الفرنسية نشرت له تصريحاً في ١٢ شباط ١٩١٩ كرر فيه ذكر فلسطين ثلاث مرات على أنها من جملة الأقطار العربية التي يعمل على أن يكفل «استقلالاً تاماً لها» .

وفي عام ١٩٢٠ كتبت الحكومة البريطانية رسالة إلى فيصل تقول له فيها إنه وافق على سياستها بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين . وقد رد فيصل على تلك الرسالة بتاريخ ١٣ أيار ١٩٢٠ يقول : «وفيما يتعلق بمسألة رضاي عن إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، فإنني اعتقد أن هناك شيئاً من سوء الفهم . إن كل ما وافقت عليه هو أن أحمي حقوق اليهود المقيمين في تلك البلاد بمستوى المحافظة على حقوق السكان العرب الوطنيين وأن أمنحهم الحقوق والامتيازات ذاتها» .

بل إن اللورد كرزون ، وزير خارجية بريطانيا عام ١٩١٩ ، أدرك بثاقب نظره ، أن فيصل كان يظهر المودة للصهونيين من أجل تحقيق غاياته السياسية ، وجاء ذلك عندما كتب يقول :

«إن فيصل لا يرغب أن يخاصم الصهيونيين في فلسطين لأنه يظن أنهم سيكونون مفيدين له في سورية ، وفي تحقيق حلمه بإنشاء دولة عربية كبيرة ، ولكنه لا يريد أن يمتصوا فلسطين ويحولوها إلى نظام حكم يهودي» .

وهكذا يترتب على كل إنسان منصف أن يأخذ بعين الاعتبار جميع الظروف المحيطة بهذا الموضوع وأن يعود بفكره إلى عام ١٩١٩ عندما لم يكن عدد اليهود في

فلسطين يزيد على ٦٠ ألف نسمة أكثرهم من اليهود الشرقيين ، وعندما لم يكن أحد يدرك أن الصهيونية تستطيع أن تؤلف أي خطر على الأكثرية العربية الساحقة .

ثم علينا أن لا ننسى أبداً أن هذه الاتفاقية (حتى لو صح وكان لها وجود شرعي) لم تؤد في واقع الأمر إلى مجيء مهاجر يهودي واحد إلى فلسطين ولم تؤد إلى ضياع شبر واحد من أرض فلسطين . ومن هنا فالحديث عن الاتفاقية يجب أن يضع شرط فيصل في الحساب ، ويجب أن يكون في حدود الحقائق وروح الانصاف والموضوعية ، وينبغي على كل إنسان يحترم نفسه أن يبتعد عن الافتراء على زعيم كبير كان من أعظم الوطنيين والسياسيين الذين أنجبتهم الأمة العربية في العصر الحديث .

وللأساتذة العرب الذين يأخذون كتابات الصهونيين على علاتها أسوق المثال التالي :

إن إيلي خضوري الذي يعرف العربية جيداً ، والذي ألّف عدداً من الكتب المهمة ، (هو أصلاً من يهود العراق) ، عمد إلى تحوير الترجمة من العربية إلى الانكليزية ، من أجل أن يثبت وجهة نظره في نقطة تاريخية معينة . ذلك أن محمد شريف الفاروقي كتب في عام ١٩١٥ من مصر إلى الشريف حسين رسالة وردت فيها العبارة التالية :

«ويمكن الاعتراف للانكليز بالمنافع الاقتصادية بالعراق وللفرنسيين بسوريا وجلب المفتشين منهم» . لقد ترجم خضوري هذه العبارة كما يلي :

...Economic privileges and the right of administrative guidance in the areas claimd by France and England would be conceded to these two Powers.

ترجم كلمة «ويمكن» التي تعني هنا الاحتمال أو عدم الاحتمال ، إلى صيغة توكيدية . بينما الأصح أن تأتي الترجمة كما يلي :

...Economic privileges and the right of administrative guidance in the areas claimd by France and England may be conceded to these two Powers.

ولكن لا بدّ لي هنا من القول أن التفاني الذي تجده عند كثيرين من الكتّاب الاسرائيليين في وضع مؤلفاتهم ، والتعب عليها طويلاً ، لا يجد ما يقابله عند معظم الكتّاب العرب . إنها حقيقة مؤسفة ولكنها يجب أن تُقال للكاتب العربي الذي يميل إلى العجلة في معظم الأحوال ، والذي كثيراً ما يميل إلى تغليب الكم على الكيف .

حرب ١٩٤٨
هل كانت الحكومات العربية خائنة؟

كان روحي الخطيب ، أمين القدس ، يهديني أعداد مجلة (القدس الشريف) التي يقوم باصدارها في عمان . وكنت أطالع مواد الأعداد التي تصل إلي ، وبالذات مذكرات بهجت أبو غربية التي كانت تظهر تباعاً في حلقات . وعندما وصلني عدد حزيران ١٩٩١ من هذه المجلة ، وقرأت الحلقة ٤٠ من مذكرات أبو غربية ، ثار في نفسي عجب واستغراب لعبارات وردت فيها . ففي تلك الحلقة رأيت أبو غربية يلقي اللوم في هزيمة العرب سنة ١٩٤٨ على «خيانة الحكومات العربية وتقصير جيوشها» . وتمثّل التقصير عنده في أن قادة الجيوش العربية كانوا يمنعون الجنود وصغار الضباط من أن يقاتلوا اليهود «قتالاً حقيقياً فعالاً» . ثم اتهامه لضابط بريطاني في الجيش الأردني بأنه دبّر مكيدة للمناضلين وجنود الجيش ، عندما أعطى الأمر لهم بالانسحاب بعد أن أحرزوا انتصاراً في هجوم قاموا به . ثم قوله إن المصادر التاريخية تؤكد أن جلوب «خطّط للتخلي عن اللد والرملة» ، وحاول «سحب القوات الأردنية من اللطرون وباب الواد لولا أنها تمرّدت ورفضت الانسحاب» ، وإن جلوب كان «متواطئاً» .

ومع يقيني بأن الرد على أي اتهام لرجلٍ من طراز جلوب ، سوف يواجه باتهام مضاد ، انطلاقاً من القاعدة المريحة التي صنعناها لأنفسنا ، وهي أن جميع مصائبنا تنبع من مؤامرات الأجانب ، وأننا لولا تلك المؤامرات لانتصرنا على أعدائنا . . . مع يقيني ذاك فقد قلت لنفسي إن أقوال أبو غربية التي لا يوجد دليل ملموس وموثوق على صحتها ، جديرة بنوع من الإيضاح . ولأنني لم أكن أعرف أبو غربية (الذي كان قائداً لمجموعة مناضلين فلسطينيين في حرب ١٩٤٨) معرفةً شخصيةً ، فقد كتبت رسالة للخطيب وتركت لحسن تقديره أمر اطلاع أبو غربية على مضمونها . وبادر الخطيب فأرسل رسالتي للسيد أبو غربية ، فلم يلبث أن ردّ على رسالتي بكثير من الحدّة ، وبالاتهامات الصريحة والمبطنة على حدّ سواء .

إن عبارات أبو غربية ، ورسالتي إليه ، وردّه على رسالتي ، تعطي مثالاً عن كتابات بعض الباحثين والمؤرخين وكتّاب المذكرات في بلادنا . هناك قاسم مشترك ينبع من مبدأ إلقاء اللوم على الآخرين . دائماً «الآخرون» هم الملومون في كل ما حلّ

ويحل بنا من مصائب ونكبات . أما نحن فأبرياء مبرّأون من العيوب .

تضمنت رسالتي الأولى العبارات التالية :

« . . . شعرت أن الأستاذ أبو غربية يكتب بأسلوب أيام ١٩٤٨ عندما كانت الجراح ما تزال حية تنزف . ولكن بعد مرور أكثر من ٤٠ سنة ، يبدو لي أننا يجب أن نكون واقعيين ولا نكتفي بوضع الحق دائماً على أكتاف الآخرين . جلوب مات ولكن الحقائق باقية . هناك اثنان من كبار الضباط الانكليز أُصيبا بجراح خطيرة وهما يقودان وحدات الجيش العربي عند دخولها إلى حي الشيخ جرّاح في القدس . . . بحثت هذا الموضوع في كتابي (أيام لا تُنسى) . وهناك ضباط من الجيش العربي أكّدوا لي أنه لولا جلوب لُمني الجيش العربي بالهزيمة مثل جيوش مصر وسوريا ولبنان ولضاعت الضفة الغربية . . . إذا اتهم الأستاذ أبو غربية الحكومات العربية بالخيانة (وهي تهمة خطيرة جداً) فليتكرم علينا ببراهين محسوسة وملموسة . حقاً كانت الحكومات العربية عاجزة ومتخلفة ، مثلها مثل شعوب العرب ، تتظاهر جماهيرها ثم يعود كل واحد إلى منزله ليأكل كوسا محشي . ولكن الخيانة تهمة خطيرة ، وكنت أتمنى أن يتعفّف عنها رجل مناضل احترم جهاده .

وكتب لنا عن اجتماعه بالحاج أمين الحسني ، وهذا أمر معقول لأنه تحدّث عن واقعة حدثت معه شخصياً ، وهذا هو قيمة المذكرات . أما الكتابة عن أمور سمع بها فلا تُعتبر «مذكرات» . المهم ، بعد أن وصلنا إلى ما وصلنا إليه ، أن تكون كتابتنا موثوقة ومستندة إلى حقائق . . . أستطيع أنا أيضاً أن أصرخ قائلاً : الحق على جلوب ، والحق على الانكليز وعلى الأميركان وعلى اليهود ، واكتفي بذلك وأنام مرتاح البال . ولكن أعود فأقول أنه لا يجوز ، بعد أن حل بنا ما حلّ ، أن نكتفي باتهام الآخرين» .

أما ردّ السيد أبو غربية فقد تضمن انتقاداً لقولي إنني لا أعتبر أن ما ينقله سماعاً عن الآخرين يدخل في نطاق المذكرات . ثم تساءل : كيف أعتمد أنا على أقوال الآخرين ، ولا أجيز له هو أن يعتمد على أقوالهم؟ واتهمني بأنني في كتابتي عن حرب ١٩٤٨ أبرزت جوانب وأخفيت جوانب (لم يقل ما هي الجوانب التي أغفلتها) ، ولمح إلى أن كتابتي تنحو إلى التبرير . ثم كرّر تأكيده على أن «قادة الجيوش العربية ومنهم جلوب باشا كانوا يمنعون الجنود وصغار الضباط من أن يقاتلوا قتالاً حقيقياً فعالاً ، واستشهد في هذا الصدد بالضابط غازي الحربي . وفيما يتعلق بالحكومات ، قال انه استعمل كلمة «خيانة» وفي ذهنه ما أقدمت عليه حكومة

العراق من إرسال ألفي جندي فقط إلى فلسطين بينما كان الجيش العراقي يتألف من ٤٥ ألف رجل ، وكذلك اتفاق توفيق أبو الهدى مع بيفن ، وكذلك تأخر الجيش الأردني أربعة أيام في الدخول إلى القدس ، وعدم إنجاد الجيشين العراقي والأردني للمناضلين في اللد والرملة ، وعدم تسليح شعب فلسطين . . (لا نراه يوجه أية ملامة لسوريا أو مصر أو للسعودية واليمن ولبنان) .

وفي الأخير عمد أبو غربية إلى تصنيف المؤرخين (وقصده واضح في الآشارة لي) بالعبارات التالية :

الذين يكتبون التاريخ أصناف عدة ، أهمها ثلاثة (١) رواة المذكرات أو اليوميات المعاصرة للأحداث (٢) الذين يؤرخون لفترة سبقت وجودهم اعتماداً على مراجع تاريخية (٣) الذين يحاولون أن يخضعوا وقائع التاريخ لمصلحة طبقة حاكمة أو ما شابه ذلك ، سواء كانوا من الصنف الأول أو الثاني . . . .

أدركت من تلك الرسالة أن أبو غربية يصرّ على التمسك بمقولته ، فبعثت إليه برسالة لينة ، دون أن أوافقه على آرائه . وما جاء في رسالتي تلك قولي :

أعتقد أن مسؤولية كارثة ١٩٤٨ تقع ـ في الجانب العربي ـ على عاتق كل من يقول إنه عربي . وهذه المسؤولية بطبيعة الحال على درجات : فالزعيم القائد ، والمتعلم المثقف ، وكل من هو في موقع مهم ـ هؤلاء مسؤولية الواحد منهم أكبر من مسؤولية الشخص العادي . كان تقصيرنا كشعب ، واضحاً ، وينبع من عوامل عدة ، من جملتها : الجهل ، والأنانية الشخصية ، وحب السلامة ، والتفكير بعقلية أيام الجاهلية ، وعدم الربط بين القول والفعل . وحتى الآن ما يزال مفهوم الشرف عندنا يرتبط بقضايا الجنس ، وليس بالاستقامة والأمانة والصدق وحيوية الضمير . من هنا صرت أعتقد أن مسؤولية قادة العرب في ١٩٤٨ لا تصل إلى مرتبة الخيانة ، وأنه لا يصح أن نلقي الاتهامات بسهولة على الملوك والزعماء والرؤساء والانكليز والأمريكان ، من أجل إزاحة المسؤولية عن رؤوسنا كشعب وكأفراد . زعماؤنا صورة من شعوبهم ، وأنت تعرف القول المأثور «كما تكونون يُولّى عليكم» .

وأما بشأن غمزه ولمزه فقد قلت : جزاك اللّه خيراً على تصنيفاتك لمن يكتبون في

التاريخ . أما مكاسبي من هذه الجهة أو من تلك الطبقة الحاكمة ومن جلوب وغيره ، فكثيرة ، لا تُعدّ ولا تُحصى ، وتتمثل في دور وقصور ، ومناصب رفيعة وألقاب فخمة ، إلى غير ذلك من عروض الدنيا . . .

ووقف الأمر بيننا عند ذلك الحد .

حرب فلسطين ١٩٤٨
هل كانت هناك خيانات؟

ومرت بضع سنوات . ولكن يبدو أن المفاجآت لا تنتهي ، وأن حبال المزاعم لاحدّ لها .

ذات يوم قرأت مقالةً في جريدة الدستور (١٧ حزيران ١٩٩٧) ، فشعرت أن شعر رأسي كان جديراً به أن يقف ـ لو بقي لي شيء منه ـ لفظاعة ما جاء فيها . كاتب المقالة زهير الشاويش قصد أن ينوه بصديقه الذي رحل مؤخراً (أحمد الخطيب) . ما أجمل أن ننوّه بأصحاب الفضل ، وأن نذكر حسناتهم ومساعيهم وتضحياتهم ، في حياتهم وبعد فواتهم . يُقال في أحاديث العامة إن الانسان تطول رجلاه بعد أن يموت . بمعنى أن الناس يذكرون حسنات المرء بعد وفاتهم . كنت دائماً أتمنى أن تطول رجلا الانسان وهو على قيد الحياة ، وليس فقط بعد رحيله عن هذه الدنيا . بمعنى أن نقدّر للفضلاء فضلهم وللمجاهدين جهادهم وللعلماء علمهم ـ في أثناء وجودهم بيننا . أن نعترف بفضل أصحاب الفضل في حياتهم تدليلاً على الأصالة وكرم النفس والترفع عن الأحقاد الصغيرة . وكثيراً ما نستشهد بقول الشاعر «وفي الليلة الظلماء يُفتقدُ البدر» ، كم أتمنى أن نتملّى من جمال البدر ونعترف بروعته ، في الليالي المقمرة وليس في الليالي الظلماء فقط .

أعود إلى المقالة موضوع الحديث ، لأقول إن كاتبها لو اكتفى بالتنويه بالفقيد الراحل والإشادة بجهاد ومواقفه الوطنية ، لكان ذلك خيراً وبركة ووفاءً يُحمد عليه . ولكن الشاويش تجاوز ذلك ، ليقرر أن حكام العرب وحكوماتهم في عام ١٩٤٨ تآمروا مع الاستعمار في ذهاب فلسطين ، وأن ذلك التآمر انكشف له . وهالني ما قرأت ، لأن الرجل يطرح نفسه واحداً من أعمدة المجتمع وقادة الرأي العام . وبدا لي أن هذا الكلام البالغ الخطورة يجب أن لا يمر على هواه ، بل بدا لي أنه لا يجوز لي الصمت ـ كمواطن عربي وكباحث في التاريخ ـ حتى لو صمت الآخرون وهزوا أكتافهم بلا مبالاة . من هذا المنطق كتبت كلمةً ومضيت بها إلى جريدة (الدستور) فلم تلبث أن نشرتها يوم ٢٩ حزيران (تحت عنوان باهت) .

في رسالتي طالبت السيد الشاويش أن يبرهن على صحة ما ذهب إليه ، ويعطينا الأدلة والوثائق والوقائع الثابتة ، على أن قادة العرب في تلك الفترة (ذكرت من بينهم

شكري القوتلي والملك فاروق) تآمروا مع الاستعمار واشتركوا في إذهاب فلسطين . بل بلغ مني الحنق والاغتياظ أنني تحديت الشاويش في أن يثبت ما ذهب إليه ، وقلت إن فكرة إقامة دعوى قضائية ، تراودني وتلحّ على خاطري ـ انتصاراً لقادة وزعماء فعلوا كل ما كان في وسعهم ولم يثبت قط أن أحداً منهم اشترك في التآمر على شعبه وبلاده ، وعلى أساس أن اتهام اولئك القادة يجب أن لا يمر بسهولة ، وأن صاحب الاتهام يجب أن يبرهن على صحة مزاعمه أو يلقى عقاباً رادعاً ـ ليس من أجل شخصه فقط بل من أجل ردع أمثاله من الخوض في أمور لا يعرفونها ، ومعاقبة كل من يهرف بما لا يعرف .

لقد اعتاد الناس في بلادنا أن يلقوا بالملامة على الآخرين ـ شأن أبناء الشعوب الضعيفة الذين لا يملكون الشجاعة للاعتراف بتقصيرهم على المستوى الشخصي ـ ولسنوات طوال استمرأ عامة الناس ـ وربما خاصتهم ـ المقولة القائمة على أن سبب المصائب يعود دائماً على تقصير القادة والزعماء ، وأنه لولاهم ما حدث هذا وذاك ، وما ضاعت فلسطين . ولو أن الذين يقولون مثل هذا الكلام ـ من الناس الذين حملوا السلاح وقاتلوا وواجهوا الموت ـ لكان في ذلك شيء من العزاء ، ولكنا التمسنا لهم بعض العذر ، ولكنهم أناس لم يقاتلوا ولم يضحّوا ولم يفعلوا شيئاً من أجل الوطن . وللتغطية على قصورهم وعجزهم ولتبرير أنفسهم أمام أنفسهم وأمام الناس ـ أخذوا يلقون اللوم على غيرهم . فهل حال أي زعيم عربي بين أي إنسان وبين الذهاب إلى ساحة المعركة ومناجزة الأعداء؟

أيها الناس : نرجوكم ونتوسل إليكم أن تتقوا اللّه فيما تقولون ، أن لا تتحدثوا إلا عن معرفة ويقين . وإذا كانت لأحدكم اجتهادات بعيدة عن الواقع ـ نتوسل إليه أن يحتفظ بها لنفسه ، لعله يرتاح ويريح .

* * *

لم تلبث جريدة الدستور أن نشرت كلمة للسيد الشاويش ، أعرب فيها عن استغرابه ، لأنني قلت أن الحكام العرب فعلوا كل ما في وسعهم ولم يتآمر منهم أحد في حرب ١٩٤٨ . ثم خاطبني بقوله :

> ولكن أن يصدر عنك ، وأنت المطلع ، الذي يعرف قبل غيره باخفاقنا في قضيتنا الكبرى فلسطين ، وبالتالي إخفاق حكامنا وحكوماتنا ، وانكشاف التآمر مع الاستعمار . . الخ ، فانه مستغرب ، وكثير على

أمثالك . وتأتي اليوم لتقول بكلمة واحدة : فعلوا كل ما في وسعهم ،
ولم يتآمر منهم أحد . ألا ترى أن هذا أكثر فظاعة من قول «الاخفاق . .
وتآمر الاستعمار»؟

وإلا فكيف ضاعت فلسطين؟

وإنني أقبل تحديك لعرض الوقائع والوثائق أمام الرأي العام ، أو لدى القضاء . . .
«وإذا أدليت بما عندك من وثائق تثبت أنهم فعلوا ما بوسعهم» (انتهى)

كنت قلت رأيي الذي ما أزال ثابتاً عليه . لقد حدث ما حدث في فلسطين لأن قوة الدول الاستعمارية وبخاصة بريطانيا وأمريكا ، وقوة الصهيونية ، كانت ، وما تزال أكبر بكثير من قوة العرب أفراداً وحاكمين .

وهكذا لم أجد فائدة في متابعة هذا الموضوع . وكيف أتابع؟ والذي وجّه التهمة يطالبني أن أثبت عكسها ، خلافاً لقول المشرّع : البيّنة على من ادّعى؟؟

هل كانت حرباً أهلية؟

في أوائل عام ١٩٧١ تلقيت كتاباً صغيراً (٧٠ صفحة) بالانكليزية ، من تأليف المحامي هنري كتن (فلسطين : الطريق للسلام) . وطالعت الكتاب ، فأدهشني ما جاء في صفحاته الأخيرة من أن الأحداث التي وقعت في الأردن في أيلول ١٩٧٠ كانت «حرباً أهليـة» . ولم ألبث أن كتبت رسالة للمؤلف الذي كان يقيم في بيروت (١٩٧١/٤/٢٢) قلت فيها :

. . . لاحظت انكم تكتبون بشيء من التحيز . . . وقد رأيت أن أكتب لكم هذه الرسالة ،لاهتمامي بأن يقف رجل مثلكم على الجانب الاخر من وجهة النظر . فالقول إن ما وقع في الأردن كان حرباً أهلية ينطوي على بعض التجاوز ، والقول إن تلك الحرب كان ضحاياها بالدرجة الأولى من اللاجئين الفلسطينيين ، لا يمثّل الحقيقة كل الحقيقة ، والقول أن الجيش كان ينوي ذبح الفلسطينيين ، بين فدائيين ومدنيين ، ينطوي على تصريح لا تدعمه الحقائق . وأنا ممن عاشوا في عمان تلك الأيام المحزنة وتعرضت وعائلتي لكل ما تعرّض له سكان عمان من محنة وخطر . . . إن الحكم على المأساة التي عاشها بلدنا وشعبنا ، من جانب واحد ، أمر لا يجوز أن يصدر عن أصحاب الفكر الراجح والذهن الثاقب . والحقيقة أن الأردن أباح في أعوام ٦٧ - ١٩٧٠ للفدائيين من حرية الحركة ما لم تبحه أية دولة عربية أخرى . أُتيح لهم أن ينشئوا معسكرات التدريب والقواعد ، وأن يتسلحوا ويجلبوا السلاح ، ثم عندما كثرت أعدادهم تحولوا إلى المدن فامتلأت بهم وظهروا بأسلحتهم الخفيفة والثقيلة في الأحياء والشوارع ، حتى حلّوا محل رجال الأمن العام ، وأضطرَ هؤلاء إلى التخلي عن أسلحتهم بل إلى التخلي عن واجباتهم في حفظ الأمن . وتحملت قرى الضفة الشرقية ــ والمدن أيضاً ــ من غارات العدو الوحشية المدمرة تضحيات كثيرة ملأت أخبارها الصحف في حينها . وتحمل الأردنيون جميعاً

(*) Henry Cattan: Palestine - The Road to Peace, Longman, London, 1971

بصبر وجلد كل ما أصابهم ، كي يتيحوا المجال للفدائيين ليضربوا العدو الحقيقي : العدو المشترك . ولكن يبدو أن الفدائيين لم يستطيعوا التأثير على العدو الحقيقي بصورة فعالة مجدية ، فوجهوا حقدهم ومرارتهم إلى السلطة الأردنية . وما هي السلطة الأردنية؟ إنها من أهل البلاد ، فالجندي الذي أخذوا يقتلونه أو ينزعون سلاحه ، هو ابن البلاد . من هنا قامت قيامة الناس عليهم بعد كل المحبة التي منحوها لهم . أتعلم يا سيدي أن بين الذين قتلهم الفدائيون ضباط متقاعدون من الجيش العربي ، ممن وقفوا يدافعون عن باب الواد واللطرون عام ١٩٤٨! وكذلك عن أسوار القدس؟ [كان في ذهني العميد المتقاعد كامل عبد القادر الذي قتُل بالدم البارد في إربد] . وبلغ الأمر بالملك حسين أنه أعفى خاله ناصر بن جميل وابن عمه زيد بن شاكر ، من الجيش ، استجابةً لمطالب منتسبي المنظمات ورغبةً منه في حقن الدماء . ولكن هؤلاء استكبروا فتمادوا وتحولوا من رجال حرب إلى رجال سياسة ، وانطبق عليهم المثل الانكليزي «اقتسموا جلد الدب قبل أن يصطادوه» . فقدت الثورة الفلسطينية عنصراً كبيراً من عناصرها يوم تحولت إلى جبهات ومنظمات ، تشتغل بالسياسة وتنقل تناقضات الشعب العربي ونظريات العرب المجاورين ، بدل أن ترتفع فوق ذلك كله وبدل أن تصبّ نارها على العدو الحقيقي . . . كان على رجال الثورة أن يتركوا السياسة ويتجهوا إلى القتال ، وكان عليهم أن لا يشغلوا أنفسهم بمحاربة النظام . . أتعلم ، وأنت رجل قانون ، أن أعمال المحاكم تعطلت في ظل الثورة الفلسطينية ، وأصبح صاحب الشكوى لا يدري لمن يشكو أمره؟ لقد أكثرت الثورة من ضم المرتزقة إلى صفوفها . . . فارتكب هؤلاء مخالفات وجرائم جعلت الناس يبتعدون عن الثورة . . عندما دخل الجيش إلى عمان ، كانت الأمور قد وصلت إلى نقطة الصفر هنا . لم يكن بامكان الحكومة أن تستمر على الحالة الراهنة يومذاك . كانت البلاد قد أصبحت مثل بيت العنكبوت ، فقد تعطل فيها كل شيء تقريباً . وكان أمام الملك حسين أحد أمرين : إمّا أن يترك البلاد تحترق ويغادرها ، وأما أن يعيد الأمن والنظام . . . ثم إن الجيش لم يكن

يضرب إلا حيث يجد أناساً يضربون عليه بنيرانهم . ولو جئت إلى عمان لدعوتك لزيارة منزلي لكي ترى فيه آثار النار . . يكفي أن أذكّرك هنا بقول عبد الرزاق اليحي في القاهرة قبل شهرين : أود لو نقف حداداً ثلاث دقائق على غياب العقل عن الثورة الفلسطينية!!

أقال اليحي هذه العبارة إلا بعد أن احترق قلبه؟ وإلا بعد أن شاهد عرفات يتبع خطى الشقيري؟ . . . إنني والله لحزين ، حزين لأنني كتبت لك ما كتبت . . يضربنا العدو ونضرب بعضنا بعضاً!! أليست المأساة أجلّ من أن يبكي المرء عليها بالدموع . وهي بالحقيقة مأساتنا نحن ، مأساة شعب لا يعرف كيف ينظّم صفوفه ولا يعرف أن العقل جدير بالاحترام .

لم ألبث أن تلقيت رسالةً من الأستاذ كتن يردّ فيها على رسالتي . بدا واضحاً أن بياناتي والحقائق التي سطرتها ، لم تزحزحه عن الموقف الذي اتخذه لنفسه . احتج على قولي أنه يكتب «بشيء من التحيز» . وأخذ يؤكد أنه سجل في كتابه ما أعتقد أنه الحق ، بعد طول البحث والتحري ، وأنه تقيد بقواعد القانون والعدالة . وأن الأمر لم يكن تحيزاً من جانبه بل اختلافاً في الاجتهاد بيني وبينه . ثم مضى إلى القول أنه اعتمد في الفصل الذي اعترضت عليه «على التصريحات الرسمية لرؤساء الدول العربية بمن فيهم المرحوم جمال عبد الناصر وعلى أقوال مئة وخمسين من مراسلي الصحف الأجنبية ، وما أظن أن قصف معسكر اللاجئين كان من نسيج الخيال . وإني إذ أتفق بالرأي معكم من أنه قد وقعت تصرفات شاذة لا تتفق مع المصلحة الوطنية ، غير أن هذه التصرفات لم تصدر عن جانب واحد . ولا ريب عندي أن حوادث أيلول ١٩٧٠ كانت كارثة في تاريخ العرب ، وأن توجيه اللوم ، وتوزيع المسؤوليات لا يمكن أن يكون مفيداً ، ولا يغير شيئاً من حقائق التاريخ» . واختتم هنري كتن رسالته بالدعوة إلى «البحث عن الأسباب التي أدّت إلى الاصطدام بين الفدائيين والجيش الأردني ، والعمل على استئصال هذه الأسباب لئلا يتكرر وقوع الحوادث . .» .

آثرت أن أكتفي برسالتي الأولى ، فلم أرد على هذه الرسالة وكان في ذهني أنني شرحت له الأسباب التي أدّت إلى الصدام ، وهي في أصلها وفصلها تنبع من تدخل منتسبي المنظمات في حياة الأردن الداخلية ، بينما هم ضيوف على الأردن ، وبينما هم في أشد الحاجة لبقاء الأردن منيعاً من أجل أن يحمي ظهورهم ، عند قيامهم

بواجبهم الأساسي ألا وهو منازلة العدو الاسرائيلي . شرحت لكتن هذا ، ومع ذلك جاء في رسالته يدعو إلى البحث عن الأسباب ـ بينما الأسباب واضحة . وفيما يتعلق بحقائق التاريخ ، فإنني ما أزال ثابتاً على رأيي بأن الأردن الرسمي تساهل أكثر مما يجب مع منظمات الفدائيين ، وأن تلك المنظمات اعتقدت أن التساهل ينبع من ضعف ، فتجاوزت حدودها ، وتمادت في ذلك التجاوز إلى أن أوصلت البلاد إلى الفوضى بل إلى حافة الانهيار . والغريب في الأساتذة من أمثال كتن (والمزّاوي) أنهم لم يقارنوا قط بين ما كانت تفعله الدول العربية الأخرى تجاه المنظمات ، وبين التساهل الذي كان يقدمه الأردن لها ، وهو تساهل لم يجد أي تقدير ولم يقابل بما يستحق من امتنان . ولكنني حمدت لكتن أنه لم يذكر النميري والقذافي بين رؤساء الدول العربية الذين أدلوا بتصريحاتهم في شجب الاجراءات الأردنية .

قانوني ينقلب مؤرخاً

من الظواهر التي تستلفت النظر ، أن كثيرين من أبناء بلادنا يعتقدون أنهم يعرفون كل شيء ويفهمون في كل شيء . ولو اقتصرت هذه الظاهرة على أنصاف المتعلمين لقلنا إنها نصف مصيبة ، ولكنها تنسحب على نسبة كبيرة من ذوي الاختصاص ، الذين يُفترض فيهم أن ينصرفوا إلى التعمّق في حقول اختصاصاتهم . وقد مرّت بي واقعة مع أحد هؤلاء ، أعتقد أنها تعطي نموذجاً واضحاً للإنسان الذي يتنطع للحديث في قضايا لم يطلع عليها إطلاعاً كافياً ، فيهرف بما لا يعرف ، وتكون النتيجة أنه يسمع كلاماً قاسياً كان خليقاً أن لا يُوجّه إليه ، لو أنه حفظ أدبه وصان لسانه عن مواطن الزلل .

والواقعة حدثت مع البروفسور موسى مزّاوي ، الاختصاصي في القانون والأستاذ في إحدى جامعات بريطانيا . فقد نشرت له جريدة التايمس اللندنية رسالة (٢٧ حزيران ١٩٧٨) قال فيها : إن القوات البريطانية عندما انسحبت من فلسطين في أيار ١٩٤٨ ، تركت وراءها في مواقع استراتيجية جيش الملك عبدالله ، ذلك الجيش الذي منع الجيوش العربية الأخرى من دخول فلسطين ، وسلّم بصورة منتظمة مساحات كبيرة من الأرض إلى الدولة اليهودية ، دون أن يطلق في أحيان عديدة طلقة واحدة . . .

إطّلعت على الرسالة فهالني ما جاء فيها من اعتداء على الحق والحقيقة ، واستكبرت أن يصدر هذا الكلام عن رجل درس القانون وعرف أن من أهم مبادئ القانون أن لا يعتدي أحد على حق أحد . ولم تسمح لي نفسي بالسكوت على هذا الإفك النابع من الجهل المطبق ، فكتبت رداً يضع الأمور في نصابها ، فنشرته جريدة التايمس (٢١ تموز ١٩٧٨) .

The Palestine mandate

From Mr Suleiman Mousa

Sir, The statement of Mr Musa Mazzawi (June 27) that "when the British forces withdrew [from Palestine in May 1948] they left behind in strategic positions, the army of the Emir [at the time King] Abdullah of Transjordan [at the time: Jordan], who prevented other Arab armies from coming in and then himself systematically handed over large tracts of territory to the Jewish state without in many cases firing a single shot"—shows not only a great deal of ignorance but also sheer lack of sound judgment.

May I point out to the learned professor that Jordanian forces stationed in Palestine at the time were withdrawn to the east of the river Jordan, and on May 15 entered Palestine again. On the same day Egyptian forces entered Palestine from the south, while Iraqi and Syrian forces came in from the north. The Jordan army *did not* prevent any Arab from fighting for Palestine (certainly they would not have prevented Mr Mazzawi had he wished to do some fighting).

He may be alluding by his other allegation that the Jordan army "systematically handed over large tracts of territory . . .", to the "Triangle" area. May I point out again that that area was occupied then by the Iraqi army which decided to withdraw rather than conclude an armistice agreement with the Israelis or risk a battle with them.

The Jordan army fought gallantly against the Israelis in Jerusalem and Latrun. It was the only Arab army that held its ground, took hundreds of prisoners and inflicted heavy losses on the Israelis. The "Triangle" area was taken by the Israelis under threat of war after the defeat of the Egyptians and the Syrians. Wild allegations cannot alter facts.

May I recommend Mr Mazzawi to read some books on the subject such as: *A Soldier with the Arabs* by General Glubb: *Genesis 1948* by Dan Kurzman; *O Jerusalem* by Collins and Lapierre? Many Arabs took and still take the easy course of blaming their setbacks on their fellow countrymen. The responsibility lies at the door of all Arabs, in degrees. We all share in it (including myself and Mazzawi). When blaming Great Britain, the USA and Arab leaders, let us not forget ourselves and the other millions of men and women who elected to remain idle and did not participate in the actual fighting.

Yours faithfully,
SULEIMAN MOUSA,
PO Box 1854,
Amman,
Jordan.

(*) الرسالة التي نشرتها جريدة (التايمس / يوم ١٩٧٨/٧/٢١ صفحة ١٥

وفي ذلك الرد لفتُ نظر مزاوي إلى أن القوات الأردنية انسحبت من فلسطين إلى شرقي الأردن قبل انتهاء الانتداب البريطاني ، وأنها عادت فدخلت فلسطين يوم ١٥ أيار ١٩٤٨ ، مثلما دخلت قوات الدول العربية الأخرى من مواقع مختلفة . وقلت أيضاً إن القوات الأردنية لم تمنع أي عربي من خوض القتال في فلسطين ، وأن الجيش الأردني قاتل ببسالة في القدس واللطرون ، وأنه كان الجيش العربي الوحيد الذي صمد في مواقعه وأخذ مئات الأسرى من اليهود . ثم قلت : إنه إذا كان مزاوي يشير إلى منطقة المثلث ، فان ذلك وقع بعد الهزيمة التي لحقت بالجيش المصري والجيش السوري ، وقرار العراق بسحب قواته ، فلم يبق أمام الأردن إلا القبول بشروط العدو ، كي يتفادى حرباً كان من المؤكد أنها ستؤدي إلى ضياع الضفة الغربية كلها . واختتمت ردّي بالقول :

كثيرون من العرب وجدوا وما زالوا يجدون أن من السهل عليهم إلقاء اللوم في النكسات التي أصابتنا على عواتق الآخرين من أبناء بلادهم . إن المسؤولية تقع على عاتق العرب جميعاً ، بدرجات . كلنا نشترك في تحمل المسؤولية بمن فيهم المزاوي وأنا . وعندما نلوم بريطانيا وأمريكا والزعماء العرب ـ فعلينا أن لا ننسى أنفسنا والملايين الأخرى من الرجال والنساء الذين اختاروا أن يظلوا متفرجين ولم يساهموا في القتال الفعلي» .

وصمت المزاوي صمت أهل الكهف . ولكن صديقاً عربياً لي في بريطانيا كتب يقول : ما لك وللمزاوي؟ ولماذا أسرفت في لومه وتعنيفه؟ فكتبت له أقول : أنا لا أعرف مزاوي ، ولم أسمع عنه إلا القليل ، ومما سمعت أنه جاء لزيارة الأردن قبل سنة بدعوة من الأمير حسن (حفيد الملك عبدالله) . ولكنني رأيت من واجبي أن أردّ على بهتانه وجهله ، لأن هناك مزاويين كُثُر في عالمنا العربي ، ومن واجبي وواجبك أن نوقفهم عند حدّهم .

والتعليق الآخر جاءني من رجل بريطاني اسمه وايتهد ، إذ بعث بطاقةً بريدية في نفس اليوم الذي نشرت فيه التايمس رسالتي ، قال فيها :

احتراماتي لرسالتك المنشورة في التايمس هذا اليوم . لقد عمل الأردنيون بصورة فعالة لانقاذ الضفة الغربية كل هذه السنين . إن مطامع أمريكا وبريطانيا ونزعتهما العسكرية هي التي تسببت في مأساة فلسطين ، وخاصة رسالة بلفور سنة ١٩١٧ .

الذين قضوا على الدولة العثمانية

جاءت هذه المقالة تعزيزاً لمقالة نُشرت للأستاذ إياد القطان بعنوان (كلا ، بل السلاطين التنابلة) . وكانت مقالة القطان مناقشة لمقولات وردت في كتاب ظهر في عمان بعنوان (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» .(١)

قرأت باعجاب مقالة الأستاذ إياد القطان . . وأنا مدين للدكتور وليد طاش الذي لفت نظري إلى هذه المقالة . وقد أعجبني فيها بصورة خاصة ، أمران : (الأول) كشف الكاتب للقراء عن كتابات أشخاص يتصدّون للكتابة في أمور لم يتعمقوا في دراستها ، ومن هنا تأتي كتاباتهم فجّة ومبتسرة ، لأنهم لا يتحدثون عن علم كامل ، بل عن نصف علم أو ربع علم . وفي هذا ما فيه من خطر وخطورة ، ليس على الكاتب فحسب ، بل على القضية التي يحمل لواءها (كما يخيل إليه) . وفي حدود اجتهادي أن الذين بلغوا في دراساتهم مرحلة الدكتوراه ، هم أناس متخصصون في موضوعات معينة . فطالب العلم يأخذ في مرحلة الدراسة الابتدائية والثانوية ، المبادئ الأولية العامة من المعارف والعلوم والآداب . بعد ذلك يأخذ الطلاب بالتخصص في مراحل الدراسة الجامعية (الليسانس) ثم (الماجستير) ثم (الدكتوراه) ، فالدكتوراة هي أضيق التخصصات من جهة وأعمقها من جهة ثانية . ولهذا يخطيء الذين يعتقدون أن الدكتور الفلاني يعرف كل شيء معرفة الأستاذ العالم المتمكن . والواقع أن الدكتور المتخصص في اللغة العربية ــ مثلاً ــ يستطيع أن يكتب لنا ويؤلف في الموضوع الذي اختص به وتعمق في دراسته . بطبيعة الحال لا نستطيع أن نمنعه من الكلام في موضوعات أخرى (مثله مثل بقية عباد اللّه) . ولكننا نتوقع منه أن يزيد من علمنا في موضوع اختصاصه ، وأن يتجنب الخوض في موضوعات لا يعرف عنها إلا القليل . ومن هنا أرجو أن تكون مقالة الأستاذ إياد قد استثارت مؤلف الكتاب موضوع

---

(١) الكتاب من تأليف الدكتور محمد أبو فارس ، دار الفرقان ، عمان ، ١٩٨٢ . وجاء نشر مقالة إياد القطان في جريدة (صوت الشعب) بتاريخ ٣ تشرين الأول ١٩٨٨ ، بينما نُشرت مقالتي (أعلاه) في تلك الجريدة بتاريخ ٩ تشرين الأول ١٩٨٨ . وكان القطان شاباً يقظ الذهن مستنير العقل ، يدعو في كتاباته إلى التجديد وحرية الفكر ، والمساواة بين الجنسين ، والانفتاح على العالم وثقافاته .

البحث ، وهو الأستاذ المساعد في إحدى الجامعات الأردنية ، إلى الحد الذي يدفعه إلى اتحافنا بردّه على أسئلة الأستاذ إياد ، وأن يجيب عليها الإجابات التي ينتظرها القارئ من «أستاذ مساعد» في جامعة .

أما الأمر الثاني الذي لفت نظري فهو تنويه الأستاذ إياد بأهمية السماح بنشر هذا الكتاب وأمثاله من الكتب الظالمة المتجنية . ولكنني لا أستطيع أن أمنع نفسي من التساؤل : هل كانت الموافقة على النشر ناشئة عن دراسة من قبل الجهات المختصة ، أم عن عدم معرفة؟

على أن المقالة استثارتني من ناحية أخرى لها علاقة بالاختصاص . ذلك أنني أرى أن موضوع انهيار الدولة العثمانية ، وأسباب ذلك الانهيار ، لا تدخل في نطاق شخص يتخصص في قضايا «المعروف» والأمر به ، أو «المنكر» والنهي عنه ، بل هي قضايا من صميم التاريخ وتخصص أساتذة التاريخ . ومن هنا أرى أن أعطي ـ لفائدة الأستاذ المساعد ـ سبباً رئيسياً واحداً كان وراء تقويض أركان الدولة العثمانية ، التي يأسف هو على زوالها ، والتي أتمنى لو أنه عاصر جارنا المرحوم حسين العلي العبيدات (في قرية الرفيد المحروسة) ، الذي كان يرفع حطته البيضاء عن رأسه (كما يعرف معاصروه من أهل القرية) ويدعو اللّه أن يمشي النمل على الدولة العثمانية كما يمشي على الأرض ، بسبب ما ألحقت بالناس من مظالم .

الذين «قوضوا» الدولة العثمانية ، هم أولئك الوزراء الذين اتخذوا القرار البالغ الخطورة ، في شهر تشرين الأول ١٩١٤ ، بالدخول في الحرب العالمية الأولى ، التي نشبت قبل ذلك بثلاثة أشهر بين عدد من دول أوروبا القوية . إنهم بالتحديد رؤساء جمعية الاتحاد والترقي ، طلعت وأنور وجمال . ففي تلك الحرب الجبارة ، وقفت فرنسا وروسيا وبريطانيا ودول أخرى ، في جانب (وهي دول الحلفاء) ووقفت المانيا والنمسا ثم الدولة العثمانية في جانب آخر (وهي دول الاتفاق) . وكانت دول كل جانب تعلم علم اليقين أنها مرتبطة مع بعضها البعض في ذلك الصراع ، وأنها إما أن تنتصر سويةً أو تلحق بها الهزيمة سوية . وهكذا فان قادة الاتحاديين ربطوا مصير الدولة العثمانية بمصير المانيا . وقد صرّح أنور باشا (وزير الحربية) بهذا أمام مجلس المبعوثان بعد أن وجّه له بعض النواب لوماً مبطناً نتيجة الهزيمة المنكرة التي لحقت بالجيش الذي تولى قيادته وهاجم به الروس في أطراف القوقاس . فقد أعلن أنور ذلك بقوله : إن خسارة معركة أو الانتصار في معركة ، لا يدل على خسارة الحرب أو الانتصار

فيها ، لأن نتيجة الحرب الختامية هي التي ستقرر . ثم أضاف يقول بصراحة متناهية : لقد ربطنا مصيرنا بمصير المانيا والنمسا في هذه الحرب ، ولنا ثقة وطيدة بأننا وحليفتينا سننتصر في الحرب ، وعندئذ سوف نسترد جميع الأراضي التي خسرناها أو التي سنخسرها في هذه المعركة أو تلك .

ولعلم الأستاذ مؤلف الكتاب ، فإن الوزير العربي الوحيد في الوزارة التي اتخذت قرار الدخول في الحرب (سليمان البستاني) ، قدم استقالته من منصبه ، لعدم موافقته على ذلك القرار المصيري .

فإذا كان الأستاذ مؤلف الكتاب موضوع البحث ، عنى زمرة الاتحاديين بقوله «المتآمرين» و«الخائنين» ، فإنه يكون أقرب ما يكون إلى الصواب ، لأنهم هم فعلاً الذين عملوا على تقويض أركان الدولة العثمانية عندما قرروا الدخول في الحرب . هذا مع العلم أنني لا أوافق أبداً على اتهام طلعت وأنور وجمال وزملائهم من أركان الاتحاديين بالتآمر والخيانة ، إذ أن قرارهم بالدخول في الحرب كان نابعاً من اجتهاد وطني وليس عن تآمر أو خيانة . ويا حبذا لو يتأنى الكتاب الأشاوس الذين يستعملون كلمتي «تآمر» و«خيانة» ، خبط عشواء ، شأنهم في ذلك شأن خريجي مدرسة السيء الذكر أحمد سعيد .

أما إذا كان جنابه يقصد بكلمته أحداً من العرب ، فأود منه أن يرجع إلى كتب التاريخ العربية كلها ، ليرى أن كل ما كان العرب المتنورون يطالبون به هو «الإصلاح» ، أي إصلاح جهاز الحكم البيروقراطي العفن ، بحيث يُتاح لأبناء كل ولاية أن يشاركوا في إدارة ولايتهم ، من أجل أن تتجدد الدماء في عروق الدولة وتصبح قوية وقادرة على رد عادية دول أوروبا الاستعمارية . وليرجع جنابه إلى مقررات المؤتمر العربي الذي عُقد في باريس برئاسة الشيخ الزهراوي ، وإلى مبادئ حزب اللامركزية ، ليرى أن العرب كانوا يطالبون بالاصلاح وليس بتفكيك الدولة العثمانية . ثم هل فكر الأستاذ الكاتب بأهمية البند الذي طالب فيه العرب باعتبار اللغة العربية لغةً رسمية في البلاد العربية . أود لو أنه يسأل الأستاذ علي سيدو الكردي الذي عاصر السنوات الأخيرة من تلك الحقبة (وهو من سكان عمان) ، والذي أكد لي أنه لو استمرت الدولة العثمانية عشر سنوات أخرى ، لكانت اللغة التركية هي اللغة السائدة في البلاد العربية (أو على الأقل في سورية الطبيعية والعراق) .

وليسمح لي الأستاذ (مؤلف الكتاب) أن أخرج من التعميم إلى التخصيص ،

لأقول إن الشريف حسين بن علي ، كان من أشد المخلصين للدولة العثمانية ، وقد تولى قيادة حملة إلى عسير وحملة إلى نجد من أجل توطيد دعائم الدولة . ويبرز لنا إخلاصه في أنه نصح الاتحاديين بأن لا يدخلوا في الحرب . وكانت نصيحته نابعة من غيرته على الدولة ورغبته في بقائها . بل مضى في نصيحته إلى حد اتهام الذين يريدون إدخال الدولة في الحرب بقصر النظر والخيانة .

أما أسباب قيام الثورة العربية فكثيرة ، ولا يتسع المجال هنا للدخول فيها ، وكتب التاريخ حافلة بتعدادها وبيانها . ولكنني أسأل هنا : هل من الخطأ أن تقوم أمة عريقة ذات تاريخ مجيد (الأمة العربية) بالبحث عن هويتها القومية وشخصيتها الخاصة ــ بعد أن أخذت سفينة الدولة العثمانية تتجه نحو الغرق؟

وليذكر هذا الأستاذ أن الدولة العثمانية دخلت الحرب في تشرين الأول ١٩١٤ ، وأن الثورة العربية بدأت في حزيران ١٩١٦ ، أي بعد ٢١ شهراً ، أو ما يقارب سنتين .

وفوق هذا فليعلم الأستاذ أن الثورة لم تقم ضد الدولة العثمانية وضد الخليفة ــ السلطان ، بل قامت ضد الاتحاديين الذين خرجوا على تعاليم الدين الإسلامي (حسب ما جاء في منشور الشريف حسين الأول) . وأهم دليل على ذلك أن الدعاء في المسجد الحرام بمكة المكرمة ، بقي باسم السلطان العثماني سنةً كاملة بعد إعلان الثورة العربية . وتدل جميع منشورات الشريف حسين على أن الثورة كانت ضد بغي الاتحاديين ورعونتهم . ومن هنا كان يطلق عليهم لقب «المتغلبة» ، أي اللذين تغلبوا على السلطان وحكومته الشرعية واستولوا على زمام الحكم بالقوة .

هنا أعود إلى ما بدأت به ، فأقول أنه لا ينبغي لانسان عاقل أن يبحث في قضايا لم يختص بها اختصاصاً علمياً . والأولى أن يكتب الكاتب الذي يحترم نفسه فيما هو على يقين منه ، وإلا كان شأنه شأن الحاطب بليل . أما إذا سار في طريقه يخبط خبط عشواء ، فإنه لا يلحق الأذى بسمعته فقط بل بالقضية التي يعتقد أنه يحمل لواءها .

مع تكرار التنويه بألمعية الأستاذ إياد القطان . وجرأته في قول كلمة الحق .

الأتراك والثورة العربية

أتيحت لي في حزيران ١٩٧٩ فرصة الاشتراك في المؤتمر العالمي للعلاقات العربية ـ التركية ، الذي دعت إليه جامعة (حاجي تبّه) في أنقره . وكان الدكتور عبد الكريم غرايبه والدكتور عدنان البخيت قد تلقيا دعوة لحضور ذلك المؤتمر ، فسافرنا سويةً وأمضينا الوقت معاً ، وكانت لي من ذلك فائدة ومتعة كبيرتين .

اشترك في المؤتمر أكثر من مائة شخص ، جلّهم من الأساتذة والمؤرخين والباحثين ، وهم يمثلون ستة عشر بلداً . وقد أولت الحكومة التركية المؤتمر اهتماماً طيباً ، فافتتحه نائب رئيس الوزراء بكلمة ركز فيها على الجوانب الايجابية التي تربط بين العرب والأتراك . ولكن مفاجأة غريبة وغير متوقعة برزت في حفل الافتتاح ، في الخطاب الذي ألقاه الدكتور كمال كاربات ، أستاذ التاريخ في جامعة وسكونسن (أمريكا) . لقد اختار الأتراك هذا الأستاذ لكي يشترك مع الدكتورة أمل دوغراماشي (عميدة كلية الآداب في الجامعة) في إدارة المؤتمر . وكما قيل لي فيما بعد ، كان خطاب كاربات يحمل طابع التمهيد ويهدف إلى أعطاء صورة تاريخية شاملة للعلاقات بين الشعبين . وقد حاول كاربات أن يرسم إطاراً عاماً لتلك العلاقات ، فكان من جملة ما قال أنه من الخطأ القول إن الدولةالعثمانية كانت تستعمر سوريا أو غيرها من بلاد العرب ، كما أنه لم تكن هناك حروب بين الأتراك والعرب منذ استيلاء العثمانيين على سوريا ومصر . ثم خلص إلى القول إن جمعية الاتحاد والترقي هي التي صنعت الفجوة بين العرب والأتراك «ثم جاءت الثورة العربية ، وقيل بأن العرب أعلنوا الثورة لأنهم أرادوا المحافظة على مصالحهم وعلى الوحدة الإسلامية . ولكن تلك الثورة لم تكن حرباً بين العرب والأتراك ، بل إن الذين قاموا بها هم بدو الحجاز الرحّل الذين كانوا يبحثون عن الغنائم» .

أثارت هذه العبارة مشاعري لسببين اثنين : أولاً ، لأنها لم تكن صحيحة تاريخياً ، وثانياً ، لأنها كانت بعيدة عن الذوق . وفي فترة الاستراحة قلت لزميليّ الغرايبة والبخيت : إن هذا الكلام البارد يجدر بنا أن لا نسكت عليه . وصمت الغرايبة ، أما البخيت فقال : إننا لم نأت إلى هنا لإثارة المشاكل . ومضيت إلى أمل دوغراماشي أقول أنني أرغب في الرد على عبارة كاربات ، فحاولت إقناعي بأن اعتبرها ملاحظة عابرة ، وبأن الخطاب تمهيد للمؤتمر وليس بحثاً . إلا أنني تمسكت

برأيي . وفي جلسة بعد ظهر ذلك اليوم ، اغتنمت فرصة المناقشات وألقيت الكلمة التالية :

> أوافق الأستاذ كاربات على أن العرب قاموا بالثورة ضد الاتحاديين . منشور الشريف حسين يؤيد السلطان ويضع اللوم على الاتحاديين . وظل الدعاء في مساجد الحجازُ يقام باسم السلطان ـ الخليفة سنة كاملة بعد إعلان الثورة . والحركة العربية لم تكن تستهدف الانفصال عن الدولة في البداية . ورئيس وزراء العراق الأسبق ناجي شوكت يقول في مذكراته أن زعماء تركيا الحديثة ومنهم أتاتورك كانوا يرون أنه كانت للعرب أسباب عادلة ومعقولة للقيام بالثورة . من هنا أعترض على قول كاربات أن الثورة لم تكن ثورة العرب . لقد كانت ثورة العرب حقاً : ثورة تستهدف تحقيق الاستقلال والحرية وهما حق طبيعي لكل شعب من الشعوب .

في اليوم التالي ترأس الدكتور غرايبة إحدى جلسات المؤتمر ، وعرّف بنفسه قائلاً : إنه من الأردن ، بلد الثورة العربية الكبرى التي سالت فيها دماء العرب والأتراك معاً . كان ذلك مدخلاً لبقاً للرد على ما جاء في خطاب كاربات . ثم قال انه في أثناء الثورة وقع بيد العرب علم عثماني وأراد أحد الجنود أن يمزقه فقال له ضابطه : لا تفعل . لقد أظلنا هذا العلم ٤٠٠ سنة وعلينا أن ننظر إليه باحترام .

بهذه الكلمات ردّ غرايبة على كاربات ، بصورة غير مباشرة .

في أثناء المؤتمر برزت بين المتحدثين العرب وجهتا نظر فيما يختص بالعلاقات العربية ـ التركية . فالعرب الأفارقة لم يعانوا من مظالم العثمانيين ما عانى العرب المشارقة ، لأن الدولة العثمانية لم تحكم شمالي إفريقيا حكماً مباشراً . وكانت الدولة تعاون أقطارها على صد غزوات الدول الأوروبية المسيحية . ومن هنا لاحظتُ أنه يغلب على الأفارقة شعور التعاطف مع العثمانيين والشعور بقوة الرابطة الدينية مع الأتراك المعاصرين . ومع أن عدم حضور مؤرخين مصريين (بسبب توتر العلاقات بين مصر وتركيا في تلك الفترة) أراحنا من الشطط في المبالغات ، إلا أن أحد الأساتذة الليبيين (علي أحمد المصراتي) بالغ في المدح والذم حتى وصف الشيخ أبو الهدى الصيادي بأنه «نصّاب» . وقام الدكتور عبد الجليل التميمي (من تونس) بإعطاء صورة زاهية مشرقة لتاريخ الدولة العثمانية . وقال سفير الجزائر أحمد توفيق المدني إن

الأتراك دخلوا بلاد الشام عام ١٥١٧ لإنقاذها ، ولم يكونوا مستعمرين . وكان الليبيون أشد حماسةً للتاريخ العثماني من الأتراك أنفسهم ، حتى أن أحدهم عاتبني لأنني ذكرت أسباب نفور العرب المشارقة من الأتراك ، وخاصةً محاولتهم القضاء على اللغة العربية في بلاد العرب .

ولم يلبث أن برز اثنان من بين الأساتذة الأتراك يؤيدان وجهة النظر العربية . أولهما الدكتر (آتوف) . وكان موضوع محاضرته (القضية الفلسطينية وتركيا) ، وقد أجاد وأفاد وأوفى على الغاية . أما ثانيهما فهو الدكتور عمر كركوغلو وهو أستاذ مختص في علاقات الدولة العثمانية مع العرب في العهد الأخير من حياة الدولة . ويبدو أن دراساته فتحت ذهنه على حقائق التاريخ . وقد رد على كاربات دون أن يذكر اسمه فقال إن ثورة العرب كانت من أجل الحرية ، وهي تمثلهم جميعاً . ومن الغريب المدهش أن المترجم العربي الذي كان يترجم من التركية إلى العربية ، أخذ يجمجم ويغمغم وهو ينقل كلام هذا الأستاذ ، ويكرر عبارات غير مفهومة ، وعندما أدرتُ سماعتي إلى الترجمة الانكليزية سمعتُ المحاضر وهو يمضي في إيضاح وجهة نظر العرب المتعلقة بالثورة ، وتأكيده على أن العرب كانا كانوا على حق في ثورتهم . وعندئذ قلت في نفسي : هل لحقنا تزوير العرب على بعضهم البعض إلى أنقرة؟

كانت النتيجة أن كاربات تراجع في نهاية المؤتمر عن مقولته الأولى ، فأشار في كلمته الختامية إلى «الثورة العربية» كأمر مسلّم به . ولكن المفارقات لم تكن بلغت نهايتها ، إذ خاطبني الأستاذ فهمي نوزت (بعد خروجنا من القاعة) قائلاً : لقد استأت كثيراً من الدكتور كاربات ، لأنه ذكر «الثورة العربية» ، كحقيقة واقعة ، وكنت أنوي الاحتجاج لولا انفضاض الجلسة . وعندئذ أدركت أن أبناء الجيل الأول من طراز نوزت يصعب عليهم تبديل المفهوم الذي ترسّخ في أذهانهم .

وتبين لي في المؤتمر أن المؤرخين يختلفون في النظر إلى أحداث التاريخ وفي تفسيرها ، إما بسبب الاقتناع الذي تكوّن لديهم ، أو نتيجة نقص في المعلومات التي وصلت إليهم . وبدا لي أن الحوار الهادئ (وليس الجدل) في هذا المجال ضرورة أساسية . ولكن المشكلة لا تكمن في اولئك الذين لم يستوفوا المعلومات عن حَدَث ما ، إذا كان عندهم الذهن المفتوح لاستقبال ما فاتتهم معرفته . المشكلة تكمن في أولئك الذين كوّنوااقتناعاتهم ووقفوا عندها ، لا يرغبون في معرفة أية بينات تتعارض وما اقتنعوا به . هؤلاء هم المتحجّرون أعداء العلم والحقيقة .

أفدت كثيراً من الاشتراك في ذلك المؤتمر . وبعد التأمل في الأبحاث التي قُدمت توصلت إلى الرأي التالي : على العموم كانت أبحاث الأساتذة الأتراك دراسات متخصصة ، وكانت أكثر كلمات العرب مجرد خطابات . وحدث أن الدكتور التميمي أطلع على البحث الذي كتبته عن المؤتمر ، ونشرته جريدة (الرأي) ، فغضب لقولي إنه صوّر في كلمته المرتجلة تاريخ العثمانيين «أبيض كالثلج» ، ونشر في (المجلة المغربية) التي يحررها نصاً قال إنه بقي في ذهنه لتلك الكلمة . وهكذا يكسب الكاتب أحياناً سخط أصدقائه ، وهو يحسب أنه لم يقترف ما يثير السخط . هنا أستذكر كلمة أمين الريحاني المشهورة «قل كلمتك وامش» . وكما هو معروف فإن إرضاء الناس غاية لا تُدرك .[١]

---

(١) بحثي عن المؤتمر في جريدة (الرأي) يوم ١٢ تموز ١٩٧٩ .

ثورة لورنس!؟

لا يستطيع إنسان بمفرده أن يلاحق الترّهات والأباطيل وأنصاف الحقائق أو أرباعها ، مما يبرز على صفحات الجرائد وفي بطون الكتب . ويبدو لي أن هذه الأمور سمة من سمات أقطار العالم الثالث ، حيثُ يتاح المجال للذين يعلمون والذين لا يعلمون أن ينشروا بنات أفكارهم السليمة والسقيمة على حد سواء ، وأن يخلطوا الحقائق بالأوهام والتخيلات . وحيث يتقبل القراء الكثير من الهراء بلا مبالاة أو بهزّ الأكتاف .

ومن جملة ما مرّ بي من الأباطيل المضحكة المبكية ، مقولة طلع بها الكاتب جلال كشك في مقالة له بعنوان (التفسير النفطي للتاريخ) نشرتها مجلة (الحوادث) اللبنانية (٢١ نيسان ١٩٧٨) . وأنا هنا أعني قولاً له لم يسبقه إليه أحد ـ فيما أعلم ـ أشار فيه إلى «الثورات القومية ، مثل ثورة لورنس العربية التي لم تهدأ حتى فصلت الموصل من سوريا وألحقته بالعراق ، وأعطت فلسطين والعقبة وشرق الأردن والعراق للانتداب البريطاني . . .» . وعلى كثرة ما قرأت عن لورنس والأساطير التي حيكت حول اسمه ، فإنني لا أذكر أن كاتباً تجرأ على الحقيقة بكل هذا الخلط السقيم ، مثلما فعل جلال كشك ، وهو يجول ويصول في تحليلاته العجفاء .

وفي هذا الصدد أقول إنني لم أتعرّف حتى الآن على كاتب مصري يعرف قضايا بلاد المشرق العربي معرفة وثيقة . وليس جلال كشك إلا واحد من الكتاب المصريين ، يقرأ كتاباً إنكليزياً أو فرنسياً (مترجماً أو غير مترجم) ، فيعتقد أنه أصبح يعرف كل شيء عن بلاد العرب . هذا إذا أحسنّا الظن في أن ذلك الكاتب استوعب ما قرأ استيعاباً حسناً . ولقد مرّ بي كثيرون من الكتّاب المصريين الذين عرفوا شيئاً عن بلاد العرب الشرقية ، ولكن غابت عنهم أشياء وأشياء ، مصداقاً لقول أبو نؤاس «عرفت شيئاً وغابت عنك أشياء» .

في الحقيقة إن الثورة العربية هي ثورة العرب . ولم أسمع قبل كشك أحداً يطلق على هذه الثورة اسم (ثورة لورنس) . فهو بهذه المقولة حقّق قصب السبق في ميدان الترّهات . والثورة العربية قامت من أجل تحقيق وحدة العرب وحريتهم ، فلم تفصل الموصل عن سوريا ، ولم تعط فلسطين والعراق للانتداب البريطاني . كل ذلك وقع فعلاً ، ولكن تلامذة المدارس الابتدائية يعرفون أن بريطانيا وفرنسا هما الدولتان اللتان

خطّطتا تجزئة بلاد العرب ، وهما اللتان نفذتاها بالقوة القاهرة ، وهما اللتان أجرتا التعديلات على خطط التجزئة بالاتفاق بينهما وحدهما ، وكان من جملة ذلك نقل منطقة الموصل من حصة الانتداب الفرنسي إلى حصة الانتداب البريطاني ، مقابل سكوت بريطانيا عن استيلاء فرنسا على سوريا .

لم يقف خيال جلال كشك عند ذلك الحد ، بل إنه مضى إلى القول «إن الوطنيين الذين أرادوا استقلال الوطن العربي ، وجدوا أنفسهم يعملون لحساب المخابرات الفرنسية والبريطانية» . وهو قول حافل بالافتراء والحطّة والسفاهة . وهذا الطعن في كرامة أحرار العرب ، كان يجب أن يُعاقب قائله بالصفع على القفا والركل بالأرجل ، وأن تُعاقب المجلة التي نشرته على صفحاتها باحراق نسخ عددها ذاك في شارع الحمراء ببيروت . ومما يثبت أن كشك أخذ معلوماته المشوهة عن كتاب أجنبي ، أنه أورد في مقالته كلمة (اغابور) بدلاً من اسم نهر الخابور .

ولكن شفى غليل نفسي بعض الشيء ، أن مجلة (الحوادث) ذاتها نشرت تعقيباً لي ، بالمعنى الذي أوردته أعلاه (٢٣ حزيران ١٩٧٨) ، فعسى أن يكون كشك قد أفاد منه واعتبر به .

أنا و«المجلة» ولورنس

من طريف ما وقع معي أن جريدة الغارديان البريطانية نشرت في صيف عام ١٩٨٥ ، رسالة جاء فيها أن شخصاً عربياً وجه رسالة إلى لورنس (لورنس العرب) موقّعة بالحرفين الأولين من اسمه (س . م .) . ثم تلقيتُ رسالة من صديق لي في بريطانيا يقول انه قرأ الرسالة ويودّ أن يعرف عما إذا كنت أنا كاتبها ، مع الوعد بكتمان الموضوع إذا كنت لا أحب الإفصاح عن هويتي . وقرأت الرسالة فوجدتُ فيها شيئاً من السخف ، ولم ألق بالاً لها . إلا أنني استغربتُ فعلاً عندما طالعت في مجلة (المجلة) التي تصدر في لندن (٢٢ حزيران ١٩٨٥) مقالة عنوانها (رسالة سرية من مؤرخ أردني إلى لورانس العرب) وهي من قلم صديقي نديم ناصر . ولم ألبث أن تبينت أن نديم ابتلع الطعم وأعتقد أنني كاتب الرسالة المنشورة في الغارديان ، بل مضى في اجتهاداته إلى القول أنني بعثتُ بالرسالة المزعومة بواسطة طبيب عربي يعيش في لندن (المقصود هنا صديقي الدكتور فؤاد حداد) ، وأن مقولته هذه جاءت بعد تحريات قام بها . عندما وصل الأمر إلى هذا الحد كتبتُ لمحرر المجلة رسالة أحتج

فيها على ذلك الافتراض ، فنشرت المجلة مقاطع من رسالتي ، ولكن المحرر ارتأى أن يرقّع الخطأ الذي وقع فقال إن كاتب الرسالة أراد متعمداً الإيحاء بأنك كاتبها فأنت الكاتب العربي الوحيد المهتم بتاريخ لورنس ، والكاتب الوحيد الذي يرمز إلى اسمه بالحرفين (اس . ام) . ومن زور الرسالة باسمك يعرف هذا جيداً ، وأراد الاختباء وراء شخصك ليقول ما أراد أن يقول من شطحات وخيالات وأمنيات» . (المجلة ١٠ تموز ١٩٨٥) .

الحرب الشعبية

لي تجربة قديمة مع الأشخاص الذين يريدون أن يكونوا كتاباً بالعافية . ومن هؤلاء المقدم في الجيش السوري جودت الأتاسي . ففي عام ١٩٥٦ اطلعتُ على كتاب له بعنوان (الحرب الشعبية أو : قتال الأنصار) ، فهالني ما فيه من أخطاء ، وعمدت إلى كتابة رسالة إليه ، إلا أنني لم أتلق جواباً . ربما لم تصل رسالتي إليه ، وربما ردّ على رسالتي وضاع ردّه في الطريق . لم يبق إلا أن أكتب مقالةً في صحيفة ليقرأها ، ويقرأها أمثاله من الطامحين لتأليف الكتب دون التسلح بالمعرفة الكافية . كنت أرى وما أزال أن من واجب كل إنسان يطلع على خطأ أن يعمل على لفت النظر إليه . كنت أؤمن بالحديث الشريف القائل : من رأى منكم منكراً فليغيّره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطيع فبقلبه ، وذلك أضعف الأيمان . ومع علمي بأن المرء لا بدّ أن يكسب من وراء ذلك خصومات وأوجاع رأس لا طاقة له على مواجهتها ، إلا أنني أتساءل : وماذا يبقى من طعم الحياة إذا نحن طبطبنا على كل الأخطاء التي نراها ، وإذا نحن استمرأنا عبارة «ما عليش» .؟

المهم أنني كتبت مقالةً حول ذلك الكتاب وما ورد فيه من أخطاء ، ونُشرت المقالة في مجلة (الرائد العربي) التي كان المحامي أحمد اللبان يصدرها في مدينة حماة ، على أساس أن المجلة تصدر في سوريا ، وأن احتمالات وصولها إلى المقدم الأتاسي ، أقوى مما لو نُشرت مقالتي في مجلة أردنية (آذار ١٩٥٧) .

تحدث الأتاسي عن حروب الأنصار التي دارت في بعض الأقطار الأجنبية ، ولاحظت أن كتابته في ذلك المجال معقولة . ولكن عندما قرأت الفصل الذي كتبه عن حرب الأنصار في بلاد العرب ، أي حروب الثورة العربية في أثناء الحرب العالمية الأولى ، والتي شاء له اجتهاده أن يطلق عليها اسم ــ قتال الأنصار) ــ وعندما

لاحظت الأخطاء التي اقترفها في ذلك الفصل ـ أدركتُ أن الرجل نقل فصوله الأخرى عن كتب أجنبية ، فابتعد عن الزلل ومواطن الخطل والخلل . وعندما تصدّى للكتابة عما حدث في بلاد العرب ـ بلاده ـ كشف عن ضعف رصيده المعرفي وعن قصر باعه في ميدان البحث . وفي مقالتي أعطيت النموذج التالي من تخبطات الأتاسي :

« . . . وحاول لورنس يومها أن يكون القائد الكبير وخصوصاً بعد انتصاره في احتلال مكة المكرمة ، إلا أن الضربة لم تتأخر لتناله في معركة المدينة المنورة حيث خسرها وكاد أن يُقضى على الثورة العربية في المهد» .

لم يكتف الأتاسي بهذا الخلط العجيب (لأن لورنس لم يحتل مكة ولم تطأ قدماه أرضها) ، بل أخفق في كتابة عبارةٍ صحيحة يمكن فهمها . والحقيقة أن الفصل الذي كتبه عن حروب الأنصار العرب ، أخذه بدوره عن كتاب أجنبي ، إذ يتضح ذلك بجلاء لمن يطلع عليه . ولكنه لم يوفق حتى في النقل ، لسببٍ من الأسباب . فنحن نراه عند الحديث عن استيلاء العرب على بلدة العقبة (تموز ١٩١٧) يعطينا فكرةً بأن لورنس هو الرأس المدبر للثورة .

واتضح نقله الفج البدائي عن الكتب الأجنبية ، من تحريف أسماء العَلَم العربية ، تحريفاً لا نقبله من طلاب المدارس الابتدائية ، فالبتراء عنده هي (باترا) والطائف هي (طائف) ورابغ هي (ربيح) ، وأريحا هي (جريشو) ، وغير هذا .

وحتى اليوم لم أعرف فيما إذا كان الأتاسي اطلع على مقالتي تلك . ولكنني أرجو أن يكون انصرف بعد ذلك إلى العمل في مجالات يتقنها ويجيد فيها .

أساتذة الجيل ثلاثة:
يونس البحري، المهداوي، أحمد سعيد

بعد حرب ١٩٦٧ كتبتُ مقالةً طويلة تحت عنوان (لماذا حلّت بنا الهزيمة؟) . أرسلت المقالة إلى مجلة (دراسات عربية) التي كانت نشرت لي مقالتين في السابق ، ولكن رئيس التحرير ، ناجي علّوش ، أجابني أنه لن ينشرها . لم أستغرب ذلك ، والذين اطلعوا على كتابات علوش ، يدركون أن اتجاه أفكاره السياسية بعيد عن اتجاه فكري . وطويت تلك الدراسة في أحد الأدراج ، وما تزال فيه .

بعد ذلك قلت في نفسي : دعني أخفّف من غلواء السخط والألم اللذين كانا يعتملان في صدري . وهكذا كتبت مقالة (مسؤوليات المثقفين العرب) ، وبعثت بها إلى مجلة (العربي) ، فلم تلبث أن نشرتها ، بعد أن أضافت إلى العنوان كلمتي : بعد النكسة . شعرت أن الحق مع المجلة ،في أنها لا ترغب في الوقوف ضد التيار السائد . وقد شعرت بالامتنان لأن المجلة أبرزت عبارةً معينة من المقالة ووضعتها في صدر الصفحة الأولى ضمن إطار بارز :

أكثر المثقفين في بلادنا
يرقصون على الألحان التي يعزفها صاحب السلطان .

(العربي ، العدد ١٠٨ ، تشرين الثاني ١٩٦٧) .

ومضت بضعة أشهر ، وإذا بي أطالع في المجلة ذاتها (آذار ١٩٦٨) مقالة بعنوان (الدعاية العربية : لا دعاية للعرب بغير نشر ، ولا نشر بغير مال) . كاتب المقالة الدكتور سامي الجندي ، سفير سوريا في باريس ، استهلّها بالقول : أثار اهتمامي مقال «مسؤوليات المثقفين العرب . . . قرأته للمرة الثانية . . .»

تحدث الجندي في مقالته عن سيطرة الدعاية الاسرائيلية في بلاد الغرب ، بحيث أن دور النشر تتردد كثيراً في نشر الكتب التي تقدم وجهة النظر العربية . أشار إلى المصاعب التي واجهتها صديقة العرب اميلي غواشون ، في نشر كتاب لها عن الأردن ، مع أنها استاذة مرموقة في جامعة السوربون .

استقر في ذهني أن أكتب للجندي . واتصلت بالسفارة السورية في عمان ، لأعرف عنوانه ، فلم أحصل على نتيجة . كتبت على عنوان عائم ، فوصلت الرسالة . كان مما قلت في رسالتي : إن الكتاب العربي الجيد يستطيع أن يجد طريقه للنشر في

بلاد الغرب . في مكتبي أكثر من ٢٠ كتاباً أجنبياً تؤيد وجهة نظر العرب . المهم أن يكون الكاتب العربي ذا علم وكفاءة ، ويقدم كتاباً من الدرجة الأولى يفرض نفسه على الناشر وعلى القارئ .

حدثني الجندي في جوابه عن كتابه (العلاقات العربية ـ الألمانية) قائلاً إنه نشر باللغة الألمانية وسيظهر قريباً في فرنسا ، وأن الناشر سوف ينشر كتاباً يحمل وجهة النظر الصهيونية «خوفاً على مستقبل الدار» من الاتهامات المتوقعة . ثم اقترح محاولة تأسيس جمعية عربية غايتها النشر وبيع الكتب للقراء ، لا للوزارات ، «ما دمت أول من أثار الموضوع» . وعن جهل السفارة بعنوانه قال إنه «ضرب من ضروب الكسل العربي ، إذ يوجد في كل سفارة ملف يضم عناوين السفارات السورية» .

ومضت بضعة أشهر ، وإذا بي أقرأ في إحدى الصحف ، في أوائل شهر تموز ١٩٦٨ ، خبراً تحت عنوان (دمشق تنهي خدمات سامي الجندي وتحيله إلى المحاكمة) . وقرأت ما ورد تحت العنوان ، فتبين أن الجندي خالف الأنظمة ووضع كتاباً من دون علم الوزارة ودون ترخيص منها ، وأنه أُوقف للتحقيق معه في محتويات كتابه وسيحال إلى محكمة أمن الدولة .

تساءلت : كيف يحدث هذا من قبل حزب البعث ، تجاه زميل عريق ومن المؤسسين : وزير ثقافة سابق وسفير؟ ثم عرفت أن الجندي غادر باريس إلى بيروت . . ولم ألبث أن اقتنيت عدداً من مؤلفات له صدرت في العام التالي : عرب ويهود (مع مقدمة من الملك حسين) ، البعث ، كسرة خبز ، صديقي الياس ، أتحدّى وأتهم . بعد مطالعة تلك الكتب التي طالب في أحدها أن يُحاكم محاكمة علنية ، قلت في نفسي : وكيف لا يعزله حكام سوريا آنذاك ، الدكاترة المهاويس : زعيّن وماخوس والأتاسي ، ورابعهم جديد (الأرجح أنه كان كبيرهم الذي علمهم السحر)؟

بينما الجندي في بيروت ، أجرى معه أحد الصحفيين حديثاً مطولاً ، سأله في أثنائه ، عن أساتذة جيله . . كان السائل يفترض أن تكون الإجابة : زكي الأرسوزي ، أو عفلق ، أو سعادة أو الحوراني . ولكن الجندي قال إن أساتذة جيله ثلاثة : يونس البحري ، العقيد المهداوي ، أحمد سعيد . (الملحق الأسبوعي لجريدة النهار في ٣ آب ١٩٦٩) .

بعد أن أطاح حافظ الأسد بالدكاترة وكبيرهم ، عاد سامي الجندي إلى بلدته السلمية ، يمارس طب الأسنان ، حتى وفاته .

في النهاية ، ماذا يمكن للمرء أن يقول؟ هل هناك أخف من كلمة : خسارة؟

مسؤوليات المثقفين العرب

ليست النكسة التي أصيب بها العرب في شهر حزيران ١٩٦٧ من صنع رجل واحد أو عدد معيَّن من الرجال ، كما قد يتبادر إلى أذهان بعض الناس . ولا يجوز أن تلقى مسؤولية ما حدث على كاهل شخص واحد أو عدد معيَّن من الأشخاص ، ففي العصر الذي نعيش فيه قلت فعالية الفرد إذا عمل بمفرده ، أكثر بكثير مما كانت عليه في العصور السالفة ، لأن المدنيَّة وأساليبها التكنولوجية أصبحت اليوم عملاً جَمَاعياً مشتركاً ، يقوم بالدرجة الأولى على تعاون مجموعات كبيرة من الأشخاص . وما أشبه الأمة في أيامنا هذه بالآلة ذات الأجهزة المعقدة ، لا تعمل بالكفاءة التامة والفعالية المطلوبة إلا إذا كانت جميع أجهزتها ، صغيرها وكبيرها ، صالحة للحركة المتناسقة المتآلفة مع بعضها البعض .

ولقد راجت في الآونة الأخيرة بين العرب موجة من ممارسة النقد الذاتي ، وهو أمر حسن وجميل ويدل على رغبة مخلصة في التبديل إلى الأحسن والأفضل . ولكن يَحْسُن كثيراً بمن يمارسون عملية نقد الذات أن ينظروا إلى الخشبة التي في عيونهم ، قبل أن ينظروا إلى القشة التي في عيون الآخرين . ليست الأمم بزعمائها وحكوماتها ، بل بأفرادها . وقد تصدر الحكومات قوانين وأنظمة وتعليمات أفضل وأكمل ما تكون القوانين والأنظمة والتعليمات ، ولكن الحكومة لا تستطيع أن تفعل شيئاً إذا لم يكن الشعب واعياً مسؤولياته الجماعية لا الفردية ، فلم يطبِّق كل فرد من أنظمة الحكومة الا ما يلائم مصلحته الخاصة .

المواطنة حقوق وواجبات

المواطنة الحقَّة حقوق وواجبات ، وكلما ازدادت غَيرة المواطنين على أداء واجباتهم ـ وخاصة الجماعية منها ـ ازدادت الحقوق التي يتمتعون بها . ولما كان المواطنون فئات تتفاوت فيها القابلية والكفاءة والمواهب والمسؤوليات ـ فإن توزيع المسؤولية يجب أن يتفاوت بين كل فئة من الفئات ، وبين أفراد كل فئة بعينها ، على مقدار الطاقة التي يملكها كل مواطن . ومن هنا تبرز المسؤولية التي يتحملها المثقفون وحَمَلة الأقلام العرب ، وهم القائلون أنهم أصحاب الفكر وقادة الرأي والقائمون على التوجيه ، وهم الذين يضعون نتاج قرائحهم كل يوم بين أيدي القراء ، سواء على شكل كتب أو عبر

الإذاعات أو في الصحف والمجلات . ألم يطلَق على الصحافة لقب «السلطة الرابعة» في المجتمع ، بعد السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية؟

ولست أريد أن أبدأ بإطلاق الأحكام العامة الشاملة ، التي كثيراً ما تكون بعيدة عن الانصاف وعن المنطق . ولكنني أحب أن أعطي بعض النماذج وأضرب بعض الأمثلة ، لعلني أستطيع أن أضع المثقفين من خلالها أمام مسؤولياتهم ، ولعل القارئ يستطيع من خلالها أن يحكم إذا كان المثقفون العرب قد قاموا بما يفترض أن يقوموا به نحو أمتهم وبلادهم .

رواية «الخروج» كعمل أدبي

إن الذي يطلع على ما ينتجه الكُتّاب الصهيونيون من مؤلفات في اللغات العالمية المختلفة ، ويقارن ذلك بما ينتجه الكُتّاب العرب ـ يدرك البون الشاسع بيننا وبينهم ومدى تقصير كتابنا ومثقفينا في أداء واجباتهم . لقد أحرزت رواية «الخروج» Exodus لمؤلفها ليون أوريس ـ وهذا على سبيل المثال لا الحصر ـ شهرة عالمية وأعيد نشرها عدة مرات ثم حولها المخرجون إلى فيلم سينمائي ناجح . ومع أن هذه الرواية تتضمن قدراً كبيراً من الأكاذيب والتزويرات ـ ليس ضد العرب فحسب بل ضد جميع الشعوب التي قُدّر لليهود أن يعيشوا بينها ويتصلوا بها ـ فإن الرواية أخذت مكانتها كعمل أدبي ، وغزت أذهان آلاف القراء الذين تأثروا بها دون شك ، ولم يتوقف كثيرون منهم ليتساءلوا عما فيها من أكاذيب وعما فيها من حقائق . ولم تكن هذه الرواية عملاً هيناً مريحاً ، بل كان وراءها ـ كما يقول كاتبها ـ خمسون ألف ميل من الأسفار ، وسنتان من العمل الشاق ، ومقابلات مع مئات الأشخاص وقراءة مئات الكتب[١] .

إنني لا أعرف كاتباً عربياً أنتج بلغة أجنبية عملاً أدبياً بهذا المستوى أو قريباً من هذا المستوى . أعرف مثلاً كاتبة أجنبية من أصل ايرلندي هي السيدة اثيل مانن ، التي دفعتها صداقتها للعرب إلى وضع روايتين تصوِّران ناحية من نواحي وجهة النظر العربية هما «الطريق إلى بئر السبع» و«الليل وما وسق» . ولكن الانصاف يقتضي أن نقول إن مستوى أعمال هذه الصديقة لا يرتفع إلى مستوى كتاب الطبقة الأولى في

(١) Leon Uris, Exodus, New York, 1953, pp. 626

العالم ، لذلك كان نجاح الروايتين نجاحاً محدوداً[٢] .

مثقفو فلسطين.. وقضية فلسطين!

والقضية الفلسطينية ، قضية العرب وما لحق بهم من ظلم ومظالم على أيدي القوى الشريرة التي خلقتها ، هذه القضية ، هل استطاع الكتاب والمثقفون العرب أن يعرضوها على مسامع الرأي العام في العالم وأمام أنظاره بالأسلوب العلمي المنطقي الرصين؟ .

لا أريد هنا أن أقارن بين الجهد الصهيوني والجهد العربي في هذا المضمار . ولكنني استطيع أن أقدم نموذجاً يبرز واضحاً من خلال كتاب «الطرق المتقاطعة إلى اسرائيل»[٣]» الذي وضعه قبل عامين كريستوفر سايكس ، نجل السير مارك سايكس (المعروف جيداً عند العرب بأنه أحد اثنين اشتركا في وضع الاتفاقية المشهورة «اتفاقية سايكس ـ بيكو» والتي وضعت أسس اقتسام أقطار الهلال الخصيب بين فرنسا وبريطانيا عام ١٩١٦) . . لقد اعتمد المؤلف في تصنيف كتابه القيم على مصادر متعددة استوعب تسجيلها أربع صفحات ، ولكن من المؤلم أن تلك المصادر كانت كلها أجنبية ـ لمؤلفين يهود وغير يهود ـ باستثناء مصدرين اثنين لمؤلفين من بلاد العرب ، هما كتاب «اليقظة العربية» تأليف جورج أنطونيوس[٤] وكتاب «نضال العرب في سبيل الاستقلال» تأليف الدكتور زين نور الدين زين[٥] .

أي عذر نستطيع أن نلتمس للكتّاب وحملة الأقلام العرب؟ أنقول إن دور النشر الأجنبية توصد أبوابها دون إنتاجهم ، بينما تفتح تلك الأبواب للصهيونيين ومشاعي الصهيونية؟ إذا قلنا هذا فإننا نجافي الحقيقة ، لأن الكتاب الجيد يفرض نفسه على الناشر . وعندنا أمثلة عديدة لكتّاب عرب وجدت كتبهم طريقها إلى النشر باللغات الأجنبية في دور النشر الأوروبية والأميركية . أنقول أن عدد المتعلمين عندنا قليل؟ إذا

---

(٢) Ethel Mannin, The Road to Beersheba, London, 1963, pp. 256

Ethel Mannin. The Night and its Homing. London 1966 pp. 256 .

(٣) Christopher Sykes, Cross Roads to Israel, London. 1965 pp. 479.

(٤) George Antonius, The Arab Awakening. London pp. 471.

(٥) Zeine N. Zeine, The Struggle for Arab Independence, Beirut, 1960, pp. 297.

قلنا هذا جافينا الحقيقة أيضاً ، فحملة ألقاب الدكتوراه والماجستير والألقاب العلمية الأخرى كثيرون عندنا ، وهم يزدادون عاماً بعد عام . وإذا تصدى أحد لاحصاء حملة الدرجات العلمية العالية من بين أبناء فلسطين بالذات ، لأعياه الاحصاء والتعداد . فمن منهم ذلك الذي خرج بكتاب شامل مبني على أصول البحث العلمي الرزين عن القضية الفلسطينية ، وقام بنشره في إحدى دور النشر الأجنبية المرموقة ، بحيث يفرض نفسه كمصدر معتمد موثوق لا يملك الباحثون الأجانب إلا أن يستعينوا به ويشيروا إليه؟ .

مذكرات الملك عبدالله

قبل ثلاثين عاماً وضع الدكتور يوسف هيكل كتاباً باللغة العربية عن القضية الفلسطينية . وكان تعليق أحد الباحثين عليه كما يلي : «المعلومات التي نقلها المؤلف عن المصادر الأجنبية صحيحة وموثوقة ، أما المعلومات التي جاء هو بها فقد كانت حافلة بالأخطاء» .

فهل يا ترى نجد الجواب على تساؤلاتنا السابقة ، في هذا التعليق؟

يبدو لي أننا في هذه المسائل لا نأخذ الكتابة بالجدية الكافية والصرامة التي يفرضها عليها عصرنا . ويشترك في تحمل المسؤولية الناشرون مع الكتاب (هذا إذا طرحنا جانباً اولئك الذين ينشرون كتبهم بأنفسهم ، أو دور النشر التي تنشر الكتب بعد أن يتدبر المؤلف قضية التكاليف) .

نستطيع أن نأخذ مثالاً على هذا من مذكرات الملك عبدالله بن الحسين التي نشرت باللغة العربية وظهرت لها ترجمة باللغة الانجليزية . ففي الطبعات العربية الأربع التي ظهرت خلال عشرين عاماً ، لا تجد أن الناشر أضاف كلمة واحدة عن حياة صاحب المذكرات ، أو اهتم بوضع ملاحظة واحدة على الهامش لايضاح نقطة ما . بينما تجد أن الناشر الأجنبي أضاف ملحقاً إلى كل فصل ، وفيه كثير من الإيضاحات الوافية المفيدة التي تجعل من الكتاب مرجعاً مستوفياً لجميع الشروط العلمية(٦) .

وأكثر من هذا ، تجد دار نشر معروفة هي (دار المعارف بمصر) تنشر كتاباً مترجماً ،

---

(٦) Memoirs of King Abdullah, Edited by P. Graves, London, 1950

ولكن غلاف الكتاب لا يحمل سوى عنوانه واسم المترجم . أما اسم المؤلف فلا تجده إلا في الصفحة الثالثة الداخلية وبالحروف الصغيرة ، ثم في المقدمة . ولكن القارئ الذي لا يمعن النظر في الصفحة الثالثة أو لا يهتم بقراءة المقدمة ـــ يظل على الفكرة التي كوَّنها عند النظر إلى الغلاف من أن الكتاب من تأليف «علي الجارم» وليس من ترجمته . وهذا كله لا يمكن أن يحدث في بلاد الغرب : فالمؤلف هو المؤلف في الأصل والترجمة ، وهو الذي يحمل الغلاف اسمه في الحالتين .

الكتب المترجمة.. وأمانة النقل

وعلى ذكر الترجمة ، لا بد من القول أن القليل من الكتب المترجمة إلى اللغة العربية جدير بالثقة التامة . ويشترك في وصولنا إلى هذه النتيجة المؤسفة المترجمون والناشرون على السواء . ذلك أن المترجم لا يتقيد بأمانة النقل العلمية ، ولا يكلف نفسه عناء البحث عن حقيقة أسماء المصطلحات والأعلام . وإذا قارن المرء بين أصل كتاب الجنرال جلوب «جندي مع العرب» وبين الترجمة العربية ، لبلغت منه الدهشة مبلغاً عظيماً فيما يتعلق بتسمية الوحدات العسكرية(٧) . ومعروف لدى المطلعين أن للوحدات العسكرية تسميات تختلف بحسب أحجامها من «حضيرة» إلى «فئة» إلى «مفرزة» إلى «سرية» إلى «كتيبة» إلى «لواء» إلى «فرقة» ، وكل اسم يقابله اسم في اللغات الأجنبية . ولكن مترجم ذلك الكتاب لم يبال أن يضع اسم المفرزة (وتعداد أفرادها لا يتجاوز عشرين شخصاً) في موضع اسم «الفرقة» وتعدادها يتراوح بين عشرة آلاف وخمسة عشر ألف شخص! .

وفي كتب أخرى يرى المرء العجب في تبديل أسماء الأعلام ، والجهل المطبق في نقلها مشوَّهة محرَّفة عن اللغة الانجليزية ــ مثلاً ــ إلى العربية ، رغم أن أصلها عربي : فبير السبع تصبح «بير شيبا» وأريحا «جريشو» والخليل «حبرون» وعودة أبو تايه «عودة أبو طي» وعبدالله الفعر «عبدالله الفير» ، وقس على ذلك .

وعدم وجود دورنشر تتحمل مسؤولياتها العامة على مستوى دور النشر الغربية ، شجَّع ويشجع الكثيرين على الانتحال وادعاء التأليف ، حتى تجد كتاباً يصدر بالعربية عن حياة المستشرق المعروف عبدالله فلبي ، وتطالعه فتجد أن مؤلفه العربي لم يفعل

---

(٧) Lt. General Sir J. B. Glubb, A Soldier with the Arabs, London, 1957

إلا أنه لخَّص كتابين من كتب فلبي هما «أيام عربية» و«أربعون عاماً في البيداء» . وأضاف إلى التلخيص تعليقات تهجمية عاطفية ، صادرة عن هوى سياسي لا عن منطق علمي ، ثم نشر الكتاب على أنه من تأليفه(٨) .

مسؤولية القارئ العربي

ومهما غالينا في لوم الكاتب والناشر في بلاد العرب ، فإننا يجب أن لا ننسى القارئ العادي ويجب أن لا نخلي طرفه من المسؤولية في هذا كله . ولا أحسب أنني أتجنى كثيراً إذا قلت أن المواطن العربي لا يميل إلى القراءة بصورة عامة ، وإذا قرأ فهو يقرأ الصحف ـ إحدى الصحف ـ للاطلاع على الأنباء السياسية ، وإذا زاد على ذلك فهو يقرأ مجلة اسبوعية أو شهرية من المجلات التي يغلب على موادها الطابع العام السهل التناول . ويعجب كثيرون عندما يعلمون أن مجلة «العربي» تطبع من أعدادها الممتازة ١٧٠ ألف نسخة . . وأعجب أنا أيضاً! لكنهم يعجبون لاعتقادهم أن هذا كثير . . أما أنا فأعجب ليقيني أن هذا قليل ، وقليل جداً! فمجلة مثل «العربي» التي تعتبر عندنا رائجة جداً بهذا المقدار من النسخ ، جديرة أن لا يكتفي سوق القراء منها بأقل من خمسة ملايين نسخة لو كانت في بلد أوروبي!! إن الصحف الكبرى في بريطانيا ـ وعدد سكانها لا يزيد على نصف سكان الأقطار العربية من المحيط إلى الخليج ـ تطبع كل واحدة منها بضعة ملايين ، سواء اليومية أو الأسبوعية .

والقارئ العربي يتحمل قسطاً كبيراً من المسؤولية ، من حيث أنه لا يقرأ كما يجب ، وإذا قرأ فهو يقرأ للتسلية وإزجاء الفراغ . ومن هنا لا يجد الكتاب الجيِّد الرواج الذي يستحقه ، لأن الكتاب الجيد في معظم الأحيان كثير التكاليف ، والناشر يريد أن يقدم المادة التي يقبل عليها القراء ، وهي المادة الخفيفة التي لا تكلف كثيراً . والكتاب العربي يطبع منه ما معدله ثلاثة آلاف نسخة ، والقليل القليل من الكتب يعاد طبعه أكثر من مرة . وفيما ندر يعاد طبع الكتاب قبل مرور سنتين أو ثلاث على تاريخ صدور الطبعة الأولى .

---

(٨) Philby, H.St. John, Arabian Days, London, 1948.

Philby, H.St. John., Forty Years in the Wilderness, London, 1957.

الكتاب العربي وكثرة الأخطاء

ومن الأمور التي تلازم الكِتاب العربي عموماً انعدام فهارس الأسماء من جهة ، وكثرة الأخطاء المطبعية من جهة ثانية . وكلما أمعن الموضوع في الجدية ـ سواء في كتاب أو مجلة ـ قل عدد قرائه . حتى أن أحد الباحثين المختصين قرر أنه لا توجد في البلاد العربية كلها سوى مجلة واحدة تعنى بالأبحاث العلمية المحضة هي «مجلة الجمهورية العربية المتحدة للكيمياء» . وهذه المجلة الوحيدة واحدة من بين ١٥٠٠ مجلة علمية في العالم .

عود إلى قضية فلسطين

ومن الأمور التي تستلفت النظر حقاً ، أنه بالرغم من اهتمام المواطن العربي بقضية فلسطين ـ سياسياً ـ فان أياً من الكتب الثلاثة التي وضعها مراقبو هيئة الأمم المتحدة على خطوط الهدنة ،لم يترجم ـ فيما أعلم ـ إلى اللغة العربية ، وبالمقابل لم يقم أي عضو عربي من أعضاء لجان الهدنة المشتركة بوضع كتاب عن الأحداث الخطيرة التي وقعت على خطوط الهدنة منذ عام ١٩٤٩ حتى اليوم . ولو كان الناشرون يعتقدون أن القراء يقْبلون على قراءة كتب كهذه ، بمقدار ما يقبلون على قراءة الروايات ، لأقبلوا دون شك على ترجمتها ونشرها .(٩)

ولا يجوز أن ننسى أهمية وجود المؤسسات الكبيرة ، تدعمها الحكومات أو يدعمها الأخيار من المواطنين ، التي تُعنى بالتأليف العلمي والترجمة العلمية دون حساب الربح والخسارة . أن هذه المؤسسات تستطيع أن تساهم في إعطاء فرص عديدة للقادرين على البحث عن طريق المِنَح ، كما تفعل الأمم الراقية . وفي هذا المجال يمكن إعطاء المثل من أن جورج انطونيوس مؤلف كتاب «اليقظة العربية» الذي أشرنا إليه ، لم يتفرغ لوضع كتابه إلا عن طريق مساعدة المستر شارلس كراين صديق العرب المعروف ، الذي أنشأ على نفقته ضريح الشيخ جمال الدين الأفغاني في استانبول .

---

(٩) Comdr. Hutchison, E. H., Violent Truce, 1959.

General Burns, E.L.M., Between Arab & Israeli, 1962.

General Carl Von Horn, Soldiering for Peace, 1966.

في خدمة الأسياد فقط!

وجانب آخر لا يجوز أن يفوتنا وهو أن أكثر المثقفين العرب يرقصون على اللحن الذي يعزفه صاحب السلطان . قليلون هم رجال الفكر الذين يتخذون لهم مبدأ معيناً يدافعون عنه حتى ولو بلغ الأمر باب السجن أو حبل المشنقة . ومع أهمية التأثير الذي يصنعه الكبت على الحرية الشخصية ، إلا أنه لا عذر ـ على الأقل ـ للكاتب الذي يضع قلمه في خدمة الأسياد المتعاقبين بألوانهم المختلفة .

وهنا نذكر قول شوقي : «وإنما الأمم الأخلاق» .

(*) نشرت هذه المقالة في مجلة (العربي) ، الكويت ، العدد ١٠٨ ، تشرين الثاني ١٩٦٧م ، الصفحات ٢٩ - ٣٢ .

وصفي التل مؤرخاً

ذات يوم من أيام شهر تموز ١٩٦٦ (وكنت أعمل آنذاك رئيساً لتحرير مجلة أفكار) ، اتصل بي أحد موظفي رئاسة الوزراء قائلاً إن الرئيس (وصفي التل) يريد أن يراني . وذهبت إلى دار الرئاسة ، فاستقبلني وصفي وحدّثني عن أنه كتب بحثاً عن أحوال العرب الراهنة ، يقصد من خلاله أن ينصف الملك عبداللّه ويبرز وطنيته وإخلاصه لقومه ، ومدى ما لحق به من افتراء . ثم أعطاني كميةً من الأوراق وطلب مني أن أقوم بمراجعتها وأن أجري فيها أية تعديلات أو إضافات أرى ضرورة لها .

أخذت الأوراق وقرأتها بإمعان ، ثم قمت بتعديل ما رأيت ضرورةً لتعديله ، ولكن لم يخطر ببالي أن أدخل إضافات جديدة من مراجع مختلفة . وبعد ذلك قامت إحدى الفتيات الطابعات بضرب النص على الآلة الطابعة . وفي تلك الأثناء قال لي وزير الاعلام ، عبد الحميد شرف ، إنه يريد مني تسليم النسخة المطبوعة له ، لكي يطلع عليها قبل تسليمها لوصفي . وهكذا سلّمت له النص المطبوع ، وبقيت المسودّات بخط وصفي لدي ، إذ آثرت أن لا أقوم بتمزيقها . (ما تزال بين أوراقي حتى هذا اليوم) .

بعد أيام سألني عبد الحميد شرف عن رأيي في نشر النص بين دفتي كتاب مطبوع . كان جوابي : أن النص يحمل رأي وصفي التل ، ولا ضير في أن يعبّر وصفي عن وجهة نظره وينشرها على الملأ . ولكن هناك أمر مهم يجب أن يؤخذ بالحسبان . فوصفي الآن رئيس لوزراء الأردن ، والكتاب يتضمن آراء وتعليقات تنتقد الرئيس جمال عبد الناصر وتنتقد آراءه وإجراءاته ، كما تنتقد جميع الأنظمة الثورية . من هنا فانه يبدو لي أنه لا يحق لوصفي أن ينشر هذا الكتاب باسمه ، وهو ما يزال يشغل منصب رئيس وزراء الأردن [كانت تلك الفترة ، فترة هدنة ظاهرية بين الدول العربية] . أخيراً قلت : أرى أن وصفي يقف أمام خيارين ، فإمّا أن ينشر الكتاب الآن غفلاً من الأسم ، أو يؤجل نشره إلى أن يترك رئاسة الوزارة فيعمد عندئذ إلى نشره باسمه الصريح ، كأي مواطن عادي .

كان ردّ عبد الحميد أنه سيبحث الموضوع مع وصفي .

ومضت بعد ذلك شهور وشهور . وحدث في شهر آذار ١٩٦٧ أنني كنت أزور السعودية (مع عيسى الناعوري ومحمود سيف الدين الايراني) ، فرأيت في ردهة

الفندق الذي نزلنا فيه في مدينة جدّة بضع نسخ من كتاب بعنوان :

فلسطين : دور الخلق والعقل في معركة التحرير

كانت النسخ موضوعة على إحدى الطاولات ، وقيل لي أنها تحت أمر من يود اقتناء أي منها . وأخذت نسخة وقلبتها فوجدت الكتاب غفلاً من اسم المؤلف ، إلا أن كلمة التقديم تضمنت القول إن الكتاب من تأليف «سياسي عربي كبير» .

وحملت الكتاب معي إلى عمان ، وبعد أن قرأته أدركت أنه كتاب وصفي التل الذي ما تزال مسوداته لدي . وكنت في أثناء المطالعة لاحظت إضافات غريبة أثارت عجبي واستغرابي .

كانت حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، محور الفكرة التي قصد وصفي إيضاح ما حدث ووقع فيها . وخلاصة ما قصد أن يقول هو أن الجهد العربي بمجموعه لم يستطع إلحاق الهزيمة بالعدو ، وأن العرب يجب أن يتحلّوا بالخلق والعقل في تحليل ما لحق بهم من إخفاق ، ومن أجل الاعداد لمعركة التحرير المقبلة .

وسألت هنا وهناك فعرفت أن أحد شطّار الصحافة اللبنانية (جبران شامية) عمل من عنده على إدخال زيادات في النص ، اقتبسها من مراجع مختلفة ومن بينها كتابي (تاريخ الأردن) . وكان من خطل تقديره أنه استعمل كتابات أنيس صايغ مصادر له ، فابتعد بذلك عما قصد وصفي إلى توكيده وإثباته ، بل ابتعد عن المعاني والمرامي التي كانت في ذهن وصفي . خذ مثالاً ، العبارة الدخيلة التالية التي أدخلها شامية :

> «وجدت الدعاوة الصهيونية مرتعاً خصيباً في الخطة التخريبية الجديدة التي أخذت تنفذها «الثورات» المصرية والسورية والعراقية والجزائرية ، وأخيراً اليمنية .
>
> (صفحة ١٢) .

داخلني ألم وغضب شديدين . ألفيت نفسي في وضع ابنة العم التي اعتبرها ابن عمها عوراء ، وهي ليست عوراء ، بل أفضل ألف مرة من تلك الغريبة التي آثرها عليها .

لم أسع لمعرفة المزيد : كيف تم الترتيب مع شامية؟ من الذي اختاره وكلفه بالمهمة؟ ما مبلغ المال الذي تمّ دفعه إليه؟ من هو الذي فوضه بادخال الإضافات العمياء وغير العمياء ، ونشر النصوص الدخيلة باسم وصفي ، كأنما هي أصيلة؟

وقد بلغ من غباء شامية وسوء تقديره أنه اقتطف من كتابات صايغ عبارات أخرجها عن مسارها ، وقصد بها إثبات أمر ووجهة نظر لم يقصدهما صايغ نفسه . لننظر في الفقرة التالية :

> حتى الأستاذ أنيس صائغ ــ اليساري الميول ــ والذي يكرس جهوده للطعن بالهاشميين ، يصف الملابسات التي أحبطت معاهدة بورتسموث بأنها عملية يسارية مفضوحة ، إذ يقول في كتابه (الهاشميون وقضية فلسطين) «لكن الوصي على العرش اضطر إلى الامتناع عن تصديق المعاهدة بعد أن أثبت الشعب وجوده وتظاهر ضدها عشرين يوماً متواصلاً ، وقد سار في بعض التظاهرات في بغداد أكثر من مئة ألف مواطن ، في مواكب بلغ طول بعضها ستة أميال ، بدعوة من (لجنة التعاون) التي ضمت ، فيمن ضمت ، حزبي الاستقلال والوطني الديموقراطي اليساريين» .
>
> (ص ص ٥٢ ــ ٥٣) .

وكان من آيات جهل شامية قوله إن مذكرات هزاع المجالي ما تزال مخطوطة (نقل هذا عن كتاب تاريخ الأردن) ، بينما كانت تلك المذكرات قد نشرت منذ سبع سنوات . وشاء الاجتهاد الغبي لشامية أن يتهم الجنرال كلوب بأنه «وأجهزته ومخابراته يعملون يداً واحدة مع السفارتين المصرية والسعودية ومع الحزب الشيوعي ومع الأحزاب الأخرى ومع كافة الذين قاوموا دخول الأردن في حلف بغداد . . .» . (صفحة ١٤٠) تصوّر!!

وبقي أثر ماوقع في هذا الموضوع كامناً في نفسي إلى أن قمت يوم ٢٠ تشرين الأول ١٩٦٧ ، بزيارة لوصفي في منزله (وكان اعتزل المناصب والمسؤوليات الحكومية حينذاك) ، فذكرت له ما كان من أمر الكتاب ، على أمل أن يوضح حقيقة ما حدث . ولكن وصفي لم يزد على القول : من الضروري أن تعاد كتابة الموضوع ، بعد الهزيمة الأخيرة .

* * *

كان ذلك أمراً مؤسفاً ، ولكنه بقي في نطاق محدود على أساس أن الكتاب ظهر غفلاً من اسم المؤلف .

ومضت سنوات ، ثم جاء أحد الناس في عام ١٩٩٠ ، وأصدر طبعةً ثانية من

الكتاب ، ووضع اسم وصفي وصورته عليه . كنت رويت طرفاً من قصة جبران شاميه في كتابي (أعلام من الأردن) الصادر سنة ١٩٨٦ . ولكن الناشر الجديد لم يلق بالاً لذلك . في اعتقادي أنه ألحق أساءة بالغة باسم وصفي ، إذ صوّر الباطل على أنه حقيقة ، وألصق كل ابتداعات شامية وتحريفاته باسم وصفي . وزاد الطين بلّة أن ذلك الناشر لم يكشف عن هويته وشخصيته ، فأصدر الطبعة الجديدة دون أية معلومات تدل عليه . لماذا؟ هل عن جهل أم لغاية ما؟

أما ابنة العم ، فقد بقيت عوراء ــ في نظر ابن عمها ــ حتى يومنا هذا .

النهر شرقاً :
تخريجات شاكر النابلسي

اتصل بي أحد الأصدقاء ولفت نظري إلى مقالة نشرتها جريدة (الحياة) التي تصدر في بريطانيا . واطلعت على المقالة (٦ آب ١٩٩٢) ، وإذا بها من قلم شاكر النابلسي وعنوانها (ملاحظات على تأريخ سليمان موسى) . كما أن ابني سهيل كتب لي من البحرين يقول إنه اطلع على المقالة .

واستغربت أن يتصدّى كاتب مثل شاكر النابلسي للكتابة في موضوع لا يدخل في نطاق اختصاصه ، فهو في حدود علمي يكتب في الأدب والنقد الأدبي ، ولا شيء غير ذلك .

يستهل النابلسي مقالته بالقول إن غياب الحرية والديموقراطية عن الحياة العربية العامة ، جعل من الوطن العربي ساحة للأحداث وليس مكاناً تُكتب فيه الأحداث ، وهذا ما دفع الكتّاب الغربيين إلى التصدّي للكتابة في تاريخنا . وبدا لي أن قول النابلسي هذا ينطوي على شيء من الصحة والحقيقة .

بعد هذا تحول النابلسي في مقالته إلى تصنيف المؤرخين العرب ، فهم عنده :

(١) مؤرخون مثاليون ، مؤرخو السلطة الذين كتبوا التاريخ من وجهة نظر السلطة ،

(٢) مؤرخون موضوعيون ، مؤرخو الشعب .

أما المثاليون في الأردن فيعطي مثلاً عليهم من سليمان موسى وعلي محافظة . بينما يعطي مثلاً على المؤرخين الموضوعيين من هاني حوراني وجمال الشاعر .

لا أدري بأي معنى استعمل كلمة «مثالي» لوصف مؤرخي السلطة (في زعمه) وبأي مفهوم حشر جمال الشاعر وهاني حوراني بين المؤرخين ، وهما ليسا كذلك ، لأن الشاعر يكتب في السياسة وفي قضايا الفكر ، وله كتابان مطبوعان (سياسي يتذكر) و(خمسون عاماً ونيف) بينما يكتب حوراني في الاقتصاد السياسي ، ولا أعرف له كتباً مطبوعة في التأريخ .

يتدرّج النابلسي في عرض وجهة نظره ، فيذكر اثنين من كتبي (تاريخ الأردن في القرن العشرين) و(أعلام من الأردن) . ويبدو أنه لم يطلع إلا على هذين الكتابين من كتبي «الكثيرة» على حدّ قوله . ومن هنا ينطلق من التعميم إلى التخصيص ، فيقتصر الكلام في بقية مقالته للحديث عن المنهج «المثالي» الذي أسير عليه في كتابة

التاريخ . فهو يرى أنني :

(١) أعنى بكتابة السير الذاتية «للنبلاء» ، ويقصد هنا هزاع المجالي وسليمان النابلسي ووصفي التل .

(٢) لا أبتعد عما تقوله الوثائق التي زودني بها أولئك الذين صنعوا الماضي ولا يزالوان يصنعون الحاضر .

(٣) أجنح إلى «تبهيج» الماضي بما يرضي الحاضر ، لا بما يخدم الحقيقة التاريخية .

(٤) أستعمل أدوات التبهيج ولغته وأهمها التركيز الشديد على حكمة وحصافة وحنكة وإخلاص النبلاء ، واستبعاد كل ما يشوب سِيَرهم من أخطاء ومهاوٍ ومزالق .

(٥) تصدر الأحكام التاريخية عني أحياناً وكأنها أحكام «قدسية مطلقة مغلقة نهائية ، لا استئناف فيها ولا مراجعة لها . . .» .

(٦) أكتب من «الصالون» ومن قمة الهرم ، وليس من «المطبخ» ، ومن خلال الحاكمين وليس من خلال المحكومين .

(٧) أتبع في كتاباتي التاريخية أسلوب القصّ الأدبي ، وأستبدل كرسي المؤرخ بكرسي القصاص أو الروائي . وتتميز لغتي الوصفية بأدوات التأكيد ، فلا أترك مجالاً للشك في الأحداث والوقائع والصفات والأشخاص .

أنعمت النظر في مقالة شاكر النابلسي ، فتكوّن لدي انطباع بأنه يصدر في آرائه عن معرفة جزئية بكتاباتي ، وبخلفية تلك الكتابات ومصادرها . ولاحظت أنه ـ مثل كثيرين في عالمنا العربي ـ واقع تحت التأثير النفسي للفكرة القائمة على أن الكتابة البعيدة عن التهجم والقدح والتشهير ، تبقى موضع شك واتهام . وكما كتب لي ذات يوم الأستاذ أكرم زعيتر مشيراً إلى «**القاعدة الدارجة التي لا تصفّك في صف الأحرار إن لم يكن سلاحك شتماً وذماً** . . .» . ولا أود الدخول في باب التحليل لأسباب تلك الفكرة ، بل أكتفي بالقول أنها في أساسها تعود إلى ضعف ثقة المواطن بالمؤسسات الوطنية وخاصة الحكومية منها :

إن نصف الناس أعداءٌ لمن   مارس الأحكام ، هذا إن عدل

وبدا لي أن أتصل بشاكر النابلسي ، فبحثت عنه في عمان ، فقيل لي أنه يعمل ويقيم في السعودية . ثم قرأت في الصحف أنه سيشارك في ملتقى ثقافي تنظمه وزارة الثقافة في عمان ، فكتبت رسالة باسمه وذهبت إلى حيث يُعقد الملتقى ، ولكن

قيل لي هناك أنه اعتذر عن عدم الحضور ، وأن صديقه الروائي مؤنس الرزاز يعرف عنوانه . بعد أيام أعطيت الرسالة لمؤنس فوعد أن يبعث بها إليه في أمريكا التي اتخذ منها دار إقامة له .

في رسالتي تلك أعربت عن تأييدي للكثير مما جاء في مقدمة المقالة إياها ، إلا أنني أبديت عجبي من وصفه لي بالمثالية وفي الوقت نفسه تصنيفه أياي في صف مؤرخي السلطة . ثم مضيت إلى قول ما خلاصته :

. . إنك تظلمني وتظلم الحقيقة ، فلا شأن لي بالسلطة ولا بأصحاب السلطان . كتابي عن الشريف حسين طُبع سنة ١٩٥٧ وصادرته الحكومة الأردنية ، ولم تفرج عنه إلا بعد أن تم حذف عشرين صفحة منه ، وهو ما يزال في طبعته اليتيمة[١] . نُشرت لي مؤلفات عديدة عن تاريخ الأردن وتاريخ الثورة العربية ، ولكن أياً منها لم يحظ بما حظي به كتاب (الأردن على الحافة) الذي نشر فهمي شمّا ترجمة له ، فقد أصدر رئيس الوزراء تعليمات لوزارة الإعلام بابتياع ١٥٠٠ نسخة منه . ولم أحصل في يوم ما على سيارة (مثل فلان وفلان) أو على تكاليف بناء بيت (ذكرت له أسماء على سبيل الأمثلة) . وفي خدمتي الوظيفية لم أصل إلى منصب يذكر ، بل سرت على سلّم الدرجات ببطء ، وتقدمني كثيرون . وأما قولك أنني أكتب عن «النبلاء» فقط ، فغير صحيح ، والذين تعنيهم لم يكونوا نبلاء بالمعنى المفهوم من الكلمة . ثم إن كتابيّ (صور من البطولة) و (وجوه وملامح) تضمنا سير حياة كثيرين من المجاهدين والكتّاب الذين هم من غمار الشعب ، من أمثال سعيد العاص الذي نجحت في إنشاء ضريح له في قرية الخضر . . . أما حديثك عن الوسام فكثيرون أخذوا أوسمة أعلى مع أن إنجازاتهم لا تقارن بإنجازات [أنا حصلت على وسام من الدرجة الثانية بينما حصل فلان وفلان وعلاّن على الدرجة الأولى] . أما عن صفة «التبهيج» التي أطلقتها ، فقد أثارت عجبي . في عالمنا العربي كثيرون من الشتّامين الباحثين عن المثالب ، بل من مخترعي المثالب ، وأنا لا أريد أن أكون واحداً منهم . وهناك أمر آخر ألفت انتباهك إليه ، ألا وهو الرقيب الاجتماعي على الكاتب ، رقيب المجتمع الذي هو في بعض الأحيان أشد قسوةً وفاعلية من رقيب السلطة .

لم أتلق جواباً من النابلسي ، ولا أدري إذا كانت رسالتي قد وصلت إليه .

---

(١) ظهرت طبعة ثانية من هذا الكتاب في عام ١٩٩٣ .

والحقيقة أنني كنت أود لو أن هذا الكاتب اطلع ــ قبل أن يطلق العنان لغمزاته وتخريجاته ــ على ما كتبه بحاثة جليل وعالم رصين ، صاحب مكانة كبيرة ، هو الأستاذ محمد أديب العامري ، عند مراجعته لكتابي الحركة العربية (مجلة الأديب ــ آذار ١٩٧١) . فقد أشار إلى أن مؤرخي الثورة العربية ينظرون إليها من زاويتين متعارضتين : فإمّا نظرة تمجيد تخرج عن نطاق الواقع والمعقول ، وإما نظرة تفنيد لا تتناسب مع الوقائع التاريخية والمقاييس المنصفة . ثم مضى إلى القول :

> . . . ومع أن عمل المؤرخ الأردني سليمان موسى يكاد يغري بتصنيفه مع رجال النظرة الأولى ، فان التدقيق يخرج القارئ ممتلئاً باليقين بأن المؤلف قد اتّبع المنهج العلمي السليم ، فجاءت أحكامه في الأعم الأغلب مجرّدة صائبة . . لنزعته العلمية وأسلوبه الهادئ الرصين . . .

ولكن أنّى للنابلسي أن يدقّق وينظر بعمق في موضوعه ، مثلما كان العامري يفعل .

بعد ذلك ببضعة أشهر أعارتني فدوى طوقان كتاب النابلسي (النهر شرقاً) . تبين لي أن مقالته في (الحياة) مستمدة من ذلك الكتاب . في كتابه اعتبرني «ظاهرة» والمؤرخ الأول في الأردن . وعلى الرغم من ذلك أعلن أن آرائي لا تحظى باعجابه . هو في هذا منسجم مع نفسه ، لأنه يعتبر أن الدولة الأردنية ، ليست إلا «السلطة الأردنية» .

كم كنت أود لشاكر النابلسي أن يعرف أن جائزة الدولة التقديرية ، منحت كاملة لفلان وفلان وعلان (من مؤرخين وشعراء وفنانين وباحثين) ، بينما مُنحت لي ، مثالثة مع شخصين آخرين لا يستحقان أية جوائز . هنا أسمح لنفسي ودون تواضع ، أن أقول إن أياً من الذين مُنحت لهم الجائزة كاملة ، لم يبلغوا في مجالاتهم وإنتاجهم ما بلغت في كتابتي للتاريخ وسير الحياة .

فمن من كل هؤلاء جدير بأن يدعى «زلمة» السلطة والسلطان؟

ولو كان عند المسؤولين في الدولة أي اعتبار لأهلية نتاج الكاتب (مؤرخاً ، شاعراً ، باحثاً) ــ الأهلية الحقيقية بموازين العلم ويقظة الضمير ــ أكان يصح أن أمنح ثلث الجائزة ، وتُعطى لغيري كاملةً غير منقوصة؟ ليس المقصود هنا القيمة المادية ، بل معنى التقدير الكامن في منح الجائزة «كاملةً» لهذا ومنح «الثلث» لذاك .

نقطة واحدة سجلتها عندي لشاكر النابلسي ، هي قوله أنني أكتب التاريخ

بأسلوب القصّاص والروائي . تذكرت عندئذ أنني بدأت رحلة الكتابة كاتب قصة ورواية . أتراني أخطأت في التحول لكتابة التاريخ؟

ثم حدث بمحض الصدقة ـ وكم للصدف من حسنات ـ أنني اطلعت في مجلة (الناقد) التي كانت تصدر في لندن (العدد ٥٨ ـ نيسان ١٩٩٣) على مقالة بعنوان «النقد الأبله» من قلم صفيّة السباعي شرقاوي ، من المغرب ، عرضت فيها لدراسة وضعها شاكر النابلسي عن أدب عبد الرحمن منيف ورواياته . وقد خلصت الكاتبة إلى القول أن النابلسي هذا «جاهل تماماً بنظريات الرواية ومناهج تحليل الخطاب الروائي ومفاهيمه ـ وإذا عدنا إلى تعامله مع النص سنجد اللامبالاة المطلقة واللامسؤولية . . . وما أكثر الانتقادات المضحكة» . وتقول أيضاً إن النابلسي ابتدع منهجاً جديداً أطلق عليه تعريف «المنهج النقدي الملحمي» . هنا تصف الكاتبة هذا المنهج بأنه «الخلط الجاهل أو الجهل المخلّط . . . من الشطحات التي لا يجود بها الدهر إلا في النادر» . وهي تشبّه معالجات النابلسي النقدية «بمعالجات المشعوذين الذين يحولون أصح الناس وأقواهم إلى مرضى . . .» .

لا شك في أن مقالة الكاتبة المغربية ، تقدم إضافةً ثمينة حول مستوى كتابات شاكر النابلسي . وهي ذات فائدة لأي قارئ قد يخطر له أنني تحاملت أو تجنيت عليه .

* * *

هنا تخطر على البال مقولة المتنبي : أفي كل يوم تحت ضبني شويعر؟

كيف نعدّل التاريخ؟
خروج السرّاج من سجن المزّة

فوجئت يوم ١٣ آب ١٩٩٥ بمحادثة هاتفية من أعجب ما وقع في حياتي . كان السيد نذير رشيد (فريق متقاعد وعضو مجلس الأعيان) على الخط . قال إن عنده ضيفاً يود أن يتحدث معي . تساءلت : من هو؟ قال : أبو فراس ، السيد عبد الحميد السراج . قلت : هل يمكن أن ألتقي به؟ قال : إنه سوف يسافر هذا اليوم إلى القاهرة ، وسوف أرتّب لك لقاء معه في زيارة قادمة . بعد ذلك قال إنه والسرّاج كانا يوم أمس مدعوين في منزل محمد الروسان (في بلدة سما) ، وأن الحديث تطرّق إلى كتاب صالح الشرع (مذكرات جندي) وفيه معلومات عن السراج ، لا صحة لها ومن الضروري تصويبها ، وأنه ذكر أن في الأردن مؤرخاً يستطيع تصويب الخطأ وتعديل مسار التاريخ ـ هو أنت . وها هو أبو فراس يود بنفسه أن يتحدث إليك . لم يلبث السراج أن بدأ الحديث . كانت لهجته مزيجاً من السورية والمصرية . أعرب عن استغرابه لما أورد الشرع في كتابه ، وقوله انه ـ السرّاج ـ جاء إلى نابلس (في بداية حرب فلسطين ١٩٤٨) بينما كان في الواقع في بلدة ترشيحا ولم يذهب قط إلى نابلس . وهو يستغرب قول الشرع أنه ساعد في أمر خروجه من سجن (المزّة) في أعقاب انفصال سوريا عن مصر عام ١٩٦١ ، إذ لم تكن له أية علاقة بذلك . قلت له : شكراً على الإيضاح . هل يمكن أن ألتقي بك وأتحدث إليك وجهاً لوجه؟ قال : أنا على وشك السفر بعد قليل وأرجو أن يتيسر اللقاء في زيارة قادمة لعمان .

عرفت فيما بعد أن نذير رشيد ومحمد الروسان هما اللذان عملا على تأمين خروج السرّاج من سجن المزة إلى لبنان ، وأن صداقة عميقة نشأت بين السراج ونذير رشيد ، أدّت فيما بعد إلى مصاهرة .

كنت وما أزال أود الالتقاء بعبد الحميد السراج ، للتعرف على شخصية كان له دور كبير في سوريا وفي المنطقة ، في أثناء سنوات الوحدة بين مصر وسوريا . يبدو من حديثه إنساناً ودوداً . وكان هشام عليّان الحياري حدثني سابقاً ، عندما كنا زميلين في وزارة الإعلام ، عن السراج قائلاً : عندما تلتقي به ، تكتشف أنه ليس ذلك الرجل البوليسي المخيف الذي يتخيله المرء ، نتيجة ما سمع عن سيطرته على الحكم في سوريا على مدى أربع سنوات . أنه حيي خجول وديع ومتواضع جداً .

ومرّت خمس سنوات على ذلك الحديث . وأخيراً قرر السراج أن يخرج عن صمته ويروي قصة هروبه من سجن المزة ، حتى لا تتناقل الأقاويل روايات غير صحيحة . اتخذ القرار بعد أن قام صحفي مصري بنشر مقالة في جريدة (الأهرام) زعم فيها أن محمد نسيم ، ضابط المخابرات المصري ، هو الذي أخرج السراج من سجن المزة . وهكذا تحدث السراج عن القصة الحقيقية ، وظهرت الرواية على لسانه في جريدة (العربي) جريدة الحزب العربي الناصري في القاهرة (٢ تموز ٢٠٠٠) .

كانت خلاصة القصة أن الملازم الثاني ، منصور الرواشدة ، معاون مدير السجن ، تطوع من ذات نفسه وعرض على السراج أن يساعد في إخراجه من المزّة . وبعد أن وافق السراج على ذلك ، جرت اتصالات مع صديقي السراج : نذير رشيد ومحمد الروسان (الضابطان السابقان في الجيش الأردني ، وكانا يقيمان في سوريا لاجئين سياسيين منذ عام ١٩٥٧) . كانت ثقة السراج تعود ـ على حدّ قوله «لشجاعتها ولمعرفتي بتاريخ كل منهما المشرّف على المستوى الوطني والقومي» . وهكذا تم إعداد الخطة بدقة واحكام ، وبالاتفاق مع كمال جنبلاط الوثيق الصلة بالسراج في أيام الوحدة . وهكذا خرج السراج من السجن ، في الليلة المتفق عليها ، هو يرتدي ملابس ضابط في الشرطة العسكرية . وبعد أن سار مسافةً هو ومنصور ، مشياً على الأقدام ، وصلا إلى الطريق العام حيث وجدا سيارتين بانتظارهما ، في أحداهما نذير رشيد وفي الأخرى محمد الروسان . واتجه الجميع في السيارتين ، تسير احداهما على مبعدة من الأخرى ، حتى بلغوا الحدود اللبنانية . هناك عاد رشيد والروسان بالسيارتين إلى دمشق ، وكأن شيئاً لم يكن ، بينما مضى السراج ومنصور ، مع أدلاّء أرسلهم كمال جنبلاط ، إلى بلدة (المختارة) ، حيث كان جنبلاط في استقبالهما . وبعد يومين تم ترتيب إجراءات سفرهما إلى القاهرة ، فذهبا إلى بيروت ، وشاهدا هناك لأول مرة ضابط المخابرات المصري ، الذي رافقهما إلى الطائرة التي أقلتهما إلى القاهرة . واستقبل الرئيس عبد الناصر ضيفه السراج وأحاطه بالعناية ، فاتخذ من القاهرة دار إقامة له منذ عام ١٩٦٢ وحتى هذا اليوم .

لم تقتصر رواية الأحداث على السراج ، بل إن نذير رشيد روى للجريدة دوره في العملية ، فقال إن السراج نفسه هو الذي وضع الخطة ، ولم يكن دوره والروسان إلا التنفيذ . وقال انه عرف السراج (الرجل القوي في سوريا) في نيسان ١٩٥٧ ، عندما غادر الأردن إلى دمشق ، وتوثقت علاقته بالسراج عندما اشترك في قيادة قوات كمال

جنبلاط في أثناء الثورة ضد الرئيس اللبناني كميل شمعون . وكان نذير هو الذي أعدّ الترتيبات مع جنبلاط ، لتأمين رحلة السراج من الحدود اللبنانية حتى بلدة (المختارة) .

بعد هذا أعود إلى ما بدأت به ، وهو الموضوع الكامن وراء اتصال السراج بي . الواقع أن صالح الشرع ذكر في الجزء الأول من كتابه (مذكرات جندي) أنه جاء إلى دمشق في عام ١٩٥٩ ، لاجئاً سياسياً ، وهناك عرف السراج وقابله مراراً في مكتبه وفي منزله . وبعد اعتقال السراج قام بتحريض منصور الرواشده (بسبب ما بين عائلتيهما من نسب) على ترتيب أمر إخراج السراج من سجن المزة ، وأن منصور استجاب لذلك ورتّب الأمر . ويمضي الشرع إلى القول إنه استقبل السراج ومنصور في منزله في القاهرة ، بعد وصولهما إليها ، وأنه لم يذكر للسراج دوره في عملية خروجه من السجن ، لعدم اهتمامه بحب الظهور .

المهم في الأمر ، أن ظهور مقالة (الأهرام) ، هو الذي دفع السراج للتحدث عن قصة خروجه من سجن المزة .

بعد ذلك بفترة حدثني الفريق نذير رشيد ، أن السرّاج لا ينوي كتابة مذكراته ، لأنه يخشى ـ إذا ما كتب بصراحة ـ أن يلحق إساءة بسمعة عبد الناصر .

وأعود إلى القول : كيف نستطيع تعديل التاريخ؟

مبالغات المؤرخين

كثيراً ما يلجأ بعض المؤرخين وكتّاب التاريخ إلى المبالغات ، فيخرجون بذلك عن نهج الواقعية والاعتدال ، ويغرقون في إغداق الأوصاف البعيدة عن واقع الموصوف .

سأعطي هنا مثالين من كتابات ثلاثة من المؤرخين ، على الرغم مما ربطني بهم من صداقة . ونحن إذا غضضنا الطرف عن مبالغات الشعراء ، وردّدنا بين الجد والمزاح المقولة القديمة «أعذب الشعر أكذبه» ــ فإننا لا نستطيع أن نغضّ الطرف عن مبالغات الذين يتحملون مسؤولية التأريخ وتسجيل الوقائع وتمحيص المعلومات .

أبدأ أولاً باللواء يوسف كَعْوَش ، الذي وضع كتاباً عن الجيش الأردني في حرب ١٩٤٨ ، ثم وضع كتاباً آخر بعنوان (الجبهة الأردنية ــ حزب حزيران ١٩٦٧) . ففي هذا الكتاب الأخير ، تحدث عن معركة القدس ، وعن تنفيذ خطة احتلال جبل المكبر ، الذي يشرف على المدينة من ناحية الجنوب . والحقيقة أن ذلك الجبل كان منطقة حرام منذ عام ١٩٤٨ ، يقيم فيه الجنرال أود بول ، كبير المراقبين الدوليين ويتخذ منه مقراً لنشاطاته . ولما كانت الأرض الحرام منطقة خالية من السلاح والمسلحين ، فقد كان الاستيلاء عليها أمراً في غاية السهولة بالنسبة لأية قوة عسكرية مهما كانت صغيرة .

أُسندت مهمة الاستيلاء على جبل المكبر والتمركز فيه ، إلى كتيبة (أسامة) بقيادة الرائد بادي عواد . ولم يكن على أفراد هذه الكتيبة إلا أن يقطعوا المسافة سيراً على أقدامهم ، بكل أمان واطمئنان ، من قرية أبو ديس إلى رأس الجبل حيث يقوم المبنى المقصود . ولكن اللواء كعوش وصف تلك العملية بقوله :

«قامت كتيبة مشاة . . . بهجوم كاسح على جبل المكبر وأتمت احتلاله بالساعة ١٣,٣٠» .

من هذا نرى أن كلمة «كاسح» أعطت للقارئ صورة بعيدةً عن الواقع ، لأن القوات العسكرية تشنّ الهجمات الكاسحة على المواقع التي يتمركز فيها عدو متحفز يقف على أهبة الاستعداد لمقابلة النار بالنار .

ومن مفارقات هذا الكتاب أنه أعطى أسماء قادة الألوية الاسرائيلية والمصرية في تلك الحرب ، ولم يعط أسماء قادة الألوية الأردنية ، مع أن مؤلفه كان يكتب عن الجيش الأردني ويعرف قادة الألوية فيه معرفة شخصية .

في هذه النقطة بالذات ، نجد أن الدكتور سمير مطاوع ، كرّر ذلك الوصف المبالغ فيه ، في كتابه (الأردن في حرب ١٩٦٧ Jordan in the 1967 War) الصادر باللغة الانجليزية عام ١٩٨٧ ، إذ استعمل (في صفحة ١٣٢) كلمة stormed وتعني الاستيلاء على موقع تتحصن فيه قوة عسكرية ، بهجوم صاعق وإطلاق نار كثيف وفي وجه مقاومة عنيفة .

أما صديقي الآخر فهو السيد عبد الرزاق الحسني ، وهو أشهر من أن يعرّف به في غزارة الانتاج وفي غزارة المبالغات ، وإلقاء الأوصاف ذات اليمين وذات الشمال . خذ مثالاً على ذلك من مقالة له نشرتها مجلة (العرفان) اللبنانية في ٥ حزيران ١٩٧٣ تحت العنوان التالي :

موقف العراق التاريخي
من الخلاف بين النجديين والهاشميين
وثائق خطيرة ومذهلة تنشر لأول مرة

ليلاحظ القارئ كلمتي «خطيرة» و«مذهلة» .

فإذا مضى القارئ في مطالعة المقالة ، فلن يلبث أن يلمس التزام الحسني بمبالغات تثير العجب . من ذلك قوله أنه بعد إعلان الثورة العربية في عام ١٩١٦ «أخذت صناديق الذهب الوهاج تُنقل إلى الشريف حسين بدون حساب . . .» . هنا يمكن للقارئ أن يتساءل : وهل أن الانكليز من الشعوب التي ترسل الذهب «بدون حساب»؟

وصدر للحسني في عام ١٩٩٢ كتاب بعنوان (أحداث عاصرتها) ، فأرسل لي نسخة منه طالباً أن أزوده بأية ملاحظات . وطالعت الكتاب ، فراعني أنه يطلق لقب «الفذ» على القائد بكر صدقي ، الذي لم تظهر من أعماله «الفذة» ، إلا استعماله القسوة والوحشية في سحق التياريين النساطرة ، وإلا قيامه بعد ذلك بإطلاق الرصاص على جعفر العسكري الرجل الوطني العظيم ، ثم قيامه بأول انقلاب عسكري على السلطة الشرعية في تاريخ البلاد العربية الحديث . وفيما بعد تبين أنه كان «يهدف إلى خلق دولة كردية» . لم ألبث أن كتبت للحسني أعرب عن استغرابي لإطلاق هذه الصفة على ذلك الرجل الذي أحرى بالمؤرخين أن يضعوه في صفوف السفاكين والسفاحين . وكان جواب الحسني تقديم الشكر على الملاحظة ، والوعد

بحذف الكلمة المشار إليها، إذا ما صدر الكتاب في طبعة ثانية.

ثم كتب الحسني في عام ١٩٩٤ رسالة ألحّ علي فيها أن أزوده بملاحظاتي على الفصل المتعلق بحلف بغداد في كتابه إياه، على أساس أن الكتاب في طريقه إلى طبعة ثانية. وتلبية لرغبة الحسني، قرأت الفصل المقصود مجدداً، وبعثت إليه بالملاحظات المطلوبة في أكثر من صفحتين. كان من جملة اقتراحاتي أن يحذف كلمة «خطير» من ثلاث صفحات:

«ساسة العراق القدامى أعلنوا بياناً خطيراً...». «اللجنة الوزارية... وضعت تقريراً خطيراً...» «تقرير وزاري خطير».

وجاء في كتاب الحسني هذا أن بريطانيا «أسرّت» إلى إسرائيل في عام ١٩٥٦، فأخذت تتحرش بالأردن. كان من جملة ملاحظاتي قولي له: ومن هو الذي سمع بريطانيا عندما «أسرّت» لاسرائيل؟. وأورد الحسني في ذلك الصدد قوله إن الأردن «صمد صموداً عجيباً» في وجه اعتداءات اسرائيل، فاقترحت عليه أن يحذف كلمة «عجيباً». وأعطى الحسني لمعارضي حلف بغداد صفة «الكتل الوطنية» فاقترحت عليه أن يستبدل كلمة «الوطنية» بكلمة «المعارضة»، قائلاً إن «الوطنية» لا يمكن أن تكون حُكراً فقط على من يدعيها. «الناس كلهم وطنيون، ولكن الاجتهادات تختلف».

كان من تواضع الحسني وكرم أخلاقه أنه أجابني برسالة قال فيها أنه قرأ رسالتي إليه «مثنى وثلاث ورباع... ولم أستغرب هذه المرؤة والمساعدة العلمية... مطالعاتك ثمينة جداً وقد تقيدت بمعظمها...». هنا بدا لي أن صديقي الحسني، ظل يسير على خطى المبالغة في قوله «مثنى وثلاث ورباع».

على أننا نستطيع التماس بعض العذر للمؤرخين والكتّاب الذين يبالغون. وليست المبالغة مقصورة علينا. هناك كتاب ومؤرخون في أقطار العالم الأخرى يجنحون إلى المبالغة. ولكن يحدث في بلاد الغرب أن الناشرين يكبحون جماح المبالغات، إذ يكلفون اختصاصيين بمراجعة مخطوطات الكتب وتدقيقها قبل الإقدام على نشرها. أما عندنا فنادراً ما يحدث مثل هذا، فالناشرون ينشرون الكتب كما ألفها أصحابها، والمؤلفون كثيراً ما تأخذهم العزة بالاستكبار، فلا يتنازلون لعرض مخطوطاتهم على اختصاصيين قبل دفعها إلى المطبعة.

ولله في خلقة شؤون.

الموسى والموسوي

في غمار مزاولة حرفة الكتابة ، وقعت في مطبّات كثيرة ، بعضها يصعب علي أن أرويه . أعتقد أن الوقوع في المطبّات سمةٌ من سمات الحياة . من النادر أن لا يقع إنسان في مطب هنا وآخر هناك . هنا سأتحدّث عن مطب واحد وقعت فيه .

حدث في شهر تموز ١٩٨٥ (وكنت محالاً على التقاعد) أن مروان القاسم ، رئيس الديوان الملكي ، أرسل لي كتاباً يطلب مني إبداء الرأي فيه . كان الكتاب بعنوان (الحسين والعبقرية الهاشمية في مواجهة التحديات) من تأليف رشاد الموسوي ، من لبنان . لو كنتُ أعلم الغيب لاعتذرت ، ولو كنت عميق الغور بعيد النظر ، لاعتذرت ، ذلك أن أجهزة الديوان وأجهزة الحكومة حافلة بالأساتذة والدكاترة والعلماء والمستشارين . ولكنني قبلت التكليف ببساطتي المعتادة ، وقرأت الكتاب ، وقدمت تقريراً من صفحتين ، خلاصته :

> يقع الكتاب في ٤٤٦ صفحة ، وهو يتحدث عن الأردن من الناحيتين السكانية والتاريخية . صفحات الكتاب منقولة ــ حرفياً في أكثر الأحيان ــ عن مصادر متداولة . هناك ١٤٢ صفحة منقولة عن كتاب (شرقي الأردن وقبائلها) . وهناك ١٣٤ صفحة منقولة عن نشرات وزارة الإعلام ووزارة الثقافة ، ويعود ما فيها من معلومات وأرقام إلى ما قبل ست سنوات . لم يبذل المؤلف جهداً في تحديث تلك المعلومات والاحصاءات . هناك صفحات وصفحات منقولة عن كتبي : الحركة العربية ، آثار الأردن ، تأسيس الإمارة الأردنية . العبارات التي كتبها المؤلف من عنده لا تزيد عن واحد من عشرة من حجم الكتاب . تضمن الكتاب ١٤٢ صفحة عن عائلات الضفة الشرقية وعشائرها ، ولم يتضمن صفحة واحدة عن عشائر الضفة الغربية وعائلاتها .

عرفت فيما بعد أن الموسوي جاء يريد تسويق الكتاب بعد أن قام بطبعه في لبنان . كان من الطبيعي أن يتأثر ويغضب عندما قيل له : نحن آسفون . ذهب الموسوي إلى الأستاذ أكرم زعيتر شاكياً ، فبادر زعيتر للاتصال برئيس الديوان . ولكي يتخلص رئيس الديوان من وجع الرأس ، عمد إلى إرسال تقريري إليه . ولكي يتخلص أكرم زعيتر من وجع الدماغ ، سلّم التقرير إياه للموسوي . بطبيعة الحال لم

يخطر ببال أي من السيدين أن يحذف اسمي في آخر التقرير .

قامت قيامة الموسوي ، فقدم رسالة طويلة حافلة بتوجيه الاتهامات للفقير إليه تعالى . «الساكت عن الحق شيطان أخرس» . قال إنه تكبد مشاق هائلة في تأليف الكتاب ورجع إلى ٣٥٠ مصدراً . فيما بعد قال لي زعيتر إن الموسوي وصف كتابه بأنه «معجزة» . ومضى الموسوي يراجع زعيتر ، ومضى زعيتر يراجع رئيس الديوان . أخيراً لم يجد رئيس الديوان بدّاً من تقديم مبلغ ثلاثة آلاف دينار للموسوي . تبين أنه كان جاء إلى عمان قبل سنة أو سنتين وعرض أن يؤلف كتاباً ،فقيل له : توكل واكتب . وتوكل الرجل ولملم مادة كتابه من هنا وهناك . وبدا له أنه قام بعمل عظيم ، فأقدم على طبع الكتاب وجاء إلى عمان ليحصل على المكافأة المتوقعة . وكان تقديم مبلغ ثلاثة آلاف دينار له من منطلق الشعور بنوع من المسؤولية بازاء التشجيع السابق له على وضع الكتاب .

فيما بعد قال لي اثنان من موظفي الديوان ، أنه كان من المحتمل ـ لولا تقريري المنكود الحظ ـ أن يحصل الموسوي على عشرة آلاف دينار .

أما أنا فلم يصبني من العملية كلها إلا الكدر والغم والشعور بالاحباط . لماذا وقعت في هذا المطب؟ لماذا أوقعني الآخرون فيه؟ في غمرة شعوري بالألم ، تذكرت امرئ القيس وهو يخاطب الذئب :

فقلتُ له ، لما عوى ، إن شأننا
قليلُ الغنى ، إن كنت لما تموّلِ
كلانا ، إذا ما نال شيئاً ، أفاته
ومن يحترثْ حرثي وحرثُك ، يهزلِ

وتذكرت أيضاً عبارة سارتر الشهيرة : الجحيم هم الآخرون .

كان عتبي شديداً على صديقي أكرم زعيتر . عاتبته فاعتذر بأن الموسوي أزعجه وأحرجه ، وبأنه أعطاه التقرير كي يتخلص منه . لم يخطر ببال مروان القاسم أو ببال أكرم زعيتر ، أنني جدير ببعض الاهتمام . كلاهما حاول التخلص من المأزق على حسابي . وصدقت فيّ مقولة القائل : بين حانا ومانا ، ضاعت لحانا .

كان الدكتور موسى الكيلاني ، مدير دائرة المطبوعات آنذاك ، بين من ذهب الموسوي إليهم شاكياً . الكيلاني أطلع على الكتاب وتقريري ونميقة الموسوي الاحتجاجية . بعد أيام اتصل الكيلاني بي قائلاً : لقد كان تقريرك متساهلاً في تقييم كتاب الموسوي . لماذا حيطنا واطئ . لماذا يطمع المتكسبون دائماً بنا؟ قلت له :

يا دكتور ، أليس السائل أعلم بهذا من المسؤول؟ .

النقص في علم العلماء

في أثناء عملي رئيساً لتحرير مجلة (رسالة الأردن) كتبت دراسات مختلفة ، كان من جملتها ثلاث تناولت فيها مدن إربد والخليل ومادبا . وحدث ذات يوم من صيف ١٩٧٠ أنني فوجئت بوصول المجلد الثامن من (دائرة المعارف) مرسلاً لي كهدية من رئيس الجامعة اللبنانية ، الدكتور فؤاد أفرام البستاني . وداخلني العجب ، ولكن سرعان ما زال العجب ، عندما تصفحت المجلد السمين فتبين لي أنه يضم مقالتي عن مدينة (إربد) التي كانت نُشرت قبل عشر سنوات . (١٩٦١) .

توقعت أن تكون هناك رسالة إيضاح ، ولكن البستاني اكتفى بكلمة إهداء تضمنت اسمي وعبارة «مع خالص الشكر وصافي التمنيات» .

عدت أقرأ المقالة من جديد ، فتبين أن الأستاذ البستاني عمد إلى نشرها بعجرها وبجرها ، دون حذف أو تعديل ، حقاً كان هناك تعديل واحد ابتعد عن الحقيقة وجانب الصواب . ذلك أنني كنت ذكرت أن عدد سكان إربد كان ٥٠ ألف نسمة تقريباً في عام ١٩٦١ ، بينما جعل التعديل عدد السكان ٣٢٦ ألف نسمة ، أي أنه ضاعف الرقم الذي ذكرت ست مرات ونصف في مدى عشر سنوات (الصفحتان ٤٢٣ ــ ٤٢٤ من المجلد) .

بدا واضحاً أن هيئة التحرير التي تعمل على إصدار (دائرة المعارف) ، ارتكبت أخطاء في أنها لم تعمل على تدقيق النص وتحقيقه بصورة معقولة ، أو بأية صورة من الصور . خذ مثلاً على ذلك نشر ما أوردته أصلاً عن أن العمل في شركة كهرباء لواء عجلون بدأ «خلال العام الماضي» ، وأن الإنارة سوف تبدأ «في صيف هذا العام» . كان المقصود عام ١٩٦٠ وعام ١٩٦١ . فكيف سيعرف القارئ أن «العام الماضي» هو ١٩٦٠ وليس عام ١٩٦٨ (العام السابق لنشر المجلد) ، وأن الإنارة بالكهرباء ستبدأ في صيف ١٩٦١ وليس في صيف ١٩٧٠؟ ومما زاد الطين بلة أن مجلد دائرة المعارف لم يشر إلى أن البحث كله نقل عن مجلة (رسالة الأردن) العدد الصادر في تموز ١٩٦١ . كما إن الخلل في نقل المعلومات انسحب على رقم ميزانية البلدية ، الذي لا شك في أنه تضاعف أكثر من مرة خلال السنوات العشر بين نشر البحث في المجلة الأردنية وبين نشره في دائرة المعارف اللبنانية .

استغربت أن الأستاذ البستاني والأساتذة الذين عاونوه في إصدار المجلد إياه ، لم

يعمدوا إلى الاتصال بي ، ولو من أجل الاستيثاق من أن ما فيه من أرقام تتناسب مع تاريخ نشر المجلد ، أو لاختصار البحث بحيث يتناسب حجمه مع حجم أبحاث أخرى من طرازه .

لم أكن ممن يسكت على أمرٍ كهذا ، فكتبت للدكتور البستاني رسالةً شرحت فيها النقاط التي ذكرتها أعلاه ، وقلت إن مؤسسة (كوليرز) لنشر الموسوعات في أمريكا ، كانت اتصلت بي في عام 1970 وطلبت تزويدها بمعلومات عن عدد من المدن الأردنية والفلسطينية ، مشترطة أن يكون حجم المعلومات عن هذه المدينة بضع مئات من الكلمات ، وأن يكون الحجم عن تلك المدينة بضع عشرات فقط . ثم بينت خطورة إعطاء أرقام واسنادها إلى «العام الماضي» ، بالنسبة لمجلد سيتداوله الباحثون لعشرات السنين . ولم أقتصر رسالتي على هذا ، بل مضيت إلى إعطاء التوجيهات التعليمية [ربما يعود هذا إلى أنني اشتغلت معلماً في مطلع سني العمر] فقلت «إنني أود أن يرتفع مستوى ما يصنعه العرب إلى مستوى ما يصنعه أهل الغرب ، من حيث التدقيق والتحقيق في صحة المعلومات» .

بعد شهر تلقيت رسالةً مطولة من البستاني ، قال فيها إنه كتب أصلاً للسفارة الأردنية في بيروت يطلب بحثاً عن مدينة إربد ، فأرسلت السفارة إليه ذلك البحث مذيلاً باسمي . ومن هنا اعتبر أنني كتبت البحث خصيصاً لدائرة المعارف ، فعمد إلى نشره . وقد تضمنت الرسالة إيضاحات وتبريرات اعتبرتها عرجاء ، وأنه قصد منها أن لا يُؤخذ عليه الاعتراف بالتقصير . وهكذا لم أجد مجالاً للكتابة إليه مرة أخرى .[1]

---

(١) في أواخر عام ١٩٦٥ أرسلت لي موسوعة كوليرز في نيويورك ، نص المقالات التي كانت نشرتها في طبعتها السابقة عن عدد من المدن في ضفتي الأردن ، طالبة مراجعتها وتحديثها ، من أجل نشرها في الطبعة التي ستظهر في عام ١٩٦٧ . كما طلبت أن أكتب نبذة عن إربد في حدود ٢٥٠ كلمة . عمدت لتلبية الطلب ، وكتبت رسالة عرضتُ فيها للنص المتعلق بمدينة القدس والمنشور في الموسوعة وقلت إنه يتضمن تفاصيل عن الفترة اليهودية أكبر مما نُشر عن الفترات الأخرى ، ثم اقترحت حذف أجزاء من تلك الفترة وقدمت نبذة بديلة عن القدس العربية . كانت النتيجة أنني تلقيت رسالة من محرر الموسوعة يثمن فيها جهدي ويشيد بالنبذة الممتازة عن إربد (١٥ نيسان ١٩٦٦) :

Thank you for the careful job you have done reviewing and revising our articles on Jordanian cities and for the excellent article you wrote for us on Irbid. We are grateful for your assistance with this project.

(كانت هناك مكافأة مع رسالة الشكر) .

أما الكتابة للسفارات في بلاد العرب ، فتعود إلى أن المؤسسات الأهلية ، (من طراز دائرة المعارف اللبنانية) ، لا تملك المال الكافي لتقديم المكافاءات للكتاب الذين تتصل بهم مباشرةً ، فتلجأ إلى هذه الطريقة ، كنوع من الدوران حول موضوع ما .

وصرفت الموضوع من ذهني وأنا أردّد قول أحمد شوقي «كلنا في الهم شرق» .

ولكن هناك نقطة يجب تسجيلها للأستاذ البستاني ، وهو أنه كان أميناً في ذكر اسمي في نهاية البحث ، وكان ذا توجه حضاري عندما أرسل لي نسخةً هدية من المجلد إياه . وتزداد هذه النقطة قيمة في أن هناك «أساتذة» ينقلون ولا يعترفون بالمصدر الذي نقلوا عنه ، وهناك «أساتذة» ينقلون ولا يخطر ببالهم أن يرسلوا نسخةً إلى الشخص الذي نقلوا عنه .

المؤرخون عندما يقتبسون

إذا التمسنا شيئاً من العذر لكتّاب يخوضون في كتابة التاريخ على سبيل الهواية أو الغواية ، فأي عذر يمكن التماسه لكاتب التاريخ المحترف؟ أعطي مثالاً على هذا مما ورد في أحد مؤلفات الدكتورة خيرية قاسمية ، الحائزة على درجة الدكتوراة في التاريخ ، والتي كرست مواهبها التأليفية لكتابة التاريخ . وتتمثل خطورة أخطاء المؤرخين المحترفين ، في أنهم يحظون باعتبار عامة القراء والكتاب ، من منطلق الفكرة الراسخة في أن المؤرخ المحترف يعمد إلى التحقيق والتدقيق ولا ينشر شيئاً إلا بعد أن يتأكد من صحته ويقتنع بمصداقيته . ومن هنا يكون الخطأ الذي يصدر عنه أكبر بكثير من الخطأ الذي يصدر عن كاتب هاوٍ ، وتصدق عليه المقولة الشعبية السائرة «غلطة الشاطر بألف» .

أما صلب الموضوع هنا فيعود إلى مقولة وردت في كتاب الدكتورة خيرية (الحكومة العربية في دمشق) ، وخلاصتها أن هربرت صموئيل ، المندوب السامي على فلسطين ، أخذ من الملك فيصل بن الحسين ، عندما التقيا في محطة سكة حديد اللد «توقيعاً على وثيقة يتنازل بها عن منطقة شرقي الأردن للسلطات البريطانية في فلسطين» .[1] ولما كان هذا الكتاب هو رسالة الدكتوراة التي أشرف عليها الدكتور محمد أنيس ، فالدكتور المشرف يتحمل بطبيعة الحال قسطاً كبيراً من مسؤولية الخطأ الذي سأعرض له .

يتمثل الخطأ في أن الدكتورة قاسمية أخذت مقولةً بالغة الخطورة على لسان رجل تقدمت به السن (وربما كان بلغ مرحلة الخرف) ، وتعود ٥٠ سنة إلى الوراء . كما أن المقولة لا تتوافق ولا تتطابق مع المجرى العام للأحداث موضوع البحث ، ولا يؤيدها مصدر آخر (عربي أو أجنبي) . وقد يُقال أن قاسمية احتاطت لاحتمالات الخطأ والصواب ، فوضعت رواية الجابري حاشيةً في إحدى صفحات كتابها . ولكن المصداقية في أي كتاب تنسحب على الحواشي كما تنسحب على المتون . وقد استدللت على صحة هذا الأمر من أن أحد هواة التاريخ في الأردن (ناهض حتر) ،

---

(١) الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨ ـ ١٩٢٠ ، دار المعارف ، القاهرة (١٩٧١) ، حاشية في صفحة ٢١٠ .

أخذ هذه الحاشية بالذات وأثبتها في مقالة نشرها في صحيفة سائرة ، على أساس أن مضمونها حقيقة واقعة لا يأتيها الباطل .[٢]

ومع أنه ليس بالمستطاع متابعة المقولات الخاطئة والاجتهادات الهوجاء التي يطلع بها هواة الكتابة التاريخية ، بله الرد عليها وتسفيهها ـ إلا أنني وجدت نفسي مسوقاً إلى تفنيد المقولة المسندة للدكتورة قاسمية[٣] ، على أساس أنه كان يجدر بها أن لا تأخذ كلام الجابري على عواهنه ، وأن تدقق في مدى تطابق روايته مع واقع الأحداث وتاريخها الموثوق .

ومما يلفت النظر أن قاسمية اعتمدت على الجزء الثاني فقط من كتاب أمين سعيد (الثورة العربية الكبرى) ، ولم تلتفت إلى الجزء الثالث الذي يتضمن نص رسالة بعث بها هربرت صموئيل إلى فيصل بتاريخ ١٦ آب ١٩٢٠ ، يحيطه علماً أن منطقةً شرقي الأردن ــ بموجب الاتفاق المعقود بين بريطانيا وفرنسا ــ تقع في منطقة النفوذ البريطاني ، وأنه ــ صموئيل ــ سوف يزور تلك المنطقة قريباً وسيجتمع بزعمائها ويعمل على تعيين عدد قليل من الضباط لمساعدة الأهلين على تنظيم أوضاعهم .[٤]

لنتأمل هنا كيف تحولت رسالة صموئيل ــ وهي من نوع الإحاطة ونقل المعلومات ــ إلى زعم يقول إن فيصل وقّع وثيقةً يتنازل بها عن شرقي الأردن . هذا مع العلم أن فيصل لم يجب على تلك الرسالة ولم يكن مطلوباً منه أن يجيب ، ومع العلم أن فيصل التقى بصموئيل ورونالد ستورس بعد ذلك بأيام ، في محطة سكة حديد اللد ، لقاءً قصيراً ، إذ جاءا لتوديعه وهو في طريق السفر إلى مصر ومنها إلى إيطاليا .

كان فيصل ــ كما هو معلوم ــ غادر درعا في آخر شهر تموز ١٩٢٠ إلى حيفا ، بقصد السفر إلى أوروبا ، والتوسل بالأساليب السياسية بعد أن أخفقت الأساليب العسكرية في معركة ميسلون . ويتضح موقف فيصل من منطقة شرقي الأردن ، من رسالةٍ بعث بها إلى أبيه بعد وصوله إلى حيفا بتاريخ ٩ آب ١٩٢٠ ، أحاطه فيها علماً بما وقع وقال إنه وجّه الشريف محمد علي البديوي إلى عمان «والقسم الجنوبي من

---

(٢) جريدة (صوت الشعب) ، بتاريخ ١٩٨٥/١١/٨ ، عمان .

(٣) جريدة (صوت الشعب) ، بتاريخ ١٩٨٥/١١/١٥ (مقالتي بعنوان : زعم لا صحة له) .

(٤) رسالة صموئيل في الجزء الثالث من كتاب المؤرخ أمين سعيد (الثورة العربية الكبرى) صفحة ٦ . ولم تشر قاسمية في كشاف مراجع كتابها إلا إلى الجزء الثاني من ذلك الكتاب .

سوريا» ليكون ممثلاً له هناك ، وأن ذلك الموقع (شرقي الأردن) سيكون «مركزاً لنا ويلتف حوله أهل البلاد» . وعندما غادر البديوي حيفا في ١٣ آب سلمه فيصل الرسالة التالية التي كتبها بخط يده :

الأعز ميرزا بك رئيس عشائر الجراكسة

حامل هذه الرسالة الشريف محمد علي بن البديوي ، قد أخبرناه بما يلزم من الرأس . المطلوب الاعتماد على أقواله كما هو المأمول .

ومن المرجح أن يكون فيصل أعطى للبديوي رسائل أخرى مماثلة إلى زعماء آخرين في شرقي الأردن . وجاء الشريف البديوي إلى عمان وبقي فيها إلى أن وصل الأمير عبدالله إلى معان ، فالتحق به .

كما إن فيصل طلب من القائد علي خلقي الشرايري أن يعود إلى بلدته إربد ويعمل على تنظيم الإدارة العربية فيها(٥) .

من هذا كله يتضح لنا بطلان الهذيان الذي صدر عن الجابري ونقلته عنه الدكتورة قاسمية . ونلاحظ من هذه الواقعة وهذا المثال مسؤولية المؤرخين في التحري عن الحقائق ، وفي الاستناد على وثائق أصيلة وبيانات معقولة ، يتطابق مضمونها مع المجرى العام لأي حدث من الأحداث .

﴿قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين﴾ .

---

(٥) راجع كتابي (تأسيس الإمارة الأردنية) ، الطبعة الثالثة ، مكتبة المحتسب ، عمان ، ١٩٨٩ ، صفحة ٣١ . أما رسالة فيصل إلى أبيه الحسين ، ففي كتابي (المراسلات التاريخية) ، الجزء الثالث ، الصفحات ١٤١ ـ ١٤٤ .

فصاحة الجاهل!(*)

إنني مدين للأستاذ الصديق محمود الشريف ، الذي لفت نظري في عام ١٩٩٣ ، وهو وزير للاعلام ، إلى عدد مجلة (الناقد) الذي نُشرت فيه مقالة أحمد مفلح . لقد هالني ما انطوت عليه المقالة من جهل وسوء قصد ، فبادرت لكتابة هذا الرد خشية أن يتأثر جهلة آخرون بما ورد فيها من آراء مبتسرة بعيدة عن الواقع والحقيقة . هنا أعرب عن شكوكي في صحة اسم الكاتب ، ولا أستبعد أن يكون اسماً مستعاراً لكاتب آثر ــ لسببٍ ما ــ إخفاء اسمه الحقيقي . وبادرت المجلة إلى نشر الرد ، وهي التي وضعت العنوان (فَصاحة الجاهل) له . وغني عن القول أنني لم أتلق أي تعليق من أحمد مفلح . ربما خطر له أن يرتاح ويريح . وعساه انصرف للكتابة في قضايا له بها معرفة وثيقة وصحيحة :

طالعت مقالة الكاتب السوري أحمد مفلح ، التي قدّم فيها آراءه في مذكرات صبحي العمري «أوراق الثورة العربية» بأجزائها الثلاثة . وقد بدا لي أن كاتب المقالة غير مطلع على تاريخ الثورة ، وعلى تفاصيل الأسباب التي أدت إلى قيامها ، والاتصالاتّ والمباحثات التي دارت حولها . وبدا لي أيضاً أن الكاتب لم يعط الاعتبار الكافي لصاحب المذكرات وسجل نضاله المجيد ، إذ أن العمري من الطلائعيين القلائل الذين حملوا السلاح من أجل العروبة ضد أكثر من عدو . لقد حمل العمري سلاحه وقاتل في الثورة العربية (ضد الاتحاديين الأتراك) وفي ميسلون (ضد الغزاة الفرنسيين) وفي العراق (ضد الغزاة الانكليز) . وكان يجدر بالكاتب أن ينطلق في حديثه عن العمري من منطلق هذه الخلفية ، ومن منطلق التقدير لرجل حمل بندقيته سنوات وسنوات ، وواجه خطر الموت ، في سبيل عقيدته القومية ودفاعاً عن شرف أمته . ولكننا ــ على عكس المتوقع ــ نرى الكاتب يشير إشارات مبطنة إلى الوسط الاجتماعي الذي نشأ فيه العمري ، دون أن يأخذ بعين الاعتبار أن وجاهة عائلة العمري لم تحل بينه وبين الالقاء بنفسه في أتون الحرب من أجل عزة وكرامة قومه .

(*) نشرت هذه المقالة في العدد ٦٢ من مجلة (الناقد) التي كان يصدرها في لندن ، رياض نجيب الريس ، آب ١٩٩٣ . الصفحتين ٧٩ ــ ٨٠ . وجاءت رداً على مقالة أحمد مفلح (الثورة العربية بقلم الضابط المحبوب) في العدد ٥٨ نيسان/ ابريل ١٩٩٣ .

ونستدل من سطور المقالة أن كاتبها ذو اطلاع محدود على تاريخ الثورة العربية . وكنت أتمنى أن يكون اطلع على كتاب المؤرخ السوري الكبير أمين سعيد «الثورة العربية الكبرى» بأجزائه الثلاثة (نشر في عام ١٩٣٤) . وهذا المؤرخ هو أول مؤرخ أطلق وصف «الكبرى» على الثورة العربية ، في حدود ما أعلم . وكنت أتمنى أن يكون كاتب المقالة قد اطلع على كتاب العماد مصطفى طلاس «الثورة العربية الكبرى» والذي نُشر في عام ١٩٧٨ ، أو على مؤلفات عديدة في هذا المجال لكتاب عرب وغير عرب ، أخص بالذكر من بينها الكتاب الشهير لجورج انطونيوس «يقظة العرب» الذي صدر أصلاً بالانجليزية في عام ١٩٣٨ (ونُشر بالعربية مترجماً بقلمي الأستاذين ناصر الدين الأسد وإحسان عباس) ، وكذلك على كتابي (الحركة العربية ١٩٠٨ ــ ١٩٢٤) ، الذي صدر عن دار النهار في بيروت سنة ١٩٧٠ .

من المؤسف أن نرى في مقالة أحمد مفلح كل هذه الجرأة على الباطل ، حينما يسمح لنفسه بالحديث عن «عقلية قيادة جاهلة» . ومن المؤسف أيضاً أن الكاتب يستمد الجرأة على الباطل من معين جهله بألفباء المعلومات المتعلقة بالثورة العربية . ودليلي على هذا الجهل تساؤله القائل : «فعلى أي أساس اختير الحسين ليكون مفاوضاً باسم العرب»؟ وكذلك قوله : «فهل يعقل أن الشريف حسين هو الوحيد القادر على هذه المهمة ، وهل كان يمثل كل العرب فعلاً»؟ ولو كان الكاتب يعرف شيئاً من ألفباء تاريخ الثورة ، لما فاتته معرفة الحقيقة البسيطة القائمة على أن أعضاء جمعيتي (العربية الفتاة) و(العهد) الذين كانوا يمثلون الروح العربية الناهضة خير تمثيل في تلك الفترة (سنة ١٩١٤) هم الذين ألقوا على كاهل الشريف حسين تلك المسؤولية الخطيرة ، وأوفدوا له عدداً من الرسل أذكر منهم فوزي البكري والشيخ كامل القصاب . وأولئك الأعضاء هم الذين وضعوا الميثاق القومي وبعثوا به إلى الشريف حسين من أجل أن يفاوض بريطانيا على أساسه ، نيابة عن العرب .

أما القول بأن بريطانيا هي التي اختارت الشريف حسين ، فنابع من الجهل المطبق بموضوع الثورة العربية . وهناك عبارة غريبة عجيبة في مقالة الكاتب حول موافقة الحسين على تنصيب أمير إفريقي ليكون خليفة للمسلمين . . . فمن هو ذلك الأمير يا ترى؟ الكاتب يستند إلى كتاب من تأليف محمد علي الفتيت . نحن طلاب علم ، فزدنا علماً يا رعاك اللّه بالأستاذ الفتيت والمعلومات المستقاة من كتابه الذي اتكأت عليه . وأما الحديث عن «تسليم» مناطق مرسين وأطنة واسكندرونة ، فيدل على أن

الكاتب غير مطلع على مجرى المراسلات، وعلى الظروف التي دارت فيها، ولا على استغاثات السوريين بالشريف، وبعد أن علّق جمال السفاح القافلة الأولى من أحرار العرب على أعواد المشانق (آب ١٩١٥)، وبعد أن سلّط سيف الإرهاب على سورية كلها. وفيما يتعلق بالساحل السوري، أحيل الكاتب إلى قول الشريف حسين في رسالته إلى مكماهون بتاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩١٥: «وأما ولايتي حلب وبيروت وسواحلهما، فهي ولايات عربية محضة، ولا فرق بين العربي المسيحي والمسلم، فانهما ابنا جد واحد...»

وقل الشيء نفسه فيما أورد الكاتب بعد ذلك.

وليس هنا مجال إعطاء التفاصيل في موضوع كُتبت فيه عشرات الكتب وآلاف الصفحات. ولكنني لا أجد مندوحةً من القول لكاتب المقالة عن موضوع ما يسميه اتفاقية فيصل ـ وايزمن: أنت في قولك هذا تكرّر ما يرد في كتب بعض الصهيونيين، وتسير على خطى من يقول «ولا تقربوا الصلاة»، وينسى تكملة الآية ﴿وأنتم سكارى﴾. فلم تكن هناك اتفاقية بالمعنى المتداول، لأن الشرط الذي وضعه فيصل بخط يده، عمل على إبطالها تماماً.

فإذا كنت كتبت ما كتبت وأنت لا تعرف شرط فيصل هذا، فتلك مصيبة، وإذا كنت تعرف الشرط وتجاهلته، فالمصيبة أعظم.

وإذا شئت حضرتك فاكتب لي لكي أرسل لك صورة بالزنكوغراف لهذا الشرط، الذي أجمع الباحثون من عرب وغير عرب أنه جعل قيمة «الاتفاقية» لا تساوي قيمة الورقة التي كُتبت عليها. لأن فيصل في مذكرته المشار إليها، طلب استقلال العرب. ولو رجعت إلى كتاب أمين سعيد لوجدت أن فيصل كان سُئل عن «الاتفاقية» فأجاب على السؤال بما يشفي الغليل.

أكتفي بهذا القدر في الردّ على تخريجات عديدة، لا صحة لها، وردت في مقالة أحمد مفلح. ومن مصائب العرب أن هناك كثيرين يتصدّون لبحث هذا الموضوع أو ذاك، دون معرفة كافية، ولذلك تراهم يهرفون بما لا يعرفون، وفي آفاق الجهالة يعمهون.

الطيباوي: هذا ما جرى!

في صيف سنة ١٩٦٨ أخذتُ أتهيأ للذهاب إلى لندن لإجراء دراسات في دار الوثائق البريطانية ، بعد أن حصلت على منحة من المعهد الثقافي البريطاني . وفي تلك الأثناء وصلت إلي (عن طريق يعقوب العودات ومحمود العابدي) نسخةً من مقالة مطولة للدكتور عبد اللطيف الطيباوي ، فوجدت أن موضوعها يدور حول الحركة العربية الحديثة ، الذي كان يشغل بالي ومحور اهتمامي . وكتبت للطيباوي رسالة أبديت فيها رغبتي بلقائه بعد أن أصل إلى لندن . وبادر الطيباوي للإجابة قائلاً إن مقالته جزء من كتاب له سوف يصدر قريباً بعنوان (تاريخ سورية الحديث) ، وأنه راجع ما في دار الوثائق البريطانية من مجلدات في مدة ثلاث سنوات ، وأنه أول من أنصف الهاشميين وبرّأ فيصل من تهمة الاتفاق الحقيقي مع وايزمن . وزاد الطيباوي فضلاً فبعث مع رسالته نسخاً من مقالات أخرى له .

كنت متشوقاً للالتقاء مع الطيباوي على أمل أن يساعد في إعطاء أرقام الملفات التي رجع إليها ، لأنني كنت مقدماً على مغامرةٍ لا علم لي بأسرارها . وبادرتُ للاتصال به ، وتواعدنا على الالتقاء في مكان قريب ، وتكرم فدعاني للغداء . وتحدثنا مطولاً ، ولكنني لم أستطع الحصول منه على أرقام أية ملفات . وقد استغربت أنه سألني عما إذا كنتُ مسلماً أو مسيحياً (هو متزوج من يهودية) . وفي نهاية اللقاء دعاني لزيارته في الجامعة التي كان يعمل فيها . ولكن خيبة أملي في الحصول منه على أية مساعدة تعينني على الوصول بسرعة إلى الملفات المنشودة ، وشدّة حرصي على وقتي من أن يذهب ضياعاً (إذ لو أنني لبيت دعوته لأضعتُ ساعات ثمينة من وقت دوام دار الوثائق) ، جعلاني أعتذر عن عدم زيارته . وكنت أنتظر منه أن يدعوني في ساعات الفراغ (يوم الأحد أو بعد ظهر السبت (لإطلاعي على ما يفيد) .

والحقيقة أن العمل في دار الوثائق يحتاج إلى خبرة ومعاونة ، فالملفّات كثيرة (عشرات الآلاف) وموضوعاتها متشعبة والفهارس ليست بالوضوح الذي يتمناه الباحث . وكم كانت اليزابث مونرو صادقة عندما وصفت دار الوثائق بأنها غابة غشيمة متشابكة Jungle . وتعيّن علي أن أسلك الطريق الوعر . وكم من ساعات ثمينة أمضيتها في تقليب ملفات ضخمة لا صلة لها بموضوعي . . ولكن الصبر والمثابرة أثمرا أخيراً . ووجدت معونةً من أشخاص غرباء كانوا يعملون مثلي في

البحث والتنقيب . وقارنتُ بين بساطة هؤلاء الناس ونزاهتهم العلمية ، وبين سلبية الطيباوي . وذات يوم وصلت إلى أحد الملفات (F.O. 882/22) فوجدت فيه رسالة بعث بها كلايتون إلى هوجارث وقال فيها إنه يقدم إليه نسخة من اتفاقية فيصل ـ وايزمن . وتذكرت عندئذ ما جاء في مقالة الطيباوي من أنه لم يجد أثراً للاتفاقية في دار الوثائق البريطانية ، وأنه قدم طلباً رسمياً لمدير الدار بهذا الشأن فلم يحصل على نتيجة . وخطر لي أن أبلغ الطيباوي بما عرفت ، فكتبتُ إليه رسالة لفّت فيها نظره إلى ما وجدت في الملف إياه ، وأعطيته رقم الملف . كنت أعتقد أنني أقدم خدمةً للطيباوي ، في رسالة خاصة وودية . ولكن كم كانت دهشتي عندما تلقيت منه بعد أيام رسالةً غاضبةً حافلةً بعبارات التأنيب والاستعلاء . استغربت ذلك كثيراً ، وكان من شدة اغتياظي أنني مزقت الرسالة . وكان من الغريب أن الطيباوي عندما نشر كتابه في العام التالي A Modern History of Syria حرص على الإفادة مما جاء في رسالتي وحذف العبارة التي قال فيها إنه لم يجد أثراً للاتفاقية موضوع البحث[1] . ولم يشر الطيباوي إلى الإنسان الذي لفت نظره إلى الخطأ ، كما كان جديراً بعالم كبير مثله ، أن يفعل .

ومع أنني لاحظت التناقض الذي وقع فيه الطيباوي بشأن تلك الاتفاقية ، وتصديقه لوجودها حيناً ثم إنكاره لذلك حيناً آخر ـ إلا أن الاتصال عاد بيننا مرة أخرى (عن طريق أصدقاء مشتركين) في أثناء زيارتي التالية لدار الوثائق سنة ١٩٧٦ . وفي هذه المرة قدمتُ إليه نسخة من كتاب الآثار الكاملة للملك عبدالله (بناء على طلبه) ونسخة من كتابي (الحركة العربية) إذ كان مهتماً بما جاء فيه عن أصل ألوان العلم العربي . وبين أوراقي رسالة منه بتاريخ ١٨ كانون الأول ١٩٧٦ أنحى فيها باللوم على لورنس ، واتهمه بالدس وقال إنه وجد لورنس أعجوبة في التلون

---

(١) نُشرت مقالة الطيباوي في مجلة The Islamic Quarterly المجلد XI العددين ٣ و ٤ ، سنة ١٩٦٧ .
وجاءت العبارة المقصودة في الصفحة ٨٥ كما يلي :

"There is no trace in the Foreign Offices papers at the Public Record Office, of either the 'agreement" or the 'manifesto', and a formal application to the Keeper failed to trace [it] either."

وقد وقع الحذف في كتاب الطيباوي في صفحة ٢٩٢ .

كالحرباء . ثم طلب أن أوضح له بعض النقاط التي وردت في كتابي ذاك ، ففعلت . ولم يعد للكتابة . ووقف الأمر عند ذلك الحد .

كان الطيباوي كاتباً لامعاً ومؤرخاً بارزاً ، وقدّم للمكتبة العربية عدداً من المؤلفات والأبحاث القيمة (باللغة الانكليزية) . ولكنه كان ميالاً للنقد وإلقاء الملامة على الآخرين والانتقاص من قيمة إنجازاتهم .

وبعد سنوات لقي الطيباوي مصرعه في حادث سير . وعندما بلغني النبأ شعرت بالحزن والأسى ، لأنه مات في ديار الغربة بعيداً عن أهله وبلاده .

كتابة التاريخ العربي

في أواخر شهر كانون الأول ١٩٨٧ ، عُقدت في بغداد ندوة (كتابة التاريخ العربي) على مدى ثلاثة أيام . وقد اشتركت في تلك الندوة مع عدد من الأساتذة الأردنيين . وكان شعار الندوة (نحو مدرسة عربية لفهم التاريخ وكتابته) . وفي أثناء الندوة ، أُلقيت دراسات وقُدمت بحوث ، دفعتني إلى تقديم الكلمة التالية :

تناول كثيرون من الأساتذة مؤلفات المستشرقين عن العرب وكتابات الرحّالين عن بلاد العرب . وأشار البعض إلى ما في تلك المؤلفات والكتابات من دسّ وتزييف . يبدو لي أن التعميم ينطوي على خطأ عظيم . المستشرقون والرحّالون بعضهم كتب عن إخلاص وأمانة علمية وفي نطاق ما تراءى له أنه حقّ وصحيح ، وبعضهم كتب عن هوى ومن منطلق تغرّضات عمّقتها دراسة العهد القديم في نفوسهم . كتابات الأجانب على مستويات كما أن كتاباتنا نحن على مستويات . في رأيي أنه لا يصح إطلاق الدعوة بأن نطرح كتابات الغربيين جانباً ونهملها . كتب انتوني ناتنج كتاباً عن (العرب) فلم أجد فيه ما يمكن أن يؤخذ عليه . هناك كتابات ارنولد توينبي صديق العرب ، فهل نهملها؟ . في يقيني أن معظمنا يرجع إلى كتابات الغربيين بصورة أو بأخرى . فكيف نرجع إليها وفي الوقت نفسه نقول إنها زائفة؟ وهناك أصدقاء يتبنّون وجهة نظر العرب ، فكيف نهمل هؤلاء؟ . هناك كتاب السناتور الأميركي فندلي عن أصدقاء القضايا العربية في أمريكا الذين لاقوا الاضطهاد من الصهيونية They Dare to Speak Out بطبيعة الحال أصدقاؤنا لا يكتبون كما نريد نحن مائة بالمائة ، بل يكتبون ما يعتقدون هم . هناك الكاتب اليهودي الفريد ليلنثال مؤلف كتاب ?What Price Israel الذي فضح فيه أساليب الصهيونية الخبيثة . فهل نقول له : أنت يهودي وكلامك غير مقبول؟ هذا يجرّني إلى ما أشار له البعض بأن العداء متأصل بين العرب واليهود . ماذا سيقول أجدادنا العرب الذين أفسحوا المجال لليهود كي يسهموا في الحضارة العربية ، حتى أصبح معروفاً أن العرب المسلمين عاملوا اليهود أفضل بكثير مما عاملتهم أوروبا المسيحية؟ يبدو لي أيها السادة أن عداءنا هو مع الصهيونية واسرائيل . ونحن أمة تتفاعل مع أمم العالم ، والعالم لا يقبل القول بأن عداءنا هو مع اليهود .

ثم إذا ما تكلمنا عن المستشرقين : هل يا ترى ندخل علماء الآثار في عدادهم؟

لقد اعتمد استقراء التاريخ القديم على الآثار والمخطوطات القديمة ، التي بذل علماء الآثار الأجانب جهوداً عظيمة في فك رموزها (من حجر رشيد إلى شريعة حمورابي الى حجر ميشع في الأردن) وألقوا من خلالها أضواء مهمة على تاريخ بلادنا في العصور القديمة .

إن مشكلتنا مع المستشرقين والرحّالين أهون من مشكلتنا مع الكتّاب الاسرائيليين المعاصرين ، الذين تُترجم كتاباتهم إلى العربية تحت مقولة (أعرف عدوك) ، بينما في الواقع ننشر أفكار الاسرائيليين ونستوعبها ونتأثر بها .

أعتقد أن المشكلة فينا والحل بأيدينا . المطلوب أن نرتفع في إنتاجنا إلى مستوى علمي رفيع وعميق ، والمطلوب أن ننهد إلى التأليف والكتابة باللغات الأجنبية . من مصائبنا صفة الاستعجال ، الكاتب يؤلف دون أن يتعمق بما فيه الكفاية في موضوعه . كثيرون يريدون أن يؤلفوا عدداً كبيراً من الكتب . ليس المهم كثرة العدد . كثيرون من الكتّاب العرب يكتفون بسلوك الدروب السهلة . ويتجنبون سلوك الطرق الوعرة في البحث والتمحيص والتدقيق ، المهم هو الكيف لا الكم . كتاب واحد جيد خير من ١٠٠ كتاب ضعيف . هناك كتّاب عملوا على إيصال وجهة النظر العربية بلغات الأجانب ولهم الفضل في ذلك ، أذكر على سبيل المثال فيليب حتّي وعبد اللطيف الطيباوي ومجيد خدّوري .

أخيراً أشير إلى أهمية مادة التاريخ الحديث التي تُدرّس في مدارس البلاد العربية . إن دراسة للكتب التي تُلقى بين أيدي الطلاب في مختلف الأقطار العربية ، سوف تسفر عن نتائج محزنة ومؤلمة . من هنا أدعو هذه الندوة أن تتخذ توصية بمناشدة المؤرخين العرب بأن يجعلوا نصب أعينهم تعزيز الولاء للوطن العربي الكبير وللقومية العربية ، والابتعاد عن التوجّه القطري وعن التأثر بالصراعات السياسية التي تثور فترة ولا تلبث أن تزول .

التطفل على التاريخ

من جملة نوادر المتطفلين على مائدة التاريخ ، ما كشف المؤرخ البحاثة الدكتور سامي الصقّار ، النقاب عنه ، في مقالة له ، روى فيها أن ملحق جريدة (البيان) الإماراتية الصادر في ٢٠٠١/٣/٩ نشر نبذةً بعنوان «وثائق تاريخية» ، يدور محورها حول وثيقة زعم أن مصدرها برلين وأن تاريخها ٢ كانون الأول ١٩٢٨ ، وتتناول جزءاً

من تاريخ الملك عبد العزيز آل سعود والعلاقة مع المانيا . بل مضت الجريدة إلى نشر صورة الوثيقة ، قائلةً إنها من محفوظات مكتبة الملك فهد .

وأنعم الدكتور الصقّار نظره في الوثيقة ، فتبين له أن لا علاقة لها بالملك السعودي أو المانيا ، وأنها ليست إلا رسالة الشريف حسين إلى مكماهون بتاريخ ٥ تشرين الثاني ١٩١٥ . وأشار الصقار إلى المصادر التي عرف الحقيقة منها (كتابا سليمان موسى : الحركة العربية ص ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦ ، والمراسلات التاريخية ، الجزء الأول ، ص ص ٤٠ ـ ٤١) .

لا عجب أن يعرب الصقار عن سخطه وألمه تجاه ظاهرة التطفل على مائدة التاريخ «وهي ظاهرة أُبتلينا بها في البلاد العربية ، لشغف الناس بتطعيم كتاباتهم بمعلومات تاريخية ليمنحوها بعض المصداقية ، فيقعون في أغلاط فاحشة كهذه . ثم إنهم يعتقدون . . أن التاريخ حمى مستباح وموضوع مشاع بين الناس . وليس علماً له منهجيته وقواعده . . .» . واستطرد الصقار في حديثه عن «داء التطفل الذي أبتلي به التاريخ ، حيث تجرأ على ولوج أبوابه من هبّ ودب . . . لكي يحظى مدونوه بالانتساب إلى سلك المتأدبين ، دون أن يكلفوا أنفسهم عناء الدراسة التي تؤهلهم للبحث التاريخي . . .» . (جريدة ـ الرأي ـ عمان ، ١٤ أيار ٢٠٠١ ص ٢٩) .

الكاتب والإنذارات

كنت لعدة سنوات واحداً ممن يكتبون في مجلة (العربي) . وكانت لي مع هذه المجلة تجارب حلوة وتجارب مرة . في البداية كان العالم الدكتور أحمد زكي يتولى رئاسة تحريرها ، وفي عهده احتلت المكانة الأولى في بلاد العرب وكان النشر فيها يُعتبر امتيازاً للنخبة من الكتّاب .

في تموز ١٩٧٣ أرسلت للمجلة مقالةً عن الفريق كلوب ، رئيس أركان الجيش الأردني سابقاً ــ ولم ألبث أن تلقيت «إعلام وصول» بالمقالة . وانتظرت ثلاثة أشهر ، ثم كتبت أسأل عما إذا كان تم اتخاذ قرار بشأن المقالة ، فجاءني جواب أن المقالة أُعدّت للنشر ، والمطلوب إرسال صور للنشر معها . وبادرت فأرسلت ست صور . وعلى الرغم من ذلك ، نام الموضوع ستة أشهر أخرى . ثم حدث أن كتاباً صدر في بريطانيا في تلك الأثناء ، يروي سيرة حياة المستشرق عبدالله فيلبي ، فكتبتُ عرضاً له وأرسلته للمجلة . ولكن لم ألبث أن تلقيت جواباً بالاعتذار عن عدم إمكان نشر المقالة الثانية . وقد أوضح رئيس التحرير أسباب ذلك بقوله «أخذنا في الآونة الأخيرة نستبعد الاتيان على ذكر مثل هؤلاء الأشخاص بسبب الخلفية القائمة في أذهان القراء عن الدور الذي لعبوه في أحداث منطقتنا ، مما يجعل النشر عن هذه الشخصيات تهمةً بحد ذاته» .

عدتُ بعد ذلك للتذكير بمقالة (كلوب) ، وفي رسالة مني قلت أنني أفهم التحرج الذي أوضحه رئيس التحرير ، ولكن المجلة «تظلم قراءها وتظلم نفسها ، عندما تتحرّج إزاء نشر مقالة كتلك تهم القارئ المعاصر . أتخشون اتهامات الرعاع وقد مضى عصر أحمد سعيد؟ المفروض أن تكون حرب تشرين قطعت الكثير من عقد القرّاء» . ثم مضيت إلى القول إن كلوب فضح في مؤلفاته باطل الصهيونية ، وأن بعض مؤلفاته تُرجم إلى العربية «وأنا لم أ[illegible]مده ، بل عرضتُ ما له وما عليه» .

ومضى شهران آخران . وصمت رئيس التحرير كما صمتت حبيبة الشاعر عندما «خرجت بالصمت عن لا أو نعم» .

ونفد معين الصبر ، فك[illegible]سالة عتاب غاضبة قلت فيها إنني أرسلت الصور كما طلبتم ، ولكن «لم ت[illegible]كم عناء الرد . وهكذا لا المقال نُشر ولا الصور أُعيدت كما طلبت» . ثم [illegible]ئيس التحرير :

«سيدي . إن حضارة عصرنا لا تسمح بإهمال الكاتب على هذا النحو . الناس في عالم الغرب لا يفعلون هذا ، بل يحترمون الكاتب ويردّون على رسائله . الحضارة أعمال لا أقوال . ثم مضيت إلى القول وقد تصاعد غيظي : «انشروا المقالة إذا شئتم ، وإذا عدلتم عن رأيكم فلا تفعلوا . أنتم أحرار يا سادة . ولكن احترموا الناس وردّواعلى رسائلهم . . .» .

لم ألبث بعد ذلك أن تلقيت رسالةً تقول إن المجلة لا تقصد إهمال أي كاتب ، وأن التأخير حدث بسبب إجازات الصيف . وبعد فترة غير طويلة جاءتني رسالة من الدكتور أحمد زكي يقول فيها إنه عندما قرأ مقالي كتب عليه «إنه مقال ممتاز» ، ثم مضى إلى القول :

> ولكن مقالكم من المقالات التي يتردّد رئيس التحرير في أمر نشرها ، في مثل الأوساط العربية التي نعرفها وتعرفها . فلا نحن ضربنا صفحاً عما يثيره هذا المقال من وجع الرأس وحتى من دخول العربي بعض البلاد العربية . . . ولا نحن حزمنا أمرنا فرفضناه . فالتأخير في الواقع كان تحيةً لمقالكم ، فأقلّ مما ورد فيه نشرناه ، فجاءتنا من جهات إنذارات .»

على أن الرسالة تضمنت حاشيةً كُتبت بعد التوقيع على متنها :

> «نأسف أنه بعد كتابة هذا الكتاب أدركنا ما يشكك كثيراً في النشر من الوجهة السياسية . . . ونرجو مع هذا أن توافونا بالكثير من مقالاتكم مع مراعاة الجو العربي السياسي الحاضر ، وهو مما لا يشجع على إطلاق الرأي إطلاقاً حراً . . .»

(١٩٧٤/١٠/٢٧)

كانت تلك الرسالة خاتمة مراسلات استمرت ستة عشر شهراً . ومن هذه المراسلات تتضح المحاذير التي يواجهها رئيس تحرير أي مجلة عربية ، جرّاء ضيق الصدور والتعصّبات الفكرية المتشددة . وطويت المقالة . وبعد أكثر من عشرين عاماً ، أعدت كتابتها وتوسعت فيها ، فنشرتها (المجلة الثقافية) التي تصدرها الجامعة الأردنية في أوائل عام ١٩٩٦ .

وهناك تجربة أخرى مع (العربي) أقرب ما تكون إلى المرارة . ففي أوائل عام ١٩٩٠ أرسلت لها مقالةً عن كتاب نُشر آنذاك في بريطانيا عن (لورنس العرب) بعد

عشرين عاماً من البحث في مختلف المصادر . كان من تقدير الدكتور الرميحي ، رئيس التحرير ، أنه كتب لي يقول انه قرر نشرها «بصورة استثنائية» في أقرب عدد من المجلة . وصدر عدد تموز وفيه التنويه (صفحة ٣٥) بأن المقالة ستنشر في العدد التالي . ولكن العدد التالي لم يصدر في حينه ، لأن القوات العراقية استولت على الكويت . وتوقفت (العربي) عن الصدور وضاعت مقالتي كما ضاعت أشياء كثيرة في بلاد العرب .

بعد هذا كله اتضح لي أننا نظلم الحكام العرب عندما نتهمهم بكبح الحريات . ذلك أن الرأي العام مارس في السابق ، وما يزال يمارس حتى اليوم ، ضغوطاً على الحريات ، لا تقل شدةً عن ضغوط أشدّ الحكام العرب ظلماً .

عثرات المترجمين

ذات يوم زارني شخص صديق يريد أن يستعير الترجمة العربية لكتاب الفريق كلوب (جندي مع العرب) . قلت له : إنها ليست لدي ولا أحب أن أقتنيها . سأل عن السبب ، فقلت : سوء الترجمة . ومن جملة ذلك أن المترجم لم يدقق في معاني أسماء الوحدات العسكرية . ففي الاصطلاحات المتداولة والمعروفة جيداً ، هناك فرقة division ولواء brigade وكتيبة regiment /batallion وسرية company ، فماذا أصنع بكتاب تظهر فيه كلمة (فرقة) ومعدل عدد جنودها وضباطها عشرة آلاف ونيّف ، بدل كلمة (سرية) ومعدل عدد أفرادها مائة شخص؟

على أن الانصاف يقتضي مني أن أقول إن الذنب ليس كله ذنب المترجم ، بل إن الناشر يتحمل معه وقبله المسؤولية ، لأنه كلّف مترجماً غير كفؤ ، ثم نشر الترجمة دون أن يحيلها إلى اختصاصي متمكن ليقرر مدى صلاحيتها للنشر والاقتناء .

وحدث ذات يوم أنني اشتركت في مؤتمر للتاريخ عقدته جامعة كولومبيا في نيويورك . كان بين المشتركين في تقديم الأبحاث ، أساتذة أعلام لهم مكانتهم ، ومن بينهم الأستاذ ايرنست دون ، مؤلف كتاب (من العثمانية إلى العربية From Otto-manism to Arabism) وهو يجيد العربية إلى مدى غير قليل ، ومع ذلك فانه لم يكن ابن اللغة العربية المتضلع بأسرار روحها وجسدها . وفي المؤتمر قدّم دون بحثاً جاء فيه على ذكر الخلاف الذي نشب في عام ١٩١٤ بين الشريف حسين أمير الحجاز والوالي العثماني وهيب . وعندما وصل دون إلى العبارة التي هتف بها الجمهور للشريف ، بعد اجتماعه بالوالي «دُم دائماً» ، عمد إلى ترجمة الكلمتين blood always . كان رد الفعل عند الزملاء العرب المشتركين في الجلسة أنهم ابتسموا . أما أنا فآثرت أن لا أكتفي بالابتسام ، بل قلت له ـ عندما جاء دوري للكلام : لقد أشكلت عليك حروف التشكيل أيها الأستاذ ، ولم تحسب حساباً لحرف الضم الذي جعل كلمة دُم تعني Long live وحرف الفتح الذي يجعلها بمعنى blood ، ربما كانت ملاحظتي أمام جمهرة من العلماء الاختصاصيين ، تنطوي على صراحة جارحة . إلا أنني في ذلك الوضع قلت لنفسي : هؤلاء الناس لا يستحون منا ، فلماذا نستحي منهم؟

وظهرت في عام ١٩٧٨ ترجمة تكملة مذكرات الملك عبدالله ، باللغة الانكليزية ، وهي من ترجمة هارولد غلدن Harold W. Glidden . وعند مطالعة

الترجمة وجدت العجب العجاب . وسرعان ما اتضح لي أن تلك الترجمة البائسة نُشرت دون تمحيص أو مراجعة . وربما كان المترجم معذوراً فيما أقدم عليه ، على أساس أنه فعل ما بوسعه ، وترجم في حدود معرفته بالعربية . إلا أن الناشر (مؤسسة لونجمان Longman) تتحمل مسؤولية كبيرة . وإذا كانت هناك جهة ما ، شجعت الناشر على عملية النشر ، فانها تتحمل بدورها مسؤولية غير قليلة ، في أنها قامت بالتشجيع ، وعلى الأرجح المؤازرة ، دون إحالة نص الترجمة إلى اختصاصيين أصلاً ، يقومون بالمقارنة والتدقيق بين النص العربي ونص الترجمة .

فيما يلي أعطي القارئ أمثلة ونماذج مما تضمن ذلك الكتاب من أخطاء ، لا يمكن اغتفارها .

ففي النبذة المنشورة على الصفحة الداخلية من قشرة الغلاف ، جاء أن الملك عبدالله كتب تلك التكملة خلال سنوات ١٩٤٨ ـ ١٩٥٢ . هذا مع العلم أن الملك عبدالله اغتيل في تموز ١٩٥١ .

وفي محضر الاجتماع الذي عُقدَ بين الملك عبدالله ورئيس وزراء سوريا الدكتور ناظم القدسي ، وردت في النص العربي عبارة «بلاد الشام» ، فجاءت ترجمتها إلى الانكليزية former undivided Syria أي «سوريا القديمة قبل تجزئتها» . بينما كان الأصح أن يقال Geographic Syria سوريا الطبيعية .

وتجد مثالاً واضحاً على قلة فهم المترجم للمعاني الكامنة في النصوص العربية ، من ترجمته لبيت الشعر التالي الذي استشهد به الملك عبدالله :

إذا قيل ، خيلَ الله ، يوماً ، ألا اركبي
وددتُ بكف الأردني ، انسيابها

Should the Horsemen of God be forbidden to ride forth...

وهذا يختلف كثيراً عن المعنى الذي تضمنه بيت الشعر والذي يمكن تبسيطه كما يلي :

إذا قيل للمجاهدين هلمّوا وتقدموا ، وددتُ أن تكون أعنّة الخيول في أيدٍ أردنية .

ليس ذلك فحسب ، بل إن المترجم أدلى بدلائه من أجل الحفاظ على صحة التاريخ!! فبينما أشار الملك (في الفقرة الرابعة من رسالته إلى المندوب السامي بتاريخ ٢٥ تموز ١٩٣٤) إلى التصريح البريطاني ـ الفرنسي الذي صدر في تشرين الثاني ١٩١٨ ، ويتضمن تعهداً بأن «لا يرغم العرب على قبول نظام حكم لا يرغبون فيه ،

وإنما يتم تشجيعهم على إنشاء حكوماتهم الوطنية» . (صفحة ١١١ من التكملة) ــ فإن المترجم جاء يقول في الحاشية ٧ ، صفحة ٨١ : إن هذا الاقتباس يختلف كثيراً عن التصريح المذكور . .

علماً بأن اقتباس الملك كان صحيحاً كل الصحة .

إن من المحتمل أن يكون الناشر أدخل هذه الحاشية بناءً على الخطأ الذي ارتكبه المترجم (صفحة ٨١) في ترجمة الفقرة ٤ ذاتها ، إذ ترجم كلمة «وإنما» بكلمتي on the contrary بدل أن يقول moreover .

وتأتي ثالثة الأثافي في أن المترجم (أو الناشر) أعلن مناقضته لقول الملك عبداللّه في رسالته إلى عبد الحميد سعيد «ويسّر اللّه لي . . . أنني وفقت إلى إيجاد حكومة شرق الأردن ، مع استثنائها من تصريح بلفور الذي كان قد شملها . . .» . ففي الحاشية ١٣ صفحة ٨٧ ، يقول : إن هذا الكلام غير دقيق ، وأن مجلس عصبة الأمم هو الذي اتخذ ذلك القرار عام ١٩٢٢ . من الواضح أن الذي وضع هذه الملاحظة ، نسي أن قرار عصبة الأمم أُتخذ بناء على قرار بريطانيا ، وأن قرار بريطانيا في عام ١٩٢٢ جاء بعد اتفاق الأمير عبداللّه مع تشرشل في آذار ١٩٢١ .

من هذا كله نلمس أن الجهة الأردنية التي كانت وراء نشر الترجمة الانكليزية ، لم تحقق الهدف الذي رمت إليه أصلاً ، بل أصابت ذلك الهدف بطعنات نجلاء ، لأنها أخفقت في تكليف اختصاصيين بمراجعة الترجمة والتدقيق فيها وفي الحواشي التي أُلحقت بها .

هذه الأمثلة التي قدمتها ، ليست إلا قليل من كثير . وكنت قدمت ملاحظاتي على الترجمة في صفحتين وبعثت بهما إلى السيد مجحم الخريشة مدير مكتب سمو الأمير الحسن في تلك الأيام (١٩٧٨) على أساس أنه هو الذي زودني بنسخة من الكتاب المترجم . ولم ألبث أن تلقيت منه رسالة يقول فيها أن سموه اطلع على ملاحظاتي «القيمة» وأنه يقدرها ويود أن أنقلها إلى اللغة الانكليزية ، لكي يتم إرسالها إلى الناشر . وبالفعل قمت بذلك .

بقيت كلمة أخيرة ، وهي أن الكتاب المترجمُ لم يتضمن أية كلمة تعرّف بالمترجم : من هو؟ ما هو أصل معرفته بالعربية ، ومن هو الذي اقترح عليه عملية الترجمة إلى آخره .

* * *

من هنا وهناك

بنت العم عوراء . وما آفة الأخبار . ثورات التحرير . د . قرقوط . طريق الشعب . بَدَوات العلماء! الوجه والوجه الآخر . مزالق التاريخ المعاصر . هل تبرع أحد؟ الرجم بالغيب . جون كمشي . أهكذا يُكتب التاريخ؟ خطأ أم تحريف؟

بنت العم عوراء

في قديم الزمن ، كان آباؤنا وأجدادنا ، يتمثلون بعبارة دارجة ، كلما عرضت لهم قضية مماثلة «بنت العم عوراء» . ذلك أن كثيرين من الشبان لا يلتفتون إلى ما تتمتع به بنات أعمامهم من مزايا وصفات ومحاسن ، بل يتجهون بأنظارهم إلى بنات غريبات من خارج نطاق العائلة .

شيء قريب من هذا حدث بالنسبة للكتاب الذي ألّفه العميد الباكستاني العدروس (الجيش العربي الهاشمي) بالانكليزية ، ونُشر في عام ١٩٨٠ . لقد أمضى المؤلف سنوات في تأليف كتابه الضخم (٧٨٨ صفحة من القطع الكبير) وقام بجهد كبيرٍ حقاً . ولكن كتابه لم يعرض ـ فيما أعلم ـ على مؤرخ أدرني للاطلاع عليه قبل نشره .

ذات يوم ، سألني مسؤول كبير : كيف رأيت كتاب العدروس؟

قلت : كتاب في غاية الأهمية ، ولكن كنت أتمنى لو أنه عُرض على اختصاصيين أردنيين قبل طبعه ، لتفادي بعض الأخطاء .

قال المسؤول الكبير : مثلاً؟

قلت : استعمل المؤلف كلمة «غزو Invasion» لدخول الجيوش العربية فلسطين يوم ١٥ أيار ١٩٤٨ (صفحة ٢٥١) . بينما الواقع أن العرب دخلوا فلسطين على اعتبار أنها بلادهم ، بقصد دفع الغزوة الصهيونية التي كانت تتعرض لها ـ دخلوها كمحررين وليس كغزاة .

لم يعلّق المسؤول الكبير بشيء . وكان واضحاً أن رأيي كدّر خاطره . أما بالنسبة لي فقد قلت كلمتي وأرحت ضميري . «قل كلمتك وأمش» .

وما آفة الأخبار إلا رواتها

في حرب ١٩٤٨ تألفت في عمان سرية من المتطوعين الأردنيين تراوح عدد أفرادها ما بين ١٠٠ و ١٥٠ رجلاً، وقد عُرفت السرية باسم (سرية منكو) لأن ابراهيم منكو، أحد تجار عمان، تبرع بالانفاق عليها من حرّ ماله. واشتركت السرية في القتال في مدينة القدس القديمة، وكانت بقيادة الرئيس المتقاعد بركات طراد الخريشا، بينما كان ضابط الصف المتقاعد أحمد الظاهر الديك مساعداً له (كتابيّ: تاريخ الأردن في القرن العشرين، الجزء الأول، صفحة ٤٦٧، و: أيام لا تُنسى، صفحة ٤٥).

ومضت سنوات طوال. وفي يوم ١٨ تشرين الأول ١٩٩٥ قرأت مقالةً في جريدة (الدستور) يشيد كاتبها بذكرى بركات طراد وينوّه بجهاده وجهاد أفراد «السرايا» التي كان يتولى قيادتها، وهي بعنوان (من الرعيل الأول) ومن قلم أحد المجاهدين الفلسطينيين الذين حملوا السلاح وقاتلوا العدو، دفاعاً عن المدينة المقدسة. وكانت المفاجأة أن الكاتب رفع عدد أفراد السرية إلى ٢٤٠٠ مقاتل، قائلاً أنه ـ كاتب المقالة ـ كان يتولى قيادة مجموعة من المناضلين يبلغ عدد أفرادها ٣٠٠ شخص، وأنه في تلك الأثناء طلب من بركات أن يعمل على إمداده بمدربين محترفين يعملون على تدريب أفراد مجموعته، وأن طراد لبّى الطلب وأرسل إليه «مجموعة من الضباط وبسريّة تامة . . . ولمدة ثلاثة أشهر، حتى أتقنت مجموعاتي تدريباتها . . .».

في واقع الأمر كنت التقيت بابراهيم منكو والرئيس بركات، كما التقيت بأحمد الظاهر الديك، ورويت ما رويت في كتابيّ الاثنين اعتماداً على ما حدثني به هؤلاء واعتماداً على مصادر أخرى موثوقة. من هنا فوجئت بالأرقام التي طرحها كاتب المقالة في (الدستور) والذي حوّل السرية الواحدة إلى «سرايا»، وحوّل الـ ١٠٠ رجل إلى ٢٤٠٠ رجل، وحوّل ضابط الصف ذا الرتبة المتواضعة إلى عدة ضباط.

ليس من المستبعد أن يأتي أحد مؤرخي المستقبل ويتخذ من هذه المقالة مصدراً لكتاب يقوم بتأليفه، على أساس أن كاتبها رجل معروف، وأنه روى ما وقع معه وما شاهد بعينيه وعرف بنفسه. وعلى هذا الأساس، تتحول المبالغات العشوائية إلى حقائق. وليس من المستبعد أن تستبد الدهشة بقارئ هذا التاريخ الجديد، إذ يرى تلك الآلاف المؤلفة من العرب وهي لم تستطع دحر اليهود وإلحاق الهزيمة بهم.

أسوق هذا المثال على سبيل العبرة. فكتابة التاريخ يجب أن لا تعتمد على

مقولات عشوائية جاء بها فلان ، أو على رقم ذكره علاّن ، إذ لا مندوحة عن تمحيص المقولات والنظر فيها على ضوء مقولات شهود آخرين وفي ضوء الإطار العام للأحداث .

أخيراً : ألا يحق للقارئ أن يتشكك في كتابات هذا وذاك من هواة كتابة التاريخ؟ ألا يحق له أن يردد مقولة الشاعر القائل :

وما كتبُ التاريخ في كل ما روتْ
صحائفُها ، إلا حديثٌ ملفقُ
عرفنا بقول الغابرين ، فرابنا
فكيف بقولِ الحاضرين ، نصدّقُ؟(*)

ثورات التحرير

كان من جملة المفارقات التي عرفتها ، أنني اطلعت في عام ١٩٧٨ ، على كتاب مدرسي بعنوان (مذكرة في تاريخ الأدب العربي) وهو من تأليف : عبد الجليل عبد المهدي ، وعبد الرحمن خميس وسمير استيتيه ، وكان يدرّس لطلاب الصف الثالث الثانوي في الأردن . وقرأت فصلاً في الكتاب يستعرض الثورات التحررية في الوطن العربي ، فداخلني العجب والاستغراب لأنه تضمن نبذاً عن ثورات مصر والجزائر وليبيا وسورية وفلسطين والسودان ، ولكن لا ذكر فيه ولا إشارة إلى الثورةالعربية الكبرى ، وإلى ثورة العراق سنة ١٩٢٠ .

بادرت لكتابة مذكرة بهذا المعنى وقدمتها لدكتور عبد السلام المجالي ، وزير التربية والتعليم آنذاك . وفي تلك المذكرة اقترحت «الإيعاز لمن يلزم لتلافي هذه الثغرة» .

هل يا ترى ، كنت أقوم بواجبي كمواطن ، أم كنت كثير غلبة ، لموضوعٍ لا دخل لي فيه؟

* * *

وحدث في عام ١٩٩٥ أن السيد عبد الرؤوف الروابدة ، وزير التربية والتعليم

(*) بعد أن كتبت هذه النبذة ، عرفت أن كاتب المقالة عضو في اتحاد المؤرخين العرب . قلت في نفسي : أصبحت المصيبة أعظم .

آنذاك ، كلفني (في رسالة رسمية) أن أنظر في منهاج مادة تاريخ الأردن المعاصر للصف الأول الثانوي . وقمت بالمهمة وقدمتُ عدداً من المقترحات البناءة والمفيدة .

لم أدر ما حدث بعد ذلك . هل ذهب جهدي أدراج الريح؟ في بعض بلاد العالم ، يتلقى المواطن ـ في مثل الحالتين أعلاه ـ إشعاراً بوصول رسالته ، أو بما أُتخذ عليها من إجراء . ولكن شيئاً من ذلك لم يقع معي .

ونأيت بنفسي عن متاهات الاحباط وأنا أقول : تفاءلوا بالخير تجدوه .

الدكتور قرقوط

التقيت في زمني بأشخاص عديدين من الطراز الذي يترك في النفس أثراً ، لخروجه عن المألوف . ومن بين من عرفت من هذا الطراز الدكتور ذوقان قرقوط ، أحد المدرّسين في الجامعة السورية ، وكان التقائي به في أثناء انعقاد مؤتمر تاريخ بلاد الشام (تشرين الثاني ١٩٧٨) . فقد جرى حديث بحضور عدد من الأساتذة ورد في أثنائه اسم الملك فيصل بن الحسين ، فتدخل قائلاً أن فيصل كان عقد اتفاقاً مع اليهود ، وأنه كذا وكذا ، وأخذ يكيل عبارات الذم والطعن . فقلت له : ولكن الاتفاقية التي تذكرها باطلة ، أبطلها الشرط الذي وضعه فيصل بخط يده . فقال بتوكيد : أنه لا وجود لشرط من النوع الذي تذكر ، وأنه لم يسمع به . قلت له : أنت رجل مختص في التاريخ ، ويجدر بمن هو مثلك أن يكون مفتوح القلب والعينين ، ويرحّب بكل ما يلقي ضوءاً على موضوع اختصاصه ، شأن العلماء الباحثين عن الحقائق . ثم وعدتُ أن أكتب له وأزوّده بصورة طبعية عن شرط فيصل وبخط يده . وقبل سفري تركتُ له نسخةً من الجزء الثاني من كتابي (المراسلات التاريخية) .

وعدت إلى عمان وكتبت الرسالة الموعودة ووضعت في داخلها صورة عن شرط فيصل ، الذي كان مدار نقاش بيني وبين قرقوط . وطلبت منه أن يطابق الشرط مع ما لديه من أوراق (كما زعم) . ومما قلت في رسالتي أن شرط فيصل يجب أن يُعتبر جزءاً لا يتجزأ من الوثيقة . كما قلت أن الصهيونيين يشيرون إلى الاتفاقية دون أن يعرضوا لشرط فيصل هذا «ومع الأسف ترى كثيرين من العرب يصدقون مزاعم الصهيونيين . . .» ثم قلت :

كلنا نريد الحقيقة العلمية ، ولكن المؤرخ يا سيدي بالدرجة الأولى قاضٍ يُفترض فيه أن ينظر إلى الى الإطار العام لكل قضية تُعرض

عليه ، وأن ينعم النظر في الظروف والأحوال العامة ويعود إلى الوقت والتاريخ الذي حدثت فيه القضية . لقد بذل فيصل وأبناء جيله ــ في اعتقادي ــ الشيء الكثير مما كان بمقدروهم أن يفعلوا ، وعلينا أن نفهمهم وأن نتفهم ظروفهم ، وأن نكتب عنهم بقلوب وأذهان مفتوحة .

ولكن ذلك الأستاذ آثر اللجوء إلى الصمت ، فلم أتلق منه جواباً على رسالتي بل لم أتلق كلمةً تفيد أن كتابي وصل إلى يده . ورحم اللّه الدكتور العالم أحمد زكي (رئيس تحرير مجلة العربي في السنوات الأولى من عمرها) ، إذ كتب افتتاحية لأحد أعداد تلك المجلة وصف فيه سوء منطق بعض الدكاترة الذين يكتبون له ويتصلون به ، واختتم افتتاحيته بعبارة تدل على نفاد الصبر «وما أكثر الدكاترة في هذه الأيام» .

طريق الشعب

قمت في عام ١٩٧٢ بتأليف كتاب صغير باللغة الانكليزية عن تاريخ الأردن الحديث ، فعمدت وزارة الإعلام إلى نشره في العام التالي ، تحت عنوان (الأرض والناس Land & People كان تأليف ذلك الكتاب في نطاق سلسلة كتب تعرّف بالأردن .

من الواضح أن الوزارة وزعت نسخ الكتاب على السفارات الأردنية ، ذلك أنني تلقيت ذات يوم قصاصة من جريدة (طريق الشعب) التي تصدر في بغداد (١٩٧٣/٩/١٤) ، وإذا القصاصة مقالة بعنوان : من قام بتوزيع هذا الكتاب؟ وقرأت المقالة فإذا بكاتبها يقول إن ذلك الكتاب تم توزيعه في عدد من الدوائر «بصورة غريبة» ، وأنه «نموذج مفضوح للدعاية الرجعية الاستعمارية ، ابتداءً من البداية مع لورنس ومناوشات معان حتى مشروع المملكة العربية المتحدة . . . مروراً بمجازر عمان والزرقاء مرور الجنتلمان المهذب» . ومضى كاتب المقالة ، الذي لم تكن عنده الشجاعة للإفصاح عن اسمه ، إلى ترجمة فقرتين من محتويات الكتاب على أساس أنهما تمثلان ــ في رأيه ــ نموذجين على «الدعاية الرجعية الاستعمارية» :

> لم يتبع النظام الأردني ، عبر تاريخه الحافل والمضطرب ، سياسةً قاسية ضد خصومه ومعارضيه . وقد بدأ الملك عبدالله هذا النهج ، حين أصدر العفو عن زعماء المتمردين . . لقد آمن الملك عبداللّه بأن ضلال الرأي ــ وأن أدّى إلى العنف أحياناً ــ يجب أن يعامل بالتعقل والحكمة

والرحمة . وقد قرر الملك حسين حين اعتلى العرش السير على خطاه .
لقد صدرت في عهديهما عدة قرارات عفو عن المعارضة السياسية .
لقد سادت روح رفاقية بين الجندي الأردني والفدائي . وتحملت المدن والقرى الأردنية الهجمات الاسرائيلية رداً على النشاط الفدائي . وبرغم هذا ظل الشعب والحكومة يقدمان العون المعنوي والمادي عن طيب خاطر . إلا أن روح التعاون أخذت تتدهور ، لأسباب كثيرة قد يكون أهمها أن العناصر المتطرفة في حركة المقاومة كانت تنفق الكثير من الوقت والطاقة لتجعل سيطرتها واضحة في المدن الأردنية . وقد غدت العناصر المتطرفة هي السائدة حتى إن المراقبين المحايدين أخذوا يقولون إن المنظمات الفدائية أصبحت «حكومة داخل حكومة» . (انتهت الترجمة)

واختتم الكاتب مقالته بسؤال حانق :

إلا ينبغي إجراء تحقيق في توزيع هذا الكتاب؟

كنت آنذاك موظفاً في الوزارة ، فقدمت المقالة إلى الوزير عدنان أبو عوده ، على اعتبار أن وزارته هي التي أصدرت الكتاب . وقرأ الوزير المقالة ثم قال : يجدر بك أن تعتبر هذا الكلام وساماً تعتزّ به .

وبالفعل اعتبرته وساماً ثميناً ، لأن ما ورد في الكتاب وصف معتدل وواقعي لأحداث وقعت ، وما ورد في مقالة الجريدة ،محاولة لتفسير الوقائع بصورة عرجاء .

بَدَوات العلماء!

قادتني كتابة التاريخ إلى التعرّف على أنماط مختلفة من الناس . ومن جملة هؤلاء الأستاذ الدكتور محمود متولّي من جامعة المنيا بمصر . ففي آذار ١٩٨٨ تلقيت رسالةً من الطالب عبد العظيم مهيدي يقول فيها انه حصل على ليسانس الحقوق ثم ليسانس الآداب ، وأنه يريد أن يدرس لدرجة الماجستير وأن يجعل رسالته في موضوع الثورة العربية الكبرى ، وهو يشعر أنه قريب مني وأن اللّه ألهمه في أن يكتب لي ، وأنه بناءً على نصيحة أساتذته في الجامعة ، يرجو أن أبدي رأيي في خطة الرسالة التي وضعها ، وأن أقوم بتزويده بعدد من مؤلفاتي . وقد اختص بالذكر الدكتور محمود متولي الذي قال له «أن الأستاذ سليمان رجل عطاء ولن يبخل عليك لأنه نهر العلم الذي لا ينقطع عطاءه ، وهو دائماً السند وهو الذي يشجع أبناء الكادحين مثلك ،

وسوف يخيّب ظن زملاءك عندما سعادته يفيض بكرمه . . .» . وكانت رسالة الطالب مرفقة برسالة من عميد كلية الآداب أ . د . عبد الهادي الجوهري (وهي بدورها غير مؤرخة) وفيها الرجاء بمساعدة ذلك الطالب بما يمكن من الوثائق والمراجع .

اعتزمت أن لا أخيب رجاء الطالب ، فعملت على إرسال خمسة كتب من مؤلفاتي (وكتابين آخرين) بواسطة الملحق الثقافي في السفارة الأردنية في القاهرة . وكتبت أخبر محمود متولي بذلك وكذلك الطالب نفسه ، فكتب لي هذا الأخير (١٩٨٨/٦/٣) يقول أنه يتوقع وصول الكتب وأن الدكتور متولي قال له «أن وقوف الأستاذ سليمان موسى بجانبك ليس شرفاً لك فحسب بل شرف للكلية بصفة عامة» ، بل ان الجوهري نصحه أن يجمع رسائلي إليه ويضمها إلى بحثه «لأنها تعتبر وثائق» . واختتم الطالب رسالته بقوله «ربنا يقدّرنا على ردّ جمايلك» .

مضت بعد ذلك أربعة أشهر دون أن يصل إلي إشعار بوصول الكتب ، فكتبت رسالة للدكتور متولي (الذي كان في تلك الأثناء أرسل لي عدداً من مجلة ــ التاريخ والمستقبل ــ التي تصدرها جامعة المنيا) ولكنه لم يرد . ثم التقيت به في بغداد في أوائل ١٩٨٩ ، وبعدها كتبتُ له رسالةً أخرى أعاتبه على أن أحداً لم يكتب لي بوصول الكتب ، لا هو ولا الطالب ولا أمين مكتبة الجامعة ، مع أن الملحق الثقافي الأردني في القاهرة أكّد لي أن الكتب السبعة أُرسلت إلى مكتبة جامعة المنيا .

لم أتلق رداً فكتبت مرة أخرى لمحمود متولي . وفي هذه المرة طلبت منه نسخة عن بحث نوهت به مجلة (التاريخ والمستقبل) . ومضت شهور وشهور دون أن تصلني أية كلمة ، حتى من الطالب (الذي اقتبست عبارات من رسالتيه للتدليل على لهفته) .

أذكر هذا الأستاذ بصورة خاصة للخطاب الذي ألقاه أمام الرئيس العراقي صدام حسين ، عندما منحه اتحاد المؤرخين العرب وسام التاريخ . فقد بالغ التمدّح بمزايا صدام ومناقبه حتى كاد يرفعه إلى مصافّ الأنبياء .

الوجه والوجه الآخر

تلقيت في حياتي مئات الرسائل وكتبت مثلها . كان من جملة ذلك رسالةً تلقيتها في عام ١٩٩٢ من بوب سمبسون في استراليا يقول فيها أنه اقتنى خنجراً قديماً كان ملكاً لأحد الضباط الأستراليين الذين دخلوا دمشق يوم ١ تشرين الأول

١٩١٨ ، ويود أن أساعده في فك طلاسم الكتابة على النقش المحفور في الخنجر .
عرضت صورة النقش التي أرسلها على عدة أشخاص وعلى أحد أركان السفارة اليمنية في عمان ، فتبين أن النقش هو خاتم الشخص الذي صنع الخنجر .

لم يقف الأمر عند ذلك الحد لأن سمبسون أرسل لي صورةً عن شهادة باللغة العربية كان الأمير سعيد الجزائري أعطاها للميجر أولدن ، قائد الخيالة الأستراليين الذين دخلوا دمشق من مضيق بردى في صباح ذلك اليوم .

أدرج فيما يلي شهادة الأمير سعيد :

لي الشرف العظيم بمقابلة الماجور أرتور اولدين الذي هو أول قائد من قواد الانكليز الذين دخلوا إلى الشام بجرأة عُرفت بها أمة الساكسون . وقد كانت مقابلتي للموسيو اولدين بدار الحكومة العربية . وبما أن هذه المقابلة هي مقابلة تاريخية فقد حررت هذه العجالة لتكون تذكاراً لهذا الاجتماع السعيد على أمل أن أحرّر فيما بعد ما يتناسب مع هذه المقابلات التاريخية .   ١٨ محرم ٣٣٧

الأمير محمد سعيد بن الأمير
علي ابن الأمير عبد القادر

تكمن المفارقة في التباين بين أسلوب التوقير الذي كُتبت به هذه الشهادة ، وبين الأسلوب المتعالي الذي ورد في مذكرات الأمير سعيد (ص ص ١٠٤ ــ ١٠٥) على أنه خاطب به الضابط الاسترالي . وخط الرسالة يختلف عن خط الأمير سعيد نفسه الذي أعرفه من الرسائل التي بعث بها لي فيما بعد . ومن الواضح أن شخصاً آخر كتب الرسالة بخط يده ، وأنه أخطأ في ذكر التاريخ الهجري والذي يبعد ٢٣ يوماً عن التاريخ الحقيقي .

والذي يلفت النظر ، ذلك الشعور بأهمية الحَدَث التاريخي الذي دفع الضابط الاسترالي لطلب هذه الشهادة ، والذي دفعه للاحتفاظ بها حتى وصلت صورة عنها إلى يدي بعد ٧٤ سنة .

وحدث أنني كنت في عام ١٩٧١ مسؤولاً عن دائرة المراجع والأبحاث في وزارة الإعلام . وكان من جملة إنجازاتنا ، أننا عملنا على إصدار كتاب بعنوان (تراجم الشخصيات الأردنية) أخرجنا منه نحو ١٠٠ نسخة على آلة الستانسل . كان ذلك الكتاب يضم تراجم موجزة لـ ٣٨٥ شخصية ممن شغلوا مناصب عالية أو قاموا بإنجازات مهمة في القطاعين العام والخاص (وزراء وأعيان ونواب سابقين ولاحقين ، ومدراء شركات ودوائر وكتّاب وأدباء) . وعمدنا إلى توزيع نسخ الكتاب على عدة جهات وكنت وزملائي فخورين بهذا الإنجاز ، اعتقاداً منا أنه يوفر مرجعاً معلوماتياً مهماً ذا فائدة كبيرة في بابه . ومن هنا كانت مفاجأة لي أن السيد عدنان أبو عودة ، وزير الإعلام آنذاك ، قال لي ذات يوم : لقد احتج عدد من النواب على الكتاب ، فأنه تضمن تراجم أشخاص سعوا إلى تقويض أركان الكيان (ذكر اسم محمود الروسان وعبداللّه الريماوي) . كان سبق للروسان والريماوي أن أُنتخبا نائبين ، ولم يخطر ببالنا أن ما وقع منهما بعد ذلك ، يشكّل سبباً لحرمان القارئ من معرفة تاريخ حياتهما .

* * *

ونشرت جريدة (الرأي) حلقات كنت ترجمتها عن كتب رحّالة أجانب زاروا بلادنا في القرن التاسع عشر ووصفوا أحوالها وأحوال أهلها . كان مما حدث بعد ذلك أن بعض أبناء بني حميدة ، احتجّوا لمحمود الكايد رئيس تحرير الجريدة ، على ما ورد في قول أحد أولئك الرحّالين أن أبناء تلك العشيرة كانوا يقيمون في مغائر على أكتاف الجبال .

تساءلت : ما العيب في ذلك يا سادتي؟ لا بدّ أن يكون أجداد كل واحد من أبناء سيدنا آدم أقاموا في مغائر في أحد عصور التاريخ . أنا شخصياً أعرف أن جدي لأبي وجدي لأمي ، أقاما مع عائلتهما في مغائر ، عندما نزحوا من قرية (عولم) في فلسطين إلى قرية الرفيد في منتصف القرن التاسع عشر . وبعد سنوات ابتنى كل واحدٍ من أبناء العم الثلاثة ، بيتاً من الحجارة ، قبالة المغارة التي أقام فيها هو وعائلته بضع سنوات .

وبينما كنت أعمل في تأليف الجزء الثاني من (تاريخ الأردن في القرن العشرين) ، عرضتْ لي واقعة شائكة ، وقفت قليلاً عندها . كان الموضوع يتعلق بشخصية كبيرة ذات حول وطول . سألت نفسي : هل أذكر الواقعة وتفاصيلها ، أم أمر بها على السطح ودون تعمق؟ وقررت أن أروي التفاصيل على أساس الأمانة

التاريخية . وكانت النتيجة أنني واجهت الغضب والسخط . هذا مع العلم أن أحداً من القراء لم يسأل ولم يهتم . ولو أنني اكتفيت بذكر قشور تلك الواقعة ، لما لقيت أحداً يسأل : لماذا غمغمت وجمجمت وأحجمت؟

هل تبرع أحد؟

نشر أحد السياسيين الأردنيين مذكراته في عام ١٩٨٥ قائلاً إنه كتبها كـ «مؤرخ يسرد حوادث الحياة بلا تعليق» .

لفت نظري ما جاء في إحدى صفحات المذكرات من أن المسؤولين عن تخطيط خط الهدنة مع اسرائيل وتطبيقها ، تبرعوا «كعادة العرب الكرماء» ، وأنه عرف أكثر من شخص «فرّط ، لا أقول في أشبار أو أمتار ، بل غضّ النظر عن كيلومترات مربعة من الأرض . . . .» . وفي صفحة أخرى قال إنه أدرك في أواخر شهر أيار ١٩٦٧ أن العرب سوف يخسرون الحرب ، وأن الضفة الغربية ستضيع . كيف؟ نراه يقول «بنيت ذلك على البند الثالث من المخطط الرهيب الذي أذعته على العالم ونُشر بين المواطنين الأردنيين في الضفتين» .

وتتصفح المذكرات وتدقق النظر فيها ، فلا تجد أية إشارة لذلك المخطط الرهيب أو أية تفصيلات .

أليس من المحتمل أن يأتي في المستقبل القريب أو البعيد كاتب من هواة التاريخ ، ويأخذ هذا الكلام على عواهنه وعلاته ـ كلام التفريط وغض النظر عن كيلو مترات من الأرض ، تبرّع بها هذا وذاك لاسرائيل؟ وكيف نستطيع أن نضمن أن مؤرخ المستقبل سوف يبحث ويمحّص ويغربل المصادر وينخلها ، حتى يعرف أنه لم يكن هناك تبرع ولم يكن هناك متبرعون . بل حدث أن اسرائيل ـ بعد أن ارتفعت يد قواتها في حرب ١٩٤٨ ، على أيدي القوات العربية وبعد عقد الهدنة وقرار الجيش العراقي بالانسحاب ـ وضعت خطاً أحمر على خارطة وخيّرت الأردن بين أمرين كلاهما أمرّ من العلقم : إمّا القبول وإما الحرب . كان الدخول في الحرب يعني ضياع الضفة الغربية كلها . هل يدخل الأردن في الحرب من أجل أن يقول الناس ويقول التاريخ إن الأردن حارب وبذل كل ما في الوسع؟ أم يرضخ للشرط الظالم ويضحي بالقليل من أجل أن يحفظ الكثير؟

كان ذلك ما حدث بالضبط . ومكره أخاك لا بطل ، يا أخا العرب .

الرجم بالغيب

جاءني ذات يوم أحد خريجي قسم التاريخ في جامعة اليرموك ، وهو يحمل مخطوطة عن فترة من فترات تاريخ الأردن الحديث . قال أنه يود أن أكتب مقدمة له ، تمهيداً للنشر . قلت : دعني أقرأ المخطوطة أولاً . بعد اسبوعين عاد الشاب . فسألته : ورد في المخطوطة أن الملك عبدالله وافق على قرار تقسيم فلسطين ، فعلى أي مصدر اعتمدت؟ قال : ورد هذا في إحدى الصحف السورية . قلت : هل تعتبر كلام الجريدة مصدراً موثوقاً؟ كان الجواب : الأستاذ المشرف ، وافق عليه . كان جوابي : اذهب إلى الأستاذ الذي أجاز لك هذا المصدر وأعطاك شهادة التخرج ، فهو الأولى أن يكتب المقدمة المطلوبة .

هذه الواقعة ذكرتني بحديث كان حدثني به العقيد المتقاعد إدريس سلطان يوم ٧ كانون الثاني ١٩٨٢ . أروي الحديث هنا نقلاً عن دفتر قديم :

بعد سقوط اللد والرملة بيد العدو في عام ١٩٤٨ ، وبعد توقف إطلاق النار بين العرب واسرائيل ، استدعاني فوزي الملقي ، وزير الدفاع ، وقال لي : لقد نشرت جريدة (الفيحاء) الدمشقية في أحد أعدادها ، رواية تقول إن أمراً صدر لك بالانسحاب من اللد والرملة (كان إدريس الحاكم العسكري للمدينتين) ، وأنك رفضت الانصياع لذلك الأمر . ومضت الجريدة إلى القول أنه تم إرغامك على الانسحاب ، فلم يكن منك إلا أنك أطلقت النار على نفسك وانتحرت ، احتجاجاً على التخلي عن المدينتين . لقد اطلع الملك عبدالله على ما نشرته الجريدة ، فتأثر لهذه المبالغة في الاختلاق . ومن أجل كشف الحقيقة أريد منك أن تذهب إلى دمشق ، وتقابل نصوح بابيل ، صاحب جريدة (الأيام) ، وتوضح له الحقيقة ، وبأنك ما تزال على قيد الحياة . ثم أعطاني الملقي رسالةً منه إلى نصوح بابيل ، بهذا المعنى .

ومضى إدريس سلطان إلى دمشق ، وقابل نصوح بابيل وأعطاه الرسالة وأوضح له أن العدو استولى على اللد والرملة بقوات عسكرية متفوقة ، وأن السرية الأردنية اضطرت إلى الانسحاب تحت وطأة الهجوم . كان المطلوب أن يكذّب بابيل رواية جريدة (الفيحاء) ، إلا أنه اعتذر عن عدم إمكان ذلك .

وهكذا بقيت رواية (الفيحاء) الغراء ، لصاحبها المدعو سعيد التلاّوي ، مصدراً لكتّاب التاريخ المبتدئين (وربما غير المبتدئين) .[1]

(١) كنت رويت هذه القصة في كتابي (أيام لا تُنسى : الأردن في حرب ١٩٤٨) صفحة ٣٧٢ (الحاشية) .

جون كمشي

عمل هذا الكاتب الصهيوني وأخوه ديفيد ، على تشويه صورة العرب . أقدّم فيما يلي مثالاً على تزييف الحقائق الذي اتخذاه نهجاً لهما .

جاء في كتاب له نُشر بالانكليزية في عام ١٩٦٨[1] أن فيصل بن الحسين ، في الحديث الذي دار بينه وبين وايزمن في وهيده ، يوم ٤ حزيران ١٩١٨ «وافق شخصياً على احتمال قبول المطالب اليهودية في المستقبل ، فيما يتعلق بأراض في فلسطين» . واتخذ كمشي من تقرير الكولونيل جويس ــ الذي ترجم بينهما ــ مصدراً يتكيء عليه (صفحة ٦٤ من الكتاب) .

وعلى الرغم من الصيغة المطاطة التي صيغت بها هذه العبارة ، إلا أنها توحي للقارئ بأن فيصل وافق على مطالب اليهود ، وهو إيحاء غير صحيح . ذلك أن تقرير جويس موجود في ملفات الوثائق البريطانية ، وقد بيّنت مضمونه ومحتواه في كتابي (الحركة العربية ، الصفحات ٤٣٠ ــ ٤٣١) . وفي هذا الكتاب أوضحت أن وايزمن لم يلتزم بالحقائق ، عندما زعم في مذكراته أن اجتماعه بفيصل استغرق أكثر من ساعتين ، بينما قال جويس أنه استغرق نحو ثلاثة أرباع الساعة فقط .

أهكذا يُكتب التاريخ؟

في زيارة للأستاذ أكرم زعيتر يوم ١٣ تشرين الأول ١٩٧٤ ، جرّ الحديث بعضه إلى «دراسة» نشرتها مجلة (فلسطين الثورة) من قلم محمد سليمان (أبو ابراهيم) ، تحت عنوان «رحلة النظام الهاشمي مع القضية الفلسطينية ومع الحركة الوطنية في الأردن» . وقد كان من سخط الأستاذ وأسفه ، بإزاء الجرأة على الباطل في تلك «الدراسة» ، أنه أعطاني ورقة كتب عليها بخط يده تعليقاً :

«فجر وعهر وزيف ونذالة وتجنّ وافتراء؟

أهكذا يكتب التاريخ؟»

(ما تزال كلمات زعيتر بخط يده ، محفوظةً في صفحة ٣١٨ من يوميات مخطوطة لدي) . وأتساءل : كيف يستطيع المرء أن يتجنب الحزن والألم؟

تعجبين من سقمي   صحتي هي العجبُ

---

(١) The Unromantics: The Great Powers and the Balfour Declaration

خطأ أم تحريف؟

حدثني الدكتور مجيد خدّوري ذات يوم عن تحريف وقع في ترجمة كتابه (عرب معاصرون) من الانكليزية إلى العربية . ففي نهاية بحثه عن سيرة مفتي فلسطين الحاج محمد أمين الحسيني وردت العبارات التالية :

... Such leadership, the product of traditional upbrining, may be useful in a society that honors traditional norms and values, but it proved **inadequate** for one undergoing rapid social change and a challenge from another more dynamic and progressive society.

وجاءت الترجمة كما يلي :

« . . . إن مثل هذه الزعامة هي نتاج تنشئة تقليدية ، قد تكون مفيدة في مجتمع يقدّر المعايير والقيم التقليدية ، أثبتت **أنها تلائم** مجتمعاً يشهد تغييرات اجتماعية سريعة ويتعرّض لتحديات من مجتمع آخر أكثر حيوية وتقدمية .»

وأنعمت النظر في العبارة الانكليزية وبعدها في نص الترجمة إلى العربية ، فتبين أن كلمة «لا» سقطت من الجملة الأخيرة ، إذ كان الأصح أن تأتي العبارة المقصودة :

. . . أثبتت **أنها لا تلائم** مجتمعاً . . .

فهل يا ترى أسقط المترجم (أو الناشر) هذه الكلمة ، عامداً قاصداً ، أم أنها كانت مجرّد خطأ مطبعي؟

(انتهى الكتاب)

(١) عنوان الكتاب بالانكليزية : Majid Khaddouri: Arab Contemporaries; The Role of Personalities in Politics, The Johns Hopkins University Press, Baltimore, 1973, p. 87

عنوان الكتاب بالعربية :

مجيد خدّوري : عربٌ معاصرون : ، أدوار القادة في السياسة ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، ١٩٧٣ ، صفحة ١٦٢ .

كتب من تأليف سليمان موسى

١- الحسين بن علي والثورة العربية الكبرى : الطبعة الأولى ، دار النشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٥٧ ، الطبعة الثانية : مؤسسة آل البيت ، عمان ، ١٩٩٢ .

٢- تاريخ الأردن في القرن العشرين (بالاشتراك مع منيب الماضي) ، عمان ، ١٩٥٩ ، الطبعة الثانية ، مكتبة المحتسب ، عمان ، ١٩٩٨ .

٣- لورنس والعرب : وجهة نظر عربية ، عمان ، ١٩٦٢ ، (الطبعة الأولى) ، الطبعة الثانية : وزارة الثقافة ، عمان ، ١٩٩٢ .

٤- الثورة العربية الكبرى : وثائق وأسانيد ، دائرة الثقافة والفنون ، عمان ، ١٩٦٦ .

٥- صور من البطولة : المطبعة الهاشمية ، عمان ، ١٩٦٨ ، الطبعة الثانية ، وزارة الثقافة ، عمان ، ١٩٨٨ .

٦- الحركة العربية ١٩٠٨ - ١٩٢٤ ، دار النهار للنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٧٠ ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٧ ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٦ .

٧- تأسيس الأمارة الأردنية ١٩٢١ - ١٩٢٥ ، عمان ، الطبعة الأولى ١٩٧١ . الطبعة الثانية ١٩٧٢ ، الطبعة الثالثة ، مكتبة المحتسب ، عمان ، ١٩٨٩ .

٨- المراسلات التاريخية : وثائق الثورة العربية الكبرى : المجلد الأول ، عمان ، ١٩٧٣ ، المجلد الثاني ، عمان ، ١٩٧٥ ، المجلد الثالث ، ١٩٧٨ .

٩- مذكرات الأمير زيد : الحرب في الأردن ١٩١٧ - ١٩١٨ ، الطبعة الأولى ، عمان ، ١٩٧٦ . الطبعة الثانية : مركز الكتب الأردني ، عمان ، ١٩٩٠ .

١٠- صفحات مطوية : المفاوضات بين الشريف حسين وبريطانيا ١٩٢٠-١٩٢٤ ، الطبعة الأولى ، عمان ، ١٩٧٧ .

١١- غربيون في بلاد العرب ، دائرة الثقافة والفنون ، عمان ، ١٩٦٩ .

١٢- وجوه وملامح : صور شخصية ، وزارة الثقافة ، الجزء الأول ، ١٩٨٠ ، الجزء الثاني ، ١٩٩٤ .

١٣- أيام لا تُنسى : الأردن في حرب ١٩٤٨ ، الطبعة الأولى ، عمان ، ١٩٨٤ ، الطبعة الثانية ، عمان ، ١٩٩٧ .

١٤- نوافذ غربية : كتب وكتاب وقضايا عربية ، وزارة الثقافة ، عمان ، ١٩٨٤ .

١٥- أعلام من الأردن : الجزء الأول (هزاع المجالي ، سليمان النابلسي ، وصفي التل)

عمان ، ١٩٨٦ . الجزء الثاني (توفيق أبو الهدى ، سعيد المفتي) ، المؤسسة الصحفية الأردنية ، عمان ، ١٩٩٣ .
١٦- الثورة العربية الكبرى : الحرب في الحجاز ١٩١٦-١٩١٨ ، (حصار المدينة المنوّرة) ، الطبعة الأولى ، عمان ، ١٩٨٩ .
١٧- امارة شرقي الأردن : نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١ - ١٩٤٦ ، لجنة تاريخ الأردن ، مؤسسة آل البيت ، عمان ، ١٩٩٠ .
١٨- صفحات من تاريخ الأردن الحديث : أضواء على الوثائق البريطانية ١٩٤٦-١٩٥٢ ، الطبعة الأولى ، عمان ، المؤسسة الصحفية الأردنية ، ١٩٩٢ .
١٩- من تاريخنا الحديث : (١) الثورة العربية - الأسباب والمبادئ والأهداف (٢) شرقي الأردن قبل تأسيس الامارة ، لجنة تاريخ الأردن ، عمان ، ١٩٩٤ .
٢٠- مشاهد وذكريات : من أدب الرحلات ، عمان ، المؤسسة الصحفية الأردنية ، ١٩٩٦ .
٢١- دراسات في تاريخ الأردن الحديث ، وزارة الثقافة ، عمان ، ١٩٩٩ .
٢٢- تاريخ الأردن السياسي المعاصر : ١٩٦٧ - ١٩٩٥ ، لجنة تاريخ الأردن ، مؤسسة آل البيت ، الطبعة الأولى ، عمان ، ١٩٩٨ .
٢٣- أوراق من دفتر الأيام : ذكريات الرعيل الأول ، عمان ، ٢٠٠٠ .
٢٤- آثار الأردن : مترجم عن الانكليزية (تأليف لانكستر هاردنج) ، الطبعة الأولى وزارة التربية والتعليم ، ١٩٦٥ . الطبعتان الثانية والثالثة : وزارة السياحة والآثار ، ١٩٧١ و١٩٨٢ .
٢٥- يا قدس : مترجم عن الانكليزية ، دار فيلادلفيا ، عمان ، ١٩٧٣ .
٢٦- في ربوع الأردن ١٩٧٥ - ١٩٠٥ (مترجم) دائرة الثقافة والفنون ، عمان ، ١٩٧٤ .
٢٧- رحلات في الأردن وفلسطين (مترجم) ، دار ابن رشد ، عمان ، ١٩٨٤ .
٢٨- رحلات في الأردن وفلسطين (مترجم) ، دائرة الثقافة والفنون ، عمان ، ١٩٨٧ .
٢٩- ذلك المجهول : قصص قصيرة ، رابطة الكتّاب الأردنيين ، عمان ، ١٩٨٢ .
٣٠- الزوجة المثالية : قصص قصيرة (مترجم) دار النسر للنشر ، عمان ، ١٩٩١ .
٣١- الحسين بن علي (سيرة حياة لمطالعة جيل الشباب) ، وزارة الشباب ، عمان ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨ ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٥ .

٣٢- الثورة العربية الكبرى : رجال صنعوا التاريخ ، وزارة الشباب ، عمان ١٩٨٨ .

٣٣- في سبيل الحرية : قصة الثورة العربية الكبرى (لجيل الشباب) عمان ، وزارة الثقافة والشباب (طبعتان) ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ .

٣٤- معسكرات الحسين : مديرية التوجيه والأنباء ، عمان ، ١٩٦٢ .

٣٥- كتاب الأردن السنوي : مجلد ١٩٦٢ (٢) مجلد ١٩٦٣ (٣) مجلد ١٩٦٤ .

٣٦- الوثائق الأردنية (تحرير) سنوات ١٩٦٧ - ١٩٦٩ (ثلاثة مجلدات) .

٣٧- عمان : عاصمة الأردن أمانة عمان الكبرى ، طبعتان ١٩٨٥ ، ١٩٨٨ ، وطبعة ثالثة ٢٠٠٢ .

كتب بلغات أجنبية

(37) Suleiman Mousa: T. E. Lawrence, An Arab View, Translated by Dr. Albert Butros, O.U.P., London, 1966, (3 editions). pp. 301.

(38) : Songe et mensonge de lawrence, Translated into French by Helene Houssemaine, Sindbad, Paris, 1973.

(٣٩) عربي يبحث عن لورنس العرب :

Japanese:

translated by Prof. Yoshiro Mutagushi & Daiji Sadamori, Tokyo, Japan, 1988, (4 eidtions) pp. 568.

(40) : Camoes: Jordan & Arab Nationalism, (Collection of Studies), Ministry of Culture, Amman, 1997. pp. 248.

(41) Land and People: Jordan: Amman, A Historical Sketch, 1921 - 1973, pp. 51

وهناك كتابان آخران سوف يتم نشرهما في عام ٢٠٠٢ (١) الوجه الآخر (هذا الكتاب) (٢) خطوات على الطريق .

وهناك كتاب مخطوط (حركات الضباط في الأردن : ١٩٥٧ ـ ١٩٥٩) .

S U L E I M A N M O U S A
T H E O T H E R F A C E

الوجه الآخر

كتاب ومؤرخون في كلّ واد يهيمون

سليمان موسى

- من مواليد قرية الرفيد، إلى الشمال من إربد، سنة ١٩١٩
- تلقى دراسته في المدارس الأردنيّة، وحصل على دبلوم من بريطانيا.
- عمل في سلك التعليم، وفي شركة نفط العراق في المفرق.
- أمضى، في خدمة الحكومة، أكثر من ٢٧ عاماً:
في الإذاعة، ودائرة المطبوعات، ووزارة الإعلام، ووزارة الثقافة، [١٩٥٧ - ١٩٨٤]
- رئيس تحرير مجلّة (رسالة الأردنّ) [١٩٥٨ - ١٩٦٢]، ورئيس تحرير مجلّة (أفكار) [١٩٦٦ - ١٩٦٧].
- أمضى أكثر من أربع سنوات مستشاراً ثقافيّاً في أمانة عمّان الكبرى، من [١٩٨٤ - ١٩٨٨].
- منح وسام الاستقلال، سنة ١٩٧١
- حاز على جائزة الملك عبد الله الأوّل لبحوث الحضارة الإسلاميّة.
- حاز على جائزة الدولة التقديريّة.
- معظم مؤلّفاته في سيَر الحياة، وتاريخ الأردنّ، وتاريخ الثورة العربيّة الكبرى.
- ترجم بعض مؤلّفاته إلى اللغات الإنجليزيّة، والفرنسيّة، واليابانيّة.




Bibliotheca Alexandrina
03932240





المؤسسة العربية للدراسات والنشر
بيروت، الصنايع، بناية عيد بن سالم، ص.ب: ٥٤٦٠-١١
العنوان البرقي: موكيالي،
هاتفاكس: ٧٥١٤٣٨/٧٥٢٣٠٨

نشر بدعم من وزارة الثقافة